

# الارهاب والعقاب



تصليح  
الارهاب  
الى مصر

الدكتور /  
الحمد الوكيل



# **الإرهاب والعقاب**

( شرح للقانون الجنائي للإرهاب - طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م )  
( ملحق بالكتاب نصوص تجريم الإرهاب وما يتصل به والمذكرة الإيضاحية لها )

**تأليف**

**الدكتور محمود طالح العادلى**

**مدرس القانون الجنائي**

**كلية الشريعة والقانون - بطنطا**

**جامعة الأزهر**

**الطبعة الأولى**

**١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م**

**(جميع الحقوق محفوظة للمؤلف)**

**الناشر**

**دار النهضة العربية**

**٢٢ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة**

**ت : ٣٩٢٦٩٣١**





بسم الله الرحمن الرحيم

# الإرهاب والعقاب

( الإرهاب والتطرف وموقف الإسلام والمسيحية منهما - ماهية الإرهاب - وسائله - أسبابه - أهدافه - نتائجه - أحكامه الموضوعية - الجرائم الإرهابية - التنظيمات الإرهابية - التنظيمات المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع - حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى - الفتنة الطائفية واضرارها على الكيان الاجتماعى المصرى - الجرائم الملحقه والمكمله للجرائم الإرهابية - الإعفاء من العقاب - الظروف المشددة والمخففة للعقاب - الاحكام الإجرائية للجرائم الإرهابية - السلطات الاجرائية غير العادية - للأمورى الضبط القضائى - لجهات التحقيق والمحاكمة - اختصاص القضاء العسكرى بقضايا الإرهاب . القضاء العسكرى بين المفهوم الحالى والتطوير المنتظر - شرعية، و ملائمة، اختصاص القضاء العسكرى بقضايا الإرهاب - الإرهاب بين الوقاية والعلاج - ماوراء الإرهاب - دور الاحزاب والأسرة والتربية والتعليم وأجهزة الشباب ، فى وقاية المجتمع من أخطار الإرهاب وأضراره - مكافحة الإرهاب و المشروع القومى للشباب - الحكم فى قضيتى العائدين من أفغانستان - الحكم فى قضية استشهاد النقيب على خاطر - مفزى حادثه انفجار مبنى ميدان التحرير - جريمة إغتيال ضابط أمن الدولة بأسيوط - الإعتداء على حراس كنيسة بأسوان - قرار الإتهام فى قضايا الإعتداء على السياحة ) .



# إهداء

## إلى .. مصر :

### الدولة

: التي تحمي الاستقرار .. والأمن .. والسلام ..  
والتي ترسي .. مسيرة الديمقراطية ..  
وسيادة القانون .. والشرعية ..

### الشعب

: الذي يرفع لواء القيم .. والمثل العليا ..  
المستقاة من .. الأديان السماوية ..

### الدولة والشعب :

الذان يرفضان كل تطرف .. وكل إرهاب ..  
أهدى - وهذا شرف للمهدي - هذا الكتاب

طنطا في : الأول من فبراير ١٩٩٣م / ٩ من شعبان ١٤١٣هـ

المؤلف

الدكتور

محمود صالح العادلي





بسم الله الرحمن الرحيم

## تقديم

### « الإرهاب ... والقضايا الثلاث »

بقلم الأستاذ الدكتور

محمد رأفت عثمان

أستاذ الفقه المقارن

وعميد كلية الشريعة والقانون بطنطا

جامعة الأزهر

□ موضوع هذا الكتاب من أهم الموضوعات التي يحسن أن يوجه إليها الإهتمام من جانب أساتذة الشريعة وأساتذة القانون ، والاجتماع وكل من يهمهم إصلاح حال الشباب ؛ فالإرهاب أحد الأخطار التي أصبحت تهدد أمن الأفراد والأمة ، ولا بد أن تكون دراسات وبحوث حول هذه الظاهرة حتى يمكن أن نبحث في علاجها .

ولهذا سعدت عندما أخبرني الزميل الكريم الدكتور / محمود صالح العادلي المدرس بكلية الشريعة والقانون بطنطا بأنه كتب كتابا في هذا الموضوع المهم .

والواقع أنه يتصل بقضية الإرهاب ثلاث قضايا هي : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ وهو مبدأ يحتّم به بعض من يرتكبون جرائم الإرهاب ، ويسعون أنهم يلتزمون بأوامر الشرع في هذا الواجب ، وهذا ادعاء كاذب .

والقضية الثانية تكفير الدولة ، وهي أيضا متصلة بالإرهاب اتصالا وثيقا ، فإن

الذين يرتكبون الجرائم التي أخذت صفة الإرهاب أخيراً في مصر ربما كان التشويش الفكري عندهم دفعهم إلى ارتكاب جرائمهم بوجه أن المجتمع مجتمع كافر ؛ وهو وهم لا يستند أي دليل ولو كان دليلاً واضحاً .

والقضية الثالثة قضية الخروج على الحاكم ، وهي قضية أيضاً متصلة بالإرهاب ، إذ إن بعض القضايا التي نظرتها المحاكم كانت في جرائم هي في حقيقتها خروج على الحاكم .

وستتكم عن كل قضية من هذه القضايا الثلاث بكلمة في هذه المقدمة .

### **القضية الأولى : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :**

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيلة من وسائل إصلاح المجتمعات ، وتقويم الانحراف . وقد خولها الله تبارك وتعالى لكل فرد من أفراد الأمة مادام عارفاً بما أمر به الشرع وما نهى عنه ، فلا يتصدى الجهلة للقيام بهذا الواجب ، ولا انقلبوا الأوضاع ، فكثر الفساد ، وشاعت الفتن والاضطرابات .

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل المكلفين ، فيتوجه إلى الحاكم والمحكومين كل على حسب ولايته ، فكما أن الحكام مأمورون بالقيام بهذا الواجب ، وهم الأهم في هذا المجال بمن عداهم لقدرتهم على التغيير ، فكذلك أفراد الأمة الآخرون عليهم أن يقوموا به ، ولا يحق لأحد منهم عدم القيام به ماداموا ملتزمين بالضوابط التي بينها علماءنا رضي الله عنهم ، والتي استخرجوها من الأدلة الشرعية .

وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر آيات الكتاب الكريم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الأمة الإسلامية . فأما الآيات الكريمة فمنها :  
قول الله تبارك وتعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » . ( الآية ١٠٤ / آل عمران )

ومن الاحاديث الشريفة ما رواه ابو سعيد الخدرى رضى الله عنه ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك اضعف الايمان » .  
وقد بين العلماء ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية ، ومعنى الفرض الكفائى انه الفرض المطلوب تحقيقه فى المجتمع ولو من بعض الافراد ، فاذا فعله البعض سقطت الفرضية عن الآخرين .

والذى يدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الواجبات الكفائية ، قول الله تبارك وتعالى :

« ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » . ( الآية ١٠٤ / آل عمران )

فقد قال الله تعالى : « ولتكن منكم امة » ، وهذا يقتضى ان يكون القائم بهذا الواجب بعض افراد المسلمين وليس كلهم ، فدل ذلك على انه من الواجبات الكفائية اذا قام به البعض سقط الواجب عن الباقين .

وقد بين العلماء ان الانسان اذا خاف على نفسه أو على غيره رخص الشرع له فى ان ينتقل من مرحلة التغيير باليد إلى مرحلة التغيير باللسان ، واذا خاف ايضا أن يغير باللسان رخص له فى المرتبة الثالثة وهى الانكار بالقلب ، وكذلك اذا خاف حدوث فتنة - أى شر - بسبب القيام بواجب الانكار على مرتكب المنكر باليد ، أو كان التغيير باليد سيؤدى - قطعاً أو فى غالب الظن - إلى حدوث منكر اشد من المنكر المراد تغييره ، كقتله أو قتل غيره ، فليس للشخص حينئذ ان يغير باليد .  
( شرح صحيح مسلم للنووى ج ٢ ص ٢٥ ) فيسقط واجب التغيير باليد ، وينتقل الواجب إلى المرتبة الثانية وهى التغيير باللسان والوعظ بالاسلوب الخالى من الشدة ، فإن خاف ان يسبب قوله مثل هذا ، انتقل إلى المرتبة الثالثة ، وهى مرتبة الانكار بالقلب ولا يوجد مرتبة جائزة أقل منها .

كما بين جمهور العلماء انه اذا كان المنكر يحدث من الحاكم نفسه ، فان الشخص ينكر بلسانه بوعظ الحاكم ويكون ذلك بالاسلوب الحسن اللين ، فاذا خاف على نفسه او غيره لو توجه باللسان الى الحاكم فعند جمهور العلماء يكفى في هذا الحال الانكار بالقلب .

وقد أوضح العلماء شروط تغيير المنكر باليد أى بالقوة ، ومن أهم هذه الشروط :

**الشرط الأول :** ألا يكون التغيير بالسلاح والقتال إلا في حالات الدفاع عن النفس ، أو العرض ، أو المال ، من قطاع الطرق والصوص ، والمجرمين ، ومختطفى النساء ، واشباههم ، ويشترط ان لا يمكن دفعهم عما شرعوا فيه من جريمة الا باستعمال السلاح ، وهذا داخل في تعاون الشعب من رجال الأمن في العمل على توفير الأمن للنفس والأعراض والأموال لكل فرد من أفراد الدولة ، وهو في الوقت نفسه اعانة للحاكم المسلم على اداء ما هو مطلوب منه .

**الشرط الثاني :** ألا يكون التغيير بالقوة مؤديا إلى منكر أشد من المنكر الموجود ، يقول ابن القيم تلميذ ابن تيمية : « ان النبي صلى الله عليه وسلم شرع لامته ايجاب انكار المنكر ليحصل - بانكاره - من المعروف ما يوجب الله ورسوله ، فاذا كان لتكاد منكر يستلزم ما هو انكر منه وابقض الى الله ورسوله فان لايسرغ في انكاره » .

**الشرط الثالث :** أن لا يكون التغيير باليد مؤديا إلى حدوث فتنة ، أى اضطرابات .

**الشرط الرابع :** ان يكون ذلك في ظل الحاكم العدل الذى ينصر من يغير المنكر بيده ، ولا فينتقل الرجوب إلى مرتبة التغيير باللسان بالاسلوب الحسن .



**الشرط الخامس :** ان يكون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عالما بالاحكام الشرعية، فلا يحق للجاهل ان يدخل في هذا المجال مادام لا يعلم بالاحكام الشرعية .

**الشرط السادس :** ان لا يكون التفسير باليد في الامور التي تدخل في اختصاص الحاكم وولايته ، كاقامة العقوبات على مستحقيها ، فليس من حق افراد الشعب ان يتولوا هم توقيع العقوبات على غيرهم ، وانما ذلك من اختصاص الحاكم او من ينوبه في هذا الشأن كالقضاة وغيرهم ، سواء في ذلك العقوبات التي تدخل في مجال القصاص او العقوبات التي تدخل في مجال التعزير .

والحدود هي العقوبات التي قدرها الشرع حقا لله تعالى ، ولم يترك امر تقديرها لنا نحن ، لانها تؤدي إلى حفظ مقصد ضروري من مقاصد الشرع ، وهذه المقاصد خمسة ، هي حفظ الدين ، والنفس ، والنسل ، والعقل ، والمال ، ولهذا نص الشارع على العقوبة التي توقع على من يخل باحد هذه المقاصد الخمسة ، واما التعزير فهو عقوبة على مخالفات وجرائم لم يحدد الشارع فيها عقوبة وانما ترك امر تحديدها للمجتمع والحاكم .

□ وجلى مما تقدم أن احتماء الجماعات المتطرفة بقضية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، أمر محل نظر ، لأن الواقع المعلى يؤكد علم التزامهم بالضوابط - مسالفة الذكر - المقررة لذلك ، أو بالأقل عدم توفر الشروط المطلوبة للجوئهم إلى تغيير المنكر باليد .

### **القضية الثانية : تكفير المجتمع :**

لا توجد دولة من دول العالم الإسلامى الآن - على الرغم من المخالفات الشرعية التي تقع في هذه الدول - الا وشعائر الاسلام غالبية فيها .

فالجماهيم الكثيرة في كل الدول الاسلامية الآن لازالت - والله الحمد - تظهر شعائر الاسلام فتؤدي العبادات من صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وحج ، ولم يجزى

حاكم على ان يمنع الناس منها .

- كذلك لازال الزواج والطلاق ، وما يتعلق بهما من مهر ، وعدة ، وميراث ، وغير ذلك يسير في الاغلب على نهج شريعة الله عز وجل .

- وكثير جدا من المسلمين في البلاد الإسلامية ينزهون اموالهم عن التعامل بالربا وينزهون عقولهم عن شرب الخمر ، وينأون بانفسهم عن لعب القمار ، وعن المعاملات التي تشوبها شائبة من شوائب المخالفات لاحكام شريعة الاسلام .

فالاغلب في الاحكام لا يزال هو احكام الاسلام في كل بلاد العالم الاسلامي الآن بغالب الظن ، ونحن انما نكلف بغالب الظن في المسائل العملية ، وهذا بالاضافة إلى ان هذه البلاد جميعها يسكنها مسلمون يشهدون أن لا إله الا الله ، وان محمدا رسول الله ، وهو ما يمنع صحة الحكم بتكفير أى دولة من دول العالم الاسلامي الآن ، وذلك لأن دار الإسلام التي لازالت خاضعة لسيادة المسلمين لا تصير دار كفر ، حتى لو حدثت فيها بعض المخالفات لاحكام شريعة الإسلام التي لاتصل إلى حد الردة عن الإسلام - والعياذ بالله تعالى - من جميع سكان الدولة لا قدر الله .

**ويؤيد هذا أصران :**

**الأمر الأول :** ان من الاصول التي يقول بها اهل السنة - ونحن منهم - انه لا تكفير بالذنوب - غير الشرك بالله تعالى - فالؤمن لا يُحْكَم بكفره اذا ارتكب بعض الذنوب ولو كانت كبيرة كالزنا والسرقه ، وشرب الخمر ، واكل الربا ، وما هو من هذا القبيل ، وانما هو حينئذ فاسق لا كافر .

**الأمر الثاني :** ان الإسلام يعلى ولا يعلى عليه . كما بين الحديث الشريف . وعلى هذا فلا يُحْكَم بصيرورة دار الاسلام دار كفر لوجود مخالفات من سكانها لاحكام الشرع ، سواء أكانوا حكاما أم محكومين إلا اذا ارتد جميع سكان الدولة عن الإسلام فعوذ بالله من ذلك ، فتصير بهذا دار كفر ، واما وجود المخالفات التي لاتصل إلى حد الكفر بالله تعالى من الجميع فلا يصلح مبررا للحكم

بتحول الدولة من دار اسلام إلى دار كفر .  
وغنى عن الايضاح ، أن العصاة والفاسق موجودون في كل عصر ،  
وعصور الفقهاء القدامى لم تقلت من ذلك ، إذ كان فيها الفسقة والعصاة حتى  
من بعض حكامهم المسلمين ، فعلى سبيل المثال عاصرو الإمام أبو حنيفة - رضى  
الله عنه - كلا من الدولتين الأموية والعباسية ، وهاتان الدولتان لا يصح لاحد أن يدعى  
انهما كانتا خاليتين من العصاة والفاسق فقد كانوا كثيرين فيهما ، بل أن أبا حنيفة نفسه  
لحقه من اضطهاد الحكام وتعذيبهم نصيب عندما امتنع عن قبول منصب القاضى بعد  
عرضه عليه ، ولاشك أن تعذيب المسلم بدون جريمة يعدّ ذنباً كبيراً ، قال الله تعالى :  
« وَالَّذِينَ يُؤْذِنُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بِهَاقَاتِنَا  
مِيئَاتٍ » .

ومع وجود المخالفات لاحكام الشرع من كثيرين في عصور الفقهاء القدامى ، فلم  
نجدهم أثاروا سؤالا بينهم هل دارهم تحولت إلى دار كفر ؟ .  
□ وعلى هذا فالقول الإسلامية كلها الآن ديار إسلام ، فلا يصح أن  
يُحكّم بان إحداها تحولت إلى دار كفر ، الأمر الذى يصدق على بلادنا  
المحيية مصر ، دون أن يثور من الشك أدناه . الأمر الذى ينفى صحة  
اعتصام أى فكر متطرف بهذه القضية ، ويؤكد عدم صحة ما يدعونه في  
هذا الشأن .

### القضية الثالثة : الخروج على الحاكم :

الخروج على الحاكم قضية مثارة من قديم ، وكأ أول خروج على الحاكم  
في الإسلام ، هو الذى حدث من الفوغاء واصحاب الاهواء والاغراض على الخليفة  
الثالث عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وكان من اكبر الفتن التى ألمت بالامة  
الإسلامية ، والتى تركت أثارها المدمرة على مدى الحقب العديدة .

ولقد ثار الجدل - حول هذه القضية - بين فريقين من علماء الأمة الإسلامية ، وفرقتها المختلفة ، وكان الرأي القائل بعدم جواز الخروج على الحاكم هو اتجاه جمهرة علماء الأمة الإسلامية على مر العصور المختلفة ، فقد قال بهذا الرأي الغالبية العظمى من أهل السنة ، من الفقهاء وعلماء الحديث الشريف ، وعلماء التوحيد ، بل ان بعض العلماء المشهورين ، وهو الامام النووي أحد اظهر علماء الفقه والحديث نقل اجماع العلماء على عدم جواز الخروج على رئيس الدولة ، ولو كان ظالماً ، وانما يجب توجيهه بالحكمة والموعظة الحسنة . ولعل الامام النووي يعنى ان هذه المسألة كانت محل خلاف بين العلماء فى بعض العصور الاسلامية الاولى ، ثم اجمع علماء الأمة الاسلامية بعد ذلك على عدم جواز الخروج على رئيس الدولة .

والاجماع - كما هو معلوم عند المتخصصين فى علوم الشريعة - أحد مصادر التشريع الإسلامى ، أى أحد الأدلة التى يُستدل بها على الاحكام الشرعية ، وهو المصدر الثالث بعد كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، لان الله تبارك وتعالى عصم الأمة الاسلامية من ان تجتمع كلها على الضلالة ، يدل على ذلك ما روت كتب السنة الشريفة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« ان الله لم يكن ليجمع امة محمد على ضلالة ، فاذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الاعظم » .

من بين الذين قالوا بالخروج على الاستدلال وتجعله دائماً أساس البحث فى كل شئ ، فرقة الخوارج الذين يكفرون مَنْ يرتكب اى نيب من الذنوب ، سواء اكانت ذنباً كبيرة كالقتل او الزنا او شرب الخمر ، ام ذنباً صغيراً كسرقة برتقالة مثلاً ، وكذلك يرى هذا الرأي ابن حزم الظاهري .

وبينما نجد أدلة جمهور العلماء القائلين بعدم جواز الخروج على الحاكم جاءت على صورة احاديث ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتبين الحكم فى هذه القضية ببيان واضحاً ، نجد ان أدلة الاقلية



التي ترى جواز الخروج على الحاكم هي استنتاج من نصوص عامة  
لاستطيع ان تعارض ادلة خاصة محددة صريحة .

□ فقد احتج هؤلاء المجيزون للخروج على الحاكم بقول الله تبارك  
وتعالى :

« وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » . ( الاية ٢ /  
المائدة )

والاجابة على هذا الاستدلال ان نصوص الشرع امرت بالتعاون على البر  
والتقوى ، ونصوص الشرع هي ايضا التي منعت من الخروج على الحاكم  
كما هو مبين في السنة الصحيحة التي استدل بها المانعون للخروج على الحاكم ، فدل  
هذا على ان الخروج على الحاكم مستثنى من عموم الاوامر الدالة على  
التعاون على البر والتقوى ، لأنه في الغالب يؤدي الى اثاره الفتن والاضطرابات  
وسفك الدماء والقاعدة الشرعية : انه متى وجد امران كلاهما ضرر لكن  
الضرر في احدهما اخف من الضرر في الآخر فانه يجب تحمل الامر  
الذي ضرره اخف ، لتجنب الامر الذي فيه الضرر الاشد ، وهو ما يعرف  
بارتكاب الضرر الاخف لدفع « الضرر الاعظم » .

□ واذا انتقلنا - بعد ذلك - الى بيان ادلة جمهرة علماء الامة الاسلامية على رأيهم  
وهو عدم جواز الخروج المسلح على رئيس الدولة ، نجد انها صريحة جدا في منع  
الخروج . ومن هذه الادلة :

- ما رواه الامام مسلم عن السيدة أم سلمة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
عن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « انه يستعمل عليكم امراء فتعرفون  
وتتكرون ، فمن كره فقد برئ » ، ومن انكر فقد سلم ، ولكن من رضى  
وتابع قالوا : يا رسول الله الا نقاتلهم ؟ قال : لا ماصلوا .

- وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من رأى

من اميره شيئا فكرهه فليصبر ، فانه ليس احد يفارق الجماعة  
شبرا فيموت الا مات ميتة جاهلية » . قال القسطلانى عند شرحه لهذا  
الحديث : فليصبر على جورده وظلمه ، وقال فى تفسير « الميتة الجاهلية » : أى  
كالميتة الجاهلية حيث لا يرجعون إلى طاعة امير ، ولا يتبعون هدى الامام ، بل كانوا  
مستكفين عن ذلك مستبدين فى الامور ، لا يجتمعون فى شئ ، ولا يتفقون على رأى  
، وليس المراد انه يكون كافرا بذلك . ( ارشاد السارى لشرح صحيح البخارى ،  
للقسطلانى ج ١٠ - ص ١٦٤ ) .

وعلى العلماء النهى عن الخروج المسلح على الحكام ، وان كانوا ظلمة  
بان الفساد فى القتال والفتنة اعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولافتنة ،  
فيجب دفع الفساد الاعظم بتحمل الفساد الاذى سيرا على قاعدة ارتكاب اخف  
الضررين .

واقطع قال ابن تيمية : « ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على دى سلطان  
الا وكان فى خروجها من الفساد الذى ازالته » . ( منهاج السنة النبوية لابن  
تيمية ج ٢ - ص ٨٧ ) .

\*\*\*\*\*

□ وترتبطا على مافيات كله تكون دعوى ومزاعم الجماعات المتطرفة كلها  
ليست صحيحة ، فالامر بالمعروف والنهى عن المنكر له ضوابطه الشرعية ،  
التي لم تلتزم بها هذه الجماعات ، كما أن تكفير المجتمع المصرى لايجوز  
لان الاحكام الغالبة فى المجتمع هى احكام الإسلام . زد على ذلك ان  
الخروج المسلح على المجتمع والسلطة الحاكمة ، يفتقد مبرراته الشرعية ،  
اخذا برأى جمهور الفقهاء ، الذى يستند إلى ادلة قوية لاتصمد أمامها  
ادلة الرأى المعارض .

تلك هي الافكار الاساسية لجماعات المتطرفة ، وهذا هو الرد العلمى عليها ،  
اردت ان اثبته فى مقدمتى لكتاب الابن الدكتور / محمود العادلى  
المعنون «الإرهاب والعقاب » .

❀ وادعو الله عز وجل أن ينفع بهذا الكتاب وأن يثيب مؤلفه  
أحسن الثواب جزاء ماكتب .  
هذا ، وبالله ومنه التوفيق ،،،

❀ الدكتور محمد رأفت عثمان ❀

استاذ الفقه المقارن

وعيد كلية الشريعة والقانون بطنطا

جامعة الأزهر

٨ من رمضان ١٤١٣ هـ

١ من مارس ١٩٩٣ م

طنطا فى :







## مقدمة

### ١ - الحماية الجنائية للمصالح :

من المعلوم أن القانون - بوجه عام - يسعى إلى حماية أسس أو دعائم المجتمع، متى قدر ضرورتها لإشباع حاجات معينة ، ينهض عليها الصرح الشامخ لهذا المجتمع، وتترج صور هذه الحماية تبعاً لمدى الأهمية المقررة لموضوعها؛ فإن بلغت هذه الأهمية - في نظر المشرع - مكانة كبيرة أضفى عليها الحماية الجنائية<sup>(١)</sup> . معتبرا المساس أى إحداث ضرر بها - أو خشية المساس بها - أى تعريضها للخطر - جريمة تستتبع مسئولية مرتكبها ، ومن ثم توقيع الجزاء الجنائي عليه، وتباين أساليب الحماية الجنائية باختلاف الزمان والمكان ، وتبعاً لظروف المجتمع والأسس أو الدعائم التي يقوم عليها بناؤه ، وهذه الأسس أو الدعائم ينظر إليها المشرع باعتبارها " مصالح " تصلح في تقديره لإشباع حاجة إنسانية معينة ، مثل الأمن والوظيفة العامة والمال العام والخاص والحياة وسلامة الجسد والحرية والجنسية ..... الخ<sup>(٢)</sup> .

فالقانون الجنائي يسعى - دائماً - إلى بسط حمايته على مصالح المجتمع وقيمه بكافة ما تتصل به من نواحي الحياة : السياسية والإدارية والتجارية والاجتماعية والعائلية والشخصية وغيرها<sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع في تفاصيل ذلك : أستاذنا الدكتور حسنين إبراهيم صالح عبيد - فكرة المصلحة في قانون العقوبات - مقالة منشورة بالمجلة الجنائية النومية - المجلد ١٧ ، ع ٢ يوليو سنة ١٩٧٤ م - ص ٢٢٧ .

(٢) المرجع والموضع السابقين .

(٣) للمزيد بخصوص الحماية الجنائية للمصالح . راجع : الدكتور أحمد خليفة - النظرية العامة للجريمة - رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة - سنة ١٩٥٦ م - ص ١١٠ وما بعدها .

### ٣ - الإرهاب يحدد مصالح عليا للدولة والمجتمع :

وازاء تصاعد الخط البياني للإرهاب على خريطة الجريمة في المجتمع المصري<sup>(١)(٢)</sup> لجأ المشرع إلى اختصاص الإرهاب بقواعد جنائية - موضوعية وإجرائية - متميزة بهدف تحقيق مصالح عليا للدولة والمجتمع .

وحسب تعبير المادة ٨٦ من قانون العقوبات - المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م -<sup>(٣)</sup> يستهدف تجريم الإرهاب ( حماية المجتمع والدولة ) من :

• الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، اذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني

(١) جدير بالذكر أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية ، فالإرهاب والتطرف والاقتتال يتشر في كل مكان في العالم ، وتتأكد الأرقام العالمية أن ضحايا عمليات الإرهاب بلغ عام ١٩٩١ م (١١٠٥٥) في حين أنه في عام ١٩٨٩ م كان عدد الضحايا ٣٦٨١ قتيلًا وتبين التوقعات بأن عدد الضحايا لسنة ١٩٩٢ م سيرتفع إلى ما يزيد على ٢٢٪ عن عام ١٩٩١ م ، أي ما يزيد على ١٥ ألف قتيل ، وهذا الرقم أكثر التوقعات تفاؤلا ، كما تشير الاحصاءات - التي أجريت مؤخرا - إلى أن عدد العمليات الإرهابية في العالم خلال الأعوام ما بين ١٩٦٨ م حتى ١٩٨٢ بلغ نحو ثمانية آلاف عملية إرهابية ، بيد أن هذا الرقم تضاعف خلال الفترة من ١٩٨٢م وحتى الشهور الأولى من عام ١٩٩٢ ( للمزيد راجع : الأستاذ / ماجدى الصهيونى ، الأستاذة سلوى محي الدين - دراسة بعنوان « أرهاييون في كل مكان - الصهيونية العالمية ابتدعت الإرهاب للنظم ، مفاهيم متناقضة تصنعها الظروف السياسية » - منشور بجريدة الجمهورية - القاهرة - السنة ٤٠ - العدد ٤٢٣٦ الصادر في ١٩/١٢/١٩٩٢ م ص ٤ .

(٢) حول ظاهرة العنف راجع : الأستاذ على محمود ليلة - العنف في المجتمعات النامية من وجهة نظر التحليل الوظيفي - بحث منشور بالمجلة الجنائية القومية - العدد الثاني - المجلد السابع عشر - يوليو ١٩٧٤ ص ٢٧٣ وما بعدها .

(٣) الخاص بتعديل بعض نصوص القوانين العقوبات ، والاجراءات الجنائية وانشاء محاكم امن الدولة وسرية الحسابات بالبنوك ، والاسلحة والمتفجرات ، ولقد نشر هذا القانون - اي قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ - مكرر في ١٨ يوليو سنة ١٩٩٢م .

أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .

### ٣ - مبررات تجريم الإرهاب فى مصر :

لقد أوضع المشرع المصرى - فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة

١٩٩٢م - مبررات تجريم الإرهاب فى مصر فى الآونة الحاضرة بقوله :

« لقد كانت قوة الخير والسماحة وإعلاء قيم المودة والتراحم وإيثار البناء وصنع الحضارة هو زاد مصر وقوتها عبر رحلتها الرائدة فى تاريخنا الانسانى العريق . وعندما انتاب العنف والارهاب أرجاء شتى من المعمورة ظلت مصر واحة للأمن والأمان حتى أنها لم تكن بحاجة الى تجريم أفعال ليس لها وجود فى الواقع المصرى .

على أنه وقد كادت مصر أن تفرغ من مشاكل شتى كانت تعرقل مسيرتها فى البناء وتوجهت بكل طاقاتها فى الحقبة الأخيرة تصنع مشروعها الحضارى القومى فى بناء دولة عصرية لها مكانها ومكانتها فى عالم الرخاء والسلام والعلم . الا وقد خرج عليها من الظلام ارهاب اسود ليس له من زاد يقتات به الا النيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها وليس له من هدف الا الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وقطع الطريق على الحركة الحضارية الجسور لبناء الدولة المصرية العصرية فراح يبت نمسيحة بين الشباب ليدفع به إلى طريق العنف والتخريب والإرهاب ليحوله من دوره الطبيعى فى أن يكون عدة مصر وقوتها فى مشوارها الحضارى الى أن يكون قاطع الطريق عليها فى هذا المشوار .

وهكذا شهدت مصر فى السنوات الاخيرة تلك الصور من العنف والارهاب والتطرف تنفيذا لمشروعات إجرامية جماعية أو فردية لم تكن تعرفها من قبل . ولم يكن ثمة بد من مواجهتها تشريعيا بكل الحسم ويسيف القانون وسلاح الشرعية الذى ما فتئت تواجه به مصر كل خروج على قيمها الأصيلة وتقاليدها الخالدة وعزمها الاكيد

على البناء واللاحاق بركب الانسانية الحضارى » .

وهذه المبررات لاشك - فى - نظرننا - فى أنها ترجمة صادقة لما صانفه المجتمع المصرى خلال السنوات الأخيرة من تصاعد لخط الجرائم الإرهابية . ولما كان القانون يسعى دائما لمواكبة احتياجات المجتمع ، فإن المشرع كان موقفا تماما حينما تدخل لتجريم الإرهاب ، ليسد بابا من أبواب إنهيار المجتمعات ؛ وليعالج داء لعينا لو تمكن من جسد مجتمع ما سيصيبه فى مقتل ، أو بالأقل سيثقل حركته ، ويمنع تقدمه ، ونحمد الله على أن المشرع المصرى تصدى للإرهاب بنصوصه التى تتسم بالقسوة والحزم والحسم .

## ٤- حكمة إدخال تجريم الارهاب ضمن أحكام قانون العقوبات؛

لقد أثر المشرع المصرى أن يدخل الأحكام الجديدة لتجريم الإرهاب ، ضمن أحكام قانون العقوبات بدلاً من إصدار قانون مستقل للإرهاب ، تأسيسا على أن قانون العقوبات هو القانون العام للتجريم والعقاب فى مصر ، فضلا عن أنه يشتمل على القواعد العامة التى تسرى على كافة الجرائم <sup>(١)</sup> .

ولقد كشفت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ؛ عن أن المشرع المصرى - فى خطته هذه - سائر منهج بعض التشريعات الأجنبية فى هذا الشأن .  
وفى هذا تقول المذكرة الإيضاحية:-

«وإذا كان المجتمع الدولى قد عانى فى العقدين الأخيرين من ذات الظاهرة الارهابية التى هددت أمن الافراد واستقرار الجماعة ونظام الدولة وأثرت بالسلب على حركة النمو والتطور فقد واجهت العديد من الدول الديمقراطية كإيطاليا وأسبانيا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة هذه الظاهرة وآثارها المدمرة . من خلال الاداة التشريعية المناسبة بما أدى الى الإسهام فى مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف والإرهاب وحماية حقوق الإنسان

(١) راجع : تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى .

والمواطنين وحرياتهم ذلك أن نيل الغاية لا يفتى عن شرعية الوسيلة . وكان منهج بعض الدول إصدار قوانين خاصة لمكافحة الإرهاب ومنهج البعض الآخر منها إدخال تعديلات في قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة وذلك وفقا لأحكام دستورها .

وإذا كشف الواقع في مصر عن وجوب التدخل التشريعي - لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية - فقد أثر المشروع المرافق تاسيا بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة إلى إدخال بعض التعديلات على هذه القوانين في مجال التجريم والعقاب والإجراءات الجنائية كأحد الأدوات التي تسهم في مواجهة الإرهاب من خلال عقوبات رادعة وإجراءات سريعة وحاسمة تلتزم باحترام الدستور وسيادة القانون .

#### ٥ - القانون الجنائي للإرهاب :

وانعكست خطورة «الإرهاب» على خطة المشروع على المستويين الموضوعي والاجرائي معا :

**فعل المستور الموضوع :** تميزت القواعد التي سنّها المشروع بالقسوة على مرتكبي هذه الجرائم ، وبرز ذلك واضحا في تحديد الجزاء الجنائي ؛ وفي غل يد القاضى عن تطبيق احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات التي تتعلق بالظروف القضائية المخففة فلم يسمح بتخفيف الجزاء ، الظروف التي يلمسها القاضى من واقعة الدعوى ، إلا في حدود ضيقة للغاية . ناهيك عن العديد من الجزاءات التكميلية والتبعية التي تنتظر من ثبتت أدانته .

**وعلم المستور الإجرائي :-** اختص المشروع المصرى هذه الجرائم بقواعد اجرائية تتسم بالسرعة والفاعلية ؛ الأمر الذي يساعد على الفصل في الاتهامات المنسوبة للمتهمين بارتكاب هذه الجرائم ؛ أى في ( قضايا الإرهاب ) .

فيتم تبرئة من ثبت براءته على وجه السرعة فلا يتعرض لفترة طويلة من الزمن



لتقييد حريته . ويتم إدانة من تثبت إدانته ، على وجه السرعة أيضا ، فيستوفى المجتمع حقه في الجزاء الجنائي ، مما يساهم في تحقيق فاعليته في الردع العام والردع الخاص بصورة أفضل .

## ٦ - الرئيس هبارك : قوانين الإرهاب ليست ضد الديمقراطية:

حرص السيد الرئيس محمد حسنى مبارك على توضيح أن التصدى للإرهاب من خلال التجريم والعقاب ، إنما هو ضرورة تفرضها جسامة المسئولية الملقاة على عاتقه ، بحسبانته المسئول عن أمن الوطن وأبنائه ومؤسساته .

إذ قال السيد الرئيس « أن مصر تمر بمرحلة دقيقة وظروف صعبة، والشعب قد حملنى المسئولية، وعلى أن أحافظ على مسيرة الوطن وأمن أبنائه ومؤسساته » (١)

كما ألمح السيد الرئيس إلى - مامفاده - أن تصدى المشرع المصرى للإرهاب ليس بدعة ؛ ولا ضد الديمقراطية .

إذ « شرح الرئيس القوانين التى تطبق للحفاظ على الأمن فى عدد من الدول التى تمارس الديمقراطية مثل بريطانيا والمانيا الغربية وإيطاليا ، وقال إن القانون فى بريطانيا يعطى الحق لرجال الأمن فى القبض بغير أمر قضائى ، كذلك حق التحفظ على المواطن لمدة ٩٦ ساعة ، ومن حقه أن يقدم تظلما ، وإذا اقتنع به الوزير يحيل الموضوع الى لجنة يشكلها لهذا الشأن ورأيها استشارى .

أما فى المانيا الغربية ، فإن سلطات الأمن تعزل المتهم بعيدا عن إجراءات القضاء ، ويعطى القانون فى المانيا حق الحبس الاحتياطى لمجرد الاشتباه . وإذا انخرط مواطن فى الإرهاب ، فإن القانون يعطى الحق فى اعتقاله لمدة ٣٠ يوما ، ويجوز المدون حد أقصى . كما يتدخل القانون فى تحديد (عدد المدافعين عن) المتهم بحيث لايزيد

---

(١) من كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك أثناء لقائه فى شبين الكوم مع طلاب وأساتذة جامعة المنوفية يوم ١٩٩٣/٢/٧ وسجلته الصحافة القومية الصادرة يوم ١٩٩٣/٢/٨ ، انظر - على سبيل المثال - جريدة الأخبار ص ٣ .

عن ثلاثة محامين . وفي إيطاليا تحمل مدة الحبس الى ست سنوات كون الغرض على القضاء ويتيح القانون اتخاذ إجراءات واسعة لمواجهة الإرهاب (١) .

**٧- الرئيس مبارك وجهامة المسؤولية عن سلامة الوطن :**

وفي موضع آخر أوضح السيد الرئيس : فكرة التوازن ، بين مسئولية المسئولية عن سلامة الوطن وأمنه ، واتاحة الفرصة لأجهزة الأمن للسيطرة على كل مساس بسلامة الوطن وأمنه .

حيث قال : « إتنى حينما اتحمل المسئولية فإنه يجب ان تكون إمكانياتي وقدراتي قادرة على حفظ الأمن والاستقرار للمواطنين » (٢) .

كما أكد أنه « إذا لم تكن لدى أجهزة الأمن الإمكانيات القوية للحفاظ على الأمن ، فإن الأمور قد تتفاقم مما يلحق الضرر الى اتخاذ إجراءات واسعة تقصد الحركات الإيجابية التي اتخذت على طريق الصريح والديمقراطية » (٣) .

وقال السيد الرئيس موجها خطابه الى الشعب : « انتم تدفعون الثمن إذا استشرى الإرهاب في مصر » (٤) .

(١) من كلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك أثناء لقائه في شين الكوم مع طلاب وأساتذة جامعة النوبة يوم ١٩٩٣/٢/٧ وسجلته الصحافة القومية الصادرة يوم ١٩٩٣/٢/٨ ، انظر - على سبيل المثال - جريدة الأخبار ص ٢

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) من كلمة السيد الرئيس محمد حسني مبارك في حفل افتتاحه المبنى الجديد لمؤسسة الأهرام - يوم ١٩٩٣/٢/٨ والذي سجلته الصحافة القومية الصادرة يوم ١٩٩٣/٢/٩ . راجع على سبيل المثال - جريدة الأهرام ص ٥

## ٨ - أهمية دراسة القانون الجنائي للإرهاب :

لعله بدا مما تقدم مدى أهمية دراسة القانون الجنائي للإرهاب :-

**فمن الناحية العملية :-** تبرز الحاجة الماسة الى إلقاء الضوء على « جرائم الإرهاب » ، لايضاح خطورتها على الكيان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للبلاد<sup>(١)</sup> .  
وابيان مدى كفاية تدخل المشرع الجنائى لمكافحة ظاهرة الإرهاب ، أو بمعنى آخر، هل هذا التدخل كاف للقضاء على هذه الظاهرة ؟ هذا ما ستكشف عنه الصفحات القادمة .

كما أن القواعد الإجرائية الواجب اتخاذها بمناسبة ارتكاب جريمة إرهابية، تتميز بطبيعة استثنائية ، مما يستدعى ضرورة إيضاح مدى خروجها عن القواعد المالية ؛ ومبررات هذه الخروج، ومدى فاعليته .

**ومن الناحية النظرية :-** فإن جرائم الإرهاب والقواعد الإجرائية المتعلقة بها تثير العديد من التساؤلات حول مدى اتفاقها مع الشرعية الجنائية ؛ الموضوعية والإجرائية على حد سواء .

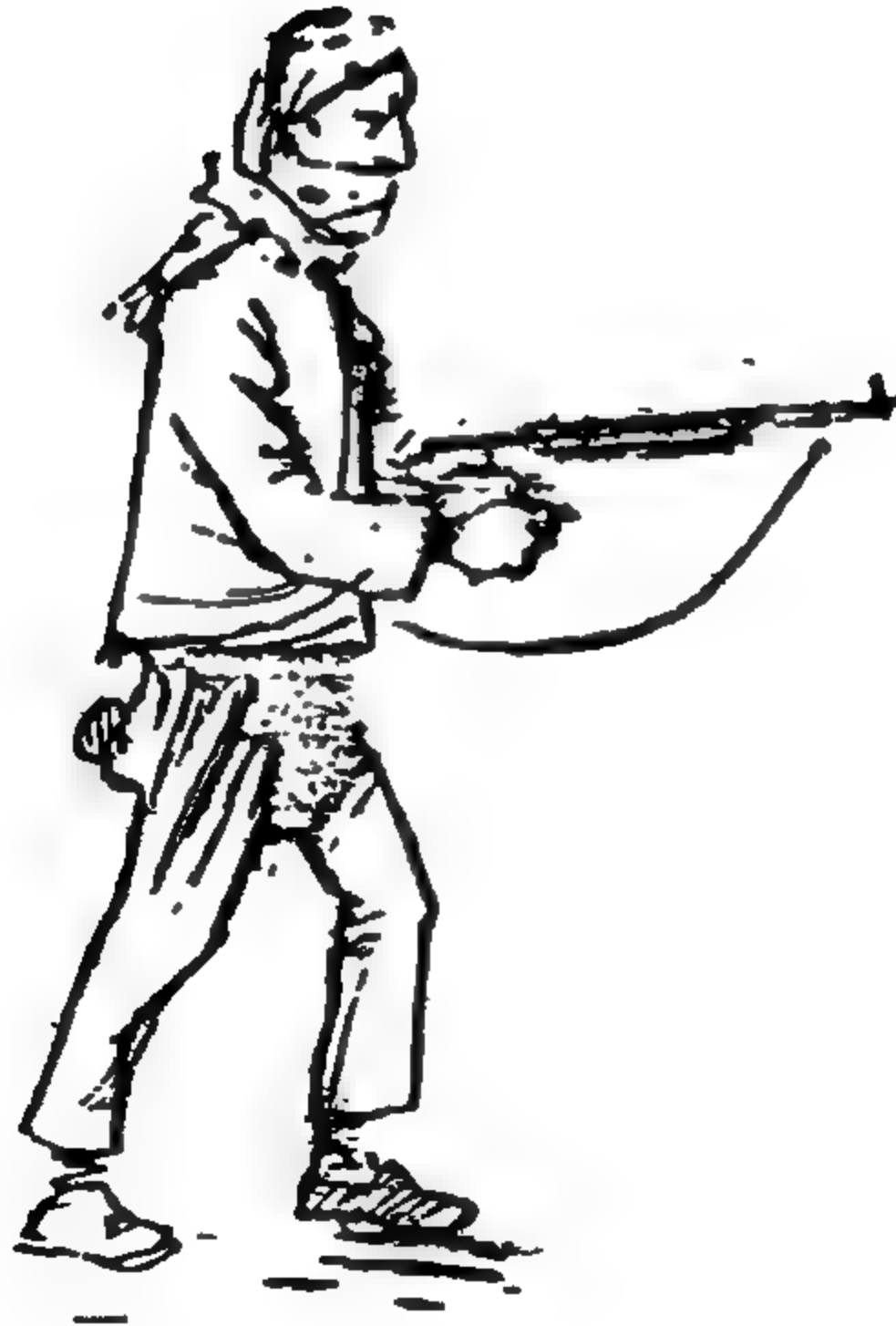
---

(١) وحدير بالتنويه ان الارهاب كلف " مصر " الكثير من الخسائر البشرية والمالية . فقد اعدت وزارات السياحة والاقتصاد والادارة المحلية تقريراً شاملاً عن حوادث الارهاب جاء فيه : ان تكاليف فاتورة الحوادث التى وقعت بالبلاد مؤخراً تتجاوز مبلغ ١٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ( الف ومائتين مليون دولار امريكى ) ؛ وهذه الخسائر تمثل ما لحق بشركات السياحة والموانى (بحرية وجوية) والفنادق وشركات الخدمات من خسائر . فضلاً عن نفقات الدولة فى مواجهة الارهاب على مستوى دعم أجهزة الأمن بمعدات اسلحة واجهزة حديثة . نقلاً عن الأستاذ محمود الحضرى - خبر بعنوان : " الإرهاب يكلف الدولة ١٢٠٠ مليون دولار " - جريدة : الاهالى «القاهرة» - العدد ٥٨٥ السنة ١٥ الصادر فى ٢٣/١٢/١٩٩٢م الصفحة الاولى .

## ٩ - تقسيم وخطة الدراسة ،

إنه لمن المنطقي - مادامنا بصدد اللاتون الجنائي للإرهاب - أن نوضح ماهية الإرهاب ثم نعرض الأحكام الموضوعية لجرائم الإرهاب ، فالأحكام الإجرائية بهذه الجرائم ، وبه فإن هذا المؤلف ستتوزع موضوعاته على ثلاثة أبواب :

- الأول : سيتكفل ببيان ماهية الإرهاب .
  - والثاني : سيتصدى للأحكام الموضوعية للجرائم الإرهابية .
  - والثالث : سينبسط للأحكام العامة الإجرائية لهذه الجرائم .
- على أن يعقب ذلك خاتمة بنتائج هذه الدراسة .









## الباب الأول

# ما هي الإرهاب





## ١ - التعريف اللغوي للتطرف :

التطرف فى معناه اللغوى هو مجاوزة حد الاعتدال وعدم التوسط فى الأمور<sup>(١)</sup> ، والتطرف أيضا هو لزوم طرف فى مواجهة طرف آخر ، والمتطرف هو مَنْ يلزم إتجاهها معاكسا نقيضا لخصم حقيقى متوهم ، موجود فى الواقع أو الخيال ، كما أن المتطرف تتطلق إدراكاته للظواهر فى سياق تطرفى ، بمعنى أنه يدركها فى علاقاتها التطرفية أو المتطرفة<sup>(٢)</sup>.

## ١١ - التعريف اللغوى للإرهاب والإرهابيين :

**الإرهاب لغة :** يعبر عن معانى عديدة - منها الخشية وتقوى الله سبحانه وتعالى ، مثل قوله تعالى « يا بنى إسرائيل اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم وإياى فارهبون »<sup>(٣)</sup> ،<sup>(٤)</sup> ومنها : **الرعب والخوف** مثل قوله عز وجل :

---

(١) راجع : مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - ج ٢ - ط ٣ - ١٩٨٥ - كلمة "طرف" - ص ٥٧٥ .

(٢) راجع : الدكتور نصر حامد أبو زيد - خطاب الاسلام السياسى والعنف المستتر - مقال ضمن سلسلة مقالات بعنوان : " الإرهاب فى فكر المثقفين " ، تحت رقم (١١٤) - منشور بجريدة الأهرام "القاهرة" - العدد ٣٨٧٦٥ السنة ١١٧ - الصادر فى ١٩٩٣/١/٢٤ - ص ٨ .

(٣) الآية ٤٠ سورة البقرة ، وانظر أيضا : الآية ٥١ سورة النحل ، الآية ١٥٤ سورة الاعراف ، الآية ٩٠ سورة الأنبياء ، والآية ١٣ سورة الحشر .

(٤) ورد بالتسوية : الإرهاب بمعنى الخشية فى مواضع عديدة منها ما جاء بسفر اشعيا : « ويرهبون إله إسرائيل » الاصحاح ٤/٢٩ ، وما جاء بسفر التكوين : « ولتكن خشيتكم ورهبتهكم على كل حيوانات الأرض وكل طيور السماء » الاصحاح ٢/٩ . وكما جاء بالمجبل يوحنا « سلاما أترك لكم . سلامى أعطىكم . ليس كما يعطى العالم اعطىكم أنا » . « لا تضطرب قلوبكم ولا تزهق » الاصحاح ٢٧/١٤ .

« قال ألقوا فلما ألقوا سحررا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم » (١) (٢) .

ولقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها «رهب» بمعنى خاف ، وأوضح المجمع اللغوي : إن الإرهابيين وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية (٣) .

ويتفق ما تقدم مع اصطلاح الإرهاب Terreur في اللغات الأجنبية القديمة كالإيونانية واللاتينية ، إذ يعبر عن حركة من الجسد تفرع الغير Manifestation du corps وانتقل هذا المعنى إلى اللغات الأجنبية الحديثة (٤) .

وعلى سبيل المثال ، نجد أنه في اللغة الانجليزية كلمة الإرهاب معناها Terrorism المشتقة من كلمة Terror أي الرعب . وعرف قاموس أكسفورد كلمة الإرهاب بأنها : «استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق اغراض سياسية» (٥) وفي اللغة الفرنسية نجد أن قاموس روبير عرف الإرهاب بأنه « الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة ، وبصفة خاصة هو مجموعة من أعمال العنف ( اعتداءات فردية أو جماعية أو تدمير ) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على

---

(١) الآية ١١٦ سورة الأعراف ، وأنظر ايضا : الآية ٣٢ سورة القصص ، الآية ٦٠ سورة الأنفال .

(٢) هذا ولقد جاء بالترواء الإرهاب بمعنى الرعب والخوف في مواضع عدة منها : « فقلت لا ترهبوا ولا تخافوا منهم » سفر التثنية - الأصحاح ٢٩/١ ، « لا ترهب ولا ترتعب لأن الله الهك معك حيثما تذهب » سفر يشوع ، الأصحاح ٩/١ . وأنظر ايضا : سفر التكوين الأصحاح ١٦/٢٨ ، ١٧ ، والأصحاح : ٣٥/٣١ .

(٣) مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - الجزء الاول ص ٣٩٠ .

(٤) للمزيد راجع الدكتور عبد الرحيم صدقي - الإرهاب السياسي والقانون الجنائي - ١٩٨٥ - دار الثقافة العربية بالقاهرة ص ٨١ وما بعدها .

السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن » (١) (٢).

ويوضح الأستاذ عبد الستاد الطويلة « أن هناك إجماعاً بين الدول والمتكبرين على اختلاف اتجاهاتهم على تحديد معنى الإرهاب .. إذ هو إرهاب المدنيين الأمنيين والاعتداء على أرواحهم وممتلكاتهم بينما هم لا علاقة لهم بشكل مباشر بالقضية التي يدور حولها الصدام بين مرتكبي الأعمال الإرهابية وخصومهم .

ويعنى الإرهاب أيضاً محاولة الأفراد أو الجماعات فرض رأى أو فكر أو مذهب أو دين أو موقف معين من قضية من القضايا بالقوة والأساليب العنيفة على أناس أو شعوب أخرى .. بدلا من اللجوء إلى الحوار والوسائل الديمقراطية التي انتزعتها الإنسان عبر كفاح طويل من أجل « حقوق الإنسان » مثل حرية التعبير وحرية الصحافة والتعددية الحزبية والانتخاب والترشيح للمؤسسات الحاكمة واحترام رأى الأغلبية والخضوع له .

وهذه الجماعات أو الأفراد تحاول فرض هذه الأفكار أو المذاهب بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية مهما كانت نسبتها على ضلال وتعطى نفسها وضع الوصاية عليها تحت أى مبرر .. ومن هنا يأتى أسلوب القسوس

■ Petit Robert .

(٢) للمزيد حول مفهوم الإرهابى أنظر :

الأستاذ إريك موريس والأستاذ الآن هو « الإرهاب - التهديد والرد عليه » ترجمة الدكتور أحمد حمدي محمود - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الألف كتاب (الثانى) - العدد ٩٩ - عام ١٩٩١ - ص ٦٩ وما بعدها حيث يوضع تحت عنوان « عقلية الارهابى » : ( ويتصور الإرهابى أنه شخص يحاول رفع الظلم عن الاضطهاد الموهوم ، ويبرر سلوكه بالزعم بأنه يعمل فى خدمة غاية تستحق كل هذا العناء . فهو ليس أول من يتبع شعار « الغاية تبرر الوسيلة » ، ولكن ماذا يجرى فى كوامن عقلية الإرهابى ؟ وماهى الأفكار التي بداخله ؟ وكيف يتسنى لاناى بيدون ودعاء وسوين ظاهريا اقتراف مثل هذه الأفعال السادية المريعة ؟ كيف تفهم هذه الأسئلة، علينا أن ننظر فى كيفية فم الأحكام السرية فى تلاقى مع الفرد ) .



والارغام » (١).

## ١٢ - الإسلام : والتطرف والإرهاب :

الغلو في الدين الإسلامي والتطرف في تطبيق ما يعتقده الإنسان أنه من بين أحكامه في مواجهة المجتمع بوجه عام يرجع إلى عصر الرسالة . فقد روى عن أنس أن نكراً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا أتزوج ، وقال بعضهم أصلي ولا أنام ، وقال بعضهم أصوم ولا أفطر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ما بال أقوام قالوا كذا وكذا ولكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأنام ، وأتزوج النساء ، فمن رغب عن سنتي ليس مني » (٢).

هذا ، ولم يقتصر التطرف والغلو في أحكام الدين ، في مواجهة المجتمع الإسلامي بصفة عامة ، بل امتد أيضاً إلى نظام السلطة الحاكمة في الحاكمة في هذا المجتمع بصفة خاصة ، وقد ظهر ذلك جلياً في الخلاف الذي ظهر عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم حول قضية الحكم والسلطة ، أي حول «الإمامة» الأمر الذي دفع الشهرستاني إلى القول بأنه « ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلاً سل حول الإمامة في كل زمان ومكان » (٣).

وقد بلغ التطرف ذروته بمقتل عثمان والإمام علي رضي الله عنهما على يد الخوارج ؛ وأخذت حركة التطرف في خفوت وخفية إلى أن عاودت الظهور في

---

(١) أمراء الإرهاب - كتاب اليوم - العدد ٣٤٢ - ١٩٩٣ - ص ٢٥ . ولنا على هذا التصريف ملاحظتين فهو يتسم بالاطالة ، كما أنه تضمن المَعْرِفَ به إذ قال ان الإرهاب ... هو إرهاب . غير أن ذلك لا يمنعنا من أن نقرر انه احاط بجوانب أو عناصر الإرهاب احاطة وافية وكاملة .

(٢) متفق عليه . راجع : نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من حديث سيد الأخبار - للشوكاني (محمد بن علي ابن محمد - التوفي سنة ١٢٥٥ هـ) - دار التراث بالقاهرة - ج ٦ - ص ٩٩ وما بعدها .

(٣) الملل والنحل للشهرستاني - ج ١ ص ٥١

## العشرينات من هذا القرن (١) (٢).

. ولا مرأى فى أن جوهر الإسلام يقوم على الاعتدال وعدم الغلو ، وفى الحديث سالف الذكر ، ما يدل على أن المشروع هو الاقتصاد فى الطاعات لان إجهاد النفس فيها ، والتشديد عليها يسفر عن ترك الجميع ، والدين يسر ، والشريعة الإسلامية مبنية على التيسير وعدم التقصير (٣).

وقد بين الله عز وجل أن التيسير أساس علم لكافة أحكام الشريعة السمحة .  
اذ يقول سبحانه وتعالى « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » (من الآية ٦

---

(١) للمزيد راجع الشيخ مصطفى عاصى - ( عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ) - السمات الرئيسية فى فكر جماعات الارهاب السياسى والتطرف الدينى - مقال ضمن سلسلة مقالات بعنوان " الارهاب فى فكر المتطرفين " تحت رقم ١١٣ - منشور بجريدة الأهرام " القاهرية " - السنة ١١٧ ع ٣٨٧٦٤ - الصادر فى ١٩٩٣/١/٢٣ - ص ٨ .

(٢) للمزيد ، راجع : الدكتور محمد عبد المنعم عبد الحالى :  
« الإرهاب .. المواجهة الشاملة أو الطوفان » - مقال منشور بجريدة الجمهورية " القاهرية " - العدد ١٤٢٨٤ السنة ٤٠ - الصادر فى ٥ فبراير ١٩٩٣ م - الموافق ١٣ شعبان ١٤١٣ هـ - ص ٥ ، حيث يقول :

" ان ما نراه اليوم ليس الا صدى لفكر الخوارج المتهب ورجع مبائنتهم وحركتهم الصاخبة وهذا امر طبيعى فالاجهاضات الامنية عبر التاريخ نصبت على مواجهة المنهج الحركى لهؤلاء بكون مساس بالمنهج الفكرى لانه ليس دورها . فهذا دور الاجهزة المعنية بالدعوة فى الدولة ولا ندري سببا للتخوف من تنفيذ تلك الافكار وبخاصة عقب حادث اغتيال الدكتور النجيبى . فدون الإمساك بتلك الافكار المغالطة سيظل الصراع قائما حيث تترك تلك الافكار حرة طليقة بكون التصدى لها يجعل من الصعوبة بمكان أن تتعرض فى قد تخبو أحيانا فى فترات من التاريخ حتى إذا ما توافرت لها عناصر البعث من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية وقيادات نشطة ظهر الفكر او المعتقد فى ثوب جديد يحمل فى طياته الاصول السابقة نفسها " .

وقارن عكس ذلك الشيخ خليل عبد الكريم - « متابع فكر المتطرفين : رؤية مغايرة » مقال ضمن سلسلة مقالات بعنوان « الإرهاب فى فكر المتطرفين » تحت رقم (١١٥) - منشور بجريدة الأهرام " القاهرية " - العدد ٢٨٧٨٧ - السنة ١١٧ - الصادر فى ١٩٩٣/٢/١٥ - ص ٨ حيث يرى أن تشبيه أفكار المتطرفين بأفكار الخوارج مقولة مطلوبة .

(٣) نيل الاوطار للشركانى - ج ٦ - ص ١٠٣ .

المائدة)، « وما جعل عليكم في الدين من حرج » (الآية ٧٨ الحج) ، « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » (الآية ١٨٥ البقرة) ، « يريد الله أن يخفف عنكم » (الآية ٢٨ النساء) ، « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » (الآية ٢٨٦ البقرة) .

هذا وقد صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما .

ورغم هذه الوسطية والاعتدال الذي بنيت عليها الشريعة الاسلامية بوجه عام ، إلا ان المتطرفين في الدين أو غيره ، يعتمدون على نظرة ضيقة للكون والحياة ، ينطلقون منها الى تخطئة كل رأى مخالف لأفكارهم وأرائهم ، ويدينون كل فكر لا يوافق فكرهم ، الأمر الذي ينتهى بهم الى تكفير المجتمع والنظر الى علماء الأزهر وغيرهم على أنهم علماء سلطة ، يتعين التصدى لهم ، وتفريق الناس عنهم (١) (٢) .

ومن هذا المنطلق ، يمارس هؤلاء المتطرفون السلوك الارهابى من وراء ستار الدين الإسلامى الحنيف وذلك لعلمهم ما للدين فى نفوس الناس جميعا من

---

(١) للمزيد راجع : الشيخ مصطفى عاصى - المقال السابق .

(٢) وجلى مدى خطورة الهدف من إطلاق صفة "علماء السلطة" على رجال الدين المؤهلين لرسالتهم بالدراسة والخبرة فى مصر وفى العالم الإسلامى ، فهؤلاء الرجال ألوا على أنفسهم حمل رسالة تبصير الناس بأمور دينهم ، وهم يقومون بواجبهم هذا ، عن علم وعن دراية . ولقد لفت الأنظار إلى خطورة هذا الوصف فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر فى الجلسة الختامية للمؤتمر الإسلامى الخامس الذى نظمه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، المنعقد بالقاهرة فى ٢٠ / ٢١ يناير ١٩٩٣ - ٢٨/٢٧ رجب ١٤١٣ هـ .

ولقد أوضح الأستاذ رجب الينا فى مقال له انه ينبغى التصدى لهذه التسمية وبقوة لأنها تستهدف هدم الأزهر حتى يجد المهاجمون الفرصة لتحقيق اهدافهم الشريرة ، وهؤلاء المهاجمون طائفتان هم المتطرفون فى الأحكام والمرتزة ، أى المستفيدون من ارتداء ثوب الدين . (راجع مقاله : بعنوان : علماء السلطة . وتسلط الجهلاء ! منشور بجريدة الأهرام بالقاهرة - العدد ٢٨٧٧٩ - السنة ١٧٧ - الصادر فى ١٩٩٣/٢/٧ ص ٩) .

تأثير وحب<sup>(١)</sup>.

رواشرح مدى خطل هذا الأمر ، لأن الإسلام لا يدعو إلى الإرهاب . وكيف يدعو إليه شرع مقصوده حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ النسل وحفظ المال ؟ !!<sup>(٢)</sup> فالإرهاب هو ضد هذه المصالح جميعها .

ولقد أكد قضية الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر ، ان الإسلام لا يعرف الفلوفى الدين ولا الإرهاب والتطرف وينبذ الفرقة الانقسام ، وأوضح أن الجماعات المتطرفة وما تشيعه من ارهاب فى المجتمع يتطلب

---

(١) ومن دعاوى ومزاعم المتطرفين الباطلة ، سوتفهم من غير المسلمين ، من أهل الكتاب ، وإباحة الإعتداء عليهم والحق الاذى بهم الامر الذى يتنافى مع ماعدا إليه الاسلام - فى نظره الى عقيدته وشرعته - من مساواة بين جميع بنى الإنسان .

( راجع المرحوم الامام الاكبر - الشيخ محمود شلتوت - الاسلام عقيدة وشرعة - ط ١٣ - ١٤٠٤ / ١٩٨٥ - دار الشروق - القاهرة وبيروت - بند ١٠ ص ١٢ .

ومن الآيات القرآنية التى تدل على هذه النظرة قوله تعالى : يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ء (الآية ١٣ من سورة الحجرات) . وقوله عز وجل " ليس بأمانىكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوءاً يجزيه ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيراً ، ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون فيها (الآيتان ١٢٣ ، ١٢٤ من سورة النساء ) .

(٢) للمزيد بشأن مقاصد الشريعة الإسلامية : راجع : المستصفى للامام الفزالى (ابو حامد محمد بن محمد - التوفى سنة ٥٠٥ هـ ) الطبعة الأولى - المطبعة الأميرية - جا ص ٢٨٧ .

وايضاً : الدكتور عبد العزيز محمد محسن - جريمة الخرابة وعقوبتها فى الشريعة الاسلامية والقانون الجنائى - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - مقدمة لحقوق القاهرة ١٩٨٣ - ص ١٣ وما بعدها .

التصدي لها وعزلها تماما عن المجتمع<sup>(١)</sup>.

ويوضح فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي الجمهورية « ان الإسلام ضد الفساد والتخريب .. ويرفض الظلم والاعتداء على الأمنين سواء كان هذا التخريب والاعتداء من الحاكمين أو المحكومين ... »<sup>(٢)</sup>.

ويقول فضيلة الشيخ يوسف البدرى :

« إن الإسلام ينهى أى فرد من أبنائه أن ينصب نفسه خصما وقاضيا وحكما ، وأداة تنفيذ مرة واحدة .. !! .... لأن الإسلام يأبى أن يقام على أحد حدٌ .. أو يعاقب بآية عقوبة مالم يعرض على قضاء عادل ونزيه ، ومالم يواجه بالتهمة ويعطى الفرصة للدفاع عن نفسه ، فإذا ثبت للقضاء أنه مدان .. جاز له أن يتظلم إلى قضاء أعلى .. إلى آخر هذه الأنظمة الإسلامية المعروفة .

أما أن تجتمع جموع شباب حديثى السن .. لاخبرة لهم ولا تجربة ولا علم ، فإن الشيطان هو الذى دفعهم إلى ذلك فينصبون أنفسهم خصما ، ويقاضون أفراد المجتمع فيتحولون فى الوقت نفسه إلى حكام وقضاء .. ثم يقومون بالتأليب وإطلاق النار وممارسة سطوتهم بالقوة فيتحولون إلى سلطة تنفيذية .. !! فهذا

---

(١) نقلاً عن جريدة الأخبار - العدد ١٢٧٣٢ السنة ٤١ - الصادر فى ١٩٩٣/٢/٢٨ - ص ١.

(٢) نقلاً عن : الأستاذ أنور محمد - الإسلام والمسيحية فى مواجهة الإرهاب والتطرف - دار إبه أم - للنشر والتوزيع - ١٩٩٣ - ص ٥١ .



مالا يقره الإسلام .. ولاتعاليمه السمحة والحكيمة»<sup>(١)</sup>.

فالإسلام كمسيرة حضارية من الخطأ بل من العار أن يقتلون بالارهاب ، لمجرد أن عناصر إرهابية نسبت نفسها إلى الإسلام ، واقترفت جرائم يرفضها الإسلام<sup>(٢)</sup> ، بل يجازى الإسلام على السلوك الإرهابي من خلال جريمة - أوحدها - الحراية . نظرا لخطورة هذا السلوك على أمن المجتمع واستقراره ، ولما فيه من خروج على سلطان الدولة ، وترويع للناس ، واعتداء على أموالهم وأرواحهم<sup>(٣)</sup> .  
إذ يقول الله تعالى :

« إنما جزاؤا الذين يجاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم » (الآية ٢٢ المائدة). ونسبة المحارب إلى أنه يحارب

(١) نقلا عن : الأستاذ مدحت فؤاد - الطريق إلى السلطة .. التكفير.. والإرهاب - ١٩٩٣ - دار النشر هاتيبه ص ٢٧ وما بعدها . وأنظر أيضا : كلمة الدكتور حامد الغايد. الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، في المؤتمر الخامس للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية المنعقد بالقاهرة في يناير ١٩٩٣ ، والتي ألقاها نيابة عنه السفير الدكتور الهادي هيتش ، حيث قال « الإسلام هو في جوهره دين وفاق ومودة وتسامح . دين وسط واعتدال ، وأن الغلو والتطرف والانحراف وفرض الرأي بالعنف والقوة أمور مرفوضة شرعا مهما تكن الأسباب ، وليست من الإسلام في شيء » . نقلا عن : مجلة منبر الإسلام - العدد ٨ - السنة ٥١ - شعبان ١٤١٣ هـ / فبراير ١٩٩٣ م - ص ٢٠ .

(٢) راجع الدكتور رشدي فكار - حوار معه لجريدة عقيدتي - تحت عنوان « شريعتنا لا تعترف العنف أو التطرف أو الارهاب » أجرى الحوار الاستاذ هسيوني الحلواتي والاستاذ صلاح عبد المعطى - منشور بجريدة عقيدتي - السنة الأولى - العدد التاسع - الصادر في ١٩٩٣/١/٢٦ - ص ١١ .

(٣) للمزيد : حول حد الحراية : راجع الدكتور عبد العزيز محمد محسن - رسالته السابقة . وخصوصا ص ٤٧ . وايضا : الاستاذ عبد القادر عودة التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي - طبعة دار الكتاب العربي - بيروت - الجزء الثاني - بند ٦٣٢ وما بعده ص ٦٣٨ وما بعدها - الشيخ محمد أبو زهرة - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي - الجريمة - دار الفكر العربي بالقاهرة - بند ٩٥ وما بعده ص ٩٦ وما بعدها .

الله عز وجل مجاز لا حقيقة لأسباب عدة :-

١- ان المحارب يواجه سلوكه نحو الأمن الداخلى للدولة الاسلامية ، وليس نحو الدولة ذاتها ، وأقيم الحرب على الأمن الداخلى ، مقام إعلان الحرب على الدولة نفسها كقول (١).

٢- من المستحيل ان يُحاربَ الله سبحانه وتعالى فى علاه ، لما هو عليه من صفات الجلال ، وعموم القدرة والإرادة على الكمال ، وما وجب له من التنزه عن الأضداد والأشياء (٢).

٣- أن المحاربة تتطلب أن يكون كل خصم من المتحاربين فى جهة وفريق عن الآخر . والجهة على الله تعالى محال (٣).

هذا ، وقد ورد فى بعض معاجم اللغة العربية أن قوله تعالى « إنما جزاؤا الذين يحاربون الله ورسوله ...» بمعنى معصيته أى يعصونه (٤).

كما يجوز ان تطلق المحاربة على كل من كان ذنبه كبيراً ، وأثمه عظيماً وفعله خطيراً جباراً شقيماً ، من شأنه اخافة الناس وازعاج الأمنين فى الجهر والعلن دون الاهتمام بايذائه للناس ومعصيته لله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم (٥).

- 
- (١) راجع : الدكتور عبد العزيز محمد محسن - رسالته السابقة - ص ٤٩ .
- (٢) راجع أحكام القرآن ابن العري ( ابو بكر محمد بن عبد الله المصروف بابهن العري - المتوفى سنة ٥٤٢ هـ ) تحقيق على محمد البجاوى - الطبعة الثانية - مطبعة عيسى البابلى وشركاه - ج ٢ ص ٥٩١ .
- (٣) راجع : الدكتور عبد العزيز محمد محسن - المرجع والموضع السابقين .
- (٤) تاج العروس - المجلد الأول - ص ٢٠٥ ، لسان العرب ج ١ ص ٢٩٤ . وايضا : المعجم الوسيط - الجزء الأول - ص ١٧٠ كلمة " حربه " .
- (٥) انظر : الدكتور عبد العزيز محمد محسن - رسالته والموضع السابقين .

وكل هذا ينطبق على السلوك الإرهابي الذي جرمه المشرع المصري في القانون<sup>(١)</sup> رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ على النحو الذي سيتضح من خلال براستنا في هذا المؤلف .

- فكيف يُقَرَّن - رغم ما تقدم - بين الإسلام والإرهاب ؟ !!  
ويا أيتها الحقيقة كم من الالتزامات تُكْتَرَف باسمك !!  
ويا أيها الإسلام كم من الجرائم تُرتكَب باسمك !!  
١٣ - المسيحية : والتطرف والإرهاب :

وفي الحقيقة ان كافة الأديان السماوية ترفض الإرهاب ، ولقد أجمل هذا المعنى قدامس البابا شنودة بطريق الأقباط الأرثوذكس بقوله « إن التطرف لا يقبله أحد لأن التطرف ضد الحق الخالص .. والتطرف خروج عن الحق ولكن ما يزعج البلاد في هذه الآونة أن هذا التطرف مصحوب بالعنف ولم يعد مجرد فكر يناقش انما فكر يصحبه عنف ونحن جميعا لا نقبل العنف .. »<sup>(٢)</sup>

فالتطرف لا يستطيع أن تنسبه الى الدين لأن الدين غير متطرف ، والتطرف يمكن نسبته للأفراد المنتسبين لدين ما . ولذا يقول الدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الإنجيلية في مصر : « اننا لو تحدثنا عن الاسلام او المسيحية سنتكلم عن ديانات لها اصولها المرعية .. التي لا تتصل بالتطرف .. لكننا لو تحدثنا عن التطرف فنحن نتحدث عن تطرف الأفراد .. فالمسلمون فيهم متطرفون وفيهم اصوليون .. والمسيحيون فيهم متطرفون .. وفيهم اصوليون .. وطبيعة الانسان انه متى امتلأ فكرا معيناً فهو يتطرف في هذا الاتجاه .. ويجب على رجال الدين ان يعاونوا الناس على

---

(١) ومعنا في ذلك : الدكتور جمال الدين محمود - المواجهة مع الإرهاب وحده - مقال ضمن سلسلة مقالات بعنوان « الإرهاب والتطرف في فكر الشافعي » تحت رقم (١٠١) - منشور بجمعية الأهرام « القاهرة » - العدد - ٢٨٧٢ - لسنة ١١٧ - الصادر في ١٠/١٢/١٩٩٣ - ص ٨ .

(٢) نقلا عن : الأستاذ أنور محمد - المصدر السابق - ص ٥١ .

التمسك بالأصول المرعية في الشرائع السماوية ويبتعدوا قدر الإمكان عن مجالات التطرف.<sup>(١)</sup>

كما أوضح الدكتور القس صموئيل حبيب أن التطرف أحياناً يرتبط بالعنف وهنا يخرج التطرف الى مجال خطر يفرض فيه المتطرف رأيه على الآخرين بالعنف وهذه وسيلة غير سليمة .. اذا كان المتطرف متطرفاً في فكره الشخص فهو لايسئ إلى أحد .. لكن لمصلحة الفكر الدينى أن يعاونه على فهم القيم الحقيقية .. مجرد استخدام العنف الفكرى .. فإذا امتد العنف الفكرى على عتف جسدى يكون الأمر أسوأ .. »<sup>(٢)</sup>

## ١٤ - تعريف المشرع المصرى للإرهاب :

ولقد تصدى المشرع المصرى - وحسناً ما فعل - لتعريف الإرهاب إذ نصت المادة ٨٦ - المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م - على أنه :

« يقصد بالإرهاب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ اليه الجانى تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لإعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين

---

(١) نقلا عن : الأستاذ أنور محمد - المصدر السابق - ص ١١٩ .

(٢) نقلا عن : الأستاذ أنور محمد - الاسلام والمسيحية فى مواجهة الإرهاب والتطرف - ١٩٩٢ - دار ايه إم - للنشر والتوزيع - ص ١١٩ .

## أو اللوائح (١)

وواضح من هذا التعريف مدى حرص المشرع على حسم الخلاف حول تحديد مدلول الإرهاب ؛ فمن النادر أن يتدخل المشرع لوضع تعريف لمسألة ما لأن وضع «التعاريف» أمر يخرج عن دور المشرع الحقيقي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن التعريف الذي وضعه المشرع يتسم بالإطالة ، وكأن المشرع أراد أن يحصر كل

(١) هنا وقد كانت لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشورى قد عرفت الإرهاب بأنه « كل وسيلة يلجأ اليها الجاني تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى يهدف إلى الإخلال بالنظام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر من خلال استخدام القوة أو العنف أو التهديد بهما إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو القضاء الرعب بينهم أو تعريض أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالمباني أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح » . ولدى عرض المشروع على لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب رأت اللجنة تعديل تعريف الإرهاب فيما يختص بشقه الوارد فى صدر المادة ، بحيث صار على النحو التالى « يقصد الارهاب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد يلجأ اليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى يهدف الى الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو أمنه للخطر اذا كان من شأن ذلك .... » .

وتأسس هذا التعديل على أن الإرهاب فيه معنى الفعل المصحوب بالقوة أو العنف أو التهديد (أي الاستخدام) أما تعريف الإرهاب بأنه « وسيلة » فهو تعريف غير مقبول لان الوسيلة لا تنتج بذاتها بدون تدخل فعل الجاني أى أثر ( راجع تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية - مجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م ) .

الصور الممكنة للإرهاب حتى لا تمرق من دائرة التجريم والجزاء صورة (١) (٢) .  
وعلى أية حال ، فإننا على ضوء هذا التعريف يمكننا تحليل الإرهاب إلى  
عناصر أربعة هي : أسباب الإرهاب ، ووسائله وأهدافه ، ونتائجه .  
١٥ - تقسيم :-

وبه فإننا سنقسم هذا الباب إلى فصلين :-

الأول : فى أسباب الإرهاب ووسائله .

والثانى : فى أهداف الإرهاب ونتائجه .

---

(١) أوضحت الاستاذة الدكتورة فوزية عبد الستار رئيس لجنة الشئون الدستورية والتشريعية ان المشرع أراد بوضع تعريف للإرهاب أن ييسر « على القضاء حتى لا تختلف الأحكام من قاض إلى آخر أو من محكمة إلى أخرى حتى يكون هناك توحيد فى معنى الارهاب » ( راجع مضبطة مجلس الشعب - الجلسة الثانية بعد المائة فى ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ ) .

(٢) عكس ذلك : الاستاذ عادل عبد العليم - ( جرائم خارج « غابة » التعريفات والتشريعات - ارهاب من نوع آخر يطول مجالات الاقتصاد والرياضة والفكر والبيئة ) - مقال - منشور بجريدة « الحياة » الكويتية - العدد ١٠٧٧٩ - الصادر فى ١٤/٨/١٩٩٢ - حيث يرى أن تعريف المشرع المصرى للإرهاب - المشار إليه بالمتن - لا يشمل اشكالا من الارهاب الاقتصادى والتكنولوجى ، أى الذى يضر الأمن الاقتصادى للبلاد ، من خلال « اختراق سائر الاسرار للشركات العابرة للقوميات المتمثلة فى وحداتها الانتاجية وخطوطها فى الانتاج والتسويق والتمويل والاقراد والتى من خلالها يمكن رسم سياسات التعامل معها ومواجهة خططها وتوايها تجاه الاسواق » . ونحن نرى ولئن صح هذا الانتقاد إلا أن موضع التعريف فى القانون الجنائى ، فرض تحديده بالجوانب التى تشكل « جرائم جنائية » فعسب ، أى « الإرهاب الجنائى » ، أما غير ذلك من صور الإرهاب ، فهو يخرج عن مجال القانون الجنائى ، ومن ثم يخرج عن اختصاص المشرع الجنائى ، فالإرهاب التكنولوجى أو الاقتصادى - على سبيل المثال - يمكن مكافحته بوسائل علمية أو اقتصادية ، وليس من المعتم مواجهته بوسائل جنائية .



## الفصل الأول

### أسباب الإرهاب ووسائله

#### ١٦- إجمال :

حدد المشرع أسباب الإرهاب في تنفيذ مشروع إجرامى فردى أو جماعى أما وسائله فقد حددها بـ : القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع .

#### ١٧- أسباب الإرهاب :-

والمشروع الإجرامى معناه جريمة مدروسة ومهيأة للتنفيذ<sup>(١)</sup> ، أى جريمة لم تُنفذ بعد ، ويستخدم الإرهاب لنقلها من مجرد « مشروع نظرى » إلى « واقع عملى » . أى من مجرد « تصورات » فى الخيال إلى حقائق « ملموسة » فى الحياة . ويستوى فى نظر المشرع المصرى أن يكون المشروع الإجرامى فردى أو جماعى . والمشروع الإجرامى « الفردى » : يعبر عن جريمة مدروسة من جانب شخص واحد ، أما المشروع الاجرامى « الجماعى » فيعنى أن الجريمة المراد تنفيذها تم وضع خططها بمعرفة أكثر من شخص ويستوى بعد ذلك أن يتم تنفيذ المشروع الإجرامى الفردى أو الجماعى ، بمعرفة شخص واحد ، أو بمعرفة أكثر من شخص .

#### ١٨- وسائل الإرهاب :-

وتجدر الإشارة فى مستهل حد يثناعن وسائل الإرهاب إلى أن المشرع لم يشترط اجتماع وسائل الإرهاب جملة واحدة ، فيكفى أن تكون الوسيلة واحدة من الوسائل التى حددها المشرع فى : القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع . يؤيد هذا ويؤكد استخدام المشرع حرف « أو » وهو للتخيير ، ولم يستخدم حرف « و » وهو للمصاحبة والمشاركة .

---

(١) والمشروع لغة معناه « الامر يَهْبَأُ لِيُنْفِذَ ويُقَرَّرَ » راجع مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - السابق كلمة « شرع » ص ٤٩٨ .

## ١٩ - تقسيم :-

هذا ، وسنتحدث عن « القوة والعنف » فى « مبحث أول » . وعن « التهديد والترويع » فى « مبحث ثان » .

# المبحث الأول القوة والعنف

## ٢٠ - تقسيم :

سنتحدث أولا : عن القوة ( فى مطلب أول ) ثم نتحدث ثانيا : عن العنف ( فى مطلب ثان ) .

## المطلب الأول القوة

## ٢١ - مدلول القوة :

ينصرف مدلول القوة إلى كافة أعمال القهر أو الإرغام ، أو الإكراه المادى متى كان من شأنها « إيذاء الاشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات ، أو المواصلات أو بالاموال أو بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها . أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو نور العبادة أو معاهد العلم لإعمالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح » ( المادة ٨٦ ع المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م ) .

فالعبرة بالقوة بما تحدثه من تأثير فى العالم الخارجى ، على النحو المتقدم ، ولا يشترط ليتوفر معنى القوة أن يلجأ الجانى إلى استخدام سلاح ، وأن استخدام سلاح

يستوى أن يكون سلاحاً بطبيعته أو بالاستعمال ، كما يستوى أن يكون نارياً ، أو سلاحاً من الأسلحة البيضاء ، كالبط أو السكاكين والبنائير والسنج أو أى أداة أخرى، يمكن استخدامها فى الاعتداء على الأشخاص<sup>(١)</sup> أو الأموال محل الحماية الجنائية فى المادة رقم ٨٦ ع وما بعدها من المواد المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م .

ومن المتصور أن تكون القوة : « عسكرية » متمثلة فى استخدام السلاح ، وقد تتمثل القوة فى بعض صور العنف المادى كتنظيم المظاهرات الشعبية وتسييرها كوسيلة من وسائل الضغط على الحكومة .<sup>(٢)</sup>

## المطلب الثانى

### العنف

#### ٢٢ - التعريف بالعنف :-

العنف لغة ينصرف إلى الشدة والقسوة<sup>(٣)</sup> .

والعنف بمعناه العام يُقصد به أية صورة من صور الضغط ( اقتصادى ، سياسى ، عسكرى ، .. الخ ) على شخص ما يهدف لفعه إلى تصرف ، ما كان

---

(١) راجع نص المادة ٢٥ مكرراً ( فقرة أخيرة ) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر ، المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م .

(٢) بخصوص معنى القوة : راجع الدكتور أحمد فتحى صرمد - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم الخاص بالطبعة الرابعة - ١٩٩١م - دار الطباعة الحديثة بالقاهرة بند ٣٩ ص ٨٥ .

(٣) راجع : مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - السابق - ج ٢ ص ٦٥٥ كلمة «عنف» .

يقوم به لولا وجود هذا الضغط<sup>(١)</sup> (٢). فالعنف ليس سوى محاولة لفرض موقف أو سلوك على فرد ما - يرفضه بوجه عام - بوسائل مختلفة ، من بينها الضغط ، التخويف .... إلخ .

أما مفهوم العنف في الفقه الجنائي فتتازعه نظريتان :

الأولى :- وهي التقليدية ، التي يصح أن نطلق عليها نظرية العنف المادي .  
والثاني :- وهي التي كُتِبَ لها السيادة في الفقه المعاصر ، ويصح أن نطلق عليها « نظرية العنف المعنوي »<sup>(٣)</sup> .

### ٢٣ - أولاً : نظرية العنف المادي :

العنف - طبقاً لهذا النظرية - هو ممارسة الإنسان للقوى الطبيعية بهدف التغلب على مقارئة الغير .

وتشمل القوة الطبيعية : الطاقة الجسدية وقوى الحيوانات والطاقات الأخرى الميكانيكية ، متى أمكن السيطرة عليها واستخدامها لخدمة إرادة الإنسان . ولا يشترط أن تُمارس هذه القوة - المشار إليها - على جسد الإنسان الخارجي ، إذ يكفي أن يشعر بها أو يدركها بأي حاسة من حواسه ، عندما يستخدم أعضائه لتحقيق ما

---

(١) انظر : الاستاذ رفيق سكري - العنف الفكري والدعاية السياسية - بحث منشور بمجلة الفكر العربي - مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية - السنة ١٤ - العدد ٢١ - كانون ثاني - آذار / يناير - مارس ١٩٩٣ - ص ١١٧ .

(٢) راجع :-

M. Duverger, Sociologie politique op. Ed. P.U.F. Paris 1968, 3ème édition, p. 248. et S. Du même auteur, introduction à la politique. op. Paris 1964, p. 210 ets .

وأيضاً : الاستاذ رفيق سكري - البحث والموضع السابقين .

(٣) راجع : استاذنا الدكتور مأمون محمد سلامة - اجرام العنف - بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد - التي يصدرها اساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة - ج ٢ - ص ٤٤ - يوليو ١٩٧٤م بند ٥ ص ٢٧٠ .

اتجهت اليه إرادته<sup>(١)</sup> .

ويفرق الفقه التقليدي بين العنف المادي والعنف المعنوي ، فالأول يتفق والإكراه المادي ، إذ يحدث باستخدام قوى مادية وطبيعية ، أما الثاني فهو يتفق والإكراه المعنوي حيث يحصل عن طريق التهديد ، ويفرق البعض بين العنف المطلق أى الذى يعدم الإرادة اعدام كلى ، وبين العنف النسبى والتهديد والتهديد<sup>(٢)</sup> .

## ٢٤ - ثانيا : نظرية العنف المعنوي :

ترتكز هذه النظرية - فى تحديدها لمفهوم العنف - على تأثيره فى إرادة الافراد ، باعتبار أن المشرع حينما يجرم ، إنما يبتغى حماية الحرية المعنوية للافراد المتمثلة فى حرية الإرادة ، وبه فإن العنف يتحقق بأى وسيلة يكون من شأنها التأثير أو الضغط أو الإكراه لإرادة الغير ، وطبقا لهذه النظرية ، يتحدد العنف فى تنازع أو صراع بين إرادتين ومحولة تغليب إرادة الجانى على إرادة المجنى عليه<sup>(٣)</sup> .

فالعنف - طبقا لهذه النظرية - ينصرف إلى كل سلوك - ماعد التهديد - يؤدى إلى الضغط على الادارة . وعليه فإن العنف يشمل كافة المؤثرات - عدا التهديد - التى من شأنها تحقيق ضغط إرادى ، وذلك مثل القوى الجسدية والطبيعية والنفسية<sup>(٤)</sup>

---

(١) للمزيد راجع : البحث السابق - بند ٤ ص ٢٦٥ وما بعدها

(٢) راجع فى عرض النظرية التقليدية للعنف ، وانتقاداتها ، لدى : استاذنا الدكتور مأمون محمد سلامة - البحث السابق - بند ٤ ص ٢٦٥ وما بعدها .

(٣) لتفاصيل أوفى : انظر : Carrara, Programma di diritto criminale, 2 éd, VI, p. 318, 420 .  
الدكتور مأمون محمد سلامة البحث السابق بند ٤ ص ٢٦٧، وما بعدها .

(٤) للمزيد : راجع استاذنا الدكتور مأمون محمد سلامة البحث السابق ص ٢٦٧ وما بعدها .

## ٢٥ - تفسير العنف :

يمكننا أن نقسم التفسيرات المقول بها للعنف ، إلى تفسيرات تاريخية وأخرى اجتماعية . والتفسيرات التاريخية ، تفسر العنف بارتداد الإنسان إلى ما أسماه « البدائية » ، فهذه البدائية تتفجر فيه حينما يمر بظروف أو أوضاع تخرجه من قبضة العادات والتقاليد ، التي كانت تكبت وتضغط على مشاعره وغرائزه<sup>(١)</sup> ، فتتطلق هذه المشاعر وتلك الغرائز في صورة من صور العنف .

أما التفسيرات الاجتماعية فتد العنـف إلى الكبت الاجتماعي ، باعتباره كبت مصطنع ، يحمل الفرد على تفجير ثأثرته بسلوك منحرف ناتج عن الضغط الاجتماعي الواقع عليه<sup>(٢)</sup> .

غير أننا نرى أنه من الممكن تفسير العنف بأنه ناتج عن استعداد طبيعي لدى الشخص ؛ تأثر بالظروف التي عاش فيها والبيئة والمناخ المحيط به ، فالعنف وإن كان يتم تفجيره لدى الشخص نتيجة تعرض لموقف معين أو وضع ما ، إلا أنه يتعين أن يسبق ذلك ويفضى إليه استعداد شخصي لدى الفرد . وبعبارة أخرى إذا قيل أن الظروف الاقتصادية الصعبة أو البطالة أو الفقر - على سبيل المثال ، لا الحصر - تؤدي إلى السلوك العنيف ، فإن هذه الظروف لا تؤدي إلى ذلك بالنسبة لكل الأشخاص الذين يمرون بها ، بل إن البعض يفضل عدم الانحراف بسلوكه عن السلوك المعتاد ، والبعض الآخر يندفع وراء غرائزه ومشاعره البدائية فتقرز هذا السلوك العنيف .

وملاك القول أننا نميل إلى الأخذ بتفسير مختلط بجمع بين الاستعداد الشخصي لدى الفرد للعنف ، والظروف البيئية المحيطة به ، وبعبارة أخرى لا يكفي أن يكون الشخص لديه استعداد فطري للعنف ، بل يتعين أن يساهم في تفجيره ظروف وملابسات موقف معين أو مناخ بيئي ما ، أحاط بهذا الشخص ففجر طاقاته البدائية

(١) راجع : الاستاذ رليق سكري - البحث السابق ص ١١٧ .

(٢) انظر : الاستاذ : نديم البيطار - الإيديولوجية الإثنية ، المؤسسة الأهلية للطباعة والنشر - الطبعة الأولى - بيروت - ١٩٦٤ - ص ٦٧٨ وما بعدها .



في صورة من صور العنف .

## ٢٦ - صور العنف :

- يتخذ العنف صوراً متباينة ، وفقاً للوسائل المستعملة :
- فقد يتخذ العنف صورة مظاهرات أو ضغط اقتصادي أو ضغط فكري<sup>(١)</sup> .
- والعنف الفكري هو أقصى معانى العنف وأوضح مظاهره ، وتقصده بالعنف الفكري العنف الذي يخدم أيديولوجيا ما ، أو النابع من الإيمان بعقيدة معينة<sup>(٢)</sup> .



---

(١) للتزيد . راجع : الأستاذ رفيع شكرى - البحث السابق - ص ١١٧ .

(٢) حول الإرهاب الفكري / راجع : الأستاذ غالى شكرى - أئمة الإرهاب - البحث عن علمانية جديدة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٢م - وخصوصاً ص ٤٨١ وما بعدها . ولنفس الكاتب : التحرير يواجه الإرهاب - مقال منشور بجريدة الأهرام القاهرية - العدد ٣٨٧٨٢ - السنة ١١٧ - الصادر في ١٠/٢/١٩٩٣م - ص ١٤ .

## المبحث الثاني التهديد والترويع

### ٢٧ - تقسيم :

ستشطر هذا المبحث إلى مطلبين :- سيتولى أولهما القاء الضوء على التهديد وسيتكفل ثانيهما ببيان الترويع .

### المطلب الأول

#### التهديد

### ٢٨ - التعريف بالتهديد :

التهديد لغة : يدور معناه حول الوعيد والتخويف ، فهدده يعنى : أوعده وخوفه والتهديد هو التخويف والتوعد بالعقوبة<sup>(١)</sup> ، ولا يخرج مدلول التهديد في مجال القانون الجنائي عن هذا المعنى اللغوي ، فالتهديد يتحقق بالضغط على إرادة المجنى عليه ، بتخويفه أو توعدده ، بأن ضرراً ما سيلحقه أو سيلحق أشخاص أو أشياء ذات صلة به ، ويعتقد الجاني أن المجنى عليه يهيمه تقاضى هذا الضرر .

### ٢٩ - العنف والتهديد :

وقد يتداخل العنف مع التهديد ، فيكون التهديد - حسب الغالب - تخويف ووعد بعنف مستقبلي . غير أن لكل من العنف والتهديد كياناً مستقلاً عن الآخر . فالعنف يفترض علاقة بين حركة جسمية للجاني وبين ضرر جسماني لحق المجنى عليه . بينما التهديد يسفر عنه نتيجة معنوية تتمثل في الضغط على إرادة المجنى عليه ، فلا يعدمها كلية . صحيح أنه قد ينتج عن العنف إكراه إرادة المجنى عليه ، لكن هذا الإكراه ليس هو النتيجة المستهدفة من العنف وبه فإن عدم توفر الإكراه

(١) راجع : المعجم الوسيط - السابق - ص ١٠١٥ كلمة ( هَدَّ ) .

لا ينفى وجود العنف . فالعنف يوجه إلى جسم المجنى عليه ، في حين أن الإكراه يتوجه إلى إرادته .

## المطلب الثاني

### الترويع

#### ٣٠ - مدلول « الترويع » :-

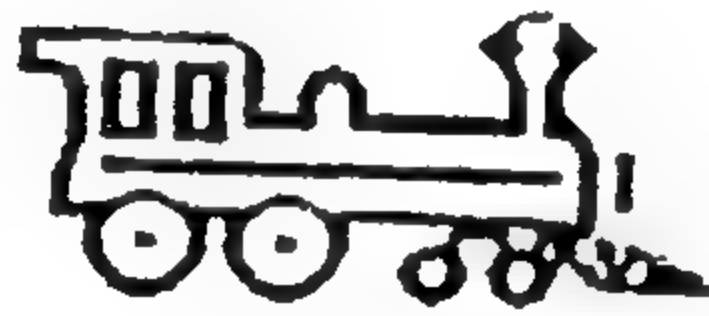
**الترويع** لغة : بمعنى التفرع<sup>(١)</sup> ، أى بث الفرع لدى الغير .  
وفي القرآن الكريم « فلما ذهب عن إبراهيم الرؤغ » ( من الآية ٧٤ / هود ) .  
ويتحقق الترويع - حسبما نرى - في مجال القانون الجنائي ، بكل سلوك غير موجه إلى جسم المجنى عليه ، ويؤدي إلى ازعاجه ، مما يفقده توازنه ، ويُفقد إرادته السيطرة على سلوكه . وقد يتحقق الترويع بصوت مفاجئ أو حركة قوية تصدر من الجاني ، الأمر الذي يؤدي - على سبيل المثال - إلى سقوط شيء من يد المجنى عليه فيخطفه الجاني ، كما قد يتحقق الترويع بمجرد رؤية شيء أو إنسان ، إذ قد ينزعج المجنى عليه من مجرد رؤية الجاني في مكان ما ، ولكن يشترط في هذه الصورة أن يكون هناك سلوكاً إيجابياً من الجاني أدى إلى بث الرعب في نفس المجنى عليه ، ويستوى - في نظرنا - أن يكون هذا السلوك الإيجابي سابقاً على ارتكاب جريمة ضد المجنى عليه ، أو معاصراً لهذا الارتكاب .

#### ٣١ - وزير العدل وكلمة « الترويع » :-

وجدير بالذكر أن كلمة « ترويع » لم تكن واردة بالنص المعروض لمشروع المادة ٨٦ عقوبات على مجلس الشعب ، غير أن السيد المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل اقترح اضافتها لدى مناقشة مشروع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ في صورتها النهائية ، حيث أوضح أن « المقصود بالترويع هو الترويع العام لأن

(١) راجع مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - ج١ ص ٣٩٦ كلمة « راع » .

الأمثلة التي تقع في التطبيق بالنسبة لجرائم الإرهاب بالذات أن يأتى الإرهابى أو المجموعة الإرهابية إلى قرية من القرى ويقومون بتسميم مورد المياه . ففي هذه الصورة لا توجد قوة ولا عنف ولا عصابة مسلحة والناس تشرب وتموت والمقصود بها تنفيذ مشروع إجرامى يقصد كيت وكيت ليس فى هذا استعمال قوة لنفترض أن هذه المجموعة الإرهابية قامت بفك أحد فلنكات السكة الحديد فانقلب القطار . ففي هذه الصورة (لا يوجد) عنف ولا يوجد تهديد بها ولكنه ترويع - لنفترض أن أحد الإرهابيين قام بفك جزء من إحدى الطائرات وأدى ذلك إلى انفجارها بعد إقلاعها فهذا عمل ليس فيه قوة ولا التهديد ولا العنف ولكنه الترويع ولهذا جاء القانون الفرنسى - وبحق - وقال الترويع <sup>(١)</sup> .



(١) كلمة السيد المستشار قاروق سيف النصر وزير العدل - مضبطة مجلس الشعب -  
الجلسة الثانية بعد المائة - ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ م .

## الفصل الثانى

### أهداف الإرهاب ونتائجه

٣٢ - تقسيم :

سنعرض : لأهداف الإرهاب ( فى مبحث أول ) ، ثم لنتائج (فى مبحث ثان) .

### المبحث الاول

### اهداف الارهاب

٣٣ - السلوك الانسانى سلوك غائى :

ليس السلوك الإنسانى سلوكا عشوائيا ، بل هو سلوك غائى ، أى يستهدف غاية معينة . والسلوك الاجرامى لا يخرج عن هذا المعنى . فاتجاه الارادة ، يستهدف غاية معينة ، فالسلوك وسيلة لبلوغ هذه الغاية ، ومعنى ذلك ومقتضاه أن الجانى يحدد الغاية من سلوكه ، ثم يتجه إلى الوجهة التى يدرك بها هذه الغاية ، فإرادة الجانى تسيطر وتهيمن على السلوك ، وعلى ما يتصل به من حلقات سببية لتوجيهها إلى النتيجة أو الغاية المستهدفة من السلوك <sup>(١)</sup> .

٣٤ - الهدف من الإرهاب وذاتية جرائم الإرهاب :-

يستهدف الإرهاب « الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر » وهذا الهدف أو هذه الغاية تدخل ضمن المكونات الخاصة للركن المعنوى للجريمة الإرهابية ولكن ليس من شأن هذه الغاية ادخال جرائم الإرهاب ضمن الجرائم التى تتطلب قصدا جنائيا خاصا ، لأن فكرة القصد الجنائى الخاص تعنى انصراف العلم

---

(١) للمزيد راجع : أستاذنا الدكتور نهيل مدحت سالم - الخطأ غير العمدى - دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوى فى الجرائم العمدية - ١٩٨٤م - دار النهضة العربية - بند ٥

والإرادة إلى أركان الجريمة ، ثم انصرفا إلى وقائع أخرى ، لاتعتبر وفقا للقانون من أركان الجريمة . فبهذا الاتجاه الخاص للعلم والإرادة يقوم القصد الجنائي الخاص . (١) (٢) (٣)

فتطلب المشروع لوجود الإرهاب انصراف الإرادة إلى الاخلال بالنظام العام أو تعرض أو سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إنما هو امر ينسجم مع طبيعة جرائم الإرهاب ، مما يحق معه أفراد معاملة جزائية أو إجرائية خاصة ، فهذه الغاية ليست غريبة على «جسد و روح» الجرائم الإرهابية ، أى الركن المادى والركن المعنوى لجرائم الإرهاب . بل أن هذه الغاية داخلة فى النسيج العام لهذه الجرائم ، فلا يتصور قيام جرائم إرهابية دون اتجاه إرادة الجانى أو الجناة - إلى الإخلال بالنظام

---

(١) راجع أستاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية الطبعة الثالثة - ١٩٧٣ - دار النهضة العربية - بند ٦٩٢ ص ٦٥٣ وما بعدها .

(٢) بخصوص مهاجمة فكرة القصد الجنائي الخاص ، راجع أستاذنا الدكتور حسنين هبيد - القصد الجنائي الخاص - دراسة تحليلية تطبيقية - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٨١م - وخاصة بند ٩ وما بعده ص ٤٣ وما بعدها .

(٣) لا يضح ذلك نقول : أن نية التملك فى جريمة السرقة هى أمر خارج عن أركان السرقة ، فأركان السرقة تستكمل ماديتها بمجرد الاختلاس ، فإن تطلب القانون اتجاه الإرادة إلى «نية التملك» ، فهو يتطلب اتجاهها إلى أمر خارج عن أركان الجريمة . ( للمزيد راجع : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق - القسم العام - بند ٦٩٢ ص ٦٠٩ ) .



العام ، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر . (١)

(١) قارن عكس ذلك : الاستاذة الدكتورة فوزية عهد الستار حيث ترى أن الإرهاب يتطلب (قصد جنائي خاص) ، إذ تقول ( ومعنى الإرهاب كما ورد في المشروع - أي مشروع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م - في تصوري يتضمن شرطين أساسيين ، فهو يتكلم عن وسيلة معينة هي استعمال القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع وهذه هي الوسيلة ، وأن يكون هناك هدف يقصد به في دراسات القانون الجنائي ألا يكون قصد الجاني من الجريمة التي يستعمل فيها القوة أو العنف أو التهديد إلى آخره ؛ لا يكون قصده هو القصد العام الموجود في الجريمة العادية ، وإنما يكون هناك قصد خاص وغاية أبعد هي ترويع المجتمع والاخلال بالنظام فيه والاخلال بالأمن في المجتمع أي يكون ملحوظاً ويثبت أمام القضاء . فليس مجرد استعمال الجاني للقوة يعتبر (إرهاباً) طبعاً لا . فهناك جرائم كثيرة ترتكب بالقوة وتعتبر جرائم عادية ، وإنما لابد أن يضاف إلى هذا ، غرض آخر وهدف بعيد وغاية يتفياها الجاني ؛ وليس مجرد ارتكابه الجريمة ، لا . فلابد أن يكون هناك شيء أبعد من هذا وهو ترويع المجتمع والاخلال بالأمن فيه ..... فمثلاً شخص يرتكب جريمة قتل أو جريمة ضرب بالقوة ؛ فهذه جريمة عادية ترقع بشأنها النصوص العادية . ولكن إذا كان يقصد من هذا تخويف الناس الموجودين وإثارة الرعب بينهم، هنا يكون القصد الخاص قد توافر ، ولذلك ( تُشَدُّ ) العقوبة .

وهذا يذكرني بآسيادة الرئيس - ما زال الكلام للدكتورة فوزية عهد الستار - بجريمة الخرابة في الشريعة الإسلامية . لأن الخرابة كما نفهم هي عبارة عن قطع الطريق بارتكاب جرائم سرقة أو اعتداء على الأشخاص أو الأموال ، طبعاً لو جاء شخص وارتكب جريمة سرقة داخل المدينة فهذه تعتبر جريمة عادية ، لكن لو ارتكب هذه الجريمة كقاطع طريق هنا يستهدف ليس فقط الحصول على المال ؛ وإنما إثارة الرعب والذعر بين الناس أي ترويع الأمنين . وهذا هو القصد الخاص ، لهذا هو المقصود من تعريف الإرهاب ، عدم الاقتصار على الجريمة العادية ، وإنما يكون هناك هدف أبعد هو الاخلال بالنظام في المجتمع وزلزلة الطمأنينة بين الناس وأحداث الرعب بينهم، راجع مضبطة مجلس الشعب - الجلسة الثانية بعد المائة - المنعقدة في ١٥ من يوليو سنة ١٩٩٢م .

ومع تقديري واحترامي الشديدتين لهذا الرأي ، ومع اعترافي بأن ثمة اعتبارات أدبية تفرض الاستئناس بهذا الرأي حال تحديد القصد الجنائي لجرائم الإرهاب ، باعتبار أن هذا الرأي صادر عن استاذة في القانون الجنائي فضلاً عن أنها رئيس لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ؛ إلا أننا نرى أن القصد الجنائي في جرائم الإرهاب هو قصد عام وليس قصداً خاصاً ، للاعتبارات المشار إليها بالمتن.

### ٣٥ - تقسيم :

هذا ومنعروض للاخلال بالنظام العام (فى مطلب أول) ، ثم تلقى الضوء على تعريض : سلامة المجتمع ، وأمنه للخطر ( فى مطلب ثان ) .

## المطلب الأول

### الإخلال بالنظام العام

#### ٣٦ - مدلول النظام العام :-

فكرة النظام L'ordre Public من الأفكار المستطرفة - إن صبح التعبير - إذ أنها تُشكّل حسب ظروف كل بلد ، بل فى البلد الواحد تختلف من زمن إلى آخر . فما يُعدّ من النظام العام فى بلدٍ ما ، ليس بالضرورة تكون له هذه الصفة فى بلد آخر ، وأيضاً ما يُعدّ فى فترة زمنية من النظام العام فى بلد معين ، من الممكن ألاّ يعتبر كذلك فى نفس البلد فى زمن آخر .

ففكرة النظام العام هى فكرة نسبية ، وهذا أمر طبيعى ، فأسُس كل مجتمع تتحدد بالساند فيه - فى زمن معين - من مبادئ ومذاهب فكرية واجتماعية وسياسية .

وعلى كل حال يمكننا تعريف النظام العام بأنه ( الركائز الأساسية التى يقوم عليها المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والخلقية ، وفقاً لما يرسمه النظام القانونى لهذا المجتمع ) .

والحقيقة إن «فكرة النظام العام» هى فكرة «مطاطة»<sup>(١)</sup> غير منضبطة ، كان أولى بالمشروع الجنائى أن يتجنب النص عليها ، احتراماً لمبدأ الشرعية الجنائية ، الذى يلزم

---

(١) المطاط : مادة لينة قابلة للمط . ( راجع : مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - ج ٢ ص

٩١١ كلمة «مط» . )

المشرع بأن يحدد أركان الجريمة تحديداً واضحاً ، يخلو من اللبس والغموض <sup>(١)</sup> .  
غير انه مما يخفف من أثر ذلك ، ان المشرع اشترط لتوفر الإرهاب ، ترتيب نتائج معينة - سنعرض لها فيما بعد <sup>(٢)</sup> - ويُستشف منها وجود هذه الفكرة .  
وفي اعتقادنا انه أخذاً « بوحدة النظام القانوني » ، يمكن للقاضي الجنائي أن يسترشد في تحديده للنظام - الذي استهدف الإرهاب الإخلال به - بمعيار المصلحة العامة ، أو بالأحرى « المصلحة العامة العليا للمجتمع » <sup>(٣)</sup> .  
وفي اعتقادنا كذلك أن للقاضي الجنائي أن يستهدف - تحقيقاً للإنسجام بين وحدات النظام القانوني - بما نص عليه (المشرع المدني) بشأن تحديد النظام العام ؛ الذي جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المدني بشأنه « وقد رثى من الواجب أن يُقرّد مكان لهذه الفكرة ( أى فكرة النظام العام ) فى نصوص المشروع ( أى مشروع القانون المدني الحالى ) لتظل منفذاً رئيسياً تجد منه التيارات الاجتماعية والأخلاقية سبيلها إل النظام القانوني لتبث فيه ما يعوزه من عناصر الجدة والحياة .  
بيد أنه يخلق بالقاضى أن يتحرر من إحلال آرائه الخاصة فى العدل الاجتماعى محل ذلك التيار الجامع للنظام العام .... فالواجب يقتضيه أن يطبق مذهباً عاماً تدبّر به الجماعة بأسرها لا مذهباً فردياً خاصاً » .

### ٣٧ - عناصر النظام العام المصرى :

وعلى ضوء ذلك كله يمكننا القول بأن عناصر النظام العام المصرى تتكون من:

### ٣٨ - اولاً : الجانب السياسى :

وابرز أوجه هذا الجانب يتمثل فى : إرتكازه على المبادئ التى قامت عليها ثورة ٢٣

---

(١) للمزيد حول مبدأ الشرعية الجنائية راجع : استاذنا الدكتور عبد الأحد جمال الدين - « فى الشرعية الجنائية » بحث منشور فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - س ١٦ ع ٢ / يوليو ١٩٧٤م - ص ٣٥٩ وما بعدها ، وخصوصاً ص ٤٧٩ وما بعدها .

(٢) راجع ما سبلى : بند ٤٤ وما بعده من هذا المؤلف .

(٣) للمزيد : انظر : الدكتور عز الدين عبد الله - القانون الدولى الخاص - الجزء الثانى -

يوليو سنة ١٩٥٢ واعتماد النظام الاشتراكي الديمقراطي ، ومبادئ ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧١م<sup>(١)</sup> . كما أن الوحدة الوطنية في مصر - تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة التي تتألف من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية. وبه فإن الإخلال بالنظام العام كهدف للإرهاب؛ يتصور قيامه اذا استهدف سلوك الجاني المساس بهذه الأسس السياسية للمجتمع المصري ، بأن يدعو إلى مذاهب تتنافى مع هذه الأسس ؛ مستخدما وسائل ارهابية .

### ٣٩ - ثانيا : الجانب الاقتصادي :

يقوم النظام العام المصري - في جانبه الاقتصادي - على مقتضى المبادئ الاشتراكية التي تستهدف - بصفة اساسية - القضاء على الاستغلال أيا كانت صوره واشكاله . فالاساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ، ويهدف إلى تنويع الفوارق بين الطبقات ( م٤ من الدستور ) .

وتخضع الملكية العامة لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهي على ثلاثة انواع :-  
( أ ) الملكية العامة :

أي ملكية الشعب ، وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام ؛ الذي يتعين عليه قيادة التقدم في كافة المجالات ، وأن يتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية (م٢٠ من الدستور) . ولقد كفل الدستور لهذا النوع من الملكية الحماية ، فنص على حرمتها ، وفرض حمايتها ، ودعمها على كل مواطن (طبقا للقانون) بحسبانه سندا لقوة الوطن واساساً للنظام الاشتراكي ومصدراً لرفاهية الشعب (م٢٢ من الدستور) .

### (ب) الملكية التعاونية :-

هي ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها ، ويضمن لها الإدارة الذاتية (م٢١ من الدستور) ، كما تقوم الدولة برعاية المنشآت التعاونية بكافة صورها ،

(١) المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨م بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي .

وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل ( م ٢٨ من الدستور).

### **اجا الملكية الخاصة :-**

تتمثل فى رأس المال غير المستقل . ويتولى القانون تنظيم وتوظيفها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى إطار خطة التنمية بون انحراف أو استغلال ؛ ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب ( م ٣٢ من الدستور ) .  
وترتبط على ذلك يمكننا القول بأن الإرهاب يتوفر متى استهدف الجانى من استخدامه للقوة أو العنف أو الترويع أو التهديد ، الإخلال بأى ركيزة من ركائز النظام العام الاقتصادى للبلاد ، ويكون ذلك على سبيل المثال ، إذا استخدم الجانى وسائل إرهابية بهدف نزع ملكية خاصه من صاحبها أو استهداف تعطيل مرفق من مرافق البلاد ، باعتبار أن هذه المرافق ملك للشعب ، والاعتداء عليها يمثل اعتداءً على الملكية العامة ، إحدى ركائز النظام العام الاقتصادى المصرى .

### **٤٠ - ثالثاً : الجانب الاجتماعى :**

يقوم النظام العام المصرى فى جانبه الاجتماعى على أسس عديدة من أبرزها :  
التضامن الاجتماعى ( م ٧ من الدستور ) واعتبار الأسرة أساس للمجتمع ، وانها تركز على الدين والاخلاق والوطنية (م ٩) وكفالة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين (م ٨) ، وكفالتها لحماية الامومة والطفولة ، ورعاية النشء والشباب ، وتوفير الظروف المناسبة لهم لتنمية ملكاتهم (م ١٠) وكفالة الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية (م ١٦) . وكفالتها لخدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقاً للقانون (م ١٧) وكفالة الدولة للعمل باعتباره حق وواجب وشرف (م ١٢) والوظائف حق للمواطنين وتكليف للتأمين بها لخدمة الشعب، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجبهم فى رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى إلا فى الأحوال التى يحددها القانون (م ١٥) .  
وعليه فان الإرهاب يتوفر متى استخدم الجانى وسائل إرهابية من قوة أو

عنف أو ترهيب أو تهديد ، بهدف الإخلال بالنظام العام الإجتماعى ، وذلك مثل من يمنع بالقوة المرأة من الإلتحاق بوظيفة عامة على خلاف ما يقرره النظام القانونى للبلاد .

## ٤١ - رابعا : الجانب الاخلاقى :-

ويرتكز النظام العام فى جانبه الاخلاقى على استقلال القيم الروحية عن أى تفاعل مع العوامل المادية ، فالدستور يؤكد سمو مكانة هذه القيم ، ويرفض أى مساس بهذه المكانة (٢١) . إذ تقرر نصوص الدستور المصرى ان :

- الدولة تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (م٤٦) .
- الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع (م٢ معدلة) .
- التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم (م٩) .
- الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق والوطنية ، وتحرس الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية ، وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع وتنميته فى العلاقات داخل المجتمع (م٩) .
- ويلتزم المجتمع - أى كل افراده - برعاية الأخلاق وحمايتها والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة ، وعليه - أى على المجتمع - مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية والتراث التاريخى للشعب والحقائق العلمية والسلوك الاشتراكى والآداب العامة وذلك فى حدود القانون ، كما تلتزم الدولة باتباع هذه المبادئ والتمكين لها (م١٢) .

وبناء على ذلك يمكن القول بأن الإرهاب يتوافر متى استخدم الجانى وسائل إرهابية تستهدف الإخلال بالنظام العام الاخلاقى للبلاد . ومثال ذلك أن يستهدف الجانى تعطيل أداء شعائر دينية لديانة معترف بها فى النظام القانونى المصرى .



## المطلب الثانى

### تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر

#### ٢٢ - التعريف بالمجتمع :

المجتمع لغة هو : الجماعة من الناس ، أو موضع الاجتماع<sup>(١)</sup> .  
واصطلاحاً : المجتمع هو موضوع علم الاجتماع ، الذى يهتم ببحث نشوء الجماعات الانسانية ونموها وطبيعتها وقوانينها ونظمها<sup>(٢)</sup> .  
ويركز (اميل دور كايم) على العلاقة التى تربط أبناء المجتمع بعضهم ببعض ، فيرى أن المجتمع ليس مجرد مجموعة أفراد ، بل هو نسق خاص ذو حقيقة مستقلة وصفات معينة ، وفى مقدمتها سلطته على أفرادها ، وتميزه عن المجتمعات الاخرى؛ فالمجتمع ظاهرة إنسانية ؛ توجد بوجود الإنسان .<sup>(٣)</sup> وتتفق بانتقائه .  
ويتسع مدلول المجتمع ليشمل كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة معروفة لديهم ؛ ويستوى أن تكون هذه الرابطة ذات أثر دائم أو مؤقت فى حياة أفرادها ، أو فى علاقاتهم بعضهم ببعض<sup>(٤)</sup> . فيطلق المجتمع على جماعة المسلمين ، وجماعة المسيحيين، وجماعة اليهود ، وجماعة العرب ، كما يطلق على أفراد الأمة والمدينة والقرية والحي والأسرة ، ويطلق - أيضاً - على من تتألف بهم جامعة أو كلية أو

---

(١) انظر : الدكتور ابراهيم مذكور فى « معجم العلوم الاجتماعية » - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ ص ٥١٦ .

(٢) انظر : الدكتور ابراهيم مذكور فى « معجم العلوم الاجتماعية » - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ ص ٥١٦ .

(٣) انظر : دكتور ابراهيم مذكور فى « معجم العلوم الاجتماعية » - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ ص ٥١٦ .

(٤) انظر تفاصيل أوفى فى هذا الموضوع لدى : الدكتور على عبد الواحد والى - علم الاجتماع - الناشر نهضة مصر - بدون تاريخ ص ١٦ وما بعدها .

مدرسة أو جمعية أو مؤسسة أو نقابة أو حزب أو مجلس تشريعى أو تنفيذى .

### ٤٣ - تقسيم المجتمعات :

وعلى ضوء هذا الدلول ، يمكن تقسيم المجتمعات إلى<sup>(١)</sup> :

#### ( أ ) مجتمعات مستقرة مقصودة :-

كالجامعة و المدرسة والفصل والجمعية والمؤسسة ، والنقابة والحزب ، والمجلس التشريعى ، والمجلس التنفيذى . فهذه المجتمعات تتسم بالثبات والاستقرار ، فضلا عن أنها أنشئت لإنشاء عن تخطيط وقصد .

#### (ب) مجتمعات غير مستقرة وغير مقصودة :

وهذه المجتمعات يفترض فيها الثبات والديموم ، كما أن نشأتها جاءت فى صورة عفوية أو تلقائية لا عن قصد أو تخطيط وأمثلة ذلك كثيرة منها : الأفراد الذين يجتمعون عرضا فى الطريق لمشاهدة واقعة أو فى سينما لمشاهدة فيلم ... الخ ؛ أو فى مسجد أو كنيسة لأداء شعائره الدينية ؛ أو فى قطار أو سيارة أو طائرة للوصول إلى مقاصدهم .

وهذه المجتمعات كما كانت تلقائية النشأة ، فهى أيضا تلقائية الانقراض ؛ إذ بمجرد انتهاء الغرض من الحدث أو الواقعة الذى أدى إلى اجتماعهم ، ينفضون بلا تخطيط ، فكل منهم ينصرف عن اجتماعه مع الآخرين ، حسب ظروفه وأهوائه .

#### (ج) مجتمعات مقصودة غير مستقرة :

وذلك مثل مجتمع المسلمين ومجتمع اليهود ، والعرب ، والأمة المدينة والقرية ؛ فهذه المجتمعات تتسم بالاستقرار ؛ وتنشأ فى صورة تلقائية متدرجة نتيجة اجتماع عوامل مادية ومعنوية متعددة .

---

(١) انظر تفاصيل اوفى فى هذا الموضوع لدى الدكتور على عبد الواحد والى - علم الاجتماع - الناشر نهضم مصر - بدون تاريخ ص ١٦ وما بعدها .

### (أ) مجتمعات مقصودة غير مستقرة :

وهذه المجتمعات نادرة الحدوث ، ولكن غير مُستبعدة - هي نظرتنا - قيامها<sup>(١)</sup> .  
ومثل هذه المجتمعات اجتماع مجموعة أفراد لتحقيق غرض معين يتقضوا بعد استنفاد  
هذا الغرض ، أو اكتشاف استحالة تحقيقه ، وذلك مثل تكليف شركة بترولية لمجموعة  
من العاملين بها للتقيب عن البترول في جهة معينة .

\* \* \* \* \*

وهي اعتقادنا أن أى مجتمع من هذه المجتمعات ، يصلح محلاً لأن يقع عليها  
سلوك إرهابي متى أُستهدف الجاني تعريض سلامته أو أمنه للخطر .

### ٤٤ - التعريض للخطر :

تبنى التفرقة بين جرائم الضرر وجرائم الخطر ، على أساس من طبيعة النتيجة  
الاجرامية التي ترتبت على السلوك الإجرامي ، فإن كانت هذه النتيجة عدواناً فعلياً حالاً  
على المصلحة محل الحماية الجنائية ، كانت الجريمة جريمة ضرر ، أما إذا أُتخذت  
النتيجة الإجرامية صورة عدوان محتمل أى تهديد بالخطر - على المصلحة محل الحماية  
الجنائية كانت الجريمة جريمة خطر .

ويلجأ المشرع إلى تجريم السلوك الانساني الذي يؤدي إلى الخطر متى قدر -  
وفقاً لسياسته الجنائية - أن سلوكاً معيناً يمثل خطراً اجتماعياً ، نظراً لكونه يهدد  
مصلحة جديرة بالاعتبار ، فيقضى بتجريم هذا السلوك دون أن يتوقف ذلك على الحاق  
ضرر فعلي بالمصلحة<sup>(٢)</sup> محل الحماية الجنائية .

وعلى كل حال ، فإن جرائم الخطر ، تفترض حدوث نتيجة سواء في مدلولها  
المادى أم في مدلولها القانونى ، فالمدلول المادى للنتيجة ينصرف إلى ما خلفه السلوك

---

(١) قارن عكس ذلك : الدكتور على عبد الواحد والى - المرجع السابق - ص ١٧ .

(٢) قرب هنا :

الإجرامى من آثار مادية ؛ تنذر باحتمال حدوث اعتداء فعلى على المصلحة محل الحماية الجنائية ، أما الدلول القانونى للنتيجة فيتبلور فى أن المشروع اعتد بوجود هذه الآثار المادية للسلوك الإجرامى ؛ نتيجة اعتداء محتمل على المصلحة محل الحماية الجنائية، فقرر أن الاعتداء المحتمل على هذه المصلحة يمثل تهديدا حقيقيا لها<sup>(١)</sup> .

## ٤٥ - نية أحداث الخطر :

وبلاحظ هنا أن المشرع اعتد بالخطر كهدف يرمى اليه السلوك الإرهابى ، أى كعنصر فى الركن المعنوى للجريمة . فلا يشترط إذن أن يترتب على السلوك الإرهابى خطر فعلى وحال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، بل يكفى - حسب نص المادة ٨٦ ع - أن تنصرف نية الجانى إلى حدوث هذا الاخلال أو ذاك التعريض للخطر . وهذه النية تُستشف من النتائج التى ترتبت على ممارسة الإرهاب ، التى سنعرضها فى المبحث الثانى .

والتساؤل الآن يتعلق بتحديد المقصود « بتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر » .  
( أ ) تعريض سلامة المجتمع للخطر :

فى اعتقادنا تعنى سلامة المجتمع - أى مجتمع - « انتظام كافة أفرادهِ فى أداء وظائف الحياة المعتادة فى حدود ما ترسمه القوانين » .

وبه ، فإن تعريض سلامة المجتمع للخطر تحدث متى استهدف الجانى من سلوكه الإرهابى تعطيل وظائف الحياة التى يقوم بها مجتمع من المجتمعات ، طبقا لما ترسمه القوانين ، كان يستهدف الجانى من استخدامهِ للقوة أو العنف أو الترويع أو التهديد ، تعطيل المجتمع الاسلامى فى مسجد ما من أداء فريضة أو شعائر دينية معينة ، أو عرقلة قيام المجتمع المسيحى فى مكان ما من الاحتفال بمناسبة دينية ما .

---

(١) راجع : الدكتور محمود فحبيب حسنى ، القسم العام . السابق - بند ٣١٠ - ص ٢٩١ وما بعدها .

## أب) تعريض أمن المجتمع للخطر:

فى تقديرى يُقصد بأمن المجتمع الشعور بالطمأنينة لدى أفرادہ سواء على أشخاصہم أو أحوالہم أو مصالحہم ، وبہ فان تعريض أمن المجتمع للخطر كهدف للإرهاب يقوم متى استهدف الجانى من استخدامہ للقوة أو العنف أو الترويع أو التهديد، إحداث فتن أو مؤامرات أو اضطرابات داخل مجتمع ما ، كمجتمع الجامعة أو مجتمع شركة من الشركات أو مجتمع مدينة من المدن ... الخ .



## المبحث الثانى نتائج الإرهاب

### ٤٦ - تقسيم :

يمكننا تصنيف نتائج الإرهاب إلى :-

- ١- المساس بالأشخاص أو حقوقهم أو حرياتهم العامة .
  - ٢- المساس بالكيان الاجتماعى .
  - ٣- المساس بالشرعية الدستورية والقانونية .
- وسنعرض ذلك فى المطالب الثلاث التالية :

### المطلب الاول

#### المساس بالأشخاص

### ٤٧ - صور المساس بالأشخاص :

أول نوع من النتائج التى يمكن أن تترتب على الإرهاب هى تلك المتصلة بالأشخاص والتى عبر عنها المشرع بقوله : « إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر » . وسنعرض لكل صورة من صور المساس بالأشخاص أو حقوقهم أو حرياتهم المذكورة فيما يلى ؛ بعد أن تلقى الضوء على معنى لفظ « الأشخاص » .

### ٤٨ - تفسير لفظ « الأشخاص » :

فى اعتقادنا أن لفظ « الأشخاص » يعنى أن يلحق الإيذاء - أو أى نتيجة ضارة أو خطرة أخرى نصت عليها المادة ٨٦ ع - شخصين فأكثر ؛ لأن القول بكفاية إيذاء - على سبيل المثال - شخص أو شخصين ينطوى على اتهام المشرع بالتزويد حيث إنه يريد إيذاء شخص أو شخصين - أى المفرد والمثنى - وعبر عنه بلفظ « الأشخاص » -



أى بلفظ الجمع - وهذه تهمة ينبغى أن يُنزَّه الشارع عنها ، إلى أن يثبت العكس ، وهو ما لم يثبت بعد .

يؤيد هذا ويؤكد أنه نص المادة ٨٦ ع - محل الدراسة - تحدث بصيغة الجمع - دائما - عند تعرضه للاضرار أو الاخطار ، التى تلحق « الاشخاص » .  
هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن جرائم الإرهاب تنطوى على جسارة الأضرار أو الخطورة التى تترتب عليها ، ومن هنا جاء اهتمام المشرع بها ، وادخالها فى دائرة التجريم المشدد « القاسى » ، ولا أحسب أن إيذاء شخص أو شخصين ، له دلالة على وجود هذه الجسارة ، الأمر الذى لا يستساغ معه وجود هذه الشدة أو تلك القسوة ، إذ يكفى الجانى هنا ، أن يُحاسب عما اقترفت يداه وفق الأحكام العامة للتجريم والجزاء ، التى تخرج عن دائرة الإرهاب .

## ٤٩ - إيذاء الأشخاص :

ويقصد بالإيذاء كل مساس بحق الإنسان فى سلامة جسمه ، أى حقه فى أن يستمر جسمه فى أداء وظائف الحياة بشكل طبيعى واحتفاظه بمادته الجسدية وتحرره من الآلام البدنية<sup>(١)</sup> .

وفى اعتقادنا أن إدخال أداة التعريف « آل » على لفظ « أشخاص » ليس من شأنها قصر الحماية الجنائية هنا على - الأشخاص - الذين شملهم « المشرع الاجرامى الفردى أو الجماعى » الذى - يُعد الإرهاب تنفيذا له ، بل الحماية الجنائية - هنا - حسبما نرى - تشمل بجانب شمولها لهؤلاء الاشخاص ، كل شخص آخر لم يشمله المشرع الاجرامى ، لأن الناس أمام القانون سواء ، فيستوى فى نظر المشرع الاعتداء على « زيد » أو « عمرو » .

---

(١) راجع استاذنا الدكتور محمود مجيب حسنى - الحق فى سلامة الجسم وعلى الحماية التى يكفلها له قانون العقوبات - مجلة القانون والاقتصاد - ص ٢٩ - العدد الثالث - ص ٨ .

وجدير بالذكر أن لفظ الاشخاص يشمل المواطنين «والاجانب» على حد سواء <sup>(١)</sup> .  
والمساس بحق الانسان في سلامة جسمه من المتصور حصوله في إحدى  
الصور التالية :-

- ١- المساس بمادة الجسد - سواء أكان بالانقاص منها أو بإحداث تغيير فيها <sup>(٢)</sup>  
يؤثر في تماسك الخلايا التي يقوم عليها بناء الجسم <sup>(٣)</sup> ومثال ذلك بتر عضو أو فقدانه  
منتهك .
- ٢- الإيلام البدني ، ويتحقق المساس - هنا - بكل ما يلحق المجنى عليه من أذى  
في شعوره بالاسترخاء ، سواء اتخذ ذلك صورة تسبب آلام جديدة لم يكن يعاني  
منها المجنى من قبل ، أو زيادة الآلام السابقة <sup>(٤)</sup> . ولا يشترط ان ينتج عن هذا الإيلام ،  
مساسا بصحة المجنى عليه أو بمادة جسده. (٥)

- ٣- الإيلام النفسي ، ويتحقق بما يلحق المجنى عليه من أذى في « نفسه »  
باعتبار أن اصطلاح «الجسم» لا يقتصر مدلوله على مادة الجسم فقط بل يمتد ليشمل  
« النفس » أيضا ، وتطبيقا لذلك يتحقق المساس بسلامة جسم المجنى عليه ، اذا أصيب

---

(١) راجع ما سيلي : بند ٥٢ من هذا المؤلف .

(٢) راجع استاذنا الدكتور احمد فتحى سرور - الوسيط في قانون العقوبات - القسم  
الخاص - الطبعة الرابعة ١٩٩١ - دار الطباعة الحديثة بالقاهرة - بند ٣٩٣ وما بعده  
ص ٦٢٨ وما بعدها .

(٣) راجع استاذنا الدكتور حسنين ابراهيم صالح عبيد - الوجيز في قانون العقوبات -  
القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال - دار النهضة العربية - القاهرة  
١٩٨٨ - بند ٧٢ ص ١٢٣ .

(٤) راجع استاذنا الدكتور حسنين عبيد المرجع والموضع السابقين .

(٥) الدكتور محمود نجيب حسنى - البحث السابق - ص ١٢ وما بعدها .

بالجنون أو الانتقاص من ملكاته العقلية<sup>(١)</sup> أو الذهنية<sup>(٢)</sup>.

٤- الإخلال بالسير الطبيعي لوظائف الحياة<sup>(٣)</sup>، أى المساس بالمستوى الصحى العادى للانسان ؛ ويتحقق ذلك بالانتقاص من قدرة عضو أو أكثر من أعضاء الجسم أو جهاز أو أكثر من أجهزته عن أداء دورها . ويستوى فى نظر القانون أن يكون تعطيل بعض أجهزة الجسم أو أعضائه تعطيلًا دائمًا أو مؤقتًا حتى ولو لم يصاحب ذلك انقاص من مادة الجسم ، أو تسبب ألام بدنية<sup>(٤)</sup> أو نفسية .

وعليه فإنه اذا ترتب على السلوك الإرهابى - أى استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع - إحداث المساس بسلامة الجسم لثلاثة أشخاص أو أكثر فإنه يتوفر بذلك الإرهاب المنصوص عليه فى المادة ٨٦ من قانون العقوبات المضافة إلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م .

---

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى - البحث السابق - ص ٥٤٠ ، ٥٤٦ أيضا الدكتور حسنين ابراهيم صالح عبيد - المرجع السابق بند ٧٢ ص ١٢٤ ..

(٢) الدكتور عصام احمد محمد - النظرية العامة للحق فى سلامة الجسم - رسالة دكتوراه مقدمة إلى حقوق القاهرة - ١٩٨٨ - ص ١٣٥ .

(٣) الدكتور احمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق - بند ٣٩٢ ص ٦٢٨ .

(٤) الدكتور حسنين عبيد - المرجع السابق - بند ٧٢ ص ١٢٢ .

## ٥ - الإرهاب و (الضرب والجرح واعطاء مواد ضارة) :-

ولا يشترط هنا - حسبما نرى أن يكون هذا المساس نتيجة ضرب<sup>(١)</sup> أو جرح<sup>(٢)</sup> أو إعطاء مواد ضارة<sup>(٣)</sup> ، لان لجرائم الإرهاب ذاتية خاصة ، فالسلوك الإجرامى الإرهابى حدده المشرع فى المادة ٨٦ بأنه كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع .

صحيح أن الضرب أو الجرح أو إعطاء مواد ضارة قد ينطوى تحت هذا المدلول للسلوك الإرهابى ؛ ولكن ذلك ليس مسعناه تطابق السلوك الإرهابى هنا مع السلوك الاجرامى « لجرائم الإيذاء » . ويعنى آخر أن السلوك الإرهابى قد يشمل - هنا - الضرب أو الجرح أو اعطاء مواد ضارة ، كما يشمل الأمر العام الأمر الخاص .

## ٥ | - الإيذاء المباشر والإيذاء الغير المباشر :-

لجدال فى أن المشرع المصرى فى المادة ٨٦ ع - محل الدراسة - استهدف حماية « سلامة جسم الانسان » من الإيذاء المباشر ، أى من كل مساس بحق الانسان فى سلامة جسمه ، ولكننا التساؤل الآن: هل تشمل الحماية المنصوصة

---

(١) ينصرف الضرب إلى كل ضغط على أنسجة الجسم لا ينتج عنه تمزقها . (للمزيد راجع - استاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - دار نافع للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٨٧ - بند ٥٩٦ ص ٤٣٣) الدكتور حسنين عبيد - المرجع السابق - بند ٧٦ ص ١٢٦ وما بعدها .

(٢) يشير الجرح إلى كل مساس بأنسجة الجسم ينتج عنه تمزقها ؛ بمعنى تحطيم الوحدة التى تجمع بين جزيئات هذه الأنسجة . للمزيد راجع الدكتور حسنين عبيد - المرجع السابق - بند ٧٦ ص ١٢٥ .

(٣) ويتحقق اعطاء المواد الضارة بكل سلوك يتمكن به شخص من اقامة صلة بين مواد وجسم المجنى عليه ؛ مما يفضى إلى الاضرار بصحته . للمزيد راجع الدكتور احمد فتحى سرور - القسم الخاص - بند ٣٩٥ ص ٦٣٠ ، وأيضاً الدكتور / حسنين عبيد - المرجع السابق - بند ٧٦ ص ١٢٨ . ولقد عرفت المادة ٢٦٥ عقوبات المواد الضارة - بما مفاده - كل جواهر قاتلة ينشأ عنها مرض أو عجز وقتى عن العمل .

عليها في المادة ٨٦ ، حماية الانسان من الإيذاء غير المباشر؟. أي المساس بحق آخر غير سلامة الجسم ، الذي ينتج عنه المساس بسلامة جسم انسان آخر كما بالنسبة «لإسقاط الحوامل»؟

ونعيل إلى أن الاجابة على هذا التساؤل بالإيجاب لأن إسقاط الحوامل هو اعتداء على «حق الجنين في الحياة» وهو حق أرتأى المشرع الجنائي حمايته من سلوك إجرامي أقل حدة من السلوك الإرهابي المنصوص عليه في المادة ٨٦ ع : فمن باب أولى يتعين كفالة حمايته من السلوك الإرهابي . هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى فإن عبارة « إيذاء الأشخاص » هي عبارة عامة تشمل الإيذاء المباشر والإيذاء غير المباشر ، والعام يتركز على عموميته إلى أن يُخصَّص ، ولا تخصيص بلا مخصص .

وعليه فإذا انتصر هذا التفسير لتعبير « إيذاء الأشخاص » ، يمكننا القول بأن الإرهاب يتوفر متى نتج عن السلوك الإرهابي إيذاء أكثر من ثلاثة اشخاص ، حتى ولو كان من بين هؤلاء الثلاثة جنين تم إخراجهم من رحم أمه ؛ بل حتى ولو كان كل هؤلاء الأشخاص أو أكثرهم « أجنة »<sup>(١)</sup> تم إخراجهم من أرحام أمهاتهم .

كما أنه يترتب على الأخذ بوجهة نظرنا هذه أن إسقاط امرأة حامل أو الحاق أذى بشخص آخر ، نتيجة لسلوك إرهابي ، يتحقق معه الإرهاب المشار اليه بالمادة ٨٦ ع ، بحسبان أن إسقاط امرأة حامل يتضمن إيذاء شخصين : المرأة والجنين ؛ فإذا أخيف إليهما إيذاء شخص آخر ، توفر بذلك العدد اللازم للقول بوجود إرهاب ؛ متى توفرت الأركان الأخرى للإرهاب .

## ٥٢ - إلقاء الرعب بين الأشخاص :

يشير إلقاء الرعب بين الأشخاص إلى إنزال أو قذف الخوف والفرع بين ثلاثة أشخاص أو أكثر ؛ نتيجة لاستخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع .

(١) أو «أجنَّة» - راجع : المعجم الرسيط - السابق - ص ١٤٦ كلمة « جن » .

### ٥٣ - تعريض حياة الأشخاص للخطر :

يحمي المشرع هنا «حق الانسان في الحياة» من التعرض للخطر .  
فالانسان هو محل المصلحة المحمية هنا . فلا تمتد هذه الحماية إلى سواء من  
المخلوقات . ويقصد بحق الانسان في الحياة ، مصلحته في أن تظل اعضاء جسمه  
مؤدية لوظائفها العضوية وفقا للقوانين الطبيعية<sup>(١)</sup> . و تمتد حياة الانسان ما بين مولده  
وحتى يلفظ نفسه الأخير<sup>(٢)</sup> ، أى حتى تتوقف نبضات قلبه ويمتنع عن الحركة تماما<sup>(٣)</sup> .  
فالانسان قبل مولده «جنينا» ؛ وبعد أن يلفظ نفسه الأخير يكون «ميتا» والجنين  
يخرج من نطاق الحماية الجنائية - هنا - لأنه لم يكتسب وصف الانسان الحي بعد ولا  
تتمتع الحماية الجنائية - هنا - للميت لفقدانه وصف الحياة<sup>(٤)</sup> .  
ويستمر تمتع الإنسان بالحماية الجنائية ، طبقا لنص المادة ٨٦ - محل الدراسة -  
باستمرار تمتعه بالحياة حتى ولو اصابه مرض ميئوس من شفاؤه ، يؤدي - حسب  
المجرى العادى للأمور - إلى الموت فترة وجيزة<sup>(٥)</sup> .

---

(١) للمزيد راجع : استاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - بند ٤٣٨  
ص ٣٢١ وما بعدها . د . احمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق بند ٣٣٧ ص ٥٥٠  
وما بعدها .

د . حسنين عبيد - القسم الخاص - السابق - بند ٧ ص ١٤ وما بعدها .

(٢) راجع د . محمود نجيب حسنى - القسم الخاص - السابق - بند ٤٤١ ص ٣٢٥ .

(٣) انظر : د . حسنين عبيد - القسم الخاص - السابق - بند ٧ ص ١٧ .

(٤) راجع : -

Chambre d'accusation de la Cour de Paris, 9 Avril 1946 Revue de  
Science criminelle . 1948 P. 147 note GULPHE .

(٥) أنظر :

VOUIN " Robert " Droit pénal spécial, I [1968] no . 143 P. 134 .



## ٥٤ - تعريض حريات الأشخاص وأمنهم للخطر :

الحرية هي ذلك الحق الذي لا يتقادم ، ويمقتضاه يكون لكل إنسان أن يعمل أو يمتنع عن العمل طبقا لإرادته ، وأن يستخدم قدراته في صنع ما يراه نافعا أو ممتعا له ، في نطاق الحدود التي ترسمها الهيئة الاجتماعية لمصلحة سائر أفرادها ، وأن يفكر ويعلن تفكيره ، وأن يستمتع بكل ما لا يحرمه القانون<sup>(١)</sup> .

ولامراء في أن حق الأمن هو ضرب من ضروب الحرية الشخصية . ولقد اهتم المشروع الدستوري المصري بالحرية ، وبمفرداتها ، بما فيها حق الأمن ؛ فنص على صورها المختلفة الدستور الحالي - الصادر عام ١٩٧١ - ضمن الباب الثالث المعنون «الحريات والحقوق والواجبات العامة» .

- فأكد الدستور على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة طبقا لأحكام القانون (م٤١) كما أنه لا يجوز القبض على أي مواطن أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد (م٤٢) .

- ولحياة المواطن الخاصة حرمة يحميها القانون ، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ؛ وسريتها مكفولة ولا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولادة محددة وفقا لأحكام القانون (م٤٥) .

- وللمواطن الحرية في الإقامة بجهة معينة ، ولا يجوز إجباره على الإقامة في مكان معين الا وفقا للقانون (م٥٠) .

وتكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (م٤٦) كما

(١) راجع :

CHALLAMEL [A.] : Histoire de la liberté en France depuis les origines jusqu'en nos jours , Paris 1886, I, P1 .

أن حرية الرأي مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون (م٤٧) . كما تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام (م٤٨) وتضمن الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الأدبى والفنى والثقافى (م٤٩) .

وحرصا من المشرع الدستورى على توفير أكبر حماية ممكنة للحريات العامة ؛ قرر أن « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » . ولا مراء فى أن المشرع الجنائى حرص كل الحرص على إضفاء أكبر قدر ممكن من الحماية العامة ، ولقد تجلّى ذلك حين جعل توفر الإرهاب متى نتج عن استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، تعريض حريات المواطنين للخطر ، فلم يتطلب المشرع الجنائى - هنا - سلب كامل لحرية من الحريات المكفولة للأشخاص ؛ بل اكتفى بمجرد تعويض هذه الحريات للخطر .

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن لفظ « الأشخاص » يشمل « المواطنين » و « الأجانب » ، فيصح أن يقوم الإرهاب إذا نتج عن السلوك الإرهابى تعريض حريات أجنبى للخطر . لانه ولئن كان الدستور نص على «حريات المواطنين» لانه اساسا يخاطب الحكام والمحكومين المصريين ، فالقانون الجنائى تتسع دائرة خطابه لتشمل المواطن والأجنبى ، سلبا وإيجابا ؛ أى سواء فيما يختص بضرورة الالتزام بأوامره ونواهيه ، وسواء فيما يتصل بامتداد مظلة حمايته الجنائية ، فالأجنبى يمكن أن يكون جانبا أو مجنيا عليه فى جريمة ما ، طالما تخضع هذه الجريمة لسلطان القانون الجنائى المصرى ، وفقا للضوابط المقررة فى هذه الشأن .

وعليه فان الإرهاب يتوفر متى نتج عن استخدام القوة أو العنف أو الترويع والعنف أو التهديد تعريض حريات أشخاص أجنبى للخطر .

## المطلب الثاني

### المساس بالكيان الإجتماعى

#### ٥٥ - المادة ٨٦ع والمساس بالكيان الإجتماعى :

اعتبر المشروع فى المادة ٨٦ - سالفه الذكر - أن المساس بالكيان الاجتماعى من النتائج الإرهابية ، بقوله : « يقصد بالإرهاب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجانى تنقيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك ..... إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لإعمالها ..... » .

فالضرر - هنا - كنتيجة إرهابية ، لا يتصل بشخص بعينه ولا بمال بذاته ، بل له من العمومية ما يجعله متصلا بالكيان الإجتماعى ، للمجتمع المصرى ككل أو لمجتمع جزئى داخل المجتمع المصرى ، كالمجتمع الإسلامى فى مسجد من المساجد ، أو المجتمع المسيحى فى كنيسة من الكنائس ، أو مجتمع حى من الاحياء ..... الخ .

#### ٥٦ - البيئة :

ويقصد بالضرر الذى يلحق بالبيئة - كنتيجة إرهابية فى الجرائم محل الدراسة - كل أذى يلحق بالوسط الذى يتصل بحياة الإنسان داخل النطاق الإقليمى المصرى ، سواء أكان هذا الوسط من العناصر الطبيعية ، أو من صنع الانسان<sup>(١)</sup> ،<sup>(٢)</sup> .

---

(١) البيئة لغة : المنزل ، وهى الحالة والهيئة ، فيقال إنه لحسن البيئة ، والبيئة الطبيعية هى كل ما يحيط الانسان من ظواهر التضاريس والمناخ ، والنبات والحيوان . راجع : مجمع اللغة العربية - المعجم الكبير - الجزء الثانى - الطبعة الاولى - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م - الهيئة المصرية العامة للكتاب - كلمة « البيئة » ص ٦٤٩ وما بعدها .

(٢) ويختصص تحديد مدلول البيئة كمحل للحماية القانونية والجنائية ، راجع : الدكتور نود الدين هنادى - الحماية الجنائية للبيئة - ١٩٨٤ بند ٢٧ ص ٧٤ وما بعدها .

والمناظر الطبيعية Environnement naturel للبيئة كالاتهار والبحار  
والهواء والغابات والقضاء ... الخ ، أما العناصر التي صنعها الانسان  
Milieu crée par l'homme lui - même

فمن أمثلتها: الآثار والإنشاءات المدنية والسدود ..... الخ .

## ٥٧ - الاتصالات والمواصلات :

أما الضرر الذي يلحق الاتصالات ، فيقصد به كل أذى يصيب إرسال أو  
استقبال الرسائل بين شخصين أو أكثر ، والصور الأساسية للاتصال تتمثل في  
الاشارات الضوئية والصوتية ومن أمثلتها - فى الوقت الحالى - التلفزيون والتليفون  
والراديو والتلفزيون والاقمار الصناعية كالتلستار<sup>(١)</sup> .

ويقصد بالضرر الذى يلحق المواصلات ، كل أذى يصيب وسيلة من وسائل  
النقل كالطائرات أو السيارات أو البواخر .... الخ .

## ٥٨ - الأموال والمباني والأماكن العامة :

تملك الدولة والأشخاص الإدارية - الإقليمية أو المصلحية - أموالاً  
متنوعة<sup>(٢)</sup> . وهذه الأموال قد تكون ثابتة ، عقارات ، أو منقولة . وتنقسم هذه الأموال  
- أياً كان نوعها - إلى قسمين : الأموال العامة : ويطلق عليها اصطلاحاً اسم

(١) وفى الماضى كان الاتصال الأساسى يتم عن طريق نقل الرسائل المكتوبة . ولم تكن سرعة  
الاتصال تتجاوز سرعة انتقال انسان من مكان إلى آخر ، فيما خلا وسائل أخرى محدودة  
كالحمام الزاجل ، واشارات الدخان وغيرها . راجع : الموسوعة الثقافية بإشراف دكتور حسين  
سعيد - دار المعرفة - ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة - نيويورك - ١٩٧٢ -  
ص ٢٦ .

(٢) حول موضوع الأموال العامة ، راجع :

الدكتور توفيق شحاته - مبادئ القانون الإدارى - سنة ١٩٥٤ ، الدكتور محمد  
زهير جبرانة - حق الدولة والافراد على الاموال العامة - سنة ١٩٤٣ ، الدكتور فؤاد  
العطيل - القانون الإدارى - الطبعة الثالثة - دار النهضة العربية - بدون تاريخ . الدكتور  
طهجة الجرف - القانون الإدارى - سنة ١٩٧٠ ، الدكتور ابراهيم عبد العزيز  
شحاته - المال العام فى القانون المصرى والمقارن - رسالة دكتوراه سنة ١٩٧٥ .

«الدومين العام» أى الاملاك العامة ، والاموال الخاصة ويطلق عليها اصطلاحاً اسم «الدومين الخاص» أى الاملاك الخاصة .

**والاموال الخاصة :** او الاملاك الخاصة هي أموال تملكها الدولة او الأشخاص الادارية بغرض استغلالها والحصول على ما ينتج عنها من موارد مالية ، سواء أكانت غلة او ثمار، ومن أمثلة هذه الاموال ، ما تملكه مصلحة الاملاك والمباني من أراضي أو مباني تستغلها بعض المصالح استغلالاً مالياً<sup>(١)</sup>

**اما الاموال العامة :** فهي تلك الاموال التي تملكها الدولة أو الاشخاص الإدارية وتُخصَّصُ للنفع العام ، سواء أكان هذا النفع العام يتحصل عليه الجمهور مباشرة كالطريق العام ، او عن طريق مرفق من المرافق العام كمرفق السكك الحديدية<sup>(٢)</sup> .

وطبقاً للقانون المدنى المصرى ، تعتبر أموالاً عامة ، كافة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، . والتي تكون مُخصَّصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص (م ٨٧ مدنى)<sup>(٣)</sup> .

وتفقد الاموال العامة صفتها بمجرد انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة ، وهذا التخصيص ينتهى بموجب قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خُصِّصت تلك الاموال للمنفعة العامة (م ٨٨ مدنى)<sup>(٤)</sup> .

وجلى مما تقدم أن اصطلاح «المال العام» - وفقاً لمدلوله فى القانون الإدارى والقانون المدنى - يشمل العقارات والمنقولات التى للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة، المخصصة للمنفعة العامة .

---

(١) راجع : استاذنا الدكتور فؤاد العطار - المرجع السابق ص ٥٣٦ وما بعدها .

(٢) للمزيد راجع : استاذنا الدكتور فؤاد العطار - المرجع السابق ص ٥٣٦ وما بعدها .

(٣) عدلت المادة ٨٧ بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ المنشور بالوقائع المصرية فى ٩٧ يونيو ١٩٥٤ العدد ٤٧ مكرر .

(٤) عدلت المادة ٨٨ بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ المنشور بالوقائع المصرية فى ١٧ يونيو ١٩٥٤ العدد ٤٧ مكرر .

وظاهر نص المادة ٨٦ ع قد يوحى بأن المشرع الجنائي تَزِيدَ عندما ذكر المبانى والأماكن تنزه العامة بجانب ذكره للأموال العامة . غير أن هذه التهمة - أى تهمة التزيد - يتعين أن تنزه الشارع عنها إلى أن يثبت العكس وهو ما لم يثبت بعد . ولذا فإننا نفسر هذا التفريد للأموال بأن المشرع الجنائي حريص - كل الحرص - على شمول حمايته لكافة الأشياء القابلة للتملك من جانب الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة ، متى لحقها ضرر نتيجة سلوك إرهابي ، فأراد درء كل شك حول شمول هذه الحماية الجنائية للأماكن والمبانى المملوكة للدولة ، بجانب شمولها للأموال الأخرى ، فنص على كافة صور الأموال العامة .

وبه فإننا تمشياً مع هذا التفسير ، يمكننا القول بأن المال المقصود فى هذا النص هو كل المنقولات المملوكة للدولة أو لأحد الأشخاص العامة ، أما المبانى فهي كل عقار مبنى ، أى كل شئ مستقر بحيز ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف ، يرتفع عليه بناء أياً كان أما الأملاك فهي كل عقار غير مبنى كالطريق ، أما الأموال فيقصد بها - طبقاً لنص المادة م ٨٦ - المنقولات أى كل شئ غير مستقر بحيز ثابت فيه ويمكن نقله منه دون تلف <sup>(١)</sup> .

وتشمل الحماية الجنائية - فى المادة ٨٦ عقوبات - العقار بالتخصيص أى المنقول الذى يضعه الشخص المعنوى العام أو الدولة - فى عقار يملكه رسداً على خدمة هذا العقار أو استغلاله <sup>(٢)</sup> وذلك على أساس ان العقار بالتخصيص يشمل لفظ الأموال العامة بوجه عام .

## ٥٩ - العمومية والخصوصية :

من يطالع نص المادة ٨٦ ع يستوقفه لفظ «الخاصة» ، ويتردد فى ذهنه عدة تصورات لهذا اللفظ .

(١) بخصوص تعريف العقار والمنقول راجع م ١/٨٢ مدنى .

(٢) بخصوص تعريف العقار بالتخصيص راجع م ٢/٨٢ مدنى .



## التصور الأول :

إن لفظ «الخاصة» قاصر على البيئة والاتصالات والمواصلات والأموال والمباني والأماكن ، التي تخص أو التي يمتلكها الأفراد العاديين .

## التصور الثاني :

إن لفظ «الخاصة» قاصر على الأموال والمباني والأماكن التي يمتلكها الأفراد العاديين ، وعليه إذا نتج عن استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ضرر بأموال خاصة أو مباني خاصة أو أماكن خاصة ، فإن ذلك يقع تحت مدلول الإرهاب في المادة ٨٦ ع .

## التصور الثالث :

إن لفظ «الخاصة» قاصر على الأموال والمباني والأماكن ، التي تكون مملوكة للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة ، ملكية خاصة «الدومين الخاص» وذلك كالأماكن أو المباني أو الأراضي المملوكة لمصلحة الأماكن والمباني وتستغلها بعض المصالح استغلالا ماليا ، كالمسارح ودور السينما .

## التصور الرابع :

إن هذا اللفظ هو وصف ينطبق على البيئة والاتصالات والمواصلات والأموال والمباني والأماكن ، التي تخص الأفراد أو التي تكون مملوكة للدولة أو أحد الأشخاص العامة ملكية خاصة ، وطبقا لهذا التصور إذا نتج عن السلوك الإرهابي إلحاق الضرر، أو أسفر عنه احتلال أو استيلاء على شئ مما ذكر ، يقع تحت مدلول الإرهاب في المادة ٨٦ ع .

وفي اعتقادنا أن التصورات الثلاثة الأولى يتعين استبعادهم من نطاق تفسير نص المادة ٨٦ ع ، لأن المشرع الجنائي في هذا النص أراد أن يواجه الإرهاب مواجهة حاسمة ، شاملة ، فهي حاسمة لأن الأحكام الموضوعية والإجرائية للإرهاب تتسم بالقسوة والشدة ، حتى يتحقق الردع العام والخاص للعقوبة الجنائية بصورة أفضل ،

وعلى وجه السرعة . وهى مواجهة شاملة لأن المشرع أراد سد الثغرات التى يمكن النفاذ منها ؛ وأتضح ذلك من النص على «الاموال والمباني والأموال» رغم ان المدلول الادارى والمدنى للمال يشمل المباني والأموال .

لكل هذا نقول : إن التصور الرابع هو الذى يتفق والحكمة من التجريم فى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، وهو الذى يتفق والسياسة الجنائية للمشرع فى هذا القانون .

#### ٦٠ - إلحاق الضرر والاحتلال والاستيلاء :

إلحاق الضرر مفاده إصابة مال بالفقد أو النقص ، أو التقييد أو التضحية بمصلحة يحميها المشرع ؛ فالضرر ينتج عنه إستحالة الانتفاع بالمال أو الانتقاص من هذا الانتفاع ، ويتخذ ذلك عدة صور منها : التخريب والفقد والتغيير ، وتغيير الموقف أو العلاقة بين الفرد والشئ ، وانقاص الشئ نفسه<sup>(١)</sup> .

أما الاحتلال فينصرف إلى السيطرة على الشئ قهرا<sup>(٢)</sup> .

أما الاستيلاء فمفاده انتزاع حيازة الشئ ؛ أى التمكن من الشئ دون قهر .

#### ٦١ - ممارسة السلطات العامة لأعمالها :

ويقصد بالسلطة ، الوظيفة أو الاختصاص الذى يمنحه القانون - بمعناه الواسع- لشخص أو هيئة ، وتتفرع السلطات من الوجهة الدستورية إلى ثلاث هى : السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وتتوزع السلطة التنفيذية إلى حكم وإدارة<sup>(٣)</sup> .

وطبقا للدستور الحالى يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة

---

(١) راجع : استاذنا الدكتور بصر أنور على شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - ١٩٧٤ - دار النهضة العربية - بند ٢٨٥ ص ٢٤٨ وما بعدها .

(٢) راجع المعجم الوسيط - السابق - ج ١ . كلمة (حَلَّ) ص ٢٠٠ .

(٣) راجع الاستاذ سيد عويس - فى معجم العلوم الاجتماعية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ - ص ٣١٥ .

للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة ؛ فضلا عن انه يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية وذلك كله على الوجه الموضح فى الدستور ( م ٨٦ من الدستور ) . ويشارك مجلس الشورى مجلس الشعب فى جانب من الاختصاص التشريعى ( على النحو الموضح تفصيلا فى المادتين ١٩٤ ، ١٩٥ من الدستور ) ، وإن كانت هذه المشاركة لها طابع « إستشارى » .

أما السلطة التنفيذية فيتولاها رئيس الجمهورية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور ( م ١٢٧ ) . ويضع رئيس الجمهورية بالإشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها على الوجه الموضح فى الدستور (م ١٢٨) ، وتعتبر الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة (م ١٥٢) وطبقا للمادة ١٥٦ من الدستور : « يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

- أ - الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية .
- ب - توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .
- ج - اصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .
- د - إعداد مشروعات القوانين والقرارات .
- هـ - إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .
- و - إعداد مشروع الخطه العامة للدولة .
- ز - عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور .
- ح - ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

والوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة فى نطاق السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها . (م ١٥٧) .

ويندرج تحت مدلول السلطة التنفيذية ، المجالس المحلية ، كمجالس المحافظين والمدن والقرى ، باعتبار أنها تقوم بتنفيذ القانون على المستوى المحلى<sup>(١)</sup> .

والسلطة التنفيذية - ترتيبا على ما تقدم - تشمل كافة الأفراد والمؤسسات المختصة بتنفيذ القانون فيندرج فى المصطلح رئيس الدولة ومعاونوه المباشرون كتابه - إن وجبوا - والوزراء وكافة الموظفين العموميين حتى أصغر عامل فى الدولة<sup>(٢)</sup> .

أما السلطة القضائية ، فتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون (م ١٦٥) .

## ٦٢ - الصحافة ووصف « السلطة العامة » :

- نص الدستور فى المادة ٢٠٦ منه على أن «الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين فى الدستور والقانون» .
- وأوضحت المادة ٢٠٧ أن الصحافة تمارس رسالتها بحرية فى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير ، تعبيراً عن اتجاهات الرأى العام ، وإسهاماً فى تكوينه وتوجيهه ، فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة ، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وذلك كله طبقاً للدستور والقانون .
- ويعترض جانب من فقهاء القانون العام على إدخال الصحافة ضمن سلطات الدولة، تأسيساً على أن السلطة تعنى الأمر فى شكل قانون أو قرار إدارى أو حكم ؛ فى حين أن الصحافة هى مجرد « رأى أو خبر » ؛ ولا يقدح فى ذلك أن للصحافة سلطة تأثير قوى على الرأى العام ، لأن هذا المعنى لا يدخل ضمن مدلول السلطة فى

(١) راجع المواد من ١٦١ : ١٦٣ من الدستور .

(٢) راجع : الدكتور عثمان خليل عثمان - فى معجم العلوم الإجتماعية - السابق - ص ٣١٥ وما بعدها .

القانون الدستوري ، أما إذا قصد بسلطة الصحافة « السلطة المشرفة على الصحافة » ؛ فهذا الافتراض يفقد أصالته ؛ باعتبار أن هذه الوظيفة تتولاها السلطات الثلاث التقليدية كل في حدود اختصاصه<sup>(١)</sup> .

ونحن من جانبنا لا يسعنا إلا أن نؤيد هذا الرأي تأسيساً على أن التوسع في إضفاء وصف « السلطة » دون توفر مقوماتها ، أمر يتنافى والأصول المستقرة في القانون الدستوري ، بخصوص اصطلاح السلطة . كما أن القول بأن الصحافة « سلطة رابعة » لأنها ذات تأثير قوى في تكوين الرأي العام يسحج بالقول بإضفاء وصف السلطة على جهازى « الإذاعة ، التليفزيون » وهو ما لم يقل به أحد .

وأياً كان الأمر بخصوص إضفاء وصف السلطة ومدى انطباقه من الناحية الموضوعية والشكلية على « الصحافة » ؛ فانتنا نرى ان إضفاء هذا الوصف من جانب المشرع الدستورى على الصحافة لاعتبارات سياسية ، لا يؤدي بالضرورة إلى شمول الصحافة بالحماية الجنائية التى أضفاها المشرع الجنائى بتجريم « الإرهاب » . وذلك لأن قانون العقوبات يتمتع بذاتية خاصة تجاه القوانين الأخرى ومن بينها القانون الدستورى، وهذه الذاتية ، تنعكس على مجال قانون العقوبات ونطاق إعماله فتحدد هذا المجال وذاك النطاق منوطان بالمشروع الجنائى دون غيره ؛ وهو هنا أوضح أن الحماية تنصرف إلى السلطات العامة أى السلطات الثلاث : التشريعية والقضائية والتنفيذية ؛ لأن ذهن المشرع الجنائى - حسب اعتقادنا - لم ينصرف إلى امتداد الحماية الجنائية ، إلى الصحافة باعتبارها سلطة غير تقليدية ، انفرد بها المشرع الدستورى المصرى . فشمول « الصحافة » بالحماية الجنائية ، كان يحتاج إلى « النص عليها » بصفة خاصة ، تأكيداً لما أنصرف إليه « نية المشرع » ، بشأن الإنضمام إلى مذهب إليه الدستور من إعتبار الصحافة سلطة غير تقليدية .

---

(١) استاذنا الدكتور سليمان محمد الطماوى - السلطات الثلاث - فى الدساتير العربية المعاصرة وفى الفكر السياسى الإسلامى - دراسة مقارنة - ط ٥ عام ١٩٨٦ - مطبعة جامعة عين شمس - ص ٣٦٤ .

ونود أن نؤكد أن هذا التفسير ، لا يترتب عليه إنحسار الحماية الجنائية عن « الصحافة » ، فهذه الحماية تمتد إليها بقدر إنطباق مدلول العمل التشريعى أو التنفيذى أو القضائى على الأعمال التى تصدرها « السلطة المشرقة على الصحافة » .

### ٦٣ - منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة لأعمالها :

المنع يعنى حرمان الموظف العام - ومن فى حكمه - من ممارسة ما أسند إليه من اختصاصات تتطوى تحت لواء الوظائف المخصصة للسلطة التى ينتمى إليها . أما العرقلة فتتصرف إلى وضع الصعوبات التى تحول دون ممارسة الموظف العام لاختصاصات الوظيفة على الوجه المبين فى القوانين .

فالمنع حرمان كلى من أداء الوظيفة العامة ، فى حين أن العرقلة هى مجرد تعطيل مؤقت عن هذا الأداء ؛ يزول بزوال الصعوبات التى وضعت للحيلة بين الموظف العام وأداء اختصاصاته الوظيفية .

وعليه فإن الإرهاب يتوفر متى نتج عن استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع منع أو عرقلة أى موظف عام فى الدولة عن أداء اختصاصاته الوظيفية ؛ كما لو أدى السلوك الإرهابى إلى حرمان مأمور ضبط قضائى مختص من القبض القانونى على أحد المتهمين ؛ والمثل يقال لو نتج عن السلوك الإرهابى تعطيل هذا القبض .

### ٦٤ - منع أو عرقلة ممارسة دور العبادة لأعمالها :

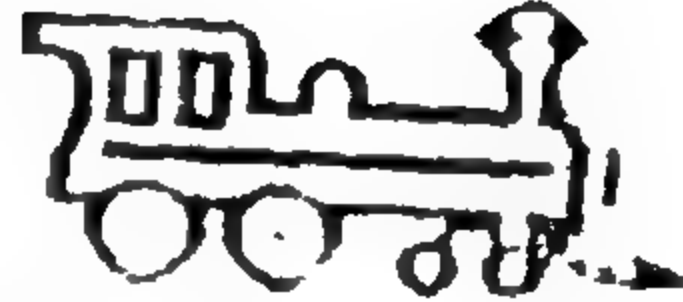
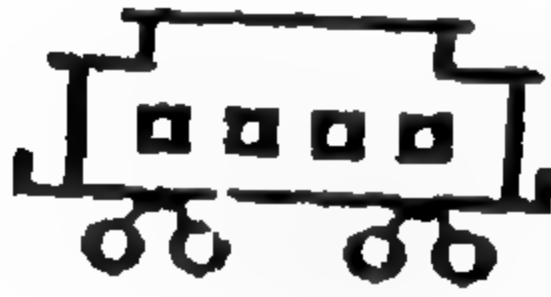
ويقصد بدور العبادة الأماكن المعدة لأداء الأنظمة الدينية ، وما تتطوى عليه من ممارسات وطقوس وشعائر ، فيدخل تحت هذا المعنى الجامع أو الكنيسة والجامع هو أهم المباني الدينية الإسلامية ؛ أما الكنيسة فهى المكان الذى تُمارَس فيه الطقوس الدينية عند المسيحيين .

وبه فإن الإرهاب يتوفر متى نتج عن استخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع منع أو عرقلة إقامة صلاة ولو كانت من النواقل ، فى جامع من الجوامع أو ممارسة كنيسة أى طقس من الطقوس الدينية .



## ٦٥ - منع أو عرقلة ممارسة معاهد العلم لأعمالها :

ويقصد بمعهد العلم كل مكان يؤسس للتعليم أو البحث<sup>(١)</sup> ، الأمر الذي يندرج تحته كل مؤسسة تعليمية ، كالمدارس بكافة أنواعها والجامعات وما يتبعها من كليات ومعاهد وما يلحق بهذه الكليات من أماكن كالمعامل والمكتبات ؛ وبه فإن الإرهاب يتوفر متى نتج عن السلوك الإرهابي تعطيل أو منع ممارسة معهد من معاهد العلم لعمل من أعماله ، ويستتري في نظرنا - أن يكون معهد العلم تابع للدولة مباشرة ، أى له صفة المعهد العام ، أو معهد خاص ، طالما أن ممارسته للبحث والتعليم طبقا لقوانين الدولة.



(١) راجع المعجم الوسيط - السابق - كلمة « عهد » ص ٦٥٧ .

## - المطلب الثالث - المساس بالشرعية

### ٦٦ - سيادة القانون وسيادة السلطة :

تفترق الدولة القانونية عن الدولة البوليسية ، فى أن الأولى تخضع لمبدأ الشرعية وسيادة القانون ، فى حين أن الثانية تخضع لما يمكن أن نسميه - إذا جاز التعبير - مبدأ سيادة السلطة<sup>(١)</sup> . ومفاد المبدأ الأول أن القانون يعلو على الجميع : الحكام والمحكومين ، فجميعهم يخضعون - سواء بسواء - للقانون وليس للسلطة<sup>(٢)</sup> ؛ أما ما نسميه مبدأ سيادة السلطة فمؤاده أن السلطة فوق كل قانون ، وأساس أى قانون ، فالقانون ما هو إلا ما تصدره السلطة من قواعد يخضع لها الأفراد لصالح هذه السلطة<sup>(٣)</sup> ، (٤) .

### ٦٧ - سيادة القانون فى الدستور المصرى :

ولقد أكد دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام ١٩٧١ مبدأ المشروعية فى

---

(١) راجع : رسالتنا للدكتوراه بعنوان «حق الدفاع أمام القضاء الجنائى - دراسة مقارنة فى القانون الوضعى والفقہ الاسلامى - مساهمة فى بناء نظرية عامة لحق الدفاع» - مقدمة لحقوق القاهرة - سنة ١٩٩١ - ص ١ - بند ١ .

(٢) فى هذا المعنى، راجع : أستاذنا الدكتور أحمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات - القسم العام - دار النهضة العربية - الطبعة الخامسة - ١٩٩١ - بند ١٥ - ص ٣٣ .

(٣) بخصوص علاقة الدولة البوليسية بالقانون ، راجع :  
DUVERGER [M] : Institutions Politiques et droit constitutionnel,  
B. U. F. 2e éd. 1971, P. 100 et s .

(٤) بخصوص المقارنة بين الدولة القانونية والدولة البوليسية . أنظر :  
GOLLIARD " claudé - albert " : Libertés publiques, 6 eme éd.  
Paris, 1982, no. 106 p . 105 et s .

بابه الرابع تحت عنوان « سيادة القانون »<sup>(١)</sup> ، فأكثت المادة ٦٤ منه على أن « سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة » ، ونصت المادة ٦٥ منه على أن الدولة تخضع للقانون. وأوضحت المادة ٦٨ منه على أن « التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة. ويحظر النص فى القانون على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء ».

**المقصود بالقانون :** ويقصد بالقانون - فى مجال التشريعية - كافة القواعد القانونية أى كان شكلها أو مصدرها . ومصادر التشريعية هى ذاتها مصادر القانون التى يمكن تصنيفها إلى : مصادر مكتوبة أى التشريع الدستورى ، والتشريع العادى والتشريع الفرعى ، ومصادر غير مكتوبة ، العرف والقضاء<sup>(٢)</sup>.

### **٦٨ - الحماية الجنائية للدستور :**

ولقد أضيف للشرع الجنائى فى المادة ٨٦ ع - المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - حمايته للشرعية الدستورية والقانون ، حيث أعتبر المساس بها من النتائج الإرهابية ، متى تم التوصل إلى ذلك بسلوك إرهابى . اذ تقرر هذه المادة : « يقصد بالإرهاب فى تطبيق أحكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجانى تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك .... تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح » .

ويقصد بالدستور - بوجه عام - الوثيقة القانونية التى تصدر من هيئة معينة وفقاً

---

(١) ولقد فطن المشرع الدستورى المصرى إلى أهمية اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ؛ فبعد أن كانت المادة الثانية من الدستور تقرر أن « الاسلام دين الدولة ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع » صارت بعد تعديلها فى ابريل ١٩٨٠ - تقرر أن مبادئ الشريعة الإسلامية «المصدر الرئيسى للتشريع» .

(٢) للمزيد ، راجع : الدكتور ماجد راجب الحلو - القضاء الإدارى - ١٩٨٥ - دار المطبوعات الجامعية بالاسكندرية - ص ٢٥ وما بعدها .

لإجراءات خاصة ، تتضمن القواعد التى تتصل بنظام الحكم فى دولة معينة فى وقت معين<sup>(١)</sup> . وتتمثل هذه الوثيقة فى مصر فى دستور ١٩٧١ .

ويقصد بالقوانين ، التشريع العادى أى القواعد القانونية التى تصدر عن السلطة التشريعية فى الدولة . أما اللوائح فينصرف مدلولها إلى القواعد العامة المجردة التى تصدر عن السلطة التنفيذية<sup>(٢)</sup> .

ويكون تعطيل الدستور أو القوانين أو اللوائح ، نتيجة إرهابية ، متى أستخدم لتحقيق هذه الغاية سلوك إرهابى . ومثال ذلك أن يستخدم الجانى القوة أو العنف أو التهديد أو الترويع فى سبيل عرقلة تنفيذ نص دستورى ، كمنع إجراء انتخاب مجلس الشعب فى موعدها المقرر ، أو منع مباشرة الحكومة لاختصاص من اختصاصاتها الدستورية .

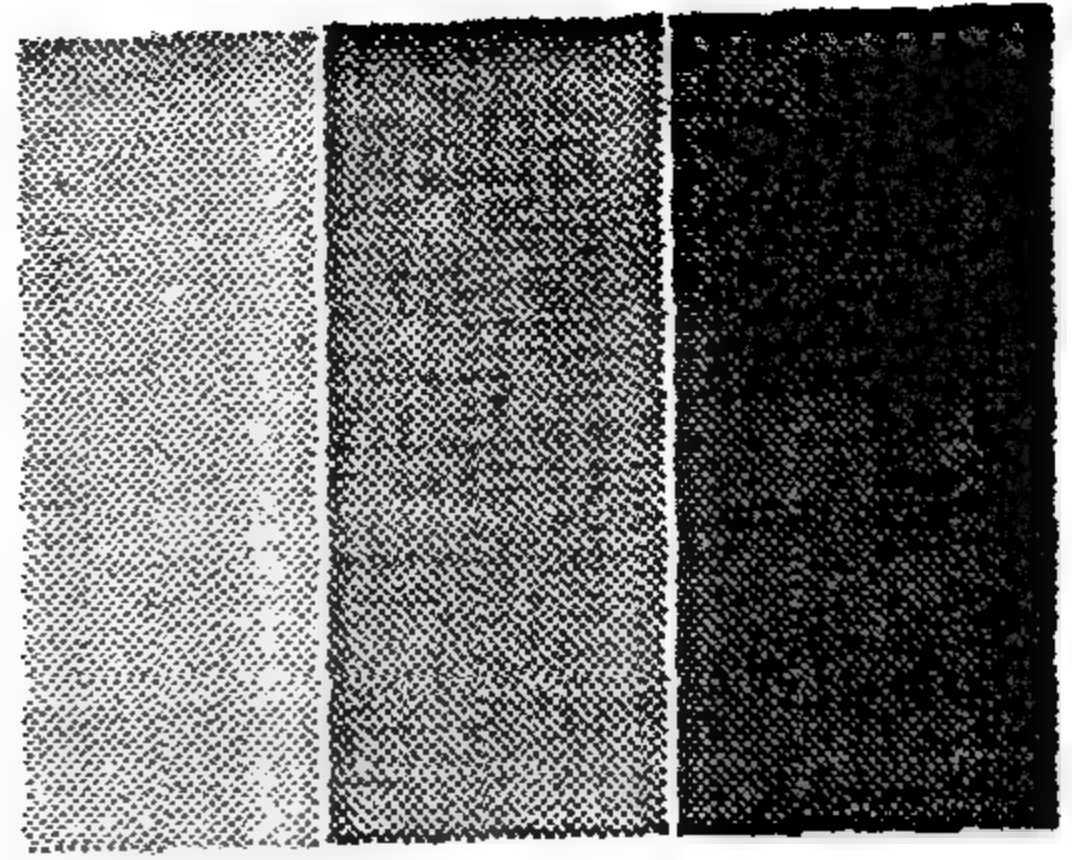
والمثل يقال لتعطيل تنفيذ نص قانونى أو لائحة كأن يترتب على السلوك الإرهابى عرقلة مباشرة عضو النيابة العامة التحقيق مع بعض المتهمين ، الأمر الذى يعطل تنفيذ بعض نصوص القانون الاجراءات الجنائية ، أو كأن ينتج عن السلوك الإرهابى عرقلة التحقيق مع طالب جامعى اتهم بارتكاب مخالفات تأديبية طبقا لما هو منصوص عليه فى المواد ١٢٤ وما بعدها من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات<sup>(٣)</sup> .

---

(١) للمزيد ، راجع : استاذنا الدكتور رمزى طه الشاعر - النظم السياسية والقانون الدستورى - دار النهضة العربية - ١٩٧٦ - ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) للمزيد راجع : د. ماجد راعب الحلوى - المرجع السابق ص ٣٠ وما بعدها .

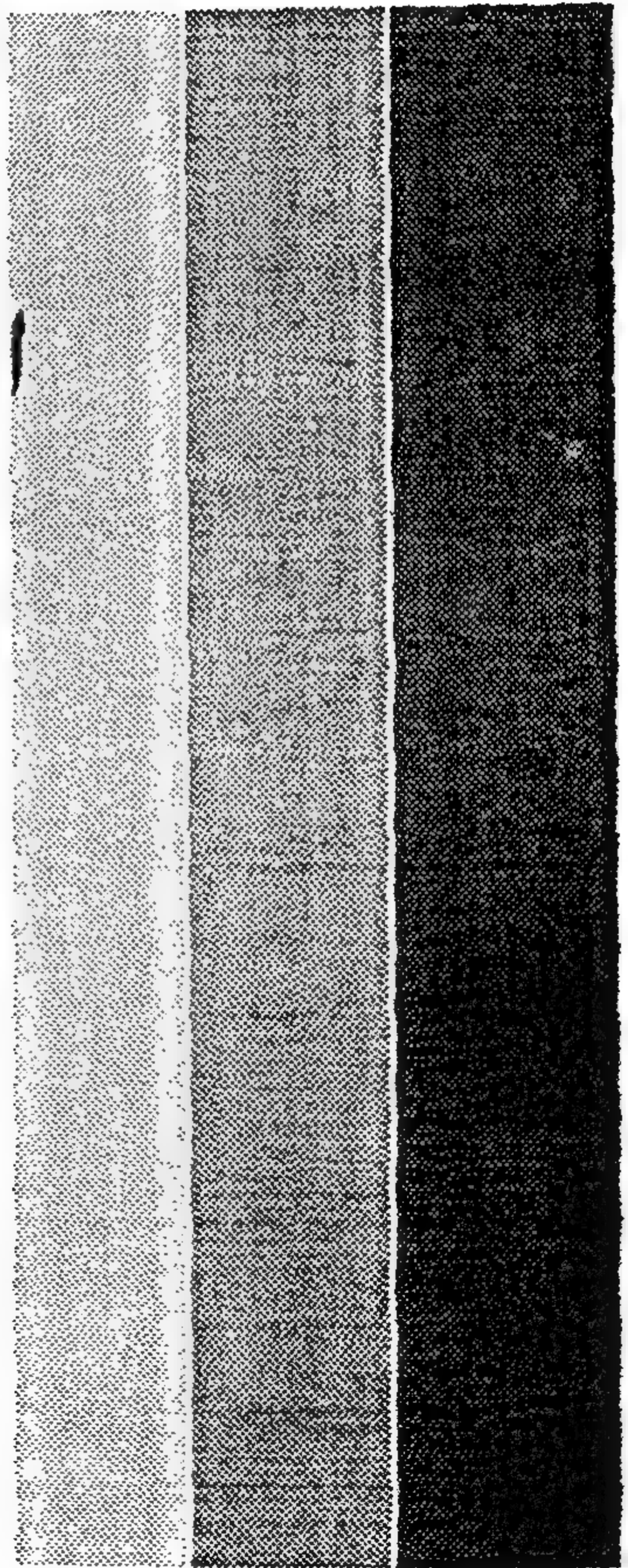
(٣) الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ .



## الباب الثاني

الأحكام الموضوعية

للجرائم الإرهابية







## ٦٩ - عدم إنضمام الجانى لتنظيم مناهض للشرعية أو الدولة أو المجتمع :

لم يكف المشرع المصرى بإضافة جرائم إرهابية - نظرا لأضرارها أو خطورتها الإرهابية ، أو لخطورة مرتكبيها الذين يتمون إلى تنظيم مناهض للشرعية أو الدولة أو المجتمع - إلى قانون العقوبات ، بل حرص المشرع - فوق ذلك - على اعتبار أن الإرهاب ظرف مشدد لجرائم - متناثرة - منصوص عليها من قبل ، أى قبل صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، والجامع بين هذه الجرائم إنها لا يشترط لها - كقاعدة عامة - إنضمام الجانى لتنظيم مناهض للشرعية أو الدولة أو المجتمع .

فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ على أنه :  
« تكون العقوبة السجن الذى لا تزيد مدته على خمس سنوات فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد : ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٤٠ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون العقوبات اذا ارتكبت أى منها تنفيذا لغرض إرهابى .  
ويضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة فى المواد : ١/٩٠ ، ١٦٢ ، ٣٦١ من قانون العقوبات ، كما يضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات إذا ارتكبت تنفيذا لغرض إرهابى

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٦ تنفيذا لغرض إرهابى ، فإذا كانت مسبقة بإصرار أو ترصد تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة  
وتكون العقوبة الإعدام إذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها المنصوص عليها فى المادة ٢٢٤ تنفيذا لغرض إرهابى » .

ويلاحظ ان التشديد فى الجرائم المذكورة فى هذه المادة - أشترط له - بصفة

عامة - أن يكون تنفيذ الجريمة لغرض إرهابى . أما هذه الجرائم ، فهى :  
- جريمة التشويش على إقامة الشعائر الدينية وتخريب أو كسر أو إتلاف مباني

معدة لاقامة الشنائر (م١٦٠ع) .

- جريمة التسمى بإسم غير الاسم الحقيقى فى تذكرة السفر (م٢١٦ع) .
  - جريمة صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة (م٢١٧ع) .
  - جريمة استعمال تذكرة مرور أو تذكرة ليست لمستعملها (م٢١٨ع) .
  - جريمة تكوين أشخاص بأسماء مزورة فى دفاتر اللوكاندا والمحللات المفروشة .
- (م٢١٩ع) .
- جريمة إعطاء تذكرة سفر أو تذكرة مرور بإسم مزور ، بمعرفة موظف عمرى
- (م٢٢٠ع) .
- جريمة الجرح أو الضرب الذى ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية
- مدة تزيد على عشرين يوما (م٢٤١ع) .
- جريمة الضرب أو الجرح البسيط (م٢٤٢ع) .
  - جريمة الجرح أو الضرب باستعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى (م٢٤٣ع) .
  - جريمة التخريب عمداً لمبانى أو أملاك عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو للجمعيات الاعتبارية قانوناً ذات نفع عام
- (م٩٠ / ١ع)
- جريمة الهدم أو الاتلاف العمدى لشئ من المبانى والأماكن العامة أو المنشآت المعدة للنفع العام أو الأعمال المعدة للزينة ذات القيمة التذكارية أو الفنية ، وكل قطع أو إتلاف لأشجار مفروسة فى الأماكن المعدة للعبادة أو فى الشوارع أو فى المتنزهات أو فى الأسواق أو فى الميادين العامة (م١٦٢ع) .
  - جريمة التخريب أو الاتلاف العمدى لأموال ثابتة أو متحركة مملوكة للغير ( أى لغير الجانى ) - وتجريم كل سلوك يجعلها غير صالحة للإستعمال أو يعطلها بأية طريقة (م٣٦١) ويشدد العقاب فى حالتين : الأولى إذا وصل قيمة الضرر إلى خمسين جنيه أو أكثر ، والثانية إذا نشأ عن السلوك الإجرامى تعطيل أو توقيف

أعمال ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر .

- جريمة الجرح أو الضرب الذي ينشأ عنه عامة مستديمة (م. ٢٤٠) .
- جريمة الجرح أو الضرب أو إعطاء مواد ضارة (عمدا) - الذي يفضى إلى الموت (م. ٢٣٦ ع) .

- جريمة القتل العمدى البسيط والمرتبطة بجناية أخرى ، أو المقترنة بجنحة (م. ٢٣٤ ع) .

٧٠ - ملاحظات على نص المادة ٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م :

ويلاحظ على هذا النص الآتى :

أولاً : بالنسبة للتجريم : نجد أن الجرائم المشار إليها بالمادة المذكورة ، تم إدخال الجنح منها ضمن زمرة الجنايات . (المواد : ١٦٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ع) .

ثانياً : بالنسبة للعقوبات : شدد هذا النص العقوبات بصور مختلفة ، هي : - استبدال الحبس بالسجن . (المواد : ١٦٠ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ع) .

- استبدال السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ، بالسجن «مطلقاً» ، أى من ثلاث سنوات إلى خمس عشرة سنة (م. ٢٣٦ ع) .

- استبدال الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . (م. ٢٣٦ ع) .

- استبعاد العقوبات الأخف ، والتأكيد على تقرير العقوبة الأشد فقط ، إذ استبعد المشرع العقوبات التى تون الإعدام ، بالنسبة للجريمة المنصوص عليها فى المادة (٢٣٤ ع) وأبقى على عقوبة الإعدام فحسب .

مضاعفة الحد الأقصى للعقوبة (المواد ١/١٩٠ ، ١٦٢ ، ٢٤٠ ، ٣٦١ ع) .

**ثالثا : بالنسبة لسبب تشديد العقاب :** فهو واحد في جميع الأحوال ، ويتمثل في الغرض الإرهابي أى استهداف الجاني من نشاطه الإجرامى-حسبما نرى - «الإخلال بالنظام العام أو تعريض أمن وسلامة المجتمع للخطر»<sup>(١)</sup> .

**رابعا : بالنسبة للمصلحة محل التجريم :** فهي تتمثل في حماية حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية (م ١٦٠ ع) والثقة العامة (المواد من ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ع) وحق الانسان فى الحياة (م ٢٣٤ ع) والمال العام (م ١/٩٠ ، ١١٢ ، ٣٦١) ، ورغم اختلاف هذه المصالح من حيث الظاهر إلا أن اقترانها بغرض إرهابي يدخلها فى بوتقة مصالح عامة وأساسية ألا وهى «أمن المجتمع ، والنظم العام».

## ٧١ - تقسيم :

إذا كان ما تقدم بشأن الجرائم المنصوص عليها من قبل التى تستهدف غرض إرهابي ولا يشترط أن يكون مرتكبها منتميا إلى تنظيم مناهض للنولة أو الشرعية أو المجتمع ، فإن الجرائم التى استحدثها المشرع الجنائى بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، تقتضى كقاعدة عامة أن يكون مرتكبها منتميا إلى مثل هذا التنظيم . وهذه الجرائم ستصنف لها بالدراسة من خلال الفصلين الآتيين :

**الاول :** وتخصصه لبيان اركان الجرائم الإرهابية .

**والثانى :** ونبسطه للأحكام الموضوعية العامة للجرائم الارهابية .

---

(١) راجع بخصوص أهداف الإرهاب ما سبق ، بند ٣٣ وما بعده من هذا المؤلف .



## الفصل الأول



أركان الجرائم الإرهابية





## ٧٢ - تقسيم :

يمكننا تقسيم الجرائم الإرهابية إلى:

- جرائم إرهابية لذاتها أو بذاتها .
  - جرائم مكملة أو مساعدة للجرائم الإرهابية .
- وسنتحدث عن كل طائفة من الجرائم فى مبحث مستقل .

## المبحث الاول

### الجرائم الإرهابية لذاتها

## ٧٣ - المقصود بالجرائم الإرهابية لذاتها :

نقصد بالجرائم الإرهابية لذاتها ، تلك الجرائم التى تستمد صفتها الإرهابية من خصائصها الذاتية ، لا من انعكاس خارجى عليها من جريمة إرهابية أخرى سابقة أو لاحقة أو معاصرة..

وترتيبا على ذلك يدخل تحت لواء هذه الجرائم الإرهابية لذاتها ، ما يلى:

- ١ - جرائم تأليف التنظيمات المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع ، أو الاشتراك فيها أو الترويج لأفكارها .
- ٢ - جريمة السعى والتخاير لدى دولة أجنبية أو تنظيم إرهابى أجنبى لتحقيق أهداف إرهابية .

- ٣ - جريمة التعاون أو الالتحاق بجهة أجنبية إرهابية أو عسكرية
- ٤ - اختطاف وسائل نقل جوية أو بحرية أو برية لتحقيق أهداف إرهابية .

وسنتحدث عن ذلك فى المطالب الأربعة الآتية :

## المطلب الأول

**جرائم تأليف التنظيمات المناهضة ( للدولة أو الشرعية أو المجتمع )  
أو الاشتراك فيما أو الترويج لأفكارها .**

### **٧٤ - النصوص القانونية :**

تكفلت المواد ٨٦ مكرراً و ٨٦ مكرراً (أ) و ٨٦ مكرراً (ب) من قانون العقوبات بتجريم تأليف التنظيمات المناهضة للدولة أو الشرعية أو المجتمع ، غير أن المادة الأولى لم تشترط للتجريم استخدام وسائل إرهابية فى تحقيق النتائج الإجرامية التى نصت عليها ؛ بينما تحدثت المادتان الثانية والثالثة عن هذه الوسائل الإرهابية .

### **إذ نصت المادة ٨٦ مكرراً على أنه :**

« يعاقب بالسجن كل من انشاء أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام القانون ، جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة ، يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة الى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع احدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور والقانون ، أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى ، ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة ؛ أو قيادة ما فيها ، أو أمدّها بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالغرض الذى تدعو اليه » .

ويعاقب بالسجن مدة لاتزيد على خمس سنوات كل من انضم الى احدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات ، أو العصابات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة ، أو شارك فيها بأية صورة ، مع علمه بأغراضها .

ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بآية طريقة أخرى للأغراض المذكورة فى الفقرة الأولى ، وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو إحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ، تتضمن ترويجاً أو تحبيذاً لشيء مما تقدم ، اذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، وكل من

حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية ، استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شئ مما ذكر .

ونصت المادة ٨٦ مكرراً (١) على أن :

« تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو اليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة في هذه الفقرة . ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدّها بأسلحة ، أو ذخائر ، أو مفرقات ، أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات مع علمه بما تدعو اليه ويوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة ، الاشغال الشاقة المؤقتة ، اذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق ، أو تنفيذ الأغراض التي تدعو اليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة أو اذا كان الجاني من افراد القوات المسلحة ، أو الشرطة .

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ، اذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في المادة السابقة تستخدم الارهاب لتحقيق الأغراض التي تدعو اليها ، أو كان للترويج أو التحريض داخل نور العبادة ، أو الاماكن الخاصة بالقوات المسلحة ، أو الشرطة ، أو بين أفرادهما .

كما نصت المادة ٨٦ مكرراً (ب) على أن :

« يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل عضو باحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكرراً ، استعمل الارهاب لإجبار شخص على الانضمام الى أى منها ، أو منعه من الانفصال عنها .

وتكون العقوبة الاعدام اذا ترتب على فعل الجاني موت المجنى عليه .

## ٧٥ - تقسيم :

سنتحدث عن المصلحة محل الحماية الجنائية في هذه الجرائم في فرع أول ، ثم عن الركن المادي في فرع ثان فالركن المعنوي في فرع ثالث فالعقوبات في فرع رابع .

### الفرع الأول

#### المصلحة محل الحماية الجنائية

## ٧٦ - عناصر المصلحة محل الحماية الجنائية :

جلى من النصوص المتقدمة أن المشرع استهدف حماية :

١ - الشرعية الدستورية والقانونية .

٢ - الحريات والحقوق العامة للمواطنين .

٣ - الكيان الإجتماعى .

وتمثلت حماية الشرعية الدستورية والقانونية فى المجازاة على المساس بأحكام الدستور أو القوانين من خلال استهداف تعطيلها ، أو منع مؤسسات الدولة أو احدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها .

أما حماية الحريات والحقوق العامة فانصرفت إلى حظر الاعتداء عليها بوجه عام ، وحظر الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن بصفة خاصة .

أما حماية الكيان الإجتماعى ، فركزت على خطر الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى .

ونظرا لأننا سبق أن عرضنا للمصلحتين الأولى والثانية فى موضع آخر من هذا المؤلف <sup>(١)</sup> فإننا سنركز حديثنا هنا على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

---

(١) بخصوص حماية الشرعية الدستورية والقانونية ، راجع :ماسبق بند ٦٦ ومابعده من هنا المؤلف وبخصوص حماية الحريات والحقوق العامة ، انظر : ماسبق بند ٤٧ ومابعده من هنا المؤلف .

## ٧٧- الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى :

فى تقديرى أن الوحدة الوطنية تنصرف إلى التكوين العنصرى للمصريين . أما السلام الاجتماعى فيشير إلى المناخ أو الوسط الذى ينبغى أن يعيش فيه المصريون .  
الوحدة الوطنية<sup>(١)</sup> بهذا المعنى تتحدد على مستويين :

**المستوى الرأسى :**

ويعنى أن الجسد المصرى يتكون من عنصرين ممزوجين معاً لا يمكن أن يفصل أى عنصر عن الآخر وإلا أصاب هذا الجسد الشلل ، بل وفقدان كل وظائفه .  
« فالجسد المصرى » يتكون من المسلمين والمسيحيين معاً ، فالمصريين جميعاً وحدة واحدة لا تتجزأ ، والجميع متساوون أمام القانون فى الحقوق والواجبات ؛ لا فرق فى ذلك بسبب اختلاف الدين أو العقيدة<sup>(٢)</sup> .

**المستوى الأفقى :**

وينصرف إلى أن الوحدة الوطنية تعنى أن « أعضاء » الجسد المصرى ، تتلاقى وتتكاتف حول أهداف قومية محددة ، بحيث أن كل عضو فى المجتمع المصرى أو الجسد المصرى ، له دوره فى تماسك « لبنات » هذا المجتمع ، فكل قوى الشعب المنتظمة فى أى تنظيم جماعى - معترف به قانوناً - كالأحزاب والهيئات والائتلافات والجمعيات والجمعيات ، بل والمستقلين يلتقون جميعاً حول أهداف قومية محددة ، والكل يعمل صفاء

---

(١) للمزيد حول الوحدة الوطنية :

راجع : الدكتور رفعت السعيد - مصر « مسلمين وأقباط » - ١٩٩٤ - مطبع شركة الأمل للطباعة والنشر بالقاهرة . الأستاذ عهد السخار الطويلة - أسراء الإرهاب - سابق الإشارة - وخاصة ص ١٣١ وما بعدها .  
الأستاذ أنور محمد - الإسلام والمسيحية فى مواجهة الإرهاب والتطرف - سابق الإشارة - وخاصة ص ١٣١ وما بعدها .

(٢) قرب هذا :

الأستاذ عهد السخار الطويلة - المرجع السابق - ص ١٢٤ وما بعدها .  
الدكتور رفعت السعيد - المرجع السابق - ص ٧ .

واحدًا . بهدف تحقيق هذه الأهداف ، أو مواجهة ماقد يعترض المسيرة الوطنية من تحديات معينة طارئة أو دائمة <sup>(١)</sup> .

## ٧٨ - الأستاذ غالى شكرى والوحدة الوطنية :

وفى هذا المعنى يوضح الأستاذ / غالى شكرى أن ( « الوحدة الوطنية » حالة جذرية تمس الحد الأدنى والحد الأقصى من نقطة اللقاء بين الوطن والمواطنة : أما الحد الأدنى فهو وحدة المصير التى تعنى الحفاظ على رقعة الأرض من أى غزو أجنبى واستقلال الإرادة الوطنية فى إدارة شئونها ، وأما الحد الأقصى فهو التماسك الاجتماعى الذى يكفل استمرار هذه الرقعة من الأرض موحدة الجغرافيا والحكم ، أما الحدود الوسطى للوحدة الوطنية والتى تتعلق بالقوام السياسى ، فإنها متروكة غالباً للتعددية الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية ، ذلك أن « الوحدة الوطنية » بحديها الأدنى والأقصى لاتغلق الباب فى وجه التباينات الطبقيّة والإيديولوجية فضلاً عن التنوع الدينى أو المذهبى <sup>(٢)</sup> .

## ٧٩ - الوحدة الوطنية و « لبننة مصر » :

ولاشك فى أن حماية المشرع للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ، إنما ينصرف فى الحقيقة إلى حماية الكيان المصرى ككل ، لأن المساس بهذه الوحدة الوطنية وذاك السلام الاجتماعى من شأنه أن يؤدى إلى « لبننة مصر » ، أى إدخال مصر فى دائرة مفرغة من الفتنة الطائفية ، تشابه تلك التى سادت « لبنان » فترة من الزمن ، وأدخلتها

---

(١) فى هذا المعنى :

الأستاذ عبد الستار الطويلة - المرجع السابق - ص ١٣٥ حيث يوضح أن المتطرفين قد عمدوا خلال ممارسة عملياتهم الإرهابية إلى محاولة تخريب الوحدة الوطنية بالمعنى الأول ( الذى أشرنا إليه بالمستوى الرأسى للوحدة الوطنية ) بمعنى « خلق أسباب للإشارة والوقية بين المسلمين والمسيحيين فى هذه البلاد .. كى يتفكك الشعب وينغمس فى فتنة طائفية لا يدرى أحد مداها » .

(٢) أقنعة الإرهاب - البحث عن علمانية جديدة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٢ - ص ٤٦٦ .



فى « طاحونة » الحرب الأهلية .

## ٨٠- الوحدة الوطنية فى الفكر الدينى :

ولذا ينبه كل منصف إلى أهمية هذه الوحدة الوطنية ، وضرورة الحفاظ على السلام الاجتماعى فى الكيان الاجتماعى المصرى .

### ( أ ) مفتى الجمهورية والوحدة الوطنية :

فيقول فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية :

« .. منذ ان وجد الإسلام فى مصر ومنذ الفتح الإسلامى لمصر على يد القائد عمرو بن العاص رضى الله عنه والعلاقة بين المسلمين والمسيحيين كأحسن ما يكون ، فالجميع يعيشون فوق أرض واحدة وتحت سماء واحدة .. وتقوم العلاقة بينهم على المحبة والمودة وتبادل المنافع .. والقاعدة الإسلامية تقول :

« لهم مالنا وعليهم ما علينا » فنحن جميعاً أبناء مصر من مسلمين ومسيحيين .. مسئولون عن حماية أمن بلادنا وعن تقديم الخير له بحيث يكون هذا البلد آمناً مطمئناً .. يده هي العليا ويد أعدائه هي السفلى<sup>(١)</sup> »

### لبا البابا شنودة والوحدة الوطنية :

ويقول قداسة البابا شنودة بطريرك الأقباط الأرثوذكس :

« نحن يا اخوتى فى هذا الوطن مسلمين ومسيحيين لنا ( عشرة ) ستة عشر قرناً من الزمان .. ( يقصد خمسة عشر قرناً ) الناس لما بيعاشروا بعض سنه والا اثنين ولاثلاثة بيعتبروها محبة قوية .. فكم تكون قوة عشرة ١٦ قرناً من الزمان ( يقصد ١٥ ) عشتها فى هذا الوطن ؟ فى وطن واحد بلغة واحدة .. بثقافة واحدة .. بتأثيرات اجتماعية واحدة .. بأهداف وطنية واحدة .. بتقاليد واحدة طوال قرون عديدة فرست هذه الوحدة فى قلوبنا وأصبح التفرق شيئاً شاذاً بالنسبة إلينا أو شيئاً بخيلاً علينا ..

---

(١) نقلاً عن : الأستاذ أنور محمد - الإسلام والمسيحية فى مواجهة الإرهاب والتطرف -

المفروض أن الكل يقارمه ..<sup>(١)</sup> .

(جاء رئيس الطائفة الإنجيلية في مصر والوحدة الوطنية :

وفي هذا يقول الدكتور القس سمونيل حبيب رئيس الطائفة

الإنجيلية في مصر :

« الوحدة الوطنية قضية أساسية لتقدم مصر .. والوحدة الوطنية بما فيها المسلم والمسيحي .. بما فيها من المسلم المتطرف والمسيحي المتطرف .. تتطلب من كل المجتمع الانساني أن يكون وحدة واحدة ..

الوحدة الوطنية قائمة وموجودة .. أحيانا يحدث شرخ في هذه الوحدة .. بسبب أحداث صغيرة وهذا وضع طبيعي .. فالتعامل مع الدول والشعوب والنظرة إلى الوحدة القومية لايعنى أن الشعب ٨٠٪ متجاوب مع الوحدة الوطنية .. فهذا لايعنى إطلاقا أن الوحدة الوطنية غير موجودة .

الوحدة الوطنية قائمة وموجودة في التراث الموجود في التاريخ .. تاريخنا عبر سنوات طويلة جدا ارتبط بوحدة الوطنية .. الوحدة القومية موجودة لاننا مسلمون ومسيحيون متواجدين في مجتمعات واحدة .. بعض الدول تعاني من مشكلة الانقسام لأن الفئات الدينية فيها معزولة عن بعضها البعض . كل فئة دينية تعيش في مكان منعزل عن الآخرين .. ولكن صفة تواجد المسلم والمسيحي في مجتمع واحد .. في بيئة واحدة .. نسيج واحد .. طبيعة التكوين والتكوينات المجتمعية في بلادنا .. متداخلة .. وجود المسلم والمسيحي في وظيفة واحدة .. في مكان واحد .. يعطى صفة الوحدة القومية. فالوحدة الوطنية في مصر ليست مجرد خطب واجتماعات رغم أهميتها ، لكنها موجودة في طبيعة تكوينات المجتمع المصري ..

حتى لو وجدت قوي عنيفة جدا تريد ان تفصل المسيحي عن المسلم عن بعضهم البعض لايمكن تحقيق ذلك لوجود الارتباط والتداخل في التكوينات المجتمعية ..

---

(١) نقلاً عن : الأستاذ أنور محمد - الإسلام والمسيحية .. السابق - ص ٧٠ .

لذلك لابد ان نعترف ان الوحدة الوطنية كائنة في مصر .. في طبيعة وجنود المجتمع المصري .. ووجود جماعات متطرفة تشيع عبارات وكلاما عن الطرف الآخر فهي اقلية صغيرة جدا بالنسبة لحجم المجتمع المصري .. لكن للأسف صوتها عال .. وبعض الناس يستمعون الي الصوت العالي ..

فلا بد من التوعية العامة مقابل هذا الصوت ..

الوحدة الوطنية مهمة لأنها تعطى توعية .. تصنع رتيقا او صدى مقابل الأصوات العالية التي تُسمع .. وتوضح للمجتمع المصري حقيقة أن التطرف غير حقيقي .. وأنه غير قائم .. تساعد المجتمع المصري أن يلتقي مع بعضه البعض .. وأن يتعاون .. فالوحدة الوطنية حقيقة من الحقائق الأساسية لنمو البنية المصرية وتقديم الإنتاج المصري<sup>(١)</sup>.

## ٨١ - التنظيمات المناهضة للكيان المصري :

لكل هذا نقول إن المشرع كان موفقا تماما ، حينما تصدى لتجريم التنظيمات المناهضة للكيان الإجتماعي المصري ، لأنها تكون في الوقت ذاته ، مناهضة للحياة المصرية ، مناهضة للوجود المصري ، مناهضة لكل ما هو مصري .

## الفرع الثاني

### الركن المادي

## ٨٢ - صور الركن المادي :

تتمثل صور الركن المادي في الجرائم محل الدراسة في الآتي :

١ - تأسيس وتأييد وإدارة التنظيمات المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع .

٢ - زعامة وقيادة التنظيم المناهض .

٣ - الانضمام والاشتراك في هذه التنظيمات .

(١) نقلا عن : الأستاذ أنور محمد - الإسلام والمسيحية في مواجهة الإرهاب والتطرف -

٤ - إجبار الأشخاص على الانضمام لهذه التنظيمات أو على عدم الانفصال عنها .

٥ - الترويج للأفكار المناهضة .

٦ - مساعدة التنظيم الإرهابي .

٧ - حيازة أو إحراز وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة .

وسنعرض لهذه الصور ؛ على أن يسبق ذلك التعريف بالتنظيمات المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع .

### ٨٣ - التنظيمات المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع :

التنظيم لغة بمعنى جمع وضم الأشياء - بمعناها الواسع - بعضها إلى بعض <sup>(١)</sup> .

ويعرف «راد كليف براون» التنظيم الاجتماعي - بوجه عام - بأنه نسق العلاقات الملزمة التي تربط بين الأفراد والزممر <sup>(٢)</sup> الذين يتكون منهم المجتمع ؛ بمعنى نسق الالتزامات والواجبات والحقوق التي تربط بين الأفراد والزممر بعضهم ببعض في مجتمع من المجتمعات <sup>(٣)</sup> ، كما يعرف بعض علماء الاجتماع التنظيم الاجتماعي ( بأنه مجموعة من الأفراد أو الزممر تقوم بينها شبكة من العلاقات المتبادلة التي تحمل التزامات وحقوقاً وتأثيراً متبادلاً ، بحيث يتكون من هذه المجموعة « كل » يضمها جميعاً ، ويكون « انية » Entity لها صفاتها الخاصة بها ، وهي صفات لا توجد في الأفراد أو الزممر الداخلين في تركيبها ) <sup>(٤)</sup> .

وعلى ضوء ذلك يمكننا تعريف التنظيم - في مجال دراستنا - بأنه « كل

(١) راجع : معجم اللغة العربية - المعجم الوسيط - الطبعة الثالثة ج٢ كلمة " نَظَمَ " ص ٩٧٠ .

(٢) الزمر - جمع الزمرة أى الفوج والجماعة . انظر - المعجم الوسيط - السابق - كلمة " زَمَرَ " - ج١ ص ٤١٤ .

(٣) الأستاذ حسن صفوان - في معجم العلوم الاجتماعية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٥ - ص ١٨٥ كلمة " تنظيم اجتماعي " .

(٤) نفس المرجع السابق .

مجموعة من الأفراد أو الزمر يلتفون حول أهداف معينة ويسعون لتحقيقها من خلال نسق الحقوق والالتزامات أو الواجبات التي تربط بينهم .

- وينطبق هذا التعريف على أى تنظيم أياً كانت تسميته ، فينطبق على ما يسمى «جمعية» أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة . ويلاحظ أن البعض كان يفضل أن يكتفى فى النص بعبارة « كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام القانون جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة » على أن يحذف من النص كلمة « عصابة » باعتبار أن القانون لا يصرح بإنشاء العصابات ، وكلمة عصابة تعنى أنها مخالفة لأحكام القانون<sup>(١)</sup>.

غير أننا نعترض على ذلك باعتبار أن التنظيم الإرهابى إذا كان مجرماً انشائه أو تأسيسه أو الاشتراك فيه حتى ولو كان يحمل تسمية لاشكال تنظيمات يعترف بها القانون ، كجمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة ، فإنه من باب أولى يظل التجريم باقياً بالنسبة للتنظيم الذى يحمل تسمية « عصابة » . فورد هذه الكلمة فى المادة ٨٦ مكرر عقوبات له ما يبرره .

هذا ، ويستوى أن يكون مقر التنظيم فى مصر ، أو أن يكون مقره الأصلي فى الخارج ، وله فرع فى مصر<sup>(٢)</sup>.

هذا عن معنى التنظيم ، أما عن وصفه بالمنافضة فمستمد من الغرض الذى يسعى إليه المنتسبون إليه .

- فليس مجرد تكوين أو تأسيس أو إنشاء أو إدارة أو الإنضمام لتنظيم ما ؛ هو هدف المشرع من التجريم المنصوص عليه فى المادة ٨٦ مكرر عقوبات المضافة بالقانون

---

(١) المستشار/ مصطفى مجدى هرجة - ملحق التعليق على قانون العقوبات - شرح القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ فيما يخص تعديل نصوص قانون العقوبات - ١٩٩٣ - دار الفكر والقانون بالمنصورة - ص ١٢ وما بعدها .

(٢) انظر : استاذنا الدكتور أحمد فتحى سرور - الرسيط فى قانون العقوبات - القسم الخاص - الطبعة الرابعة ١٩٩١ - القاهرة - بند ٤٥ ص ٩٠ .

رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ وإنما استهدف المشرع - هنا - تجريم إنشاء التنظيمات المناهضة للدولة أو الشرعية أو المجتمع ، أى استهدف تجريم الغاية التى سعى إلى تحقيقها مَنْ يتسببون إلى هذا التنظيم . فهذا الهدف - أو هذه الغاية - الذى تلاقت عليه إرادات الجناة ، وسعت فى سبيل نجاحه وإنجازه فى الواقع العمل ، هو ما أراد المشرع المصرى من تجريمه فى هذا النص .

فالتنظيمات تتصف بأنها «مناهضة» متى كانت تدعو «بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور والقانون ، أو الاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى» . ( م ٨٦ مكرر من قانون العقوبات )

ويفترق «تعطيل» أحكام الدستور عن «تعديل أحكامه» ، فالتعطيل ينصرف إلى منع إعمال أحكام الدستور ، أما التعديل فيعنى المطالبة بتغيير أو تحويل بعض نصوص الدستور ، ولما كان الدستور هو المنظم لكافة مؤسسات الدولة والعلاقة بينها ؛ فإن الدعوة إلى تعطيله مؤداها إصابة بعض هذه المؤسسات أو كلها بالشلل<sup>(١)</sup> وعدم الفاعلية.

وجدير بالذكر أن المشرع لا يعاقب على مجرد الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور، وإنما العقاب ينصرف إلى الدعوة المناهضة للدستور والقانون فى إطار تنظيم مخالف للقانون ، أى تنظيم سرى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) فى هذا المعنى : المستشار مصطفى مهدى هرجة - ملحق التعليق - السابق ص ١٣ .

(٢) راجع : كلمة الدكتور أحمد فتحى سرور - رئيس مجلس الشعب - أثناء مناقشة القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - مضبطة جلسة مجلس الشعب الثانية بعد المائة المنعقدة فى ١٥ يوليئ سنة ١٩٩٢ .



## ٨٤ - المناهضة والإضرار بالوحدة الوطنية :

أما الإضرار بالوحدة الوطنية فيتحقق إذا قام التنظيم بالدعوة إلى التفرقة بين المصريين على أساس من العقيدة ، كأن يقال - على سبيل المثال - أن المسيحيين المصريين يتعين إضافة أعباء عليهم ، أو الانتقاص من حقوقهم ، فمثل هذه الدعوة مجرمة طبقاً للجرائم محل الدراسة .

ولا يخفى على أحد مدى خطورة هذه الدعوة وأمثالها لأنها « لا تستهدف فحسب حضارة مصر وتقدمها وعقلها ووعياها وفنها وعلمها وتحررها وانطلاقها بل تستهدف أيضاً تمزيق الجسد المصرى ، والتفريق بين مكوناته ، وخلق مناخ يميز بين قطعة من الجسد وأخرى ، ويفاضل بين واحدة وأخرى »<sup>(١)</sup>.

فالمسيحيين المصريين « ليسوا طائفتين على هذا الوطن ، بل هم جزء من نواته الأصلية ، وهم ليسوا أقلية هامشية العدد أو التأثير ، بل قطعة من ذات الجسد لا يكون إلا بها ، ولا تكون إلا به . وهى قطعة فاعلة ومؤثرة فى المكون المصرى الأساسى علماً وثقافة ، فنا وحضارة ، فداء وتضحية ، بناء وإبداعاً .. فاعلة ومؤثرة فى المكون الأساسى لمصر ، بحيث لا تكون مصر بدونها ، ولا يكون بدونها .. ومن هنا يتضاعف حجم الخطر من دعاوى التطرف ... »<sup>(٢)</sup>.

## ٨٥ - أولاً : تأليف وتأسيس وإدارة التنظيمات المناهضة :

من المستبعد أن تقوم الجرائم الإرهابية - محل الدراسة - إلا إذا تعدد الفاعلون فيها ، لأن إنشاء أو تأسيس أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو عصابة لا يتصور تحققه - من الناحية العملية - إذا كان الفاعل واحد بمفرده<sup>(٣)</sup> ، وبه يتعين - طبقاً

---

(١) الدكتور رفعت السعيد - المرجع السابق - ص ٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٧ .

(٣) الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق - بند ٤٦ ص ١٤ وما بعدها .

لنطق الأمور - أن يتعدد القفلة <sup>(١)</sup> ومن الملاحظ أن نصوص تجريم الإرهاب لم تشترط عددا معيناً في الجناة ، الأمر الذي يدفع إلى القول بأن ذلك من المسائل الموضوعية التي تدخل في اختصاص قاضي الموضوع عندما يعرض لدى جدية التنظيم أو فاعليته <sup>(٢)</sup> .

ويقصد « بإنشاء » المنظمة الدعوة إلى تكوينها ، بأية وسيلة ، كالاتصال الشخصي بالأفراد العائدين أو مراسلتهم بالبريد ، أو تسجيل ذلك في شرائط كاسيت وإذاعتها بين الأفراد . ويستوى أن يتم ذلك علانية أم بطريق سرى ؛ وتقع الجريمة بمجرد « الإنشاء » <sup>(٣)</sup> وحده بغض النظر عن مصير التنظيم أو مصير « علاقة » الجاني بعد ذلك بالتنظيم ، فلا يؤثر في قيام الجريمة هجرة الجاني للتنظيم وابتعاده عنه طالما توفر في حقه قيامه بإنشاء التنظيم .

أما « التأسيس » فهو ينصرف إلى مرحلة لاحقة على الإنشاء ، وهي مرحلة تكوين التنظيم المناهض للدولة أو الشرعية أو المجتمع ؛ كوضع ملامحه الرئيسية وتقسيمه إلى شعب أو فروع داخل مصر أو خارجها ، أو إعداد قوائم بأسماء أعضائه ، أو تحديد وسائل تمويله ، أو مكان اجتماعه أو تزويده بالسلاح <sup>(٤)</sup> أو المهمات اللازمة لتحقيق أهدافه .

أما « التنظيم » فهو وضع الضوابط التي تحكم المنظمة أو الجمعية أو الهيئة ، وتوزيع الأدوار بين أعضائها ، أي إسناد مهامها ومسئولياتها إلى من ينتمون للمنظمة ، أو لبعضهم ، ومثال ذلك أن يقوم الجاني بإسناد مهمة مراقبة الطريق إلى مقر الجمعية

---

(١) في هذا المعنى ، بخصوص شرح المادة ٩٨ (أ) من قانون العقوبات ؛ استأذنا الدكتور أحمد صبحي العطار - شرح قانون العقوبات - التسم الخاص - الجرائم المضرة بالصحة العامة - الطبعة الثانية - ١٩٨٩ - ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ص ٥٤ وما بعدها .

(٣) ومعنا في ذلك ؛ بخصوص جريمة المادة ٩٨ / أ ع :  
الدكتور أحمد صبحي العطار - التسم الخاص - السابق - ص ٥٥ .

(٤) المرجع السابق - ص ٥٥ .

أو الجماعة وتأمين أعضائها ، وتخصيص فريق للدعوة إلى الانضمام لعضوية المنظمة ، وفريق آخر للإشراف على الاجتماعات والنوبات واللقاءات التي تعقدها المنظمة ، وفريق ثالث للقيام بطباعة منشورات أو مطبوعات تحتاجها الجماعة لتحقيق أغراضها ، وفريق رابع يتولى الاتصال بدول أجنبية أو بجماعات مماثلة سرية أو غير سرية في داخل مصر أو خارجها ، .. الخ <sup>(١)</sup>

أما « إدارة » التنظيم المناهض للدولة أو الشرعية أو المجتمع ، فتعنى تسييره وتوجيهه والإشراف عليه ، كإعطاء التعليمات أو التوجيهات وغيرها من أعمال الإدارة، وهذا يفترض أن للجاني دور رئيسي في المنظمة <sup>(٢)</sup> يفرق دور العضو العادي .

## ٨٦ - ثانيا : قيادة أو زعامة تنظيم مناهض :

قيادة تنظيم مناهض تعنى - في نظرنا - قيام صلة بين شخص يتولى أمر التنظيم المناهض ، وأشخاص منضمين لهذا التنظيم يتبعون عمله ، ويسيطرون على مثاله لتحقيق أغراض التنظيم <sup>(٣)</sup> ؛ وفي الواقع أنه يتعين لاكتساب شخص صفة القيادة لتنظيم مناهض ، توفر قدر معين من الثقة في شخص القائد وما يقوم به من الأعمال ، فاعضاء التنظيم المناهض - غالبا - لا يسلمون بقيادة شخص ما ؛ لهم إلا بعد اقتناع بالغاية العملية والنظرية التي تسعى إليها القائد ، ويعقب ذلك مرحلة الوثوق به والاعجاب بعمله ، الذي يتعين أن يتحقق فيه معنى التناسب مع الغايات التي يسعى إليها أعضاء التنظيم.

أما الزعامة فلن كانت تشترك مع القيادة في تولى رئاسة التنظيم المناهض

---

(١) المرجع السابق ص ٥٥ .

(٢) انظر : الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق - بند ٤٦ ص ٩٥ .

(٣) بخصرص معنى « القيادة » بوجه عام ، أنظر الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور - في معجم العلوم الاجتماعية - السابق ص ٤٧٢ - كلمة « قيادة » .

أو السيادة عليه <sup>(١)</sup> إلا أن الزعامة أمر يسمو على القيادة ، فالقيادة هي - حسبما نرى - ذوبان القائد وامتزاج مع أعضاء التنظيم في كافة مستوياته الدنيا منها والعليا ، فلا مانع - بل هو أمر مفترض - من أن تنزل القيادة إلى أدنى مستوى من مستويات التنظيم ، ولأمانع كذلك من أن يكون احتكاكها مباشر بكافة أعماله التقليدية البسيطة ، أما الزعامة فهي تقود من « علو » فتبتهم بالخطوط العريضة للتنظيم وبالمشاكل المعضلة ، وبالأمر الصعبة ، وبالحوائق الشديدة ، التي تصادف التنظيم . فيمكن أن تكون « الزعامة » أدبية ، يرجع إليها في الجسيم من الأمور ، ومعنى هذا ومقتضاه أنه من الممكن أن يكون « الزعيم » مرجعاً لعدد غير محدود من التنظيمات المناهضة ، أما القائد فمن الصعب - إن لم يكن من المستحيل - توليه قيادة أكثر من تنظيم مناهض .

#### ٨٧ - ثالثاً : الانضمام والإشتراك في التنظيمات المناهضة :

الإنضمام إلى التنظيمات المناهضة معناه - في نظرنا - تلاقى إرادة شخص أجنبي عن التنظيم مع إرادة أعضاء التنظيم أو مَنْ يمثلونهم على انخراط هذا الشخص ضمن صفوف التنظيم . فلا يتحقق الانضمام بمجرد إبداء شخص ما ؛ رغبته في الانضمام لعضوية التنظيم المناهض ، بل يتعين أن يصادف هذا « الإيجاب » ، « قبولاً » مِمَّنْ له سلطة الموافقة على الانضمام <sup>(٢)</sup> .

كما لا يتحقق الانضمام بمجرد « دعوة » تنظيم مناهض لشخص ما إلى الانضمام ، إذ ينبغي أن يصدر من هذا الشخص أى تصرف يفيد قبوله لهذه الدعوة .

---

(١) الزعامة لغة : هي السيادة والرئاسة - راجع لسان العرب لابن منظور - طبعة دار المعارف - ج ٣ - ص ١٨٢٥ - كلمة « زعم » .

(٢) قرب هذا الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق ص ٩٥ .  
وعكس ذلك : الدكتور أحمد صبحى العطار - القسم الخاص - السابق - ص ٥٦ .  
حيث يرى أن الشخص « يعد منضماً إلى المنظمة إذا تقدم بطلب عضويته شفاة أو كتابة ، أو إذا تقدم بطلبه ولم يكن قد بت فيه بعد » .

وتجدر الإشارة إلى أن مجرد الانضمام إلى أى تنظيم مخالف للقانون يعتبر جنحة معاقب عليها بموجب القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية (م ٢/٣) .

غير أن الانضمام الذى تعاقب عليه المادة ٨٦ مكررا يجب أن يكون لأحدى التنظيمات المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع على النحو الموضح بهذه المادة .  
بما لا يشترط فى التنظيم المناهض فهو ينصرف إلى مساهمة الجانى فى نشاط المنظمة وأعمالها كأن يحضر اجتماعاتها أو ندواتها أو يسعى إلى تحقيق أهدافها ، مع علمه بذلك .

#### ٨٨ - رابعا : إجبار الأشخاص على الانضمام للتنظيمات المناهضة أو البقاء فيها :

جرم المشرع فى المادة ٨٦ مكررا (ب) المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ استعمال الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى أى تنظيم مناهض للدولة أو الشرعية أو المجتمع ، أو منعه من الانفصال عنه .

ويتحقق الإرهاب باستخدام القوة أو العنف أو التهديد أو الوعيد<sup>(١)</sup> . أما الإجبار فمؤداه التأثير فى إرادة المجنى عليه لتوجيه سلوكه للغاية التى يتفياها الجانى والتى تتمثل فى انضمام المجنى عليه لتنظيم مناهض للدولة أو الشرعية أو المجتمع ، أو للبقاء فى هذا التنظيم .

وسواء أن يكون مصدر الإجبار إنسانا ، أو آلة أو أى شئ بالمعنى الواسع لهذه الكلمة . وبه فمن المتصور أن يستخدم الجانى قوته الجسدية ، أو سلاح ما ، فى إجبار المجنى عليه على الانضمام للتنظيم المناهض ، أو للبقاء فيه .

وقد ينصرف الوعيد إلى تهديد المجنى عليه بإلحاق ضرر به أو بغيره كإنسان

عزيز عليه .

---

(١) بخصرص القوة والعنف والتهديد والوعيد ، راجع ما سبق: بند ١٦ وما بعده ص ٢٧ وما بعدها من هذا المرفق .

## ٨٩ - خامسا : الترويج للأفكار المناهضة :

تعاقب المادة ٨٦ مكررا من قانون العقوبات كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى للأغراض التي تسعى إليها التنظيمات المناهضة .

ولقد صادف إقرار هذه المادة اعتراضا من جانب السيد العضو حسن رضوان على عبارة « بأية طريقة أخرى » إذ أوضح أنه لاتصلح في قانون جنائي ، باعتبار أنها تعد بابا مفتوحا للاجتهاد ، وطالب بتحديد وسائل الترويج لأن الاطلاق هنا ضار بالقانون أكثر من ضرره بالمجنى عليه ، وتساعل عن مدى صلاحية الإشارة باليد أو الترويج بالعين لاحتسابها طريقة للترويج ، واختتم اعتراضه بأن قرر أن كلمة طريقة أخرى لفظ مطاط ومفتوح ، وطالب بحذف عبارة « بأى طريقة أخرى » <sup>(١)</sup>.

بيد أن هذا الاعتراض لم يلق قبولا ، فقد صدر النص متضمنا العبارة أنفة الذكر.

وعلى أية فإن تقدير صلاحية طريقة ما - بخلاف القول أو الكتابة - للترويج ، أمر متروك لسلطات التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع <sup>(٢)</sup>، التي لها أن تسترشد في ذلك بكافة الظروف والملابسات التي أحاطت بالواقعة .

هذا ، ولا يشترط - أخذاً بعمومية نص م ٨٦ مكررا - أن يكون من روج للأفكار المناهضة ، عضواً أو مؤسساً أو مديراً أو منتظما للتنظيم المناهض <sup>(٣)</sup> .

## ٩٠ - سادسا : مساعدة تنظيم مناهض :

في الواقع أن هذه الصورة من صور المساهمة في الجريمة ، ألا وهي

---

(١) راجع مضبطه مجلس الشعب الجلسة الثانية بعد المائة في ١٥ يولييه سنة ١٩٩٢ . وتجدر الإشارة الى ان ( مقرر اللجنة التشريعية والدستورية ) شرح في جزئية أخرى عبارة « بأى طريقة أخرى » بأنها تنصرف الى الكاسيت والسينما والفيديو والشرائط .

(٢) انظر : المستشار/ مصطفى مجدى هرجة - ملحق التعليق - السابق - ص ١٦ وما بعدها.

(٣) في هذا المعنى : المرجع السابق - ص ١٧ .



## « المساعدة »

فالمساعدة تتحقق بكل عون تبغى يقدمه الشخص إلى فاعل الجريمة لكي يمكنه من ارتكابها <sup>(١)</sup> .

والمساعدة في الجرائم الإرهابية - محل الدراسة - أما أن تنصرف إلى أشياء مادية كالأسلحة والنخائر والمفرقات والمهمات والآلات والأموال ، وأما أن تنصرف إلى معلومات يقدمها الجاني ( م ٨٦ مكررا (أ) ) .

فالمساعدة تعنى وضع الإمكانيات أمام التنظيم المناهض للدولة أو الشرعية أو المجتمع ، كما تنصرف إلى إزالة العقبات أمامه لتحقيق مآربه .

ولا يشترط هنا أن يكون من قدم المساعدة مؤسساً أو عضواً بالتنظيم المناهض .

## ٩١ - سابعاً : حيازة أو إحراز وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة :

الحيازة مفادها السيطرة على الشيء بنية تملكه ، أما الإحراز فهو مجرد السيطرة على الشيء فقط . ويستوى أن يكون الشيء خاصاً بالجاني ، أو بغيره مع علمه بطبيعته ، وهو ما عبر عنه القانون بقوله « الحيازة بالذات أو بالواسطة » .

والعمل الذي يتعين أن ترد عليه الحيازة الممنوعة هو أحد نوعين :

١ - محررات أو مطبوعات أو تسجيلات ، أيا كان نوعها ، تتضمن ترويحاً أو تحييداً للإرهاب ، أو للتنظيمات المناهضة . أو لإنشاء أو تأسيس أو إدارة أو تنظيم تنظيمات مناهضة ، أو لأغراض مناهضة للدولة أو الشرعية أو المجتمع . متى كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها .

٢ - كل وسيلة من وسائل الطبع التسجيل أو العلانية ، استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو إذاعة شيء مما ذكر .

هذا ولقد أثارت هذه الجزئية مخاوف جانب من أعضاء مجلس الشعب ، مما دعا

(١) راجع : استاذنا الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم العام - ١٩٩١ - السابق - بند

السيد المستشار / فاروق سيف القصر وزير العدل إلى إيضاح المقصود منها بقوله : ( أما فيما يتعلق بمعدة للتوزيع فانتى أود أن أوضح أمرا هاما وهو أن هذا النص مطبق وموجود فى المادة ٩٨ (أ) وكذلك - وهذا النص القائم - كل من حاز بالذات أو بالواسطة وأحرز محررات أو مطبوعات تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما ذكر إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ، فكل هذا مشروط بأن يكون معدا للتوزيع يعنى من لديه كتاب واحد فلا . أما من لديه أكثر من كتاب ومعد للتوزيع هذا العقاب . وصل اليه منشور فى صندوق البريد الخاص فلا يترتب على ذلك شئ لكن إذا كان حائزا لمئات من المنشورات وضبطت لديه فهذه تكون معدة للتوزيع ( ١ ) .

### الفرع الثالث الركن المعنوى

#### ٩٢ - هذه الجرائم عمدية :

فلا تقع قانونا إلا إذا توفر القصد الجنائى عند الجانى ، ولا شك فى وجوب توفر القصد الجنائى العام ، أى اتجاه إرادة الجانى إلى مباشرة النشاط الإجرامى مع علمه بكافة العناصر القانونية التى تتكون منها الجريمة .

وترتيباً على ذلك فإنه فى جرائم تأليف وتأسيس وإدارة وتنظيم التنظيمات المناهضة ، ينبغى أن يتوفر لدى الجانى إرادة التأليف أو التأسيس أو الإدارة أو التنظيم - بحسب الأحوال - مع علمه بها وبأغراض هذه التنظيمات ( م ٨٦ مكرراً عقوبات ) .

وفى جريمة المساعدة يتعين أن يتوفر لدى الجانى علمه بالغرض الذى تدعو إليه هذه التنظيمات مع اتجاه إرادته إلى معونتها فى ذلك . ( م ٨٦ مكرراً ) .

وفى جريمة الاشتراك أو الانضمام فى هذه التنظيمات يشترط توفر علم الجانى بأغراض هذه التنظيمات ووسائل تحقيقها واتجاه إرادته إلى الاسهام فى ذلك ( م ٨٦

(١) مضبطة مجلس الشعب الجلسة الثانية بعد المائة المنعقدة فى ١٥ يوليه ١٩٩٢ .

مكررا عقوبات ) .

وفى جريمة تولى زعامة وقيادة التنظيم المناهض أو تقديم مساعدات مادية أو مالية إليه ؛ يرى بعض الشراح أن عبارة « مع علمه بالفرض الذى تدعو إليه » الواردة فى نص المادة ٨٦ مكررا عقوبات إنما تعود على مَنْ أمد الجمعية أو الهيئة المشار إليها بالنص ؛ بالمعونات المادية أما الزعيم أو القائد فيها فالمفترض علم كل منهما بالفرض الذى تدعو إليه الجمعية أو الهيئة التى يتزعمها أو يتولى قيادة ما ؛ فيها <sup>(١)</sup> .

غير أننا نرى أن هذا التفسير يصطدم مع صراحة النص الذى جمع فى العقوبة بين تولى الزعامة أو القيادة فى التنظيم المناهض وتقديم المساعدة إليه ، ثم أرفف بعبارة « مع علمه بالفرض الذى تدعو إليه » أى هذه التنظيمات ، والقاعدة العامة فى التفسير أن أعمال الكلام خير من أهماله ، ولا تقيد بلام قيد ، ولا تخصيص بلا مخصص ؛ وعليه فانه يتعين توفر العلم والإرادة لدى مَنْ يقدم مساعدة للتنظيم المناهض أو يتولى زعامة أو قيادة هذه التنظيم ، دون تفرقة مصطنعة بينهما . وكل ما هنالك أن تولى القيادة والزعامة أمر يسهل مهمة إثبات توفر العلم والإرادة لدى القائد أو الزعيم ، وبمعنى آخر ؛ يظل عبء الإثبات على عاتق سلطة الاتهام قائما ، والتى يمكنها الاستدلال على توفر العلم والإرادة من ملابسات وظروف السلوك المنسوب للمتهم .

وفى جريمة الترويج للأفكار المناهضة يتسعين أن تتجه إرادة الجانى إلى الترويج أو التحبيذ ، مع علمه بطبيعة الأفكار محل الترويج ؛ أى أنها تدعو إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارستها أعمالها ، أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التى كفلها الدستور والقانون ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو

---

(١) المستشار مصطفى مجدى هرجة - ملحق التعليق السابق - ص ١٥ .

السلام الاجتماعى ( م ٨٦ مكررا من قانون العقوبات ) .

والمثل يقال بالنسبة لجريمة حيازة وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة ، إذ ينبغي أن يتوفر لدى الجانى العلم بأن هذه الوسائل تتضمن ترويجا أو تحبيذا لأغراض التنظيم المناهض المذكورة ، وكذلك الشأن بالنسبة لجريمة حيازة أو إحراز وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية ، إذ يتعين أن يتوفر «علم» الجانى بأنها استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصيغة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة أمر يتعلق بالتنظيم المناهض أو غرض من أغراضه ، واتصراف «إرادة» الجانى - رغم ذلك - إلى حيازة أو إحراز هذه الوسيلة .

### ٩٣ - الجهل والغلط :

وينفى القصد الجنائى - بلا جدال - بالجهل أو الغلط فى الوقائع ، والجهل بالشئ مؤداه انتفاء العلم به ، بمعنى فراغ الذهن منه وعدم انشغاله بجوهره وانعدام كل صلة تربط بينه وبين هذا الشئ<sup>(١)</sup> . فى حين أن الغلط هو إدراك الشئ على غير حقيقته<sup>(٢)</sup> أى التمثل الخاطئ لحقيقة الشئ ، أى تصويره على وجه لا يتفق وحقيقته<sup>(٣)</sup> . وترتبيا على ذلك فإن جهل الجانى حقيقة السلوك الصادر منه ، أو حقيقة أغراض التنظيم المناهض للدولة أو الشرعية أو المجتمع ، من شأنه عدم قيام الجريمة . فعلى سبيل المثال ، مَنْ ينضم إلى تنظيم اعتقاداً منه - أى بحسن نية - فى نبل

---

(١) انظر : أستاذنا الدكتور نبيل مدحت سالم - الخطأ غير العمدى - دراسة تأصيلية مقارنة للركن المعنوى فى الجرائم غير العمدية - دار النهضة العربية - ١٩٨٤ - بند ٣٨ ص ٦٤ .

(٢) الغلط لغة هو : أن تعيا بالشئ فلا تعرف وجه الصواب فيه . انظر : لسان العرب لأبن منظور - ج ٥ - ص ٢٢٨١ كلمة « غلط » ؛ وراجع أيضا : المعجم الوسيط - السابق - ج ٢ - ص ٦٨٢ كلمة « غَلَطَ » .

(٣) انظر :

Alimena "F" : La colpa nelle teoria generale del reato, priulla, palermo, 1947 Soprattutto, p. 19 .

غايته وسمو أهدافه ؛ أى لا يرقى إلى علمه الأهداف الحقيقية له ، وهى - مثلاً - الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين ، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى ، بدون إدراك لكون هذه الغاية يستعان فى الوصول إليها بوسائل إرهابية كالقوة أو العنف أو التهديد ، لا يُسأل عن جريمة المادة ٨٦ مكرراً أو المادة ٨٦ مكرراً (أ) غير أنه متى علم الشخص بحقيقة التنظيم وأهدافه وغايته واستمر فى انتمائه إليه ، يصح عقابه عن جريمة إرهابية حسب السلوك الصابر منه .

أما الغلط أو الجهل المنصب على مفهوم الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى ، أو على مفهوم حق من الحقوق العامة كحق العمل ، فهو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

مع مراعاة أن طبيعة هذه المفاهيم وإنتمائها إلى وصف قانونى معين ، لا يمنع دون احتسابها فى صدد عناصر القصد الجنائى ، ضمن الوقائع التى تنتمى إلى القانون الدستورى لا إلى قانون العقوبات ، وهذا الوصف يُعدّ عنصراً فى الجريمة لا تقوم بدونه <sup>(١)</sup> .

ونظراً لأن سبب الدعوى الجنائية يتمثل فى مخالفة قانون العقوبات ، وليس مخالفة للقانون الذى يحدد وصف الأفكار الذى اتجهت إرادة الجانى إلى مناهضتها ؛ فقد استقرت أحكام محكمتنا العليا على اعتبار الجهل بقانون غير قانون العقوبات <sup>(٢)</sup> جهلاً

---

(١) انظر : الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - المابق - بند ٥٠ - ص ٩٩ .

(٢) حول موضوع الاعتذار بالقانون فى نطاق مواد قانون العقوبات ، يرجى عام ، راجع الدراسة القيمة الهامة للأستاذ المستشار/ محمد وجدى عبد الصمد - « رئيس محكمة النقض الأسبق » - بعنوان الاعتذار بالجهل بالقانون - دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة - الطبعة الثانية - ١٩٨٧ - مطابع دار المعارف - بند ٦٥٩ وما بعده ص ٨٣٠ وما بعدها .

بالواقع مما ينفي القصد الجنائي<sup>(١)</sup>.

ويتعين لقبول الاعتذار بالجهل بقاعدة من قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات ، أن يثبت مَنْ يدعى هذا الجهل حسن نيته ، أى أنه تحرى حقيقة الأمر تحرياً كافياً ، وأن اعتقاده أنه يباشر عملاً مشروعاً كان مبنياً على أسباب مقبولة<sup>(٢)</sup> .

## ٩٤ - إثبات القصد الجنائي :

يقع عبء إثبات القصد الجنائي على عاتق سلطة الاتهام « النيابة العامة » ، ولقاضى الموضوع سلطة تقديرية فى استخلاص وجود أو انتفاء هذا القصد فى حق المتهم .

## الفرع الرابع

### العقاب على جرائم تأليف التنظيمات المناهضة

### للدولة أو الشرعية أو المجتمع أو الاشتراك

### فيها أو الترويج لأفكارها

## ٩٥ - تدرج العقاب بتدرج جسامة الجريمة :

لقد تدرج المشرع بالعقاب على الجرائم محل الدراسة ، تبعاً لجسامة السلوك الإجرامى المسند للجاني : على النحو التالى :

### ١ - إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة التنظيمات المناهضة :

يعاقب المشرع الجنائي على هذه الجريمة بالسجن متى وقعت مخالفة للمادة ٨٦

(١) وفى هذا تقرر محكمتنا العليا أن الجهل بقاعدة مقررة فى قانون آخر هو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع فى وقت واحد مما يجب قانوناً - فى المسائل الجنائية - اعتباره فى جملته جهلاً بالواقع ( نقض ١٩٥٩/١١/٢ - أحكام النقض س. ١٠ ص ٨٨٤ ) ، كما يتعين معه معاملة المتهمين بمقتضاء على هذا الاعتبار « نقض ١٩٤٣/٥/١ - مجموعة القواعد - ج ٦ رقم ١٨١ ص ٢٤٧ . ١٩٦٦/٢/١ مجموعة الأحكام س. ١٧ رقم ١٥ ص ٨٦ ١٩٦٦/٣/٢٨ س. ١٧ ص ٣٧٨ .

(٢) انظر : نقض ١٩٨١/٥/٢٧ - أحكام النقض س. ٢٢ ق ٩٩ ص ٥٦٣ .



مكرراً عقوبات ، أما إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي يدعو إليها التنظيم المناهض يعاقب الجاني بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . ( م ٨٦ مكرراً (i) ) .

## ٢ - زعامة أو قيادة التنظيم المناهض :

يعاقب المشرع على هذه الجريمة إذا وقعت مخالفة للمادة ٨٦ مكرراً بالأشغال الشاقة المؤقتة ، أما إذا كان الإرهاب من وسائل التنظيم المناهض يعاقب الجاني بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .

## ٣ - الانضمام أو الاشتراك في التنظيمات المناهضة :

يعاقب على هذه الجريمة إذا وقعت مخالفة للمادة ٨٦ مكرراً بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات . أما إذا كان الإرهاب من وسائل التنظيم المناهض ؛ فيعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة . وتوقع نفس العقوبة إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة ، حتى ولو لم يكن الإرهاب من وسائل التنظيم المناهض ، وعلة التشديد هنا واضحة ، لأن انخراط رجال الشرطة والقوات المسلحة ضمن أي تنظيم مناهض للبلاد ، حتى ولو كان لا يستخدم الإرهاب ضمن وسائله ، أمر يتنافى مع طبيعة وظائفهم التي تتطلب منهم المحافظة على أمن البلاد داخلياً وخارجياً . فهم الساهرون على تطبيق أحكام الدستور والقوانين ، وعلى المحافظة على الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون ، والمحافظة على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وبه فإن انضمامهم أو اشتراكهم في تنظيم مناهض للدولة أو الشرعية أو المجتمع . جرم يجمع بين أثنين :

**الأثم الأول :** وهو مناهضة الدولة أو الشرعية أو المجتمع .

**الأثم الثاني :** هو عدم ولائه للقسم الذي أخذه على عاتقه حال انضمامه لصفوف القوات المسلحة أو الشرطة ، الأمر الذي يستوجب تشديد العقاب ، على النحو

المقدم .

أضيف إلى ذلك أن الجاني - غالباً - يعتمد على أن وظيفته ستجعله في مأمن من « يد » القانون ، الأمر ينم عن جسامة خطورته الإجرامية ، مما يستلزم تشديد العقاب .

٤ - إجبار الأشخاص على الانضمام للتتظيمات المناهضة أو عدم الانفصال عنها ؛

يعاقب على هذه الجريمة في صورتها البسيطة بالأشغال الشاقة المؤبدة ، أما في صورتها المُشدَّدة فيعاقب بالإعدام ؛ والتشديد هنا راجع إلى جسامة النتيجة الإجرامية التي تتمثل في موت المجنى عليه . ( م ٨٦ مكرراً (ب) ) .

٥ - الترويج للأفكار المناهضة :

يعاقب على هذه الجريمة إذا وقعت بالمخالفة للمادة ٨٦ مكرراً ؛ وشدد المشرع العقوبة فجعلها السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ، في حالتين :

الأولى : ترجع للوسيلة ، بمعنى أن يكون التنظيم المناهض يستخدم الإرهاب لتحقيق الأغراض الذي يدعو إليها .

الثانية : ترجع إلى مكان وقوع الجريمة ؛ أو شخص المجنى عليه ؛

فتتوفر هذه الحالة متى كان الترويج داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة ، أو الشرطة أو بين أفرادهما . ( م ٨٦ مكرراً (أ) ) .

وعلة التشديد هنا واضحة ، لأن اقتراف هذه الجريمة في هذه الأماكن أو بين هؤلاء الأشخاص ؛ ينم عن جسامة خطورة السلوك الإجرامي وجسامة خطورة الجاني . ناهيك عن أن دور العبادة لها قدسيته الخاصة التي تسمو عن أن تستخدم في الترويج أو التحريض لأنشطة مناهضة لأولى الأمر ، أو للسلام الإجتماعي .

٦ - مساعدة التنظيم المناهض :

يعاقب المشرع على هذه الجريمة بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت بالمخالفة

للمادة ٨٦ مكررا ، وترتفع العقوبة إلى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي يدعو إليها التنظيم المناهض .

#### ٧ - حيازة أو إحراز وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة :

يعاقب على هذه الجريمة بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات إذا وقعت مخالفه للمادة ٨٦ مكررا ، وتشدد العقوبة إلى السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات ، إذا كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم لتحقيق الأغراض التي يدعو إليها التنظيم المناهض .

#### ٩٦ - حكم للمحكمة العسكرية العليا :

أوضحت المحكمة العسكرية العليا في حكمها الصادر في القضية رقم ٢١ لسنة ١٩٩٢ المعروفة بأسم العائدين من أفغانستان والإرهاب أن المحاكمة أظهرت بالأدلة اليقينية أن المتهمين الذين تمت إدانتهم ويبلغ عددهم ١٩ متهما . أعدوا مخططات خبيثة لضرب المنشآت الهامة والحيوية والسياحية والدينية .. وهدفهم كان واضحا وهو .. ترويع المواطنين والاخلال بأمن الوطن والنيل من سلامته واستقراره حتى تشيع فيه الاضطرابات ويختل أمنه ونظامه .. هذه كانت غايتهم المنشودة . أما الوسائل التي استخدموها لتحقيق هذه الغاية فقد تنوعت ما بين الوسائل الفكرية والمعدات والسلاح وخرائط المواقع .. وذلك على النحو التالي :

#### من الناحية الفكرية :

أفرز المتهم الثاني ... سموه وضللاته بين دفتي كتاب أسماء « العمدة في إعداد العدة » ونظم المتهم جلسات أسماها تثقيفية لبث أفكار الإرهاب لمن نجح في تجنيدهم .

#### من ناحية المعدات والسلاح :

أعد المتهمون أسلحة نارية « ذخائر » ، وعقدوا العزم على استخدامها بالإرهاب

لنشر دعوتهم وإملاء ضلالهم على الناس .. ورفعوا ظلما وبهتاناً راية الدين يريدون بها الباطل .. كما عثر بشقة المتهم الثانى عند ضبطه على جهاز « كومبيوتر » مسروق ! والهدف كما هو واضح أن تبرمج المخططات الإرهابية وتحدد اولوياتها !!

أما عن خرائط المواقع .. فقد عثر بشقة المتهم الثانى وزميله المتهم الرابع .... ( الذى عوقب بالأشغال الشاقة ١٥ سنة ) .. على ٦ خرائط تفصيلية تشمل خرائط سياحية لمدينة الاسكندرية ، وأخرى للمناطق السكنية بحى محرم بك وحى كرموز .. كذلك خريطة يدوية مؤشرة عليها بالمداد الاحمر على نقطة شرطة الطابية ، ومحطة توليد الكهرباء المجاورة لها وكنيسة بالقرب من قسمى كرموز ومحرم بك ومشغل خيرى لجمعية الاخلاص القبطية بالقرب من الكنيسة <sup>(١)</sup>.

---

(١) نقلاً عن : جريدة « أخبار الحوادث » ( القاهرية ) - العدد ٢٩ - السنة الأولى - الصادر فى ١٩٩٢/١٢/٣١ - ص ٧ .

نود أن نشير هنا إلى أننا حاولنا الحصول على أحكام تتصل بقضايا إرهابية من المصادر المألوفة لدى الباحثين عن مثل هذه الأحكام ، إلا أنه صادفتنا صعوبات جمة . الأمر الذى دفعنا إلى مخاطبة السيد اللواء محمد محمد عبد الله النائب العام العسكرى ( بإعتبار أن هذه القضايا يمكن أن ينظرها القضاء العسكرى ، حسبما سنرى فى الفصل الثالث من الباب الثالث من هذا المؤلف ) وذلك أثناء لقائنا معاً فى مؤتمر تطوير الدراسات العليا بكليات الحقوق المتعقد بكلية حقوق طنطا يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٢/٢/١٠ فأوضح أى اللواء محمد عبد الله - أن هذه الأحكام لم تُنشر بعد ، وأنه سيتم نشرها - بعد فترة - فى مجلة القضاء العسكرى ، ولما كان هذا المؤلف فى طريقه للطباعة ، اضطرنا إلى أخذ مضمون الأحكام المتعلقة بقضايا إرهابية كما تنشره والصحف منها أو عنها : ( رغم إيماننا أنها مصادر غير مألوفة للبحث العلمى ) .

## المطلب الثانى

### جرائم السعى أو التخابر لدى دولة أو جهة أجنبية لتحقيق أغراض إرهابية

#### ٩٧ - النص القانونى :

جرم المشرع المصرى كل سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جهة أجنبية لتحقيق أغراض إرهابية ، إذا تنص المادة ٨٦ مكررا (ج) على أن « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة أجنبية ، أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد ، أو يتأحد ممن يعملون لمصلحة أى منها ، وكذلك كل من تخابر معها أو معه ، للقيام بأى عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر ، أو ضد ممتلكاتها ، أو موظفيها ، أو ممثليها الدبلوماسيين ، أو مواطنيها أثناء عملهم ، أو وجودهم بالخارج ، أو الاشتراك فى ارتكاب شئ مما ذكر .

وتكون العقوبة الاعدام اذا وقعت الجريمة موضوع السعى أو التخابر ، أو شرع فى ارتكابها .

#### ٩٨ - تقسيم :

سنعرض للركن المادى لهذه الجريمة ( فى فرع أول ) ، فالركن المعنوى والعقوبة ( فى فرع ثان ) .

## الفرع الأول

### الركن المادى

#### ٩٩ - إجمال :

يقوم الركن المادى فى جريمة المادة ٨٦ مكررا (ج) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ من عنصرين هما :

الأول : الاتصال غير المشروع بجهة أجنبية .

**الثانى : استهداف غرض غير مشروع .**

**١٠٠ - العنصر الأول : الاتصال غير المشروع بدولة أجنبية أو تنظيم أجنبى:**

وهذا الاتصال عبر عنه المشرع بالسعى أو التخابر . والسعى <sup>(١)</sup> سلوك إجرامى يبادر به الجانى للاتصال بجهة أجنبية ، سواء أكانت هذه الجهة هى دولة أو جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أى منها .

ويستوى أن يكون السعى سرا أو علانية <sup>(٢)</sup> .

والسعى هو مرحلة سابقة على التخابر ، غير أن القانون ساوى بين الاثنين ؛ لما ينم عنه السعى من خطورة إجرامية لدى الجانى الذى يبادر بنفسه إلى الجهة الأجنبية لخدمتها على نحو غير مشروع <sup>(٣)</sup> ، ضد المصالح المصرية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

أما التخابر فينصرف إلى كل سلوك إجرامى يصدر من الجانى ينم عن تلاقى إرادته مع إرادة الجهة الأجنبية للعمل لمصلحتها ضد مصر . فالتخابر هو تقاض متبادل بين الجانى والجهة الأجنبية على الإضرار بالمصالح التى يحميها المشرع المصرى فى الداخل أو فى الخارج .

---

(١) بخصوص تعريف السعى ، انظر :

استاذنا الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق - بند ١٤ ص ٢٦ .  
وايضا : الدكتور عبد المهيم بكر سالم - فى الاتصال غير المشروع بالدول الأجنبية -  
بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية - العدد الثانى - السنة الثامنة - يوليو سنة ١٩٦٦ - ص ٢٢٥ وما بعدها .

(٢) انظر : الدكتور عبد المهيم بكر سالم - البحث السابق - ص ٢٣٦ .

(٣) انظر : الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق - بند ١٤ ص ٢٦ ،  
وأيضا : المستشار مصطفى مجدى هرجة - المرجع السابق - ص ٢١ .



ويستوى أن يكون الاتفاق أو التقاهم بين الجاني والجهة الأجنبية شفويا أو مكتوبا، صراحة أو ضمنا ، سرا أو علنيا <sup>(١)</sup> .

### ١٠ - هـ لا يشترط لقيام السعى أو التخابر :

ولا عبرة في السعى أو التخابر أن يكون بلغة معينة أو بالشفرة ، كما لا يعتد بوسيلة نقله ، إذ يصح أن يكون بطريق المراسلة ، أو باللاسلكى أو التليفون أو بالتلغراف أو بغير ذلك <sup>(٢)</sup> .

ولا عبرة بعدد مرات الاتصال ، إذ يكفي لقيام الجريمة مجرد الاتصال بالجهة الأجنبية ؛ لو مرة واحدة <sup>(٣)</sup> .

ولا يعتد القانون بشخص الجاني ، أو المكان الذى يتم فيه السعى أو التخابر ، فيستوى أن يكون فى مصر أو فى الخارج ، ولا يهتم القانون بمدة التخابر أو السعى أو درجته أو الكيفية التى يتم بها ، كما أنه لا يشترط القانون أن يستغرق التخابر أو السعى مدة معينة ، ولا يستوجب صدوره بشكل محدد ، ويلاحظ أن الأجر ولئن كان ليس عنصراً فى التخابر ، إلا أن وجوده قد يعتبر دليلاً عليه <sup>(٤)</sup> .

ويخضع تقدير مدى توفر السعى أو التخابر فى الواقعة المسندة إلى المتهم ، السلطة التقديرية لقاضى الموضوع .

---

(١) أنظر : الدكتور عبد المهيم بكر سالم - البحث السابق - ص ٢٣٨ .

(٢) راجع : الدكتور على راشد - الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية - ١٩٥٥ - ص ٣٩ .  
وأيضاً : الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - بند ١٤ ص ٢٨ ، الدكتور عبد المهيم بكر سالم - البحث السابق - ص ٢٣٩ . المستشار / محمود إبراهيم اسماعيل - الجرائم المضرة - السابق - ص ٢٧ .

(٣) أنظر : المستشار محمود إبراهيم إسماعيل - السابق - ص ٢٧ .

(٤) أنظر : الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق - بند ١٤ ص ٢٨ وما بعدها .

## ١٠٢ - العنصر الثاني : استهداف غرض غير مشروع :

إن السعى أو التخابر مع جهة أجنبية ليس عملاً غير مشروع لذاته ، بل إن عدم مشروعيته مستمدة من الغرض الذى يرمى إليه السعى أو التخابر .

وهذا الغرض حدده المشرع فى القيام بأى عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج أو الإشتراك فى ارتكاب شئ من ذلك . ( م ٨٦ مكرراً من قانون العقوبات مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

(أ) وأعمال الإرهاب داخل مصر : يقصد بها كل استخدام الوسيلة إرهابية لتنفيذ مشروع إجرامى فردى أو جماعى استهداف بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك :

- المساس بالأشخاص أو حقوقهم أو حرياتهم العامة .

- المساس بالكيان الاجتماعى .

- المساس بالشرعية الدستورية والقانونية. <sup>(١)</sup> <sup>(٢)</sup>

(ب) وأعمال الإرهاب ضد مصر بالخارج : تشمل كل اعتداء بوسائل إرهابية - أى بالقوة أو العنف أو الترويع أو التهديد - على أموال مصرية أو أشخاص مصريين فى الخارج .

والأموال تشمل الممتلكات سواء أكانت عقارية أم منقولة ، فتشمل مبانى السفارات والقنصليات المصرية فى الخارج ، والسيارات والأنوار المملوكة لها ، كما ينصرف مدلول الأموال إلى ما يمتلكه المصريون فى الخارج من عقارات ومنقولات .

أما الأشخاص فتشمل كل مصرى متواجد فى الخارج سواء لعمل أو لسياحة أو

---

(١) راجع نص المادة ٨٦ من قانون العقوبات مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) انظر : شرح مدلول الإرهاب ، ماسبق - بند ١٠ وما بعده ص ١٥ وما بعدها من هذه المؤلف .

لدراسة أو غيره ، ولقد أشار النص إلى الموظفين أو الممثلين الدبلوماسيين ، وهو مانراه تزييداً لأن كلمة مواطنون - تستغرق هؤلاء هؤلاء ؛ ويبدو أن حرص المشرع على عدم إفلات أى سلوك إرهابى من نطاق التجريم ؛ هو الذى دفعه إلى استعمال أكثر من مصطلح للدلالة على شمول حمايته لكافة المصريين المتواجدين فى الخارج .

### ١٠٣ - الشروع فى السعى أو التخابر :

يرى جانب من الفقه أن الشروع فى السعى غير متصور ، لأنه من قبيل الأعمال التحضيرية للعنوان على أمن الدولة ، ونظراً لخطورته اعتبره المشرع جريمة خاصة Sui generis ، فالسعى إما أن يتصل بالدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها فتقع الجريمة تامة ، وإما الا يتصل بها فلا تتحقق الجنائية حتى ولا فى صورة الشروع ، أما بالنسبة للتخابر ، فإن مجرد عرض الاتفاق على مَنْ يعمل لمصلحة الدولة الأجنبية أو من يمثلها دون قبوله يعتبر « سعيًا » ، أى جريمة تامة <sup>(١)</sup> .

غير أننا نرى - مع جانب من الفقه <sup>(٢)</sup> - أن السعى من المتصور الشروع فيه بكل سلوك يؤدى - بحسب المجرى العادى للأمور - إلى الإتصال غير المشروع بالجهة الأجنبية سواء أكانت دولة أو تنظيم ؛ متى أوقف أو خاب أثره بسبب لادخل لإرادة الجانى فيه ، أما بالنسبة للتخابر فإنه إذا كان الشخص هو الذى يادر فيه وصادف رفضاً من الجهة الأجنبية ، فإنه يعد سعيًا ، مكوناً لجريمة تامة ، والمثل يقال إذا كانت المبادرة من الجهة الأجنبية ورفضها الشخص الموجبة إليه ، فإنه يعد « سعيًا » من جانبها ، مكوناً لجريمة تامة .

### ١٠٤ - الجهة الأجنبية :

لقد حدد المشرع الجهة الأجنبية المحظور الاتصال بها اتصالاً غير مشروع ، بأنها دولة أجنبية أو جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج

(١) راجع : الدكتور عبد المهيمن بكر سالم - البحث السابق - ص ٢٤٢ .

(٢) الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - السابق - بند ١٤ ص ٢٩ .

البلاد ، أو بلحد ممن يعملون لمصلحة أي منها .

#### ١ - السيادة الأجنبية :

ويقصد بالدولة <sup>(١)</sup> الكيان السياسي والقانوني الذي يمثل شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ، ويتكون من جماعة من الناس « الشعب » يقطنون أرضا معينة بصفة دائمة ومستقرة ، ويخضعون لنظام سياسي أصطلح على تسميته بالسيادة Souveraineté .

ولا يشترط أن يكون الكيان السياسي الذي تم لديه السعي أو التخابر مستوفيا كافة المقومات الأساسية لأصباغ الصفة الدولية عليه وفقا لقواعد القانون الدولي العام . ولا يهم في نظرنا أن تكون الدولة التي تم الاتصال بها اتصالا غير مشروع ، صديقة أم عدوة لمصر .

فعلة التجريم قائمة حتى ولو كانت الدولة صديقة إذ أن هذه الدولة يمكن أن تستخدم هذا الشخص - وفقا لمصالحها - كورقة معارضة للضغط على دولة أخرى ، أو كورقة احتياطية لمستقبل العلاقات بين هذه الدولة وتلك <sup>(٢)</sup> .

وفي هذا يقول الأستاذ ( بيتر . سي . سيدو برج )

« إن الإرهاب ليس مجرد مشكلة داخلية ، لكن على العكس ، فقد توجه جماعات تستخدم تكتيكا إرهابيا ، اعتداءاتها عبر حدود دولية . والواقع أن دولا كثيرة وجدت في الإرهاب - سواء دعمته بشكل مباشر أو غير مباشر - تكتيكا يفرض بالاعتماد في « حروب الظل » ضد

---

(١) بخصوص تعريف الدولة ، راجع على سبيل المثال الدكتور عبد الحميد متولى - القانون الدستوري والأنظمة السياسية - الجزء الأول - الطبعة الثانية - ١٩٦٣ - دار المعارف بمصر - بند ٨ ص ٢٤ ؛ وأيضا : استاذنا الدكتور فؤاد العطار - النظم السياسية والقانون الدستوري - دار النهضة العربية - ملحق تاريخ - ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢) ومعنا في ذلك : الاستاذ عبد الستار الطويلة - أمراء الإرهاب - السابق - ص ٨٨ حيث يذكر تفاصيل أوفى لوجهة نظره ، مدعما إياها بأمثلة عملية .

خصومهم<sup>(١)</sup> .

٢ - التنظيم الاجنبى :

ويقصد بالجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة ، كل تنظيم أجنبى يكون مركزه الرئيسى خارج البلاد ، ويستوى أن يكون هذا التنظيم مشروعاً وفقاً لأحكام النظام القانونى للبلاد الموجود فيه ، أم غير مشروع . لأن كونه مشروعاً وفقاً لأحكام قوانين دولة المقر الرئيسى لاينفى أنه يعمل ضد مصالح دول أخرى ، ومن بينها مصر .

#### ١٠٥ - ممثل الجهة الأجنبية :

التخابر مع الجهة الأجنبية أو السعى لديها ، يكون عن طريق الاتصال أو التفاهم مع - أو السعى لدى - القائمين على أمورهم ممن لهم صفة التحدث باسمها ، سواء أكانت هذه الصفة رسمية كمندوب الدولة أو ممثلها الرسمى ، أو مندوب التنظيم الأجنبى أو ممثله الرسمى .

كما قد يتم التخابر مع - أو السعى لدى - من يعمل لمصلحة هذه الجهة ، وهو كل شخص لم تنتدبه الجهة الأجنبية رسمياً ، ولكنه يعمل بصفة غير رسمية أو على سبيل التطوع أو بإيعاز خفى<sup>(٢)</sup> من هذه الجهة لتحقيق أهدافها غير المشروعة والضارة بالمصالح المصرية الخارجية أو الداخلية ؛ أى للقيام بأعمال إرهابية داخل مصر ، أو ضد ممتلكاتها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم ، أو وجودهم بالخارج . ( م ٨٦ مكرراً (ج) ) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

---

(١) أساطير إرهابية - بين الوهم والغالاة والواقع - ترجمة الدكتور هاني معروف - ١٩٩٢ - ص ٨ .

(٢) قارن ، بخصوص تحديد العميل فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٧٨ :  
المستشار/ محمود ابراهيم اسماعيل - الجرائم المضرة - السابق - ص ٢٨ .

## الفرع الثانى

### الركن المهنوى والعقوبة

#### ٦٠١ - أولاً : الركن المهنوى :

هذه الجريمة يتعين - حسبما نرى - أن يتوفر بالنسبة لها القصد الجنائى العام، أى يتوفر لدى الجانى العلم بماديات الواقعة الإجرامية ؛ مع إتجاه إرادته إلى السعى أو التخابر غير المشروع .

وبمعنى آخر يتعين أن يعلم الجانى بأن الجهة التى يتصل بها هى دولة أجنبية ، أو جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد ، أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أى منها . ويتعين أن يعلم أيضا أن من شأن سلوكه أن يسفر عنه اتصال بهذه الدولة ، وأن هذا الاتصال يرمى إلى القيام بعمل إرهابى داخل مصر ، أو خارجها ضد أموال مصرية أو أشخاص مصرية متواجدة فى الخارج . كما ينبغى أن تتجه إرادة الجانى إلى إحداث هذا السلوك . ولا يصح فى نظرنا القول بأن القصد الجنائى هنا قصد خاص <sup>(١)</sup> باعتبار أنه يتعين أن تتجه إرادة الجانى - عن علم - إلى القيام بأعمال غير مشروعة ضد مصر خارجيا أو داخليا .

وذلك ، لأن مجرد انصراف إرادة الجانى إلى الاتصال بجهة أجنبية غير كاف لتوفر أركان الجريمة ، فالإتصال بالجهة الأجنبية غير مجرم فى حد ذاته طالما كان هذا الإتصال فى حدود مايسمح به النظام القانونى المصرى .

فالاتصال المجرم وفقا لهذه الجريمة هو الإتصال الذى يستهدف أغراض غير مشروعة ،

---

(١) قارن عكس ذلك ، بالنسبة لجريمة الماد ٧٧/ب عقوبات ، والتى تتشابه مع جريمة الماد ٨٦ مكررا (جا) محل الدراسة . استاذنا الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - السابق - بند ١٦ ص ٣٣ وما بعدها .

وايضا : الأستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - ج ٢ - بند ١٨ ص ٩٣ ، بخصوص جريمة الماد ٧١ ع قديم - التى تتشابه مع الجريمة محل البحث . المستشار/محمود ابراهيم اسماعيل - الجرائم المضرب - ص ٢٥ وما بعدها - بخصوص جريمة الماد ٧٨ عقوبات التى تتشابه مع الجريمة محل الدراسة .



فإن لم تنصرف إلى ذلك إرادة الجاني ، لاجرمة ولعقاب .  
إذ أن السلوك الانساني - بطبيعته - سلوك غائي ، فإن استهدف الشخص من اتصاله بالجهة الأجنبية غاية مشروعه واتجهت إرادته إليها ، لم تقم الجريمة ، والعكس بالعكس .

وبه فإن القول باستلزام انصراف إرادة الجاني وعلمه إلى غرض مستقل خاص هو الإضرار بمصر داخليا أو خارجيا . قول مبرور لأن هذا الفرض يندمج مع الإرادة وينعكس على السلوك ، وبمجرد حدوث السلوك يفترض استهدافه غاية معينة ، فإن كانت مشروعة ، لاجرمة ، وإن كانت غير مشروعة قامت الجريمة ، وأستحق العقاب . ولا يشترط لوقوع هذه الجريمة ، أن يتحقق الفرض الذي استهدفه الجاني ، إذ يكفي مجرد توفر هذا القصد ولو لم يتحقق تنفيذه بالفعل <sup>(١)</sup> .

## ١٠٧ - ثانيا : العقوبة :

فرق المشرع في العقاب بين وقوف الجريمة على حد الاتصال غير المشروع ، وبين تنفيذ الجريمة موضوع السعى أو التخابر ، أو المشروع في هذا التنفيذ .  
وقد مجازاة الجاني عند وقوف الجريمة عند حد الاتصال غير المشروع بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة ، أما الحالة الثانية ، أي حالة وقوع الجريمة موضوع السعى أو التخابر أو المشروع فيها ، أنخر لها المشرع عقوبة الإعدام .

## ١٠٧ (أ) - خروج المشرع عن القواعد العامة :

وفي الواقع أنه في هذه الحالة الأخيرة يحدث تعدد ملابى للجرائم ، إذ تكون - وفقا للقواعد العامة - ازاء جريمتين منفصلتين ، الأولى هي الاتصال غير المشروع بالجهة الأجنبية . والثانية هي الجريمة الأخرى موضوع الاتصال التي وقعت فعلاً ، أو تم ايقافها أو خاب أثرها بسبب لا دخل لإدارة الجاني فيه .

ووفقا للقواعد العامة كان اعتبار هاتين الجريمتين ، جريمة واحدة والحكم فيهما

(١) راجع : المستشار / محمد ابراهيم اسماعيل - الجرائم المضرب - السابق - ص ٢٩ .

وايضاً : الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - السابق - بند ١٦ ص ٣٥ .

معا بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم ؛ طبقا لما تقرره الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، التي تنص على أنه :

« إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » .  
ولكن المشرع - هنا - أثر المروء من القواعد العامة ، واعتبر تنفيذ أو البدء في تنفيذ الجريمة موضوع السعى أو التخابر ، بمثابة ظرف مشدد لجريمة السعى أو التخابر ، مستوجباً الارتقاء في سلم العقوبات ، إلى عقوبة الإعدام . أى أن المشرع اعتبر الجريمتين هنا جريمة واحدة تستأهل عقوبة الإعدام .

#### ١٠٧ (ب) - قرار الاتهام في قضايا الاعتداء على السياحة :

في ٦ مارس ١٩٩٣ أعلن اللواء محمد عبد الله المدعى العام العسكرى انتهاء تحقيقات النيابة العسكرية في قضايا الاعتداء على السياحة ، حيث تم دمج ٢٧ واقعة اعتداء على السياحة في قضية واحدة ، نظرا لوحدة موضوع هذه القضايا ، وصدر قرار الاتهام فيها وأحالتها للقضاء العسكرى للنظر فيها بجلسة يوم ٩ مارس ١٩٩٣ . وشمل قرار الاتهام ٤٩ متهما منهم ٦ هاريون و ٤٣ متهما أحيلا للمحاكمة العسكرية بقرار من الرئيس محمد حسنى مبارك .

وأوضح المدعى العام العسكرى ان التحقيقات مع المتهمين استمرت حوالى شهر وكشفت عن تنظيم يجمع هؤلاء المتهمين يستهدف بشكل واضح الاضرار بمصر وضرب النظام الداخلى والسياحة للقضاء على الاقتصاد المصرى كجزء من خطة تستهدف تغيير نظام الحكم .

وأضاف المدعى العام العسكرى ان التحقيقات مع المتهمين حول ابعاد التنظيم الارهابى كشفت عن خططهم لضرب الاقتصاد واحداث قلاقل في مناطق متفرقة في مصر في وقت واحد يسبقها ويواكبها نظام اعلامى في الداخل والخارج يدعو لفكر هذه الجماعات ويندد بنظام الحكم في مصر .

وأشار اللواء محمد عبد الله إلى أن المتهمين جميعا من الشباب تتراوح أعمارهم بين عشرين وخمسة وعشرين عاما وهم من فئات متنوعة بينهم مهندس واحد و ٣ محامين و ٣ موظفين و ١٦ حرفيا و ١١ طالبا و ١٥ بدون عمل .

وأضاف اللواء محمد عبد الله أن بعض المتهمين ارتكبوا أكثر من جريمة بينما ارتكب بعضهم جريمة واحدة ، وأن بعض المتهمين سيواجهون عقوبة الاعدام نظير الجرائم التي ارتكبوها . وأوضح أن المتهمين كلهم من المصريين ، وقد وجهت لهم تهم الانضمام لتنظيم مؤسس على خلاف القانون وتولى قيادة أو زعامة والاتفاق الجنائي على جرائم القتل والاتلاف العمد وحيازة الاسلحة والذخائر والمفرقات ، واستعمالها في أعمال تسيء الى الامن والنظام العام .

وأكد المدعى العام العسكرى أن النيابة العسكرية توات التحقيق مع المتهمين من وجهة نظر جنائية بحتة و ولم تتعرض لفكر أو غيره مما يخرج عن اطار الوقائع المجرمة في قانون العقوبات أو غيره من القوانين ، وأشار الى أن النيابة العسكرية لم تتسبب لاي من المتهمين الا ما اقترفه بالفعل من جرم وقامت عليه الادلة القوية أو الشبهات .

وأوضح المدعى العام العسكرى أن التحقيقات كشفت عن أن بعض أعضاء التنظيم لا يعرفون بعضهم ، مما يؤكد خطورتهم وتخطيطهم لتنفيذ عملياتهم بعيدا عن أجهزة الامن وحتى يصعب ضبطهم .

وأضاف أن المتهمين تجمعهم رؤية واحدة وأسلوب واحد في العمل وتنفيذ الجرم والتخفى بعد ارتكاب الجريمة ، بالإضافة إلى نمط واحد في استخدام الاسلحة ، مما يؤكد انتماءهم لنفس التنظيم ، مشيرا إلى أن موضوع تمويل هذا التنظيم من الخارج لا يزال محل تحقيقات النيابة العسكرية ، وأوضح أن مثل هذه التنظيمات الارهابية يكون لها عدة قيادات على مراحل متفرجة من المجموعة العليا التي تديرها حتى تصل إلى مستوى زعيم الجماعة .

ويخصوص أماكن وجود المتهمين الستة الهاربين قال اللواء محمد عبد الله  
لن بعضهم تمكن من مغادرة البلاد بعد ارتكاب جرائمهم بينما لا يزال البعض داخل  
البلاد ، وتواصل أجهزة الأمن جهودها لضبطهم على ضوء التصريحات والمعلومات  
المتوافرة لديها، مشيراً إلى أن بعض الهاربين لهم أدوار رئيسية في هذه الجرائم  
وبعض الآخر أدوارهم حادية<sup>(١)</sup>.

وأوضح اللواء عبد القادر هلال مدير القضاء العسكري أنه لن يطبق على  
المدنيين المتهمين قضايا الإرهاب من الأحكام العسكرية سوى القسم الاجرائي فقط  
أي نظام المحاكمة ، أما العقوبات فستتم طبقاً لقانون العقوبات ، والقوانين الأخرى التي  
خالفها الإرهابيون ، وليس قانون الأحكام العسكرية<sup>(٢) (٣)</sup>.

---

(١) صرح بذلك اللواء محمد عبد الله المدعي العام العسكري في مؤتمر صحفي عقده يوم  
١٩٩٣/٣/٦ ، نشرته الصحف القومية وبعض صحف المعارضة كـ «الوفد» الصادر يوم  
١٩٩٣/٣/٧ ، ومائتلتاه في المتن على لسان اللواء محمد عبد الله - اعتمادنا فيه  
على ما نشرته جريدة الأهرام في صدر صفحتها الأولى ( العدد ٣٨٨٠٧ - السنة ١١٧  
الصادر ١٩٩٣/٣/٧ ) .

(٢) نقلاً عن خير بعنوان « المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة تبدأ اليوم - محاكمة ٤٩ إرهابياً  
استهدف نشاطهم الاضرار بالبلاد وضرب النظام الداخلي - جلسة علنية يحضرها ممثلوا  
الصحافة ووكالات الأنباء والمحامون وأهالي المتهمين » - جريدة الأهرام « القاهرة » العدد  
٣٨٨٠٩ - السنة ١١٧ - الصادر في ١٩٩٣/٣/٩ - ص ١ .

(٣) أنظر : نص قرار الإحالة في قضايا الاعتناء على السباحة بالملحق الوثائقي لهذا الكتاب .

## **المطلب الثانى** **التعاون أو الالتحاق بجهة أجنبية** **إرهابية أو عسكرية**

### **٨ - ١ - نهيد وتقسيم :**

يعاقب المشرع المصرى على الاتصال غير المشروع بجهة أجنبية أو عسكرية أو إرهابية . اذ تنص المادة ٨٦ مكررا (د) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م ، على أنه :

« يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل مصرى تعاون أو التحق - بغير إذن كتابى من الجهة الحكومية المختصة .... بالقوات المسلحة لبولة أجنبية ، أو تعاون أو التحق بأى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أيا كانت تسميتها ، يكون مقرها خارج البلاد ، وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكرى وسائل لتحقيق أغراضها ، حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة الى مصر .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا تلقى الجانى تدريبات عسكرية فيها ، أو شارك فى عملياتها غير الموجهة الى مصر . » .

**و واضح أن أركان هذه الجريمة ثلاثة :**

**الركن الأول :** صفة الجانى ، أى أن يكون الجانى مصرىاً .

**الركن الثانى :** الركن المادى ؛ وهو التعاون أو الالتحاق بجهة أجنبية بدون إذن كتابى من الجهة الاجنبية المختصة .

**الركن الثالث :** الركن المعنوى ، أى القصد الجنائى .

وستتحدث عن هذه الأركان الثلاثة فى الفروع الثلاث الآتية ، على أن نعرض

للعقوبة ضمن الفرع الخاص بالقصد الجنائى .

## الفروع الأول

### كسوف الجاني مصري

#### ١٠٩ - التعريف بالمصري :

هذه الجريمة تستهدف حماية المواطن المصري من الانزلاق إلى تيار الإرهاب العالمي ، بالانضمام إلى صفوف جهات أجنبية إرهابية أو عسكرية . لذا كان منطقيا أن يشترط القانون أن يكون مرتكبها مصرية .

والمصري - حسب القانون الحالي للجنسية المصرية رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ٢١ مايو ١٩٧٥ - هو كل من ثبت له الجنسية المصرية ، إما بالموطن أو بالولد ، وكذلك كل أجنبي منح الجنسية المصرية بقرار من وزير الداخلية ، أو بقرار من رئيس الجمهورية <sup>(١)</sup> .

وطبقا للمادة ١٧ من قانون الجنسية المصرية ، يترتب على سحب الجنسية أو إسقاطها ، زوال هذه الجنسية عن صاحبها ، وطالما أن القانون يتطلب أن يكون الجاني مصرية ؛ فإن سحب الجنسية أو إسقاطها عنه يتمتع معه تطبيق نص المادة ٨٦ مكررا (د) من قانون العقوبات ؛ محل الدراسة . وحالات سحب وإسقاط الجنسية المصرية أوضحتها المادتان ١٥ ، ١٦ من قانون الجنسية المصرية <sup>(٢)</sup> ، أما المصري الذي يتجنس

(١) للمزيد في هذا الشأن ، أنظر :

الدكتور فؤاد عبد النعم رياض - أصول الجنسية ومركز الأجانب في القانون المصري . والمقارن - الطبعة الثانية - ١٩٩١ - دار النهضة العربية - بند ١٦٥ وما بعده - ص ١٦٧ وما بعدها .

وأيا : الدكتور عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - الجزء الأول - الطبعة الخامسة - مطبعة جامعة عين شمس - ١٩٦٠ - نيلف ٩٩ مكررب وما بعدها ص ٢٠٤ وما بعدها .

(٢) بخصوص سحب وإسقاط الجنسية المصرية ، انظر : الدكتور فؤاد عبد النعم رياض - المرجع السابق - بند ٢٢٩ وما بعده ص ٢٢٥ وما بعدها .

وأيا : الدكتور عز الدين عبد الله - المرجع السابق - بند ١٢٨ ص ٣٢٩ وما بعدها .



بجنسية أجنبية دون إذن سابق يصدر بمرسوم ، فيظل مصرياً من كافة الوجوه ( م ١٠ من قانون الجنسية المصرية ) . وبه فإنه يستحق العقاب المقررة للجريمة محل الدراسة طالما لم تسقط عنه الجنسية المصرية ، متى أكترقها قبل صدور هذا الأذن ، حتى ولو كان قد استوفى إجراءات الجنسية الجديدة .

وطبقاً للمادة ١٦ من قانون الجنسية يجوز إسقاط الجنسية المصرية عن كل مصري إذا قبل في الخارج وظيفة لدى حكومة أجنبية أو إحدى الهيئات الدولية وظل فيها بالرغم من صدور أمر مسبب إليه من مجلس الوزراء بترك هذه الوظيفة ، إذا كان بقاءه فيها من شأنه أن يهدد المصالح العليا للبلاد ، وذلك بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إخطاره بالأمر المشار إليه في محل وظيفته في الخارج .

وطبقاً لهذا النص يحتفظ هذا الشخص بجنسيته المصرية طالما لم تسقط عنه . وفي حالة إسقاط الجنسية بمرسوم ، فإن الشخص يصبح غير مصري منذ التاريخ الذي صدر فيه المرسوم <sup>(١)</sup> .

وفي كل الحالات التي لا تتأكد فيها اكتساب الشخص الجنسية المصرية ، أو ثبوتها له ، لا يعتبر الشخص مصرياً ؛ وعليه فإنه لا يسأل عن جريمة المادة ٨٦ مكرراً (د) من قانون العقوبات .

ومن هذه الحالات التي لا تتأكد فيها اكتساب الشخص الجنسية المصرية أو ثبوتها له ، أن يوجد نزاع عليها ، أو على شرط من شروط استيفائها ، أو عدم استكمال إجراءات منحها .

وطالما أن الجنسية المصرية عنصر أو ركن من أركان الجريمة محل الدراسة ، فإن عبء اثباتها بالنسبة للمتهم ، يقع على عاتق النيابة العامة ، أما إذا ادعى المتهم بأنه

(١) انظر :

المستشار/ محمود إبراهيم اسماعيل - المرجع السابق - ص ١٦ .

غير مصرى ، أو أنه فقد جنسيته المصرية ، أن يثبت ما يدعى <sup>(١)</sup> .

## **الفرع الثانى** **الركن المسادى**

١١ - إجمال :

يتكون الركن المادى فى هذه الجريمة من عنصرين :

الأول : وهو إيجابى ، يتمثل فى التعاون أو الالتحاق بجهة أجنبية إرهابية أو عسكرية.  
والثانى : وهو سلبى ، مضمونه عدم الحصول على إذن كتابى من الجهة الحكومية المختصة .

١١١ - العنصر الأول : التعاون أو الالتحاق بجهة أجنبية إرهابية  
أو عسكرية :

التعاون ينصرف إلى كل سلوك يصدر من الجانى يساعد هذه الجهة الأجنبية فيما تقوم به من أعمال إرهابية أو عسكرية ؛ ومثال ذلك أن يقدم الجانى خبراته فى الأعمال الإرهابية أو العسكرية لهذه الجهة الأجنبية ، أو مساعدتها بالمال أو العتاد ، أو تشجيع الغير على الانضمام إليها .

أما الالتحاق بجهة أجنبية عسكرية أو إرهابية ، فينصرف إلى كل سلوك يفيد انضمامه إلى صفوف القوات المسلحة لنواة أجنبية أو انضمامه لعضوية تنظيم إرهابى أجنبى .

ويقصد بالجهة الأجنبية الإرهابية العسكرية ؛ أى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أيا كانت تسميتها ؛ يكون مقرها خارج مصر وتتخذ من الإرهاب أو

(١) راجع :

Garraud, Traité de droit pénal Français, 3 ème éd. Tome II, no.

التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها ، أما الجهة العسكرية الأجنبية فيقصد بها القوات المسلحة لدولة أجنبية .

ولا يشترط أن تكون هذه الجهة الأجنبية العسكرية أو إرهابية موجهة أعمالها إلى مصر . ومن باب أولى تتوفر هذه الجريمة لو كانت الجهة الأجنبية موجهة أعمالها إلى مصر .

### ١١٢- تفسير الدكتور / أحمد فتحي سرور :

وجدير بالذكر أن الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور أوضح - حال مناقشة المادة ٨٦ مكررا (د) من قانون العقوبات ، محل الدراسة- أن « هذه المادة تجرم الانضمام للقوات المسلحة لدولة أجنبية وتجرم الانضمام للجمعيات الإرهابية أما ما ينطبق عليه الحركات الوطنية والتي يعتبرها القانون الدولي تمارس دفاعا شرعيا فإنها لا تعتبر جمعيات إرهابية فلا يسرى عليها هذا النص ومن ثم فإن الذين يتخوفون من اساءة تلويل هذا النص في ظروف معينة أقول هناك حركات وطنية ومقاومة اعتبرتها الأمم المتحدة دفاعا شرعيا ولا ينطبق عليها وصف الجمعية الإرهابية . هناك فرق بين الجمعية الإرهابية والحركة الوطنية التي تستخدم حق الدفاع الشرعي . وبالتالي فلا يجوز الخلط بين الأوراق واعتصار النصوص حصرا لهدم النصوص بل يجب على الأحرار أن يساعدونا في تحديد نطاق النص بما لا يمس الشرعية .

ان اساءة تلويل النص يخلق الابواب وعلنيا أن نعرف كيف نفتح الابواب أمام

الشرعية»<sup>(١)</sup>

---

(١) مضبطة مجلس الشعب - الجلسة الثانية بعد المائة المنعقدة في ١٥ يوليو ١٩٩٢ .

### ١١٣ - العنصر الثامن : انتفاء الأذن الكتابي من الجهة

#### الحكومية المختصة :

لا يكفي مجرد الالتحاق أو التعاون مع جهة أجنبية عسكرية أو إرهابية لقيام الركن المادي ؛ إذ يتعين أن يكون هذا الالتحاق أو التعاون غير مسبوق بإذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة .

والهدف من ذلك ، هو عدم الأضرار بالسياسة الخارجية لمصر ، لأن انضمام مصريين إلى مثل هذه الجهات قد يخرج السلطات المصرية في علاقاتها بالدول الخارجية.

فالحكمة من تطلب فالأذن من الجهة الحكومية المختصة ، واضحة لأنه بحكم الوظائف المسندة لهذه الجهة تستطيع أن تقدر مدى « ملاحة » إصدار هذا الأذن من عدمه ، على ضوء مصالح البلاد العليا .

### ١١٤ - تفسير المستشار / فاروق سيف النصر :

وهذا ما أوضحه وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر حال مناقشة هذه المادة - محل الدراسة - في مجلس الشعب ، حيث قرر أن « هناك مبادئ حاكمة لهذا النص :

**المبدأ الأول :** أن هذا النص لاحظ فيه وإنما عليك أن تستأنن ، أن كل كلام يقال أن النص قد منع أو لم يمنع ، غير وارد في النص ، فالمطلوب هو استئذان الحكومة .

**الأمر الثاني :** نحن مع الشرعية الدولية ونحن ضد الإرهاب وهذا أمر لا يجوز أن يحدث فيه خلط فنحن مع الشرعية الدولية في كل موقع من المواقع ، وعلى هذا النحو كان توجه الجهات والمجتمعات والجمعيات والمنظمات الدولية وهيئة الأمم ، فهئية الأمم منذ يومين أو ثلاثة ( يلاحظ أن هذا الحديث تم في ١٥ يولية ١٩٩٢ ) طلبت من الحكومة المصرية الاشتراك في قوات حفظ السلام

« الطوارئ » المتواجدة في البوسنة والهرسك تفسيراً منهم بأن مصر ضد الإرهاب من كل موقع من المواقع .

الامر الثالث : الحاكم في هذه المسألة هو أنه لايجوز للمصري أن يخرج وطنه ، فعليك أن تستأذن ، لايجوز لك أن تتورط في عملية ثم بعد ذلك تورطنى فيها ، نون أن تستأذن ، ولعل ماقلتة المنصة ويحق أن الحادث الليبي والأزمة الليبية الغربية سببها هذا الموضوع ؛ وهذه هي القواعد الحاكمة للنص لا أكثر ولا أقل . وليس هناك داع إطلاقاً أن نمثل بأمثلة ونقول هذا وتذكر هذه المنظمة وتلك المنظمة .... الخ لكن هذه هي النصوص الحاكمة أتم أحرص ماتكونون على سعة مصر وعلاقاتها الخارجية بالدول الأخرى ، سمعتها الدولية رفضها للإرهاب ، تأييدها للشرعية<sup>(١)</sup> .

### الفرع الثالث الركن المعنوي والعقوبة

#### ١١٥ - أولاً : الركن المعنوي :

لاشبهة في أن هذه الجريمة عمدية أى يتعين أن يتوفر لدى الجانى « العلم » بمادياتها ، فضلاً عن أن تتجه إراداته إلى إحداث سلوكها المجرم .  
فيتعين أن يعلم أنه مصرى ، فإذا كان ثبوت الجنسية المصرية للفاعل محل نزاع ، وأسفر هذا النزاع عن ثبوتها له ، نون أن يتصل ذلك بعلمه ، فلا يسأل عن هذه الجريمة .

كما ينبغى أن يعلم أن الجهة الأجنبية التى التحق بها أو تعاون معها تتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكرى وسيلة من وسائل تحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر .

---

(١) راجع : مضبطة مجلس الشعب - الجلسة الثانية بعد المئة المنعقدة في ١٥ يوليو ١٩٩٢ .

ويتعين أن تتجه إرادته رغم ذلك إلى المساهمة بعمل من الأعمال التي تساعد هذه الجهة على تحقيق غرضها ، أو تتجه إرادته إلى الانضمام للقوات المسلحة لدولة أجنبية ، أو الانضمام لعضوية تنظيم أجنبى إرهابى أو عسكرى .

وجدير بالذكر أن القصد الجنائى يتقضى بالغلط والجهل بالوقائع .

## ١١٦ - ثانيا : العقوبة :

يعاقب الجانى إذا التحق أو تعاون مع جهة أجنبية عسكرية أو إرهابية بالأشغال الشاقة المؤقتة .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة متى تلقى الجانى تدريبات عسكرية فيها أو شارك فى عملياتها غير الموجهة إلى مصر . ( الفقرة الثانية من المادة ٨٦ مكرراً (د) من قانون العقوبات ؛ المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

ويلاحظ أنه إذا توفرت ظروف مخففة يجوز للقاضى إعمالاً لنص المادة ٨٨ مكرراً (ج) من قانون العقوبات النزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال المؤقتة التى لا تقل عن عشر سنوات .

## ١١٧ - حكم المحكمة العسكرية العليا فى قضية العائدين من أفغانستان :

أوضحت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية فى حكمها فى قضية الإرهاب رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ « انه ثبت لها أن بعض قيادات تنظيم .... الهارية خارج البلاد قد اتفقوا فيما بينهم على التخطيط والتدريب والاعداد لتنفيذ عمليات إرهابية داخل البلاد تستهدف اغتيال بعض الشخصيات العامة والمسئولة بالدولة فضلاً عن تخريب بعض المنشآت السياحية<sup>(١)</sup> » وقالت المحكمة أن تلك القيادات قامت بدفع بعض العناصر المرتبطة بها بعد تلقيها تدريبات عسكرية راقية بأفغانستان الى داخل البلاد عن طريقين هما : منفذ

---

(١) نقلاً عن : جريدة « أخبار الحوادث » العدد رقم ٢٩ السنة الأولى الصادر فى

١٩٩٢/١٢/٢١ - ص ٧ . وأنظر : تبريرنا للرجوع للأحكام من خلال الصحف الوارد

بها مشرق رقم ١ ص ١٢٢ من هذا المؤلف .



المسلم على الحدود مع ليبيا ، وطريق الدروب الصحراوية على الحدود مع السودان ..  
كما عقدت القيادات لقاءات مع العناصر التي تقرر دفعها بمدن بيشاور على الحدود  
الباكستانية الافغانية وحياء اباد بأفغانستان والعاصمة السودانية الخرطوم والعاصمة  
اليمينية صنعاء وفي الجماهيرية الليبية .. تركزت تلك اللقاءات على ترتيب واعداد سبل  
تنفيذ تلك العمليات واسلوب ارسال الدعم المالى اللازم للاعداد لتلك العمليات وكيفية  
تدبير واستلام الأسلحة والمتفجرات <sup>(١)</sup> .

« وأشارت المحكمة إلى أنه تم العثور مع المتهم .... الذى عوقب بالمؤبد على بطاقة  
باسم ( خلاف اسمه ) وضع عليها صورته و ٢٦٠٠ دولار و ٢٥٠٠ جنيه وعقد ايجار  
بالاسم المنون بالبطاقة ومفكرة جيب بنية اللون بها ٢٨ ورقة مقاس ١٠X٦ سم .. وقامت  
الادارة العامة لبحاث التزييف والتزوير بفحص المفكرة .. وتبين بعد استعمال العدسات  
( المكبرة ) والعدسات المزبوجة والميكروسكوب ( المكبر ) ، وكذلك الضوء العادى والتافذ  
والمائل والاشعة فوق البنفسجية والفحوص الفنية الاخرى ان بعض هذه الصفحات  
تحتوى على عبارات والفاظ وبيانات مكتوبة بحبر سرى غير مرئى ..

وجاءت تلك البيانات على النحو التالى :

« ٦٩٢ - ٩٢٥٢١٨١٠٥٢٣ .. - ١ ، ١٥ من كل ش م فى أسترة - من ١/١ ١٠:١١ -  
١٠ . ٢٠ . ٣٠ من ١٢:١١ فى العباسية - أسترة فى التحرير أسوان حديقة الحيوانات  
البحيرة - سينما مترو بالاسكندرية السينما » ..

وقد اتضح فيما بعد ان تلك البيانات تتضمن رموزا تشير الى خطة الاغتيالات  
ونتائج مراقبة الاشخاص المقرر اغتيالهم .

وأعترف المتهم ( اسم المتهم ) أنه تلقى التكليف بالاغتيالات من ( اسم احد  
الأشخاص ) ويتم الإتصال برقم تليفون ( كذا ) الخرطوم ويتلقى التعليمات بواسطة

---

(١) نقل عن : جريدة « أخبار الحوادث » العدد رقم ٢٩ السنة الأولى الصادر فى  
١٩٩٢/١٢/٣١ - ص ٧ . وأنظر : تهريرنا للرجوع للأحكام من خلال الصحف .الوارد  
بها مشرق رقم ١ ص ١٢٢ من هذا المؤلف .

تليفون ( كذا ) الاسكتدرية . كما أنه يتولى الجماعة المكلفة بالتنفيذ وتضم كلا من ( نكر الحكم أسماء إحدى عشر أسما ) .

« وأشار تقرير خبير الأصوات حول التعرف على أصوات المتهمين بالرغم من استخدامهم أسماء حركية في الاتصالات التليفونية انه بناء على قرار النيابة بشأن اخذ عينة من اصوات المتهمين في القضية ومضاهاتها على شريط المحادثات الهاتفية المحرزة على ذمة القضية فقد تبين أن صوت المتهم الحادي عشر والمكنى ( ..... ) والمحكوم عليه بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة مطابق للصوت المنسوب لـ ( ..... ) في الشريط .. كما تبين أن صوت .... المتهم الثاني والمكنى ( ..... ) والمحكوم عليه بالمؤبد مطابق للصوت المنسوب لـ ( ..... ) في الشريط <sup>(١)</sup> .

### المطلب الرابع جرائم اختطاف وسيلة نقل برية أو بحرية أو جوية

#### ١١٨ - النص القانوني :

عاقب المشرع على اختطاف وسيلة نقل سواء أكانت برية أو بحرية أو جوية . إذ نصت المادة ٨٨ من قانون العقوبات على أنه :

« يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوى أو البرى أو المائى معرضا سلامة من بها الخطر . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الجانى الارهاب أو نشأ من القتل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون لاي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو اذا قاوم الجانى بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى

---

(١) نقلأ عن : جريدة « أخبار الحوادث » العدد رقم ٣٩ السنة الأولى الصادر فى ١٩٩٢/١٢/٣١ - ص ٧ . وأنظر : تقريرنا للرجوع للأحكام من خلال الصحف . الوارد بهامش رقم ١ ص ١٢٢ من هذا المؤلف .

استعادة الوسيلة من سيطرته وتكوين العقوبة الاعدام اذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها .

### ١١٩- تقسيم :

سنتحدث عن جرائم اختطاف وسيلة نقل برية أو بحرية أو جوية من خلال الفروع التالية .

الفرع الأول : وسائل النقل وحمايتها الجنائية .

الفرع الثاني : خطف وسيلة النقل « فى صورته البسيطة » .

الفرع الثالث : الظروف المشددة لجريمة خطف وسيلة نقل .

## الفروع الأول

### وسائل النقل وحمايتها الجنائية

#### ١٢- النقل : وسائله ، وأهميته :

يقصد بالنقل<sup>(١)</sup> - فى مجال دراستنا - خدمة تغيير مكان السلع أو الأشخاص ، والنقل قد يكون برياً أو مائياً ، أو جويًا .

وأبرز وسائل النقل القاطرة والسيارة والباخرة والطائرة . وقد تكون هذه الوسائل مملوكة للأفراد أو الشركات أو الدولة ، ويحتاج بعض أنواع النقل إلى استثمارات ضخمة ، ينوء بها - غالباً - كاهل الأفراد .

وأهمية النقل فى حياة المجتمعات ، ليست بحاجة إلى إيضاح ، غير أنه يكفينا هنا الإشارة إلى أن هذه الأهمية ليست قاصرة على الجوانب الاقتصادية فحسب بل أنها تمتد إلى الجوانب الاجتماعية والجوانب السياسية ، فالعصر الحديث يتميز بتقسيم العمل ، وتخصص الصناعات ، والانتاج الكبير ، وتوطن الصناعات ، ونمو المدن الكبرى ، واتساع الأسواق ، وكثرة المواد الأولية . وما كان ذلك كله يحدث لولا وجود وانتشار

---

(١) راجع : الأستاذ جلال أمين - فى معجم العلوم الاجتماعية - السابق ص ٦١٧ .

وتحسين وسائل النقل .

## ١٢١ - الحماية الجنائية لوسائل النقل :

ولاشك فإن الاعتداء على وسيلة من وسائل النقل ، إنما هو اعتداء على مصالح متعددة ، منها الأقتصادي ، ومنها الإجتماعي ، ومنها السياسي .

فهذا الاعتداء ينجم عنه تأخير في حركة انتقال الأشخاص وتبادل السلع والخدمات ، ناهيك عن أنه يعرض سلامة مستخدمي وسائل النقل والقائمين على تشغيلها لأخطار ، قد تصل الى حد الكوارث <sup>(١)</sup> .

فعلى سبيل المثال ، إذا قام شخص أو مجموعة أشخاص بخطف طائرة من الطائرات التي تحلق فوق اليابس ، فقد لا تكون مجهزة بأجهزة تسمح لها بالهبوط الاضطراري على سطح الماء ، الأمر الذي يعرضها للخطر ؛ ويزيد من خطورة الأمر إذا تصدى الجاني « الخاطف » لقيادة الطائرة بنفسه ، أو إذا أجبر قائدها على تصرف معين ، إذ قد لا يكون « الخاطف » على دراية كافية بفن القيادة ، أو بالممرات الجوية ، أو بكيفية الاقلاع والهبوط ، لاسيما في حالات تقلب الطقس ، فضلا عن مشكلة الوقود ، وغيرها من المشاكل الفنية المتباينة التي تواجه الملاحة الجوية <sup>(٢)</sup> .

ومما لا شك فيه أن اختطاف طائرة ما ، يُعد من أخطر صور السلوك الإجرامي ، فهو فضلا عن أنه يؤدي إلى إضرار أو أخطار اجتماعية واقتصادية ، فهو أيضا قد ينجم عنه أضرار أو أخطار سياسية ، واسعة النطاق ، إذ قد يُستهدف من الخطف تسهيل فرار أو هرب بعض المسجونين أو بعض المعارضين السياسيين ، وقد يُستخدم احتجاز الركاب كرهائن وسيلة للضغط على السلطات العامة للاستجابة لأمر أو شرط ما ، كما قد تُستخدم الطائرة للتشهير أو التهديد لابتزاز المال أو خلق حالة من

(١) انظر :

أستلانا الدكتور حسنين ابراهيم صالح عبيد - الجريمة الدولية - دراسة تحليلية تطبيقية - الطبعة الأولى - القاهر ١٩٧٩ - دار النهضة العربية - بند ٧٤ ص ٢٠٦ .

(٢) راجع : د. حسنين عبيد - المرجع والموضع السابقين .

الاضطراب داخل السلطات العامة <sup>(١)</sup>.

ومن هنا تتبع أهمية امتداد الحماية الجنائية لوسائل النقل ، لدرء الاعتداء عليها أو على مَنْ يستعملها أو يتولى قيادتها ، أو مجرد تعريض سلامة مَنْ بها للخطر .

## ١٢٢ - جنسية وسائل النقل :

وبلاحظ أن نص المادة ٨٨ من قانون العقوبات - محل الدراسة - لم يحدد جنسية وسائل النقل الجوى أو البرى أو المائى ، وعليه فإن الحماية الجنائية التى تضيفها هذه المادة تمتد لتشمل وسائل النقل الأجنبية ، بجانب شعولها - بطبيعة الحال - لوسائل النقل الأجنبية <sup>(٢)</sup> .

## الفروع الثمانية

### خطف وسيلة النقل

، فى صورته البسيطة ،

## ١٢٣ - إجمال :

لقيام هذه الجريمة بتعين أن يتوفر ركنان : ركن مادى وركن معنوى .

## ١٢٤ - أولاً : الركن المادى :

يجمل الركن المادى لهذه الجريمة فى خطف وسيلة نقل ينجم عنه خطر أو ضرر للغير . وهذا ماستفصله فيما يلى :

### ١ - خطف وسيلة نقل :

يراد بخطف وسيلة نقل ، انتزاعها من المكان الذى تتواجد فيه ، أو توجيهها إلى

---

(١) للمزيد راجع : لواء دكتور أحمد جلال عز الدين - مكافحة الإرهاب - دار الشعب بالقاهرة - ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م - ص ٢٤٦ .

(٢) مع مراعات إعمال نص المادتين الثانية والثالثة من قانون العقوبات بالنسبة لوسائل النقل الأجنبية. انظر : تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب - مضبطة مجلس الشعب الجلسة الثانية بعد المائة المنعقدة فى ١٥ يولية سنة ١٩٩٢ .

غير الوجهة المحددة لها ، أو السيطرة عليها بأي طريقة .  
ويستوى فى نظر المشرع أن يكون « الخطف » بالقوة أو تهديد ، أو بدون ذلك ،  
ويتحقق ذلك - على سبيل المثال - بأن يدخل الجناة وسيلة النقل وهى خالية من القائمين  
على قيادتها ، ويقوم أحدهم - أو بعضهم أو جميعهم - بقيادة وسيلة النقل ، أو  
السيطرة عليها بأي طريقة . ويستوى - فى نظرنا - أن يكون « الخطف » أثناء  
تحرك وسيلة النقل ، أم وهى واقفة .

وإن كان الخسـطـر والضرر يكون - غالباً - أكثر جسامـة أثناء تحرك وسيلة  
النقل . وبالنسبة لتحرك الطائرة أى الطيران فهو « يبدأ منذ لحظة إغلاق أبواب  
الطائرة بعد ركوب المسافرين الى لحظة فتح تلك الأبواب لنزولهم دون  
حاجة الى اشتراط تشغيل القوة المحركة للاقلاع أو قطع مرور الهبوط  
حتى نهايته فى مطار الوصول » (١) .

أما تحرك السيارة أو الباكـرة أو القاطرة فهو يبدأ - فى نظرنا - منذ اللحظة  
التي يتم فيها تشغيل القوة المحركة إلى اللحظة التي يتم فيها إيقافها .  
ولاشك - فى نظرنا - أن خطف وسيلة النقل أثناء تحركها يتم عن خطورة  
الفاعل ، وخطورة الفعل أيضاً ، الأمر الذى يتعين أخذه فى الحسبان عند  
تقدير الجزاء .

## ٢ - تعريض من بوسيلة النقل للخطر :

وتتوفر هذه النتيجة حتى ولو كان الذى تعرض للخطر بعض الأشخاص

---

(١) وهنا التعريف للطيران ، نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اتفاقية لاهى عام  
١٩٧٠ المتعلقة بالنقض غير المشروع على الطائرات المدنية .



الموجودين بوسيلة النقل وليس كلهم<sup>(١)</sup> .

ولا يشترط لتوفر هذه النتيجة أن يحدث إصابة لأحد .

## ٣ - رابطة السببية :

يتعين أن تتوفر علاقة سببية بين السلوك الإجرامى الصادر من « الخاطف »

« والنتيجة المجرمة » ألا وهى تعريض سلامة من بوسيله النقل للخطر .

## ١٢٥ - ثانيا : الركن المعنوي :

لاشبهة فى أن هذه الجريمة ، عمدية ، إذ يتعين أن يتوفر لدى الجانى قصد جنائى عام ، أى أن يعلم بأركان الجريمة وتتجه إرادته إلى اقتراف السلوك الإجرامى ونتيجته .

فينبغى أن يعلم أن من شأن سلوكه السيطرة على وسيلة نقل برية أو بحرية أو جوية ، وأن هذه السيطرة ينجم عنها تعريض سلامة من بهذه الوسيلة للخطر ، ويتجه الجانى رغم ذلك إلى خطف هذه الوسيلة .

## ١٢٦ - ثالثا : العقوبة :

يعاقب المشرع خطف وسيلة من وسائل النقل الجوى أو البرى أو المائى بالأشغال الشاقة المؤقتة .

## الفرع الثالث

### الظروف المشددة لجريمة خطف

### وسيلة نقل

## ١٢٧ - إجمال :

الظروف التى تحدثت عنها المادة ٨٨ من قانون العقوبات - محل الدراسة - منها

---

(١) راجع : تقض ١٣/١٠/١٩٠٤ - عماد المراجع للأستاذ عباس فضلى ص ٢٦٥ رقم ١ ،  
نقلأ عن الاستاذ سيد حسن الهفال - موسوعة التعليقات على قانون العقوبات  
والقوانين المكمله له - دراسة عربية مقارنة - الجزء الأول - الطبعة الأولى - ١٩٦٥ - دار  
الفكر العربى - ص ٣١٢ .

ما يرجع إلى جسامه السلوك : وتتمثل في استخدام الجاني للإرهاب ، ومقاومة الجاني للسلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في استعادة وسيلة النقل من سيطرته .  
ومنها ظروف تحصل بعاديات الجريمة : وتشمل حدوث جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من قانون العقوبات ، وموت شخص داخل الوسيلة أو خارجها .

ومنتحدث من ذلك فيما يلي :

١٢٨ - أولاً : الظروف المتعلقة بجسامه السلوك :

(أ) استخدام الجاني للإرهاب :

اعتبر المشرع استخدام الجاني للإرهاب ظرفاً مشدداً للعقاب على خطف وسيلة نقل . وغنى عن الإيضاح أن الإرهاب يقصد به - حسب المادة ٨٦ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م - « كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع ، يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ، بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة ، أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لانشغالها ، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح » (١) .

وعليه فإن الإرهاب يتوفر إذا قام الجاني - على سبيل المثال - باحتجاز ركاب طائرة كرهائن بهدف الضغط على السلطات المختصة للأفراج على زملاء له متهمين فى قضية ما .

أقر توفّر هذه الظروف : ينتج عن توفر هذا الظرف معاقبة الجاني

---

(١) بخصوص مدلول الإرهاب ، راجع : ماسبق بند ١٠ وما بعده من هذا المؤلف .

بالأشغال الشاقة المؤبدة .

## ٢ - مقاومة الجاني للسلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فم استعادة الوسيلة من سيطرته :

وتحدث هذه المقاومة إذا صدر من الجاني أى سلوك من شأنه الحيلولة بين أحد رجال السلطات العامة وبين أدائه عملاً كلف به بمقتضى وظيفته ، <sup>(١)</sup> يتعلق باستعادة وسيلة النقل من سيطرة الجاني .

وباستقراء المادة ٨٨ من قانون العقوبات - المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - يبين أن المقاومة كطرف مشدد لجريمة « خطف وسيلة نقل » يتعين أن يتوفر لها العناصر التالية :

(أ) : أن تكون بالقوة أو العنف <sup>(٢)</sup> ، أى باستخدام أية أعمال قهرية أو إرغامية ، أو استخدام أى مؤثر - ماعدا التهديد - من شأنه تحقيق ضغط إرادى ، وذلك مثل القوى الجسدية والطبيعية والنفسية <sup>(٣)</sup> .

(ب) : أن تُوجه هذه المقاومة لأحد رجال السلطات العامة ، وينصرف هذا المعنى إلى كل موظف عام - أو من فى حكمه - له دور فى استرداد وسيلة النقل ، فيشمل ذلك - فيما يشمل - رجال الأمن ، وموظفى الجبة التابعة لها وسيلة النقل ، وكل من فوضته الجبات المختصة فى المساهمة فى استعادة وسيلة النقل « المخطوفة » من الخاطف .

(ج) : أن تكون المقاومة أثناء تأدية رجل السلطة العامة لوظيفته فى استعادة الوسيلة من سيطرة الجاني ، وبه فإذا وقع الاعتداء من الجاني على رجل السلطة العامة

---

(١) . راجع : نقض ١٩٥٩/٦/٣٠ - أحكام النقض - س ١٠ ص ٧٢٢ .

(٢) . بخصوص معنى القرب والعنف راجع : سابق بتد ٢٠ وما بعده من هذا الكتاب .

(٣) . للمزيد ، بخصوص معنى العنف ، انظر :  
أستاذنا الدكتور مأمون محمد سلامة - البحث السابق - ص ٢٦٧ وما بعدها .

قبل أو بعد عملية استعادة الوسيلة من سيطرة الجاني ، فإن هذا الظرف لا يتوفر ،  
غير أن الجاني يُسأل عما اقترفه من سلوك إجرامي ضد رجل السلطة العامة  
على ضوء نتائج هذا السلوك .

### أثر توفر هذا الظرف :

يتبع عن توفر هذا الظرف معاقبة الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة .

### ١٢٩ - ثانيا : الظروف المشددة المتصلة بجساسة النتيجة :

أحد أمرين هما<sup>(١)</sup> : نشوء جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠  
و ٢٤١ من قانون العقوبات ، لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها ،  
وترتيباً على ذلك يتحدد مفهوم الضرر هنا في : حدوث عامة مستديمة ، أو  
حدوث مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية .

والعامة المستديمة<sup>(٢)</sup> هي كل نقص أو فقد نهائي - حتى ولو كان جزئياً<sup>(٣)</sup>  
- في منفعة عضو أو جزء من أعضاء الجسم أو مجرد تقليل المقاومة الطبيعية  
للجسم<sup>(٤)</sup> .

ومن أمثلة العامة المستديمة « قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته » أو « كف  
البصر أو فقد إحدى العينين » ( م ٢٤٠ من قانون العقوبات ) .

(١) نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ - أحكام النقض س ٣١ ق ٥٧ ص ٢٩٧ .

(٢) للمزيد : راجع : أستاذنا الدكتور حسنين عبيد - الوجيز في قانون العقوبات - القسم  
الخاص - جرائم الإعتداء على الأشخاص والأموال - القاهرة ١٩٨٨ - دار النهضة العربية -  
بند ٩٦ ص ١٤٦ وما بعدها .

وأيضاً : الدكتور / سامع السيد جاد - شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم  
الإعتداء على الأشخاص والأموال - ١٩٨٨/٨١٤٠٨ م - ص ٨٤ وما بعدها .

(٣) نقض ١٩٧٥/١/٢٧ - أحكام النقض - س ٢٦ رقم ٢٢ ص ٩٤ ، ١٩٧٨/١٠/١٩ -  
س ٢٩ رقم ١٠٤ ص ٧٠٦ ، ١٩٨٠/٦/١٦ - س ٣١ - رقم ٢٥٢ ص ٧٨٩ .

(٤) نقض ١٩٣٠/٦/١٢ - المحاسنات س ١١ رقم ٧٥ ص ١٣٤ ، ١٩٧٢/٢/١٣ - أحكام  
النقض س ٢٣ رقم ٣٦ ص ١٣٤ .

أما حدوث مرض بالمجنى عليه فيقصد به كل اعتلال يصيب الصحة ينتج عنه إخلال بالسير الطبيعي لوظائف أعضاء الجسم أو أجهزته ، مثل عدم القدرة على تحريك الأطراف ، أو حصول اضطراب في الجهاز الهضمي أو التنفسي <sup>(١)</sup>.

أما العجز عن الأعمال الشخصية فمؤداه عدم القدرة على أدائها ؛ على النحو الذي كان عليه الحال قبل حصول الإيذاء للمجنى عليه <sup>(٢)</sup>.

**أثر توفر هذا الظرف :**

ينتج عن توفر هذا الظرف مجازاة الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة .

**٢ - موت شخص داخل وسيلة النقل أو خارجها :**

والموت يمثل إهدار مصلحة الإنسان في حقه في الحياة ، ويقصد بالموت أو الوفاة توقف نبضات القلب تماما ، واستحالة المجنى عليه إلى جثة بدون حراك <sup>(٣)</sup>.

**أثر توفر هذا الظرف :**

رتب المشرع على توفر هذا الظرف مجازاة الجاني بعقوبة الإعدام .

---

(١) للمزيد ، راجع : أستاذنا الدكتور حسنين عبيد - القسم الخاص - السابق - بند ٩٣ ص ١٤٣ وما بعدها .

(٢) للمزيد ، راجع : أستاذنا الدكتور حسنين عبيد - القسم الخاص - بند ٩٣ - ص ١٤٤ وما بعدها .

(٣) للمزيد ، راجع : أستاذنا الدكتور حسنين عبيد - القسم الخاص - بند ١٤ ص ٣١ وما بعدها .

## **المبحث الثاني**

### **الجرائم المكملة والمساهمة**

### **للجرائم الإرهابية**

**١٣٠ - نهيد :**

تقصد بالجرائم المكملة والمساهمة للجرائم الإرهابية ، تلك الجرائم التي تتصل موضوعيا بجريمة سابقة عليها أو مقاصدة أو لاحقة لها .  
وهذه الجرائم نصت عليها المادتان ٨٨ مكرراً و ٨٨ مكرراً (أ) من قانون العقوبات، المضافتين بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .  
فالمادة ٨٨ مكرراً تجرم التقييد غير المشروع للحرية ، أو تمكين مقبوض عليه في جريمة إرهابية من الهرب .  
أما المادة ٨٨ مكرراً (أ) فتجرم الاعتداء على أحد القائمين أو نوابه بتنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية .

**ومستحدث من ذلك في المطلبين التاليين :**

#### **المطلب الأول**

#### **جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية**

#### **والاعتداء على اختصاص**

#### **السلطات العامة في تقييدها**

**١٣١ - الحرية أتمن ماضي الحياة :**

الحرية هي أتمن شيء في الحياة ، فحاجة الإنسان للحرية لا تقل عن حاجة الجسد للروح . فإذا كان الجسد يفقد كيانه بإزهاق الروح ، فالإنسان يفقد وجوده وكيانه بفقدانه الحرية .

فالحرية هي ذلك الحق الذي لا يفقده الإنسان بمرور الزمن أي بالتقادم ، وهي



تخول لكل إنسان أن يعمل أو يتمتع عن العمل وفقا لإرادته هو لإرادة الغير ؛ وأن يمارس كفاياته في صنع مايراه نافعا أو ممتعا له ، في الحدود التي ترسمها الهيئة الاجتماعية لمصلحة سائر أفرادها ، وأن يفكر ، ويعلن تفكيره ، وأن يستمتع بكل ما لا يحرمه القانون <sup>(١)</sup> .

فحرية الأفراد هي - بلا جدال - أساس الحريات جميعا ، وهي الهدف الأسمى التي تستهدفه كل حكومة عادلة ، لأننا بقدر ما نمتلك من الحرية ، نتحدد قدرتنا على إشباع حاجتنا ، وبمعنى آخر بقدر ما نمتلك حرية تتحدد قدرتنا في استخدام قوانا وأوقاتنا ووسائلنا في الوصول إلى ما يعود علينا بالنفع <sup>(٢)</sup> .

وإن كانت المصلحة الحقيقية للمجتمع تتمثل في توفير أكبر نصيب من الحرية لكل فرد على حدة <sup>(٣)</sup> ، فإن ذلك لا يمنع المجتمع من تقييد حريات الأفراد في حدود معينة . وخارج هذه الحدود يكون أي مساس بحريات الأفراد اعتداء يستحق المساطة ، سواء في ذلك أن يكون المساس من سلطات الدولة أو من فرد آخر أو مجموعة من الأفراد . ولذا كان طبيعيا أن يجرم المشرع المصري في المادة ٨٨ مكرراً من قانون العقوبات - محل الدراسة - الاعتداء على حريات الأفراد ، وأيضا الاعتداء على سلطات

---

(١) في هذا المعنى :

CHALLAMEL 'A' :

Histoire de la liberté en France depuis les origines jusqu'en nos jours, I, paris 1886, P.1 .

(٢) في هذا المعنى :

الدكتور رياض رزق الله شمس - الحرية الشخصية في التشريع الجنائي المصري - ضمانها كما هو ، وكما يجب أن يكون - رسالة دكتوراه مقدمة لحقوق القاهرة - ١٩٣٤ - ص ٢ .

(٣) انظر :

Mazorie "Franck Duvoisin":

La liberté individuelle dans le procès pénal, "Thèse"

Montpellier 1903, P.6 et s .

الدولة في اختصاصها بتقييد حريات الأفراد .

إذ نصت هذه المادة على أنه :

« يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أى شخص ، فى غير الأحوال المصرح بها فى القوانين واللوائح ، أو احتجزه أو حبسه كرهينة ، وذلك بغية التأثير على السلطات العامة فى أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أى نوع .

ويعاقب بذات العقوبة ، كل من مكن أو شرع فى تمكين مقبوض عليه فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القسم من الهروب .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، إذا استخدم الجانى القوة أو العنف أو القهيد أو الإرهاب ، أو اتصف بصفة كاذبة ، أو تزى بدون وجه حق ، بزى موظفى الحكومة ، أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صوره عنها ، أو اذا نشأ عن الفعل جروح من المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من هذا القانون ، أو اذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى اخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه .

وتكون العقوبة الاعدام ، اذا نجم عن الفعل موت شخص » .

### ١٣٣ - تقسيم :

وسنعرض لشرح هذه المادة من خلال فرعين :

الأول : فى الصورة البسيطة لـ :

القبض بدون وجه حق ، والتعدى على اختصاص السلطات العامة بشأن القبض .

الثانى : فى الظروف المشددة للقبض أو التعدي .

## **الفسرع الأول**

### **القبض بدون وجه حق**

### **والاعتداء على اختصاص السلطات**

### **العامة بشأن القبض**

**١٣٣ - إجمال :**

ستحدث - أولاً - عن صور الركن المادى لهاتين الجريمتين ثم نعرض - ثانياً -

للركن المعنوى فالعقوبة:

**١٣٤ - أولاً : صور الركن المادى :**

تحدد صور الركن المادى فى : القبض غير المشروع والاحتجاز والحبس كرهنية ، بهدف التأثير على السلطات العامة فى أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أى نوع .

يضاف إلى ذلك اتخاذ الركن المادى صورة « التمكين أو الشروع فى تمكين مقبوض عليه فى الجرائم الإرهابية محل الدراسة » .  
وستفصل ذلك فيما يلى :

**١ - القبض والحبس والاحتجاز :**

العامل المشترك بين القبض والحبس والاحتجاز يتنثل فى المساس بالحرية الشخصية ، أى حرمان المجنى عليه من حريته <sup>(١)</sup> .

ويفترق القبض عن كل من الحبس أو الاحتجاز فى أن الأول يعنى حرمان الشخص من حرية التجول بون تعليق على قضاء فترة زمنية معينة <sup>(٢)</sup> ، أما الحجز أو

---

(١) انظر : نقض : ١٩٤٤/٥/٨ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٦ ق ٣٤٨ ص ٤٧٨ .

(٢) نقض ١٩٥٩/٤/٢٧ - مجموعة الأحكام - س ١٠ رقم ١٠٥ ص ٤٨٢ .

الحجز فينصرف مدلولهما إلى الحرمان الذي يمتد فترة من الزمن<sup>(١)</sup>.

ومن استقراء المادة ٨٨ مكررا - محل الدراسة - يبين انه لايلزم وجود هذه الأفعال الثلاثة مجتمعة ، إنما يكفي أن يصدر من الجاني ضد المجنى عليه : قبض أو حبس أو احتجاز<sup>(٢)</sup> .

ولاعبرة بمكان القبض أو الحبس أو الاحتجاز ، فستوى - في نظرنا - أن يكون مكان عام ، أو خاص ، ويستوى أن يكون هذا المكان ملك الجاني أو المجنى عليه أو الغير ، بل يستوى أن يكون هذا المكان مملوك ملكية عامة أو خاصة .

فالمشرع يحمي هنا الحرية الشخصية للمجنى عليه ، التي يتنافى مع وجودها القبض أو الحبس أو الاحتجاز ، لأن أى من ذلك يفقد الإنسان حقه في التجول بحرية ويفصله عن أسرته ولايسمح له مباشرة الحقوق السياسية والاقتصادية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup> .

### عدم مشروعية القبض أو الحبس أو الاحتجاز :

ليس كل قبض أو حبس أو احتجاز مجرم قانونا ، إذ أن الدستور أباح ذلك في حدود ضيقة تستلزمها مصالح المجتمع .

إذ نصت المادة ٤١ من الدستور على أنه :

« الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد

(١) انظر :

استاذنا الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - بتد ٤٥٩ ص ٦٩٤ .  
وايضا : عقيد دكتور قدرى عبد الفتاح الشهاوى - جرائم السلطة الشرطية - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٧٧ - بتد ٢٣ ص ٥٢ .

(٢) قارن قضاة محكمة النقض بخصوص تطبيق المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات : نقض ١٩١١/٥/٢٧ مجلة الاستقلال ص ١٣ ص ٢ . ١٩٤٤/٥/٨ مجموعة القواعد - ج ٢ رقم ١ ص ٩٣٠ . ١٩٤٩/٤/١ - ج ٢ ص ٩٣١ .

(٣) راجع : تقرير لجنة حقوق الإنسان سنة ١٩٦٢م .

حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى .

ولقد تكفل قانون الإجراءات الجنائية وغيره من القوانين المكمله ، ببيان الأحوال التى يجوز فيها القبض قانوناً على الأشخاص ، وحدد الشروط الموضوعية والشكلية التى ينبغى التقيد فى هذا الخصوص .

وبوجه عام يكون القبض مشروعاً عندما يكون استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون. ومن ذلك القبض استناداً على حق تأديب الزوج لزوجته<sup>(١)</sup> أو حق التأديب للتعليم<sup>(٢)</sup> شريطة أن يتم ذلك فى حدود عدم تجاوز حدود هذا الحق أو ذاك .

وعليه فإن الجريمة - محل الدراسة - لا تقوم متى كان الفاعل قد أتى فعله وهو فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو عن غيره أو فى حالة ضرورة<sup>(٣)</sup>. فإذا رأى الشخص نفسه مهدداً بالاعتداء عليه ، فإنه ينشأ له الحق فى القبض على المعتدى لمنعه من الاضرار به ومنعه من البدء فى الاعتداء عليه .

---

(١) فقد أباحت الشريعة الإسلامية للزوج إمساك زوجته بمنزل الزوجية ومنعها من الخروج منه متى كان فى خروجها تفويت من الغرض المقصود من الزواج أو خشية عليها من الفتنة .  
انظر : الأستاذ أحمد صبرى أسعد - قانون العقوبات المصرى - معلقاً على نصوصه ومذيلاً بأحكام محكمة النقض - طبعة ثانية ١٩٦٤ - الدار القومية للطباعة والنشر - ص ٤٨١ .

(٢) اذ قضى بأنه « إذا كان الولي قد رأى فى سبيل حمل ابنته القاصرة على إطاعة أوامره التى لا ينبغى من وراثتها إلا تهذيب أخلاقها وتقرير سلوكها أن يضع فى رجليها قيداً حديدياً عند غيابها عن المنزل ملاحظاً فى ذلك ألا يمنعها عن الحركة بداخل المنزل وألا يؤلم بدنها فذلك لا تجاوز فيه لحدود حق التأديب المخول له قانوناً » .  
( نقض ١٩٤٣/١/٤ - مجلة المحاماة - س ٢٤ ص ٣٣٤ ) .

(٣) أنظر : عقيد دكتور لدى عبد الفتاح الشهاوى - جرائم السلطة الشرطية السابق - بند ٢٣ ص ٥٣ .

كما أن القبض يكون مشروعاً ، إذا كان تنفيذاً لواجب وظيفى ، إذ تنص المادة ٢/٦٣ ع على أنه :

« لاجرمية إذا وقع الفعل من موظف أميرى .... متى حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه .... »

وترتيباً على ذلك ، فإن رجل الشرطة الذى يقبض بحسن نية بموجب أمر قبض باطل من حيث الشكل ، لايسأل عن الجريمة محل الدراسة ، والمثل يقال لو أن رجل الشرطة قبض بحسن نية على إنسان خلاف من حدده أمر بالقبض مستجمع لشروطه القانونية<sup>(١)</sup>.

### الغرض من القبض أو الحبس أو الاحتجاز :

لايكفى أن يقوم الشخص بالقبض أو الحبس أو الاحتجاز بدون وجه حق ، لقيام الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٨ مكرراً - محل البحث<sup>(٢)</sup> - إذ يتعين أن يكون الغرض من ذلك أن يستخدم الجانى ، المجنى عليه كرهنية بغية التأثير على السلطات العامة فى أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أى نوع .

وخطورة هذا الغرض واضحة ، فهو - فى نظرنا - يعبر عن :

١ - استهانة الجانى بالأشخاص ، فهو اعتبرها كشيء من الأشياء ، حيث جعل حرية إنسان آخر قابلة للرهن ، تستوى فى نظر الجانى مع سيطرته على مال أو مبنى أو بعض الممتلكات كرهن ، لشيء آخر .

ولاشك فى خطورة ذلك ، إذ أن حرية الإنسان هى أثمن شيء فى الوجود ولا تقبل أن يساوم عليها مقابل أى شيء آخر .

٢ - الاعتداء على الشرعية وسيادة القانون ، لأن استهداف الضغط أو التأثير

---

(١) انظر : الدكتور أحمد فتحى سرور - نظرية البطالان فى قانون الاجرامات - رسالة دكتوراه حقوق القاهرة - ١٩٥٩ - ص ٤ ، وإيضاً : عقيد دكتور قبرى عهد الفتاح الشهابى - المرجع السابق - بند ٢٣ ص ٥٣ وما بعدها .

(٢) وإن كان ذلك لا يمنع من مسامحة الفاعل طبقاً لتوفر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ، متى توفرت سائر أركانها .



على السلطات العامة لكي تؤدي أعمالها ، أو للحصول منها على منفعة أو مزية من أى نوع ، إنما يعبر عن تدخل فى اختصاصات هذه السلطة على وجه يخالف النصوص القانونية التى ترسم ممارستها . إذ أن القوانين واللوائح رسمت كيفية أداء السلطات لوظائفها ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون للجانى حق أو مزية لدى هذه السلطة ، وفقاً للقانون ، إذ أن «اقتضاء الحق باليد» صار من المبادئ المهجورة - كقاعدة عامة - ولا يصح اللجوء إلى ذلك طالما أن القانون رسم طرقاً أخرى لاقتضاء حق معين أو للحصول على مزية ما .

### ٣ - تمكين أو الشروع فى تمكين مقبوض عليه من الهرب : لاشك

فى أن تمكين - أو الشروع فى تمكين مقبوض عليه من الهرب - هو صورة من صور الاعتداء على اختصاصات السلطات العامة بشأن القبض على الأشخاص . . .

فالقانون رسم لهذه السلطات حدود القبض على الأشخاص ، والتدخل فى ذلك بتمكين مقبوض عليه من الهروب أو الشروع فى ذلك ، إنما هو تعدى على هذه الحدود مما يضر الصالح العام فى الصميم .

فالمشروع يسمح بالقبض على الأشخاص لاعتبارات معينة يمكن ردها إلى ثلاثة أنواع هى <sup>(١)</sup> :

١ - الخشية من هرب المتهم ، أو من عدم إستجابته للحضور لدى طلبه بمعرفة إحدى السلطات القضائية .

٢ - الخشية من الإضرار بالتحقيق ، مثل إتلاف الأدلة المادية ، أو التأثير على شهادة الشهود .

٣ - صيانة أمن المجتمع ، فقد يؤدى بقاء المتهم حراً إلى الإخلال بالنظام العام ،

---

(١) للمزيد . راجع : عقيد دكتور قبرى عبد الفتاح الشهاوى - المرجع السابق - بند

أو بأمن المجتمع<sup>(١)</sup>.

- ويشترط لإعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٨ مكرراً ، أن يكون المقبوض عليه متهماً في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، أي متهم في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٨٦ إلى ٨٩ من هذا القانون ، والتي نطلق عليها « الجرائم الإرهابية »<sup>(٢)</sup> . ويستوى في نظر المشرع أن يسفر سلوك الجاني عن تمكن المقبوض عليه المذكور ، من الهرب ، أو وقوف الأمر عند مجرد البدء تمكنه من ذلك . ولاعبرة بالوسيلة التي يتوصل بها الجاني في ارتكاب جريمته ، فيمكن أن تكون مجرد مشاغلة حارس المقبوض عليه ، حتى يتمكن هذا الآخر من الهرب ، أو استعمال العنف أو القوة أو التهديد مع هذا الحارس ، أو كسر المكان الذي به المقبوض عليه حتى يتمكن من الهرب ، أو غير ذلك من الوسائل .

### ١٣٥ - ثانياً : الركن المعنوي :

تتطلب الجريمة محل الدراسة ، قصداً جنائياً عاماً<sup>(٣)</sup> .

فالجريمة الأولى - أي جريمة القبض أو الحبس أو الاحتجاز بدون وجه حق - تتطلب اتجاه ارادة الجاني إلى حرمان المجنى عليه من حريته واعتباره رهنية ، بهدف التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع مع علم الجاني بكل ذلك .

أما الجريمة الثانية - أي جريمة تمكن المقبوض عليه في جريمة

---

(١) أنظر : نص المادة ٤١ من الدستور .

(٢) وبلاحظ هنا الاطلاق مرده أن أغلب هذه النصوص تتحدث عن الإرهاب ، أو متصلة من قريب أو بعيد بالإرهاب .

(٣) عكس ذلك بخصوص الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٨٨ مكرراً من قانون العقوبات محل الدراسة : المستشار مصطفى مجدى هريجة - المرجع السابق - ص ٢٧ .

حيث يرى أن القصد في هذه الجريمة ، قصد جنائى خاص .

**إرهابية من الهرب أو الشروع في ذلك** - فتستلزم إرادة الجاني إلى الاعتداء على اختصاص السلطات العامة بشأن القبض على متهم في جريمة من الجرائم الإرهابية ، بأن يَكُنَّ أو يشرع في تمكين المقبوض عليه في جريمة إرهابية ، من الهرب مع علم الجاني بذلك .

وينفى القصد الجنائي في الجريمتين محل الدراسة ، وجود جهل أو خطأ في الوقائع .

فلا يتوفر هذا القصد إذا توفر لدى الجاني غلط في الإباحة بأن اعتقد - بحسن نية - أثناء ارتكابه الفعل أنه يحق له قانونا القبض على المجنى عليه <sup>(١)</sup> . ومن الملاحظ أن الجهل بقانون الإجراءات الجنائية ، وغيره من القوانين المكمل له والتي تحدد أحوال القبض وشروط صحته ، وإنما هو جهل بغير قانون العقوبات ، مما ينفي توفر القصد الجنائي .

وعلى كل حال لا يمكن انعقاد المسؤولية عن أي من الجريمتين محل الدراسة ، إذا انتفى القصد الجنائي في حق الفاعل . كما لا يكفي لانعقاد هذه المسؤولية أن يتوفر الخطأ غير العمدى ، وإن كان ذلك لا يمنع من مسالة الفاعل مدنيا <sup>(٢)</sup> طبقا للشروط المقررة لهذه المسالة .

### ١٣٦ - ثالثا : العقوبة :

يعاقب المشرع على جريمة القبض والحبس والاحتجاز غير القانوني بالأشغال الشاقة المؤقتة .

ونفس العقوبة قررها المشرع لجريمة تمكين أو الشروع في تمكين مقبوض عليه في جريمة إرهابية ، من الهرب .

---

Paris, 4 Janvier 1881, Dalloz 81-2-97.

(١) راجع :

وأياضا : الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - بند ٤٦٠ ص ٦٩٦ .

Garraud, 2 éd, III, no . 939.

(٢) انظر :

وأياضا : أستاذنا الدكتور أحمد فتحى سرور - القسم الخاص - بند ٤٦٠ ص ٦٩٦ .

وبلاحظ أن المشرع بالنسبة لهذه الجريمة الأخيرة خالف القواعد العامة ، حيث أنه طبقاً للمادة ٤٦ من قانون العقوبات التي تنص على أنه :  
« يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانوناً على خلاف ذلك : بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس إذا كانت عقوبة الجناية بالأشغال الشاقة المؤقتة » .  
إلا أن المشرع في المادة ٨٨ مكرراً - محل الدراسة - ساوى في العقاب بين التمكين والشروع في تمكين مقبوض عليه في جريمة إرهابية من الهرب ، وأخر في الحالتين عقوبة واحدة هي الأشغال الشاقة المؤقتة .  
وفي اعتقادنا أن هذا الخروج عن القواعد العامة له ما يبرره من الناحية القانونية ، لأن الجرائم الإرهابية لها خطورتها الجسيمة على الشرعية أو سيادة القانون ، وعلى أمن المجتمع وسلامته ، والحقوق والحريات العامة المقررة للأفراد ، الأمر الذي يستلزم الحزم والحسم والشدة مع مقتضى هذه الجرائم الإرهابية ، سواء في ذلك أكانت جرائم إرهابية لذاتها ، أو مكملة أو مسهلة لجريمة إرهابية أخرى .

## **الفصل الثاني**

**الظروف المشددة للاعتداء على الحرية الشخصية  
أو للتعدي على اختصاص السلطات العامة بشأن القبض  
١٣٧ - إجمال :**

تتعلق الظروف المشددة التي نصت عليها المادة ٨٨ مكرراً من قانون العقوبات - محل الدراسة - إما بجسامة السلوك ، وإما بجسامة النتيجة .

**١٣٨ - أولاً : الظروف المشددة المتعلقة بجسامة السلوك  
الإجرامى :**

هذه الظروف تشمل استخدام الجاني للقوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب ،

وخذاع المجنى عليه ، ومقاومة السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهنية أو المقبوض عليه .

## **(١) استخدام الجانح للقوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب :**

ويلاحظ أن المشرع هنا استخدم لفظ « الإرهاب » كبديل للقوة أو العنف أو التهديد ؛ رغم أنه في المادة ٨٦ ع أوضح أن هذا اللفظ يشمل - فيما يشمل - القوة والعنف والتهديد ، الأمر الذي قد يدفع إلى القول بأن المشرع «تزيد» إذ كان يكفي أن يذكر لفظ « الإرهاب » فحسب ، باعتباره يستغرق القوة والعنف والتهديد

**والحقيقة - في اعتقادنا - أنه يمكن تفسير موقف المشرع هنا بأنه أراد من استخدام لفظ « الإرهاب » ، أن يعتبره « وعاء نهائى » يلتقط الحالات التي تخرج عن مدلول القوة أو العنف أو التهديد ، بحيث تغطي كلمة الإرهاب هذه الحالات ، فتتمتع الحماية الجنائية لها .**

**ومثال ذلك أن يتمثل سلوك الجانى في مجرد القاء قنبلة بالقرب من المكان الموجود به مقبوض عليه في جريمة إرهابية فيثير الرعب في نفوس الحراس ، ومن ثم يتمكن المقبوض عليه من الهرب . فهنا الجانى لم يستخدم القوة أو العنف أو التهديد ، إنما بث الرعب في نفوس الحراس ، أى روع الحراس .**

وعلى كل حال ينبغي الإشارة إلى أن مدلول القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب لا يخرج عما ذكرناه من قبل لهذه الاصطلاحات <sup>(١)</sup> .

## **أثر توفر هذا الظرف :**

يترتب على توفر هذا الظرف في إحدى الجريمتين المنصوص عليها في المادة ٨٨ مكرراً عقوبات - محل الدراسة - أن يعاقب الجانى بالأشغال الشاقة المؤبدة .

## **٢ - الخداع :**

صور الخداع حسبتها المادة ٨٨ مكرراً بانها

( أ ) الاتصاف بصفة كاذبة .

---

(١) راجع ما سبق بند ٢٠ وما بعده من هذا المؤلف .

(ب) التزيب بدون وجه حق يزى موظفى الحكومة .

(ج) إبراز أمر مزور مدعى صدره من طرف الحكومة .

ويتعين أن تتوفر علاقة سببية بين هذه الأسباب وبين القبض أو الحبس أو الاحتجاز، أو التمكين من الهرب أو الشروع فى ذلك ، ومعنى ذلك أنه يتعين أن يكون وجود هذا الظرف هو الذى أدى إلى ذلك ، وسابق عليه ، لا لاحق له . وغنى عن الإيضاح أن توفر إحدى صور الخداع كافٍ لقيام الظرف المشدد .

ويقصد بالصفة الكاذبة انتحال الجانى إحدى الوظائف التى يملك صاحبها سلطة إجراء القبض أو تنفيذه <sup>(١)</sup> أو سلطة الإفراج عن المقبوض عليهم أو أى اختصاص آخر يتيح للجانى فرصة ارتكاب الجريمة ، كما لو ادعى صفة طبيب للكشف على المقبوض عليه ، وبناء على ذلك تمكن الجانى من إعطاء المقبوض عليه سلاحاً لتمكينه من الهرب .

ويراد بـزى مستخدمى الحكومة ، « كساوى » كل من يؤدى عملاً يبيحه القانون شريطة أن تكون هذه الكساوى مقررّة قانوناً لطائفة من موظفى الحكومة <sup>(٢)</sup> .

أما إبراز الأمر المزور فيقصد به قيام الجانى باظهار محرر مكتوب يتضمن جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة حقيقية ، وينطوى على أمر بالقبض على المجنى عليه ، أو أمر بالإفراج أو عن مقبوض عليه فى جريمة إرهابية أو أمر بنقله إلى مكان ما ، أو يتضمن أى قرار آخر يؤدى إلى أى نتيجة إجرامية من النتائج المنصوص عليها فى المادة ٨٨ مكرراً (أ) محل الدراسة .

أثر توفر هذا الظرف :

يرتب القانون على توفر هذا الظرف المشدد معاقبة الجانى بالاشغال الشاقة

المؤبدة .

---

(١) انظر : الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص السابق - بند ٤٦٢ ص ٦٩٧ وما

بعدها - وانظر على وجه الخصوص هامش (١) من ص ٦٩٨ .

(٢) انظر : المستشار / مصطفى مجدى هرجة - المرجع السابق - ص ٢٨ .



## ٢ - مقاومة السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه :

واضح هنا أن علة التجريم تجمل في أن السلوك الجاني ينم عن تحديه للسلطات العامة ، الأمر الذي يمثل مساسا واضحا بالشرعية أو سيادة القانون ، الأمر الذي دفع المشرع إلى تشديد العقاب .

والمقاومة هنا تتحقق - كما سبق الإلماح - بكل سلوك من شأنه الحيادية بين السلطات المذكورة وبين تأدية وظيفتها المتصلة بإخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه . ويشترط أن تكون هذه المقاومة أثناء قيام هذه السلطات بوظيفتها المتعلقة بهذا الإخلاء .

### أثر توفر هذا الظرف المشدد :

ويترتب على توفر هذا الظرف معاقبة الجاني بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

## ١٣٩ - ثانيا : الظروف المشددة المتعلقة بجسامة النتيجة :

وتشمل هذه الظروف مايلي :

١ - حدوث جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من قانون العقوبات : ويعنى ذلك حدوث عاهة مستديمة أو حدوث مرض أو عجز من الأعمال الشخصية، على النحو السابق تفصيله في موضع آخر<sup>(١)</sup> .

وينتج عن توفر هذا الظرف ، معاقبة الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢ - موت شخص : ومعنى ذلك أن سلوك الجاني نتج عنه اهدار مصلحة أنسان - أى انسان - في حقه في الحياة، بمعنى أن قلبه توقف تماما واستحال إلى جثة بدون حراك<sup>(٢)</sup> .

وينتج عن توفر هذا الظرف مجازاة الجاني بعقوبة الإعدام .

---

(١) راجع ما سبق بند ١٢٩ من هذا المؤلف .

(٢) انظر : أستاذنا الدكتور حنين هويد - القسم الخاص - السابق - بند ١٤ ص ٣١ وما بعدها . راجع ما سبق بند ١٢٩ من هذا المؤلف .

**المطلب الثاني**  
**جرائم مقاومة أحد القائمين**  
**بتنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية**  
**أو التعدي عليه ( أو على أسرته )**

١٤٠ - نصيب :

الجرائم السابق شرحها تتضمن في طبيعتها حماية للقائمين على تنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية ، ولكنها حماية محدودة بحدود الجريمة المتصلة بها ، إذ يتعين أن تكون هناك رابطة بين الاعتداء الحاصل عليهم وقيامهم بأعمالهم في جريمة إرهابية

~~بمعنى أن الاعتداء ليس مرتبطاً بالجريمة الإرهابية~~  
غير أن المشرع ارتأى أن ذلك غير كاف لتوفير الحماية اللازمة لهؤلاء ؛ فوسع من نطاق هذه الحماية من الناحيتين : الموضوعية والشخصية .

فمن ~~الموضوعية~~ : أدخل ضمن الجرائم الإرهابية ما يرتكب من جرائم «بمناسبة» اتصال عمل المجنى عليه بالجرائم الإرهابية ، في حين أن المشرع كان يتطلب في غير ذلك من الجرائم التي تحمي القائمين بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية ، برابطة أقوى من ذلك مضمونها أن تكون الجرائم مرتكبة ضدهم « أثناء تأدية عملهم بخصوص جريمة إرهابية معينة » .

أما من الناحية الشخصية : فقد أدخل المشرع ضمن زمرة الجرائم الإرهابية ، تلك الجرائم التي ترتكب ضد « أسرة » أحد القائمين بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية . في حين أن ما كان يرتكب من جرائم ضد هؤلاء كانت تخضع للقواعد العامة بشأن : « التجريم والعقاب » ؛ بل وكانت تخضع أيضاً للأحكام العامة للإجراءات الجنائية التي تتخذ بمناسبة هذه الجرائم . ولا شك في أن هذه القواعد العامة كانت أخف وطأة من الأحكام الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية ، والتي صارت تسرى ضد مرتكبي هذه الجرائم ، أو بالأحرى ضد المتهمين بارتكابها .

إذ نصت المادة ٨٨ مكرراً (أ) من فاتورة العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧

لسنة ١٩٩٢ ، على أنه :

« مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نشأ عن التعدى أو المقاومة عاهة مستديمة . أو كان الجاني يحمل سلاحا أو قام بخطر أو احتجاز أى من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروعهم .

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن التعدى أو المقاومة موت المجنى عليه .

#### ١٤١- تقسيم :

وستحدث عن هذه الجريمة فى صورتها البسيطة ( فى فرع أول ) ثم نعرض للظروف المشددة لها ( فى فرع ثان ) .

### الفصل الأول

( الصورة البسيطة ) لجريمة مقاومة أحد  
القائمين على تنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية  
أو الإعتداء عليه

#### ١٤٢- إجمال :

تجمل أركان هذه الجريمة فى :

- ١ - صفة الشخص المعتدى عليه .
- ٢ - سلوك إجرامى ينطوى على : تعدى أو مقاومة .
- ٣ - وجود علاقة بين التعدى أو المقاومة وصفة المجنى عليه .
- ٤ - ركن معنوى .

## ١٤٣ - أولاً : صفة المهجنس عليه :

تنص المادة ٨٨ مكرراً (أ) على عقاب مَنْ يقاوم أو يتعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات « الخاص بأحكام الجرائم الإرهابية » .

ويشمل ذلك كل موظف عام تخوله وظيفته القيام بعمل من الأعمال المتصلة بتنفيذ

أحكام الجرائم الإرهابية . ومن هؤلاء :

- رجال الشرطة بصفة عامة .
- رجال الضبط القضائي .
- رجال النيابة العامة .
- رجال القضاء .
- الموظفون العموميون بالسجون حتى ولو لم يكونوا من العسكريين بوزارة الداخلية .

كما أن هذا النص يشمل كل شخص له علاقة بتنفيذ الأحكام الخاصة بالجرائم الإرهابية، ولو كان لا يدخل ضمن زمرة الموظفين العموميين ، كخبير مفرقات - لا ينتمي إلى طائفة الموظفين العموميين - انتدبت له الجهة المختصة لمعاونتها بشأن التعامل مع مفرقات وضعتها للجنة في مكان ما .

**حكمة هذه الحماية :**

. ولأمراء - في نظرتنا - في أن حكمة حماية هؤلاء واضحة ، لأن هؤلاء يعرضون حياتهم للخطر أثناء تعاملهم مع الجماعات الإرهابية ، في سبيل إقرار الشرعية وسيادة القانون ، فلا أقل من أن يكفل القانون حماية خاصة لهم لقاء تضحياتهم في سبيل إعلاء كلمته .

## ١٤٤ - ثانياً : التعدي والمقاومة :

فرق المشرع بين التعدي والمقاومة ، إذ أنه أكتفى بمطلق « التعدي » ، في حين أنه

تطلب أن تكون المقاومة بالقوة أو العنف <sup>(١)</sup> أو التهديد باستعمالها .

والتعدي ( *attaque* ) هو مبادرة بالهجوم من جانب الجاني ، أما المقاومة بالقوة

أو العنف ( *La résistance avec violence ou voies de fait* )

أو بالتهديد باستعمالها ، فهي تمثل دفاعا <sup>(٢)</sup> ضد ممارسة الموظف العام لسلطاته المخولة له قانونا .

ولا يشترط اجتماع ( القوة والعنف والتهديد ) باستعمالها ضد المجنى عليه إذ

يكفى لتكوين الجريمة - محل الدراسة - وجود أيهم .

والقوة بمعناها العام ، تنصرف إلى كافة أعمال القهر أو الإرغام ، أو

الإكراه المادي ، ولا يشترط لتوفر معنى القوة أن يلجأ الجاني إلى استخدام سلاح <sup>(٣)</sup> ،

ومن قبيل القوة : البصق في وجه المجنى عليه ، أو تمزيق ملابسه ، أو انتزاع علامات أو قطع أزراره ، أو جذبه بشده ، أو طرحه أرضا <sup>(٤)</sup> .

أما العنف فهو يشير إلى كل سلوك يؤدي إلى الضغط على إرادة المجنى عليه ،

ماعدا التهديد ، وبه فإن العنف يشمل كافة المؤثرات ماعدا التهديد ، التي من شأنها

---

(١) هذا ويرى بعض الفقه أن القوة لازمة لتكوين التعدي ، وأيضا لتكوين المقاومة .

انظر :

GARCON : op. cit., art. 209, no. 18.

GARRAUD : Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale, Paris, 1901, IV, no. 1606 .

(٢) انظر :

GARCON : CODE pénal annoté, op. cit, art. 209, no. 17.

(٣) للمزيد ، راجع :

الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم الخاص - السابق - ص ٨٥ .

وأيضا : - سابق - بند ٢٠ وما بعده من هذا المؤلف .

(٤) انظر :

GARCON : op. cit., art. 228 et s. no. 10 et s .

تحقيق ضغط ارادى مثل القوى الجسدية والطبيعية والنفسية<sup>(١)</sup>.

أما التهديد<sup>(٢)</sup> باستعمال القوة ، فمؤداه كل ضغط على إرادة المجنى عليه .  
يرمى إلى تخويله أو توحيده ، بأن الجانى سيعارس القوة تجاه المجنى عليه ، كتصويب  
مسدس أو رفع سكين عليه ، أو إطلاق عياراً نارياً فى الهواء .

**١٤٥ - ثالثاً : الصلة بين الاعتداء أو المقاومة وصفة المجنى عليه :**

لم يقصد بالعقاب على هذه الجريمة ، مجرد انشاء امتياز شخصى لمصلحة  
بعض الأفراد ، وإنما الهدف هو تحقيق احترام سلطة الوظيفة المسندة إلى المجنى  
عليه<sup>(٣)</sup> ، واحترام سيادة القانون والشرعية ، التى تسعى اليها الأعمال المسندة للمجنى  
عليه ، بحسبانه يقوم بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية .

ويعتبر الاعتداء أو المقاومة بسبب تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية متى  
كان المجنى عليه مقصوداً بالاعتداء أو المقاومة بصفتة من القائمين بتنفيذ الأحكام  
المتعلقة بالجرائم الإرهابية .

أما الاعتداء أو المقاومة بسبب تأدية الوظيفة ، فيتوفر متى تم توجيه أى منهما  
ضد المجنى عليه بوصفه أحد القائمين على تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية حتى  
ولو كان ذلك خارج النطاق المكانى أو الزمانى لممارسته لعمله ، كأن يحدث الاعتداء أو

---

(١) للمزيد ، راجع :

أستاذنا الدكتور مأمون محمد سلامة - البحث السابق - ص ٢٦٧ وما بعدها .  
وأيضاً : ماسبق بند ٢٢ وما بعده من هذا المزمع .

(٢) راجع :

GARCON : op. cit., art. 228 et s., no. 19 .

GARRAUD : op. cit., II, no. 1663 .

(٣) انظر :

GARCON : No. 107. GARRAUD : IV. no. 1630. CHAUVEAU  
"Adolphe" et HÉLIE "Faustin": Théorie du code pénal, (1827),  
III, no. 958 .



المقاومة في منزل المجنى عليه أو في سيارته .. الخ .

بل أننا نرى أن الحماية الجنائية ؛ تعتمد حتى ولو كان الاعتداء - وليس المقاومة - وقع على المجنى عليه بعد انتهاء وظيفته ، طالما أن هناك صلة بين الاعتداء ووظيفته السابقة المتصلة بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية .

ويعتبر الاعتداء أو المقاومة أثناء تأدية الوظيفة إذا حدث أى منهما أثناء قيام أحد القائمين على تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية ، بعمل داخل في اختصاصاته أو في شئون وظيفته حتى ولو تعلق هذا العمل بجريمة إرهابية منتبة الصلة عن الجاني، أى أن الجاني لعلاقة له بها .

## ٤٥م - العمل غير القانوني :

ومن المفيد أن نشير إلى أنه لا يشترط - في نظرنا - لتطبيق المادة ٨٨ مكرراً (أ) من قانون العقوبات - محل الدراسة - أن يكون العمل الذي حدث الاعتداء أو المقاومة بسببه أو أثناء تأديته في حدود اختصاص المجنى عليه أو في حدود سلطاته طبقاً للقواعد<sup>(١)</sup> الموضوعية والشكلية التي نظمها القانون لمثل هذا العمل . وذلك تأسيساً على الآتى :

- ١ - لا يفرق القانون بين تأدية الوظيفة بصفة قانونية وتأديتها بصفة غير قانونية .
  - ٢ - الموظف العام المسند إليه المشاركة في تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية ، لا يتجرد من وظيفته نتيجة لما قد يلحق أعماله من بطلان .
  - ٣ - أن القانون رسم وسائل معينة ، لرفع الغبن الذي لحق المضرور من الإجراءات غير القانونية ، منها الطعن في أعمال الموظف العام ، أو المطالبة قضائياً بتعويض عما عساه يقع من ضرر. نحو من صدر في مواجهته إجراء من الإجراءات غير القانونية أو نتيجة تجاوز الموظف لحدود وظيفته .
- وترتيباً على ذلك ؛ فإن من اتخذ في مواجهته إجراء من الإجراءات التي يخولها

(١) راجع :

الأستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة - ج ٢ - بند ٥٨ ص ٩٤١ .

المشرع للقائمين على تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية ، يتعين عليه أن يخضع مؤقتاً لأوامر السلطة على أن يكن له سلوك الطريق الذي رسمه القانون لرفع ماعساه أن يلحق من ضرر أو غبن ؛ والقول بغير ذلك معناه أن يجعل الفرد نفسه حكماً على أعمال السلطة مما يؤدي الى الاخلال بالنظام العام<sup>(١)</sup>.

#### ١٤٦ - رابعاً : الركن المعنوي :

لاشبهة في أن الجريمة محل الدراسة ، يتعين لقيامها توفر القصد الجنائي . وهو اتجاه إرادة الجاني إلى إحداث السلوك الإجرامي المتمثل في التعدي أو المقاومة بالقوة أو العنف أو التهديد باستعمالها نحو أحد القائمين على تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية بسبب هذا التنفيذ ، أو أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ولاعبرة بالباطح في هذه الجريمة ، فقد يكون الكره أو الانتقام أو الحسد ، أو شهوة أخرى دفعت<sup>(٢)</sup> إلى اقتراف السلوك الإجرامي المذكور .

#### ١٤٧ - العقاب :

يعاقب من اقترف هذه الجريمة في صورتها البسيطة بالأشغال الشاقة المؤقتة . حال منصل القانون على عقوبة أشد للسلوك الذي اقترفه الجاني .

---

(١) في هذا المعنى :

GARCON : no. 129

وأيضاً : الأستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة - ج٣ - بند ٥٨ - ص ٦٤١ .

(٢) انظر :

GARCON : art . 228 et s., no. 19

**الفصل الثاني**  
**الظروف المشددة لجريمة مقاومة أحد القائمين**  
**بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية**  
**أو التعدي عليه ( أو على أسرته )**

**١٢٨ - أربعة ظروف :**

نصت المادة ٨٨ مكرراً (أ) من قانون العقوبات - محل الدراسة - على أربعة ظروف مشددة ، ترجع إلى النتيجة أو الوسيلة التي استخدمها الجاني ، وذلك على النحو التالي :

**الظرف الأول :** إذا نشأ عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة <sup>(١)</sup> ، كقطع عضو من أعضاء جسم المجنى أو فقدته منفعته .

**الظرف الثاني :** إذا كان الجاني يحمل سلاحاً ، سواء أكان سلاحاً بطبيعته كالسندس ، أم بالاستعمال كقطعة حديد أو خشب .

**الظرف الثالث :** قيام الجاني بختف أو احتجاز أى من القائمين على تنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروعهم .  
وجلى هنا مدى تعدي الجاني للسلطات ، ومدى جرأته على الاعتداء على الحرية الشخصية للمجنى عليه .

**الظرف الرابع :** إذا نجم عن التعدي أو المقاومة موت المجنى عليه .

**١٢٩ - العقوبة :**

تكون العقوبة عند توفر أى ظرف من الظروف الثلاثة الأولى الأشغال الشاقة المؤبدة ، فى حين أنه عند توفر الظرف الأخير تكون العقوبة من الإعدام .

---

(١) راجع ما سبق بند ١٢٩ وما بعده من هذا المؤلف .

## ١٥٠ - الحكم فى قضية استشهاد النقيب على خاطر :

أصدرت المحكمة العسكرية العليا بالإسكندرية يوم ٢٢ فبراير ١٩٩٣ حكمها بإعدام قاتل النقيب الشهيد على خاطر عمدا وشروعه فى قتل زميله المقدم محمود المخزنجى وحيازته أسلحة وذخائر ، بغرض استخدامها فى أعمال تخل بالنظام العام ومقاومة السلطات <sup>(١)</sup> . وتخلص وقائع هذه القضية فى أنه : فى فجر يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢ قام المجنى عليه الشهيد على خاطر وزميله المقدم محمود المخزنجى ضمن قوة لضبط المتهم بمسكن يختبئ فيه بمنطقة عزية البحر بالمنتزة ( بالإسكندرية ) ، تنفيذًا لقرار النيابة العسكرية لمحاكمته ضمن أفراد تنظيم .... الذى ينتمى إليه وفور دخول القوة إلى مسكن المتهم وجذوه يقف مستندا إلى حائط الغرفة يحيط به ثلاثة من أطفاله وزوجته فتأكد للقوة أن المتهم لا يمكنه استخدام السلاح حرصا على أولاده وسرعان ما أصاب المتهم المجنى عليهما بعدة اعبرة نارية أدت إلى مصرع الشهيد على خاطر ، وأصابة المقدم محمود المخزنجى ثم خرج المتهم يحمل أطفاله الثلاثة فامتعت قوات الأمن عن إطلاق النار عليه خوفا على أبنائه وتم القبض عليه ، وأحالته إلى المحكمة المشكلة من : العقيد فيصل هيبه وعضوية المقدم إبراهيم قطاطو والمقدم أحمد شكرى ومثل الادعاء العقيد السيد حمودة رئيس النيابة العسكرية وسكرتارية المساعد سعيد رمضان وبدأت جلسات المحاكمة صباح يوم ١٣/٢/١٩٩٣ ، واستمعت المحكمة على مدى ٧ جلسات إلى ١٦ شاهد اثبات وكبيرة الاطباء الشرعيين ومرافعة النيابة ودفاع منتخب من قبل المحكمة ودفاع موكل من المتهم نفسه . وقالت المحكمة فى حكمها .

---

(١) نشر هذا الحكم بعدد من الجرائد المصرية الصادرة يوم ١٩٩٣/٢/٢٤ ، وماتم نقله من الحكم فى المتن نقلنا عما كتبه الأستاذ حسين ثابت - حول الحكم المذكور تحت عنوان « الاعدام لقاتل الشهيد على خاطر - المحكمة : المتهم تجرد من كل مشاعر الانسانية والأبوة » - جريدة الأهرام - العدد ٣٨٧٩٦ - السنة ١١٧ - الصادر فى ١٩٩٣/٢/٢٤ - ص ١٤ . جريدة الأهرام القاهرية ص ١٤ . ( بخصوص تحفظنا بشأن الرجوع للصحافة بخصوص أحكام القضا . المتعلقة بالجرائم الإرهابية . راجع : ماسبق هامش ( ١ ) ص ١٢٢ من هذا المؤلف . )

« ان المتهم أطلق أعيرة نارية من طينجتين صالحتين للاستعمال صوبهما نحو المجنى عليه القليل على خاطر فاصابت منه مقتلا فى الرأس والبطن طبقا لما ورد بتقرير الصفة التشريحية وشهادة كبيرة الأطباء الشرعيين التى أطمأنت المحكمة إلى (شهادتها) وأن المتهم قد استخدم سلاحا قاتلا بطبيعته ومعاودته إطلاق الأعيرة النارية التى صوبها على مقربة من المجنى عليه مما ادى إلى تعدد الإصابات التى لحقت به وأودت بحياته ومن ثم فقد توافرت رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه نتيجة إطلاق تلك الاعيرة النارية ووفاته .

وحيث ان المتهم فى ذات الزمان والمكان قد شرع فى قتل المقدم محمود المخزنجى بان أطلق عليه عيارا ناريا أصابه فى كتفه ( الأيسر ) وخاب أثر جريمته بسبب لادخل لارادة المتهم فيه وهو عدم احكامه التصويب ومسارعة المجنى عليه بمغادرة مسرح الجريمة .

وحيث أن المحكمة قد اطمأنت إلى ان تلك الجريمة قد ارتكبها المتهم فى وقت واحد وفى فترة زمنية قصيرة واستقلال جناية الشروع فى القتل عن جناية القتل العمد وقيام المصاحبة الزمنية بينهما فإن ذلك يوفر معنى الاقتران المنصوص عليه فى (المادة) ٢/٢٣٤ فى قانون العقوبات .

وأضافت المحكمة قائلة : « انه ثبت للمحكمة انه قد توافر لدى المتهم القصد الجنائى بتعديه على رجال الضبط بعد معرفته بهويتهم ومقاومته لهم ثم كان استخدامه للأسلحة النارية وإطلاقه على المجنى عليهما فور اجتيازهم الحد الفاصل بين الغرفة الداخلية والخارجية مما نتج عنه الاصابات للمجنى عليهما .

كما ثبت للمحكمة ان الباعث لحياسة المتهم للأسلحة والذخائر المضبوطة لديه بهدف استخدامها فى نشاط يخل بالامن العام ولتنفيذ أغراض التنظيم الذى ينتمى اليه المتهم لاعتناقه فكر ( ذكر الحكم إسم تنظيم من التنظيمات المعروفة فى مصر ) .

وقد استخدمها المتهم بالفعل فى الغرض الذى حازها من أجله

بتعديه على رجال القوة القائمة بضمبطه ، وحيث ان المحكمة قد أعملت نص المادة ٢٢ عقوبات تكون الجرائم المسندة للمتهم قد ( انتظمتها ) خطة جنائية واحدة ومرتبطة ارتباطا لايقبل التجزئة مما تعين على المحكمة توقيع عقوبة الجريمة الأشد .

وأوضحت المحكمة : « أنها قد استخلصت عقيدتها بعد تمحيصها لواقعات الدعوى وما أجرتة من تحقيقات وسماع أقوال الشهود وإحاطتها بمادياتها وإطمئنانها إلى شهادة كبيرة الأطباء الشرعيين وشهود الواقعة واستخلاصها الحقيقة استخلاصا يقينيا لاتناقض فيه وهو ما تأيد بتقرير (الصفة) التشريحية للمجنى عليه والسلاح المستخدم في إحداث تلك الاصابات التى أودت بحياته وكذلك التقرير الطبي لإصابة المقيم محمود المخزنجي والسلاح المسبب لهذه الإصابة »

وأضافت المحكمة : « ان المتهم قد اظلمت جوانحه وتاهت في غياهب تلك الظلمات قيم الإنسان ومبادئه وأضحى مجرد أداة شيطانية لايعقل الأمور ولايتدبرها وأضحى إزهاق الأرواح حركة يد يصورها أنى يشاء لواد الحياة فينثر الدماء لتخضيب يد أم كانت ترقب ولينها لتسير يوما في حفل عرسه وأب كثيرا ما رجا الله ليصبح قلذة كبده ضياء ينير يومه وغده وحيث ان المحكمة لاترى مع ثبوت التهمة المغلظة للعقاب .. ان تعدل بالقصاص لهذا الإثم قضاء آخر دونه وعليه أن يتجرع مرارة غرسه الذى ترعرع بداخله فائس بهتاننا ملك على المتهم لبه وأضحى الحكم وسيلة لواد نيتة والقضاء على مأربه » .

وقالت المحكمة : « انه من المستساغ عقلا ومنطقا فضلا عن ماديات الواقعة أنه لو حدث تبادل مباشر للاطلاق بين قوة الاقتحام والمتهم أو تفردت القوة باطلاق تلك الأعيرة لاصبح من المؤكد حدوث إصابة للمتهم أو أحد نويه وحيث انه لو كان الفتك بالمتهم والنيل منه هو هدف القوة المقتحمة لقذفته بوابل من الطلقات بعد ان حددت مكانه لئلا يكون أن يدخل أحد أفرادها مكن المتهم أو يعرض نفسه لاحتمال الإصابة أو القتل »

وترتبيا على ذلك جاء منطق حكم المحكمة على النحو التالي :



« بعد الاطلاع على مواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ إجراءات جنائية والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤ وتعديلاته وبعد المداولة قانونا وباجتماع الآراء حكمت المحكمة حضوريا على المتهم .....بالاعدام نظير ما اسند إليه مع مصادرة الأسلحة والذخائر على ذمة الدعوى » .

#### ١١٥٠- اغتيال المقدم محمد مهران :

يمثل الاعتداء على المقدم محمد مهران عبد الرحيم ضابط مباحث أمن الدولة باسيوط ، صورة من صور السلوك المجرم بمقتضى المادة ٨٨ مكررا (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ . وتخلص وقائع هذا الاعتداء فى ان ضابط الشرطة المجنى عليه كان قد غادر مدينة أسيوط فى السابعة والنصف مساء يوم الاربعاء الموافق ٣ من مارس ١٩٩٣ المصادف ٩ من رمضان ١٤١٢هـ يرافقه ابنه محمد ( ٧ سنوات ) . ولدى مغادرته مدينة « صدفا » فى طريقه إلى قرية « الكوير » والتي تبعد عن مدينة صدفا بثلاث كيلو مترات ، وعند كوبرى ابوتلات بالطريق المؤدى للبلدة ، فوجئ الضابط بوابل من الرصاص الذى انطلق بكثافة عليه وعلى ابنه من الناحية الشرقية من ترعة ابوتلات ، وأسفر الحادث عن مصرع الضابط هو وابنه فى الحال ؛ واستقرت أكثر من ( ٢٠ ) رصاصة فى سيارته ، كما تناثر زجاج السيارة المحطم بموقع الحادث ؛ وأتضح وجود آثار طلقات الرصاص على حوائط مستودع بترول بالمنطقة <sup>(١)</sup> .

ولقد أكدت التحريات بأن « مرشدا » من المنتمين لجماعات الإرهاب كان يقوم برصد تحركات الضابط الشهيد منذ خروجه من مدينة اسيوط فى السابعة والنصف مساء يوم الحادث حتى لحظة ارتكاب الجريمة على بعد كيلو مترين من بليته « الكوير » ؛ وتشير المعلومات الأولية إلى ان الإرهابيين الاربعة الذين ارتكبوا الجريمة النكراء من

---

(١) نقلًا عن الاستاذ موسى بولس - خبير منشور بجريدة الأهرام - الصادرة فى

### جماعات ديروط ومتفلوط والقوصية<sup>(١)</sup>

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأن هذه الواقعة ، تنطبق عليها أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٨ مكررا (أ) المشار إليها ؛ فالمجنى عليه تتوفر بالنسبة إليه صفة « القائم بتنفيذ الاحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية » ؛ والسلوك الإجرامي - حسب هذا السرد للواقعة - تتوفر فيه عناصر الاعتداء - على الضابط وابنه - وخصوصا العنصر الخاص بكونه ما يتصل بكون الاعتداء بمناسبة قيام المجنى عليه بوظيفته المتصلة بتطبيق الاحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية ، أما الركن المعنوي ، فإن صحت هذه المعلومات المشار إليها ، فهو يتوفر أيضا .

الأمر الذي يستوجب عقاب الجناة بالاعدام ، مالم تستعمل المحكمة سلطتها في أعمال الظروف القضائية المخففة ؛ فإن حدث ذلك يمكن للمحكمة ان تحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة بدلاً من الحكم بالاعدام<sup>(٢)</sup>.

### ٥٠ ب- الاعتداء على حراس كنيسة بأسوان :

في الساعة الثالثة قبل فجر يوم ٦ مارس ١٩٩٣ تم الاعتداء على حراس كنيسة « خلاص النفوس » بمدينة أسوان . اذ اعتدى على المجندين أحمد جابر محمد من نجع حمادى وزميله محمد محمود محمد اثناء جلوسهما لتناول طعام السحور استعداداً للصوم ؛ حيث انهال عليهما - فجأة - وابل من الرصاص ؛ إلا أن كلا منهما أصيب بطلقة واحدة فلقى أحمد جابر مصرعه ، فى حين انه تم نقل المجند محمد محمود إلى مستشفى أسوان فى حالة خطيرة ؛ وتمكن الجناة - الذين يُرجح حتى الآن أنهم من أعضاء الجماعات المتطرفة من الاستيلاء على بنديقية أحدهما بعد الحادث وهربوا

(١) نقلاً عن الاستاذ مرسى بولس - خبر عن حادث إغتيال ضابط أمن الدولة بأسيرط - منشور بجريدة الأهرام « القاهرة » العدد ٣٨٨٠٦ السنة ١١٧ - الصادر فى ١٩٩٣/٣/٦ - ص ١٧ .

(٢) بخصوص أعمال الظروف القضائية المخففة على الجرائم الإرهابية ، راجع ماسبلى - بند ١٦٥ ومابعده - ص ٢٠٤ ومابعدها من هذا المؤلف .

بها : وأتضح أن المجند الذى توفى وهو أحمد صابر حسين قد أصيب بطلق فى رقبته ، وتوفى فى مكان الحادث ، بينما أصيب زميله محمد محمود محمد بطلق فى بطنه خرج من الظهر . وحاول الأطباء تداركه بالعلاج ، دون جدوى ، اذ استشهد بعد بضعة أيام من الاعتداء عليه .

وصرح مصدر أمنى مسئول انه من الواضح ان العناصر المتطرفة قد بدأت تنفيذ خطة لتشتيت جهود أجهزة الأمن فى تعقبهم والقبض عليهم حيث عملوا خلال أسبوع واحد إلى تنفيذ مخططهم الإرهابى فى ثلاثة أماكن متفرقة ومتباعدة عندما فجروا عبوة ناسفة فى مقهى بميدان التحرير بالقاهرة مساء الجمعة الماضى ( ١٩٩٢/٣/٥ ) . ثم اغتالوا المقدم مهران عبد الرحيم ونجله فى صندفا بأسسيوط . وأمس ( ١٩٩٢/٣/٦ ) أطلقوا الرصاص على جنديى حراسة كنيسة خلاص النفوس بأسوان <sup>(١)</sup> .



(١) نقلا عن : الاستاذ محمود النوبى والاستاذ مرقن ابو النبل - « تغطية صحفية » عن الاعتداء على حراس كنيسة بأسوان - منشورة بجريدة الأهرام القاهرية - العدد ٣٨٨٠٧ - السنة ١١٧ - الصادر فى ١٩٩٢/٣/٧ - ص ١٤

# **الفصل الثانى**

## **الاحكام الموضوعية العامة**

### **للجرائم الإرهابية**

#### **١٥١ - الإرهاب والبنيان الداخلى للدولة :**

يستهدف المشرع - حسبما أتضح مما سبق - من تجريم الارهاب حماية البنيان الداخلى للدولة .

فالمصلحة محل الحماية تشمل :

- الشرعية وسيادة القانون .
  - الكيان الإجتماعى ، ولاسيما مايتعلق بسلامته ، وأمنه .
  - الأشخاص ، سواء فيما يتصل بحقهم فى الحياة ، وسواء فيما يختص بحقهم فى سلامة أجسامهم ، وسواء فيما يتعلق بتمتعهم بحقوقهم وحياتهم العامة ، وعلى رأس هذه الحقوق ، وتلك الحريات ، حقهم فى الامن .
- ولقد أنعكست أهمية هذه المصالح على خطة المشرع فى تجريم السلوك الإرهابى والعقاب عليه .

ولقد برز ذلك واضحا فى :

- ١- تشديد الجزاء الجنائى .
- ٢- تضيق نطاق تطبيق نظرية الظروف القضائية المخففة .
- ٣- فتح باب الاعفاء من الجزاء ، أمام المساهمين فى الجرائم الإرهابية ، بضوابط معينة .

وستتحدث عن ذلك فى المباحث الثلاث التالية .

# المبحث الأول

## تشديد الجزاء الجنائي

### ١٥٢ - المقصود بالجزاء الجنائي :

الجزاء لغة كلمة تشمل الثواب والعقاب<sup>(١)</sup> ، غير أن معناها القانوني انصرف للمعنى الثانى بكون الأول ، فالجزاء بهذا المعنى هو الذى يضاف على القاعدة القانونية صفة الإلزام ، وبدونه تصير مجرد نصيح أو إرشاد ، وتستمد طاعتها من وحى الضمير<sup>(٢)</sup> ، أو الوازع الدينى أو الأخلاقى<sup>(٣)</sup> .

ولقد اتجه المشرع الى تشديد الجزاء الجنائي على الجرائم الإرهابية ؛ ولا غرابة فى ذلك نظرا إلى حجم الضرر أو الخطر الذى يحدث نتيجة السلوك الإرهابى ، وإلى نفسية الجانى الذى يقترب هذا السلوك<sup>(٤)</sup> . وهذا التشديد للجزاء الجنائي ، لم يقتصر على الجرائم الإرهابية بذاتها ، بل أمتد أيضا إلى الجرائم المكملة أو المسهلة لها .

(١) انظر: على سبيل المثال : مجمع اللغة العربية - المعجم الوسيط - السابق ج ١ ص ١٢٦ - كلمة « جزى » .

(٢) ويُعد الضمير مستردعا مؤثما على القانون وقواعد الأخلاق التى بموجبها تتم التفرقة بين العدل والجور ، الحق والزيف ، الصديق والكذب ، راجع : RACHED [A.A.] : De l'intime conviction du juge , These Paris 1942, P.141 .

(٣) ويُعرف الضمير بأنه شعاع داخلى تنعكس أضواءه على كافة وقائع الحياة ؛ فهو قاض أعلى يقدر كل الأفعال لكي يقبلها أو يستنكرها .

HÉLIE [F.] : Traité de l'instruction, IV, P. 343 .

للمزيد حول هذا الموضوع راجع : رسالتنا للدكتوراه - حق الدفاع امام القضاء الجنائي - حقوق القاهرة ١٩٩١ - بتد ٥٩٨ ص ٤٩١ .

(٤) ومعنا بخصر من منطقية العقاب على جرائم أمن الدولة : اللواء/ محمد عبد الكريم فائق (بالادارة العامة لمباحث أمن الدولة ، ومدير الإدارة العامة لشئون الضباط سابقا) : أمن الدولة المصرية - الطبعة الثانية - ١٩٩١ / ١٩٩٢ - مطبوعات أكاديمية الشرطة و كلية الشرطة - ص ١٠٤ .

فبخصوص الجرائم المكملة أو المسهلة للجرائم الإرهابية ، يتضح هذا التشديد من استقراء المادة ٣ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م ، السابق للملاح إليها<sup>(١)</sup> .

أما بخصوص الجرائم الإرهابية بذاتها : فالجزاءات المقررة لها تتراوح ما بين السجن والاعدام ، مروراً بالاشتغال الشاقة المؤقتة والمؤبدة . وهذا ما عرفناه تفصيلاً حينما تعرضنا لهذه الجرائم<sup>(٢)</sup> .

ولكن التساؤل الآن هو: هل المشرع نص - أيضاً - على جزاءات جنائية ( تبعية أو تكميلية ) للجرائم الإرهابية . والجزاءات التبعية *Peines accessoires* - بمعناها الحقيقي - هي جزاءات تتبع عقوبة أصلية وجوباً ، ويقو قوة القانون ، وتقوم السلطة المختصة بتنفيذها دون حاجة إلى صدور حكم قضائي بها ، أما الجزاءات التكميلية *Peines complémentaires* فهي تلك التي يحكم بها القاضي وجوباً أو جوازاً؛ بالإضافة إلى الجزاء الأصلي ، أي أن القاضي لا يملك الحكم بها بمفردها ، وهذا موطن التفرقة بينها وبين الجزاءات الأصلية<sup>(٣)</sup> . وباستقراء نصوص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - محل الدراسة - في ضوء الأحكام العامة لقانون العقوبات ، يتضح أن الجرائم الإرهابية تخضع للجزاءات التبعية والتكميلية على حد سواء وسنعرض ذلك في المطلبين التاليين :

---

(١) راجع ما سبق - بند ٦٦ ص ٧٣ من هذا المؤلف .

(٢) راجع ما سبق - بند ٧٠ وما بعده ص ٧٩ وما بعدها من هذا المؤلف .

(٣) راجع : استاذنا الدكتور ولف هبيد - مبادئ القسم العام من التشريع العقلي المصري - طبعة ثانية - ١٩٦٤ - مطبعة نهضة مصر بالقاهرة .



## **المطلب الأول**

### **الجزاءات التبعية**

**١٥٣- يخضع مرتكبو الجرائم الإرهابية للجزاءات التبعية الآتية :**

- ١- الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات .
  - ٢- مراقبة البوليس .
- وسنعالج ذلك في الفرعين التاليين :**

## **الفروع الأولى**

### **الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها**

#### **في المادة ٢٥ من قانون العقوبات**

**١٥٤- هذه العقوبات والجرائم الإرهابية :**

لاتوقع عقوبة الحرمان من الحقوق والمزايا إلا على المحكوم عليه بعقوبة جنائية ، إذ تنص المادة ٢٥ من قانون العقوبات على أنه : « كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية : » . ولما كانت الجرائم الإرهابية تدخل - جميعها ، بلا استثناء - في دائرة الجنائيات ، فإن هذه العقوبة توقع على كل محكوم عليه في جريمة إرهابية .

**وينتج عن ذلك ! الآتي :**

١- هذه العقوبة توقع بقوة القانون ، أي أنها تطبق دون حاجة إلى أن ينص الحكم عليها .

٢- هذه العقوبة تتبع كل حكم بالإدانة في جريمة إرهابية ، يصدر بالسجن ، أو بالأشغال الشاقة المؤقتة ، أو المؤبدة ، أو بالإعدام ( خلال الفترة ما بين الحكم

- وتتفيذ العقوبة ) أو إذا أعفى عن المحكوم عليه ؛ أو سقطت عقوبته بمضى المدة <sup>(١)</sup>
- ٣- هذه العقوبة لا تقبل التجزئة ، فلا يملك القاضى أن يحكم بحرمان المحكوم عليه من بعض الحقوق والمزايا المشار إليها فى المادة ٢٥ عقوبات دون البعض الآخر .
- ٤- الحرمان المشار إليه فى هذه المادة ، جانب منه مؤبد ، وجانب آخر مؤقت . فالمؤبد يشمل الحالات الأولى والثانية والسادسة ، أما المؤقت فهو يتصرف الى سائر الحالات .

ويلاحظ أنه فى الحالات التى يكون الحرمان فيها مؤبدا تظل هذه العقوبة بعد إستيفاء العقوبة الأصلية ؛ أو رغم زوال حق الدولة فى إستيفائها ، لسقوطها بمضى المدة أو لصدر عفو عنها . أو لا بدالها بتخف منها ، ما لم ينص العفو على عكس ذلك <sup>(٢)</sup> .

### ١٥٥- الحقوق والمزايا التى يشملها الحرمان :

- يمكن تقسيم الحقوق والمزايا المنصوص عليها فى المادة ٢٥ ع ، إلى قسمين :-
- الأول :- وهى تشمل جانب من الحقوق والمزايا ؛ أصبح المحكوم عليه بجناية لا يصلح للتمتع بها ، أى أنه وصل للدرجة من الانحطاط الإلبى ، لا تسمح له بالتمتع بها . وهذه الحقوق والمزايا هى التى أشارت إليها الفقرات أولا وثانيا وثالثا وخامسا وسادسا من المادة ٢٥ ع .
- والثانى :- يضم حقوق يتعذر على المحكوم عليه ممارستها أثناء مدة العقوبة ؛ كحقه فى إدارة أمواله المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة المذكورة <sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر : الدكتور السعيد مصطفى السعيد الاحكام العامة السابق ص ٦٤٨ .

(٢) راجع : المادتين : ٧٤ ، ٧٥ من قانون العقوبات .

(٣) انظر : الأستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - ج ٥ بند ١٨١ ص ١٣٠ .

## ١٥٦- أولا : الحرمان الراجع إلى عدم أهلية المحكوم عليه فى جريمة إرهابية :

ينطوى تحت هذا الحرمان مايلى :

### ١- الحرمان من القبول فى أى خدمة فى الحكومة :

نصت المادة ١/٢٥ من قانون العقوبات على حرمان كل محكوم عليه بعقوبة جنائية من « القبول فى أى خدمة بالحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أيا كانت أهمية الخدمة » . وهذا الحرمان له صفة التأبيد ، إذ يدوم بدوام حياة المحكوم عليه ، ولا يؤثر فى ديمومته إنقضاء العقوبة الأصلية ، بئى سبب من أسباب الإنقضاء .

ولا يقتصر هذا الحرمان على فصم عرى العلاقة الوظيفية أو التعاقدية التى تربط المحكوم عليه بالدولة ؛ بل يمتد أيضا إلى المستقبل ، فىصبح غير أهل لأن تنشأ معه علاقة وظيفية أو تعاقدية جديدة . ويتعبير آخر، يعزل المحكوم عليه من الوظيفة العامة التى يشغلها وينقضى التعهد أو الإلتزام الذى يربطه بالدولة ؛ كما أنه يصير غير أهل لأن يشغل فى المستقبل أى وظيفة عامة ، ولا أن يكون طرفا فى تعهد أو التزام<sup>(١)</sup> .

### ٢- الحرمان من عضوية المجالس المحلية واللجان العامة :

نص القانون على هذا الحرمان فى الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة ٢٥ من قانون العقوبات ؛ إذ نصت أولهما على حرمان من يحكم عليه نهائيا فى أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أية لجنة عمومية . وتنص ثانيهما على فقدانه الصلاحية « أبداً » لأن يكون عضوا فى إحدى الهيئات المذكورة أو أن يكون خبيراً أو شاهداً فى العقود متى حكم عليه نهائيا بعقوبة الأشغال الشاقة .

---

(١) ويلاحظ أن لفظ « الوظيفة » يفسر تفسيراً واسعاً ، فلا يقتصر مدلول « الموظف العام » على المفهوم الإدارى ، بل يتسع ليشمل كافة الأشخاص الذين يشملهم المفهوم الجنائى للموظف العام؛ الذى أشار إليه المشرع فى المادة ١١١ع للمزيد راجع : الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة - السابق ص ٦٥٠ . وأيضاً : الدكتور محمود نجيب حسنى - السابق - القسم العام - هـ (٢) ص ٨١٨ .

ومفاد ذلك أنه بتعين التفرقة بين عقوبتي السجن والأشغال الشاقة ؛ فعقوبة السجن يترتب عليها حرمان مؤقت بمدة العقوبة ، فيانقضائها يسترد المحكوم عليه صلاحيته لعضوية هذه المجالس أو اللجان ، مالم تحظر ذلك القوانين المنظمة لتشكيلها ؛ أما عقوبة الأشغال الشاقة ؛ فيترتب عليها حرمان مؤبد ، إذ يظل المحكوم عليه بها فى جريمة إرهابية غير صالح لهذه العضوية طيلة حياته .

### ٣- الحرمان من الترقية برتبة أو نيشان :

مدلول الرتب ينصرف الآن إلى الرتب العسكرية ، نظرا لعدم سماح النظم القانونى المصرى بوجود رتبة مدنية حيث ألغيت هذه الرتب ؛ كما حظر الدستور إنشاء على أية حال ينصرف هذا الحرمان الى الرتب - بالمفهوم المتقدم - والنياشين الوطنية والأجنبية على حد السواء وهذا الحرمان له صفة التأييد ؛ أى يلزم المحكوم عليه فى جريمة إرهابية إلى الأبد . ولا يقتصر أثره على تجريد المحكوم عليه من الرتب والنياشين التى يحملها فحسب ، بل يمتد أيضا للمستقبل، إذ يصير المحكوم عليه فى جريمة إرهابية غير أهل لأن يمنع شئ من ذلك.

### ٤- المنع المؤقت والمحدود من الشهادة امام المحاكم :

فهو مؤقت لأنه يسرى فحسب طوال مدة العقوبة المحكوم بها فى جريمة إرهابية؛ وتدخل فى هذه المدة فترة الإفراج عن المحكوم عليه إفراجا شرطيا<sup>(١)</sup> .

وهذا المنع محدود لأنه ليس منعا مطلقا ؛ إذ يجوز سماع المحكوم عليه فى جريمة إرهابية على سبيل الاستدلال أى يتم أداء أقواله بتون حلف يعين ؛ ومؤدى ذلك أن شهادة المحكوم عليه فى جريمة إرهابية تُعامل من هذه الوجهة معاملة ناقصى

(١) انظر : الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة - السابق ص ٦٥١ .

الدكتور محمود لمحيى حسنى - القسم العام - السابق - بند ٨٥٣ ص ٨١٩ .

الاهلية<sup>(١)</sup>، فالهدف من المنع هو التهوين من شأن المحكوم عليه بعقوبة جنائية بوجه عام<sup>(٢)</sup>؛ وهو ما ينطبق على المحكوم عليه في جريمة إرهابية.

## ١٥٧- ثانيا : الحرمان الراجع إلى عدم اهلية المحكوم عليه في جريمة إرهابية :

ويطلق على الحرمان هنا اصطلاح الحجر القانوني L'interdiction légale ومفاده الحيلولة بين المحكوم عليه وبين ادارة امواله ، حتى لا يسئ استخدامها . وقد يستغلها في رشوة حراسه ، أو في محاولة الهرب أو للتهديب في سداد ما قد يكون محكوما عليه من عقوبات مالية<sup>(٣)</sup> . وينحصر هذا الحجر القانوني عن الحقوق الشخصية كالزواج والطلاق والإقرار بالنسب ، فلا شئ للحجربها<sup>(٤)</sup> .

ويقتضى هذا الحجر حرمان المحكوم عليه في جريمة إرهابية من ادارة كل امواله وأملكه ، بل ومن التصرف فيها ؛ بئى نوع من أنواع التصرف ، أى سواء أكان

---

(١) وفي هذا تقول محكمة النقض « الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة إلى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية هو في الواقع من الامر عقوبة معناها الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقص الاهلية طوال مدة العقوبة وبانتقضاتها تعود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين فهي ليست حرمانا من حق أو ميزة ما دام الملحوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة فإذا حلف مثل هؤلاء الاشخاص اليمين في خلال فترة الحرمان من أدائه ، فلا بطلان اذا لا يجوز أن يترتب البطلان على اتخاذ ضمان على سبيل الاحتياط قضى به القانون عندما أوجب أداء اليمين حملا للشاهد على الصدق » (نقض ١٩٦١/٤/١٧ - أحكام النقض من ١٢ ق ٨٢ ص ٤٤٢ ) .

(٢) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم العام - بند ٨٥٣ ص ٨١٩ .

(٣) راجع : استاذنا الدكتور احمد فتحي سرور - القسم العام - السابق - بند ٥٠٩ ص ٦٥٥ .

(٤) Garraud "René" : Traité théorique et pratique du droit pénal et Français, T.II ( 1913 ) Paris, no. 609, P. 350. MERLE et VITU : I, op . cit ., no 750 p . 929 .

بعوض أو بغير عوض<sup>(١)</sup>. ويتطلب هذا الحرمان تعيين قيم يتولى إدارة هذه الأموال والأموال ، ويتم هذا التعيين بمعرفة المحكوم عليه بجناية فى جريمة إرهابية ، أو بمعرفة المحكمة المدنية التابع لها محل أقامته ، بناء على طلب النيابة العامة أو ذى المصلحة . ويكون القيم تابعا لهذه المحكمة فى كافة ما يتصل بقوامته (م ٢٥ «رابعاء عقوبات» ) .

والحرمان من هذا الحق ، مؤقت بمدة تنفيذ العقوبة ، فيزول بمجرد الإفراج عن المحكوم عليه فى جريمة إرهابية ، حتى ولو كان الإفراج تحت شرط . هذا ولا يجوز للمحكوم عليه فى جريمة إرهابية أن يتصرف فى أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة ، ومخالفة أحكام هذا الحرمان ، يترتب عليه بطلان العقود المخالفة . هذا وترد أموال المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة أو الإفراج عنه ، ويقدم له القيم حسابا عن إدارته (م ٢٥ «رابعاء من قانون العقوبات» ) .

## **الفرع الثانى**

### **مراقبة البوليس كعقوبة تبعية**

#### **بالنسبة للجرائم الإرهابية**

#### **١٥٨ - تعريفها وأحكامها :**

مراقبة البوليس Surveillance de la police جزاء بمقتضاء يوضع المحكوم عليه تحت سيطرة البوليس ، وتتقيد حريته بقيود معينة تحددها القوانين الخاصة بالمراقبة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) للزبد انظر : د . السعيد مصطفى السعيد - الاحكام العامة - السابق - ص ٦٥٢ وما بعدها .

(٢) ومخالفة هذه القوانين تستوجب الحكم على مرتكبها مدة لا تزيد على سنة واحدة (م ٢٩ عقوبات) .



وتستهدف المراقبة وضع المحكوم عليه تحت سيطرة البوليس ليلا ونهارا حتى يمكن ملاحظته والحيلولة بينه وبين اقتراف سلوك إجرامى ما . فالمراقبة من التدابير الاحترازية *mesure de sûreté* : بيد أن المشرع يحتسبها من بين العقوبات<sup>(١)</sup>؛ نظرا لأنه لا يعرف التدابير الاحترازية كنظام قانونى مستقل<sup>(٢)</sup>. والمراقبة ثلاث صور جرى العمل على تطبيقها أو إدماجها ببعضها ، وهذه الصور هم :

- ١- نظام يحظر على المراقب دخول أماكن معينة .
  - ٢- نظام يحدد الأماكن التى يجوز للمراقب أن يتنقل بينها ، ولا يباح لها بدون إذن .
  - ٣- نظام يترك للمراقب حرية اختيار المكان الذى يقيم فيه وحرية تغييره بعد إستيفاء شروط معينة ، فُرِضت على المراقب حتى يتمكن البوليس من تعقبه و ملاحظته .
- هذا وتطبق عقوبة مراقبة البوليس كعقوبة تبعية على المحكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن فى جريمة إرهابية ؛ باعتبار أن هذه العقوبة تطبق - فيما تطبق - على مَنْ يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة ، فالجرائم الإرهابية - كما سبق الإلماح - جميعها جنایات ؛ وجميعها لا ولن تطبق عليها عقوبة أدنى من السجن .

وبه فإن المحكوم عليه فى جريمة إرهابية بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن يخضع حتما وبقوة القانون لعقوبة مراقبة البوليس ، بدون حاجة إلى حكم قضائى ، إذ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته ؛

---

(١) انظر : الأستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الطبعة الاولى ١٣٦٠ هـ/١٩٤٢ - مطبعة الاعتماد بالقاهرة - ج ٥ بند ٢١٨ ص ١٤٩ .

الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الاحكام - السابق - ص ٦٥٧ .

(٢) أنظر: أستاذنا الدكتور محمود نجيب عيسى - القسم العام - السابق - بند ٨٦٢ ، ص ٨٢٥ وما بعدها .

وأیضا الزميل : الدكتور سعيد عهد اللطيف حسن - النظرية العامة للجزاء الجنائي - والتدابير الاحترازية - دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية - الطبعة الأولى - ١٩٩١ - دار النهضة العربية - ص ١٦١ .

بعد أقصى خمس سنين ، إلا أنه يجوز للقاضي أن ينص في الحكم على تخفيض مدتها أو بعمدها ( ٢٨م من قانون العقوبات ) .  
إذا عفى عن المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في جريمة إرهابية أو بدلت عقوبته ؛ وجب بقوة القانون أيضاً وضعه تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين ، ما لم ينص في العفو على خلاف ذلك . ( ٧٥م من قانون العقوبات ) .

## المطلب الثاني العقوبات التكميلية

### ١٥٩ - إجمال ، وتقسيم :

- تضم العقوبات التكميلية التي يجوز تطبيقها على المحكوم عليه في جريمة إرهابية<sup>(١)</sup> العقوبات الآتية :
- ١ - المصاهرة .
  - ٢ - إغلاق أماكن التنظيمات الإرهابية .
  - ٣ - الغرامة .

---

(١) ويلاحظ بخصوص العزل من الوظيفة العامة ، ولئن كان يطبق على مرتكبي الجرائم الإرهابية بوصفه عقوبة تبعية طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة ٢٥ من قانون العقوبات ( راجع ما سبق بند ١٥٦ من هذا المؤلف ) ، إلا أنه لن يطبق على مرتكبي الجرائم الإرهابية بوصفه عقوبة تكميلية ؛ إذ أنه طبقاً للمادة ٢٧ عقوبات يطبق العزل من الوظائف كعقوبة تكميلية متى عومل المتهم بالرافة وحكم عليه بالحبس بدلاً من عقوبة الجناية المقررة للفعل الأصلي ، وهو أمر مستبعد حصوله بالنسبة لمرتكبي الجرائم الإرهابية ، نظراً لأن المشرع استبعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات ، بالنسبة للجرائم الإرهابية ، واستعاض عن ذلك بقواعد للرافة ، لا يمكن أن يسفر عن تطبيقها النزول لعقوبة الحبس بأي حال من الأحوال .

( بخصوص تطبيق نظرية الظروف المخففة على الجرائم الإرهابية ، راجع : مايلي بند ١٦٧ ومابعده من هذا المؤلف ) .

٤ - حل التنظيمات الإرهابية .

٥ - مراقبة البوليس .

وواضح أن الجزاءات الثلاثة الأولى ، تتعلق بالأشياء والأموال ، أما الجزاءان الرابع والخامس فيتمصلان بأشخاص المحكوم عليهم في جريمة إرهابية .  
- وستحدث عن كل نوع من الجزاءات في فرع مستقل .

## الفروع الأول

### الجزاءات المتعلقة بالأشياء والأموال

١٦٠ - أولاً : المصادرة :

المصادرة إجراء بمقتضاه تنقل الدولة إلى ملكيتها مال أو أكثر ، من أموال المحكوم عليه - أو غيره - جبراً عنه وبدون مقابل .  
والمصادرة قد تكون عامة أو خاصة . ولقد حظر الدستور المصادرة العامة ( م ٣٦ ) . أما المصادرة الخاصة فقد تكون عقوبة تكميلية جوازية في مواد الجنايات والجنح ( م ٣٠ / ١ ع ) أو تدبيراً احترازياً ، كما أن المصادرة قد يكون لها صفة التعويض المدني ، متى نص المشرع على أيلولة الأشياء محل المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة تعويضاً عن أضرار سببتها الجريمة <sup>(١)</sup> .

هذا ولقد نص المشرع على أن تقضى المحكمة بمصادرة الأموال والأمتعة والأدوات والأوراق وغيرها مما يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة الإرهابية ؛ أو أعد لاستعماله فيها أو يكون موجوداً في الأمكنة المخصصة لاجتماع أعضاء التنظيم الإرهابية - أي المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع - كما تقضى المحكمة أيضاً بمصادرة كل مال يكون متحصلاً من الجريمة أو يكون في الظاهر داخلاً ضمن أموال المحكوم عليه ، متى كانت هناك قرائن تؤدي إلى أن هذا المال هو في الواقع مورد

(١) راجع : نقض ١٧ مايو ١٩٦٦ - مجموعة أحكام النقض - س ١٧ رقم ١١٥ ص ٦٣٩ .

وأيضاً : نقض ١٠/١٢/١٩٨٥ - س ٣٦ ق ٢٠١ ص ١٠٩٥ .

خصص للصرف منه على التنظيمات الإرهابية المذكورة<sup>(١)</sup>.

### المصادرة وحقوق الغير الحسن النية :

ولكن ما الحكم بالنسبة لحقوق الغير حسن النية ؟

أجابت عن هذا التساؤل المادة ٨٨ مكرر (أ) عقوبات - مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - بقولها : « ويراعى عند الحكم بالمصادرة عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية » .

وهذا النص ليس سوى تطبيقاً خاصاً لنص المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات التى تنص على أن الحكم بالمصادرة لا يخل بحقوق الغير الحسن النية .

والمرجع هنا عقد موازنة بين حقوق المجتمع على الشئ الواجب مصادرته وحقوق الغير حسن النية ، فأنحاز إلى جانب هذه الحقوق الأخيرة<sup>(٢)</sup>.

وعليه فإنه إذا كان السلاح الذى استخدمه الجناة فى ارتكاب جريمة إرهابية ، كان قد سبق سرقة من صاحبه المرخص له بحمل هذا السلاح قانوناً ، ولا صلة له باقتراف الجريمة الإرهابية ، فإنه لا يجوز مصادرة هذا السلاح ، ويتعين رده إلى صاحبه .  
وتطبيقاً لذلك قضى بأنه :

« لما كانت الاسلحة غير محرم احرارها فى الأصل ، وإنما نظم القانون حالات الترخيص بحملها . ولما كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمى حقوق الغير الحسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشئ محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة بما فى ذلك المالك والحائز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الاسلحة المرخص قانوناً فى حملها ، فإذا كان الشئ مباحاً لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصاً له قانوناً فيه فإنه لا يصح قانوناً الحكم بمصادرة ما يملكه . وإن كان الثابت من الحكم

(١) راجع : المادة ٨٨ مكرراً (ب) مقروعة مع المادة ٩٨ من قانون العقوبات .

(٢) نقض ٢٢ مارس سنة ١٩٧٠ مجموعة الأحكام س ٢١ رقم ١٠٠ ص ٤٠٩ .

وانظر ايضاً : د. أحمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات القسم العام -

السابق - بند ٥٢٦ ص ٦٧٣ .

المطعون فيه أن المرخص له بحمل السلاح وهو والد المطعون ضده لم يسهم في الجريمة المنسوبة للمطعون ضده ولم يستند إليه أنه سلم سلاحه المرخص إليه ، فإنه لا يصح قانوناً أن يحكم بمصادرة ما يملكه ،<sup>(١)</sup>.

### مخير الأشياء محل المصادرة :

الأصل أن الأشياء محل المصادرة تؤول إلى خزانة الدولة ؛ حيث تكون المصادرة عقوبة تكميلية أو تدييراً احترازياً ، والمثل يقال إذا كانت المصادرة من قبيل التعويضات المدنية ، لجبر ما أصاب الدولة أو أحد مرافقها العامة من ضرر .

كما أن الأشياء محل المصادرة قد تؤول إلى المجنى عليه ، إذا لحقه ضرر .

ويلاحظ أن المشرع نص في المادة ٨٨ مكرراً (ب) من قانون العقوبات ، على أن الأشياء المحكوم قضيائياً بمصادرتها تخصص للجهة التي قامت بالضبط ، إذا رأى الوزير المختص أنها لازمة لمباشرة نشاطها في مكافحة الإرهاب .

وفي اعتقادنا أن هذا النص ينحسر تطبيقه متى كانت المصادرة لها طبيعة التعويض المدني للمجنى عليه المضرور من الجريمة .

### ١٦١ - ثانياً : غلق أماكن التنظيمات الإرهابية :

- الغلق جزء جنائي يتمثل في منع منشأة معينة كمكتب أو محل أو مصنع أو شركاً من ممارسة نشاطها التجاري أو العام . والغلق يقترب من المصادرة في بعض الأوجه ، إلا أنه أهم ما يميز الغلق عن المصادرة ، أن المصادرة من شأنها نقل ملكية المنشأة إلى الدولة ، في حين أن الغلق ليس له هذا الأثر ، إذ تظل المنشأة المغلقة تابعة لنوى الحق

(١) تقض ١٩٨٢/٥/١٨ - أحكام النقض - س ٣٣ - ق ١٢٦ - ص ٦٢٦ .

وانظر أيضاً : ١٩٧٥/٥/١٩ س ٢٦ ق ١٠٣ ص ٤٤٤ . ١٩٦٧/٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٠ ص

١٢٣٣ ، ١٩٦١/٢/١٤ س ١٢ ق ٣٥ ص ٢١٥ . ١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ ق ١٢٢ ص ٤٢٢ .

فيها<sup>(١)</sup> .

هذا ، ولقد نص المشرع الجنائي على غلق أماكن التنظيمات الإرهابية<sup>(٢)</sup> ؛ وبه فإنه يتعين على القاضي أن يحكم باغلاق هذه الأماكن ، أى أن الحكم بهذا الجزاء وجوبى متى كانت الجريمة من الجرائم الإرهابية .

وتجدر الإشارة إلى أن الفقهاء اختلفوا في تحديد طبيعة الفلق من الوجهة القانونية، ويميل الرأي الغالب في الفقه الفرنسى إلى اعتبار الفلق جزاء يجمع بين صفات العقوبة والتدابير الاحترازية ؛ فهو عقوبة تستهدف ردع الجاني ، وهو عقوبة تكميلية لأنه يُقضى بها بجانب عقوبة أصلية . كما أن الفلق يقترب من التدابير الاحترازية ، لأنه يستهدف منع المنشأة من مزاولة نشاطها نظراً لتواجدها في حالة خطرة تهدد النظام العام<sup>(٣)</sup> .

غير أن القضاء المصرى انحاز إلى اعتبار الفلق تدبير احترازى يستهدف وقاية المجتمع من خطر ما .

وفى هذا تقول محكمة النقض أن القانون إذ نص على اغلاق المحل الذى وقع فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مخلوكا لمن وجبت معاقبته على الفعل الذى ارتكبت فيه ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصى لأن الاغلاق ليس عقوبة من العقوبات الواجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره ، وإنما هو فى حقيقت

---

(١) للمزيد راجع أستاذنا الدكتور يسر أنور على - الدفاع الاجتماعى والاصلاح العقابى - محاضرات للدراسات العليا لطلبة دبلوم العلوم الجنائية بحقوق عين شمس - ١٩٨٠ - ص ٤٠ وما بعدها .

(٢) المادة ٨٨ مكرراً (ب) مقرونة مع المادة ٩٨ (هـ) من قانون العقوبات .

(٣) انظر :

Merle et Vitu, Traité de droit criminel, Tome I, Sixième édition  
1988 Paris, Cujas, no. 745 P. 924 et s .  
Bouzat et Pinatel, Traité de droit penal et de criminologie Paris,  
Dalloz, 1963, I, P. 479 .



من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعتها أن تكون آثارها قد تتعدى الى الغير .  
كذلك لا يعترض بوجوب اختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالاغلاق متى كان هذا  
الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم باغلاقه إنما كان  
يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه» (١) (٢).

وترتيباً على ذلك إذا ثبت أن تنظيم ارهايبا يقوم باستغلال منزل مهجور في  
منطقة نائية ، في إجراء تدريب أعضائه على لعبات عنيفة أو على استخدام الأسلحة  
المختلفة ، لتحقيق أهداف إرهابية فعلى القاضى - وجوباً - أن يحكم باغلاق هذا المكان،  
وهذا الإغلاق له طبيعة عينية : بمعنى أنه ينصرف إلى المكان في حد ذاته ، نظراً

---

(١) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً - الجزء الأول - ص ٨٥٧ .

(٢) ويلاحظ أن محكمة النقض الفرنسية في أحكام قديمة نسبياً لها اعتبرت الفلق عقوبة:  
Crim., 20 janv. 1960, J.C.P., 1960. II . 11774, note Legeais,  
D., 1960. 221, note J.M.R  
غير أنها في أحكام أخرى استبعدت بعض خصائص العقوبة عن الفلق ، فأوضحت أنه جزاء له  
صفة عينية ، إذ يشمل المؤسسة في حد ذاتها ، بحيث أن صاحب المؤسسة لا يحق له المعارضة  
فيما إذا لم يكن مسئولاً .

Crim., 20 Janv. 1960, précité, 23 juill, 1958, B., 564; T. Corr.  
Nantes, 26 Févr. 1941, G.P., 1941 . 1.396 ; Crim., 29 oct.  
1969, B., 273 .

وفي نفس الاتجاه ، قضت محكمة النقض الفرنسية بأن الفلق إجراء يستهدف تحقيق نفع عام .  
Crim., 14 mars 1961, B., 157, D., 1961. 303, observ.  
Contraire LÉGAL, R.S.C., 1961, P.798, Comp. Crim., 7 déc.  
janv. 1965, D., 1965. 1883, S., 1885.1.508. Adde : Crim., 26  
Somm. 78

بيد أن محكمة النقض الفرنسية قضت في حكم أحدث بعدم الجدوى من البحث في طبيعة  
إجراء الفلق .

Crim., 5 mai 1965, J.C.P., 1966. II. 14609, note Legeais.

وللمزيد راجع :

Merle et Vitu : op. cit. no . 745 p. 924 et s.

لخطورته على المجتمع ، فلا يحق لصاحب المكان ، فيما لو كان غير مسئولاً ، عن الجريمة الإرهابية ، أن يعارض في إغلاقه <sup>(١)</sup> .

### ١٦٣ - ثالثاً : الغرامة <sup>(٢)</sup> :

- **الغرامة** : هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزانة الدولة مبلغاً من المال (المادة ٢٢ عقوبات) .

والغرامة خصائص معينة تميزها عن غيرها من الالتزامات المالية كالتعويض ، وتتبع هذه الخصائص من طبيعة الغرامة كعقوبة ، فهي بهذا تتميز بالخصائص التالية :

- تخضع لمبدأ الشرعية الجنائية ، فلا توقع إلا بناء على جريمة يحددها القانون ولا تفرض إلا بناء على قانون .

- ونخضع لمبدأ شخصية العقوبة <sup>(٣)</sup> ، فلا يجوز الحكم بها إلا على مرتكب الجريمة ، وذلك بخلاف الحال بالتبعية للتعويض الذي يجوز أن يقضى به على المسئول عن الحقوق المدنية .

- والغرامة بوضعها عقوبة ، يجوز إيقاف تنفيذها شأنها في ذلك شأن غيرها من العقوبات .

- وتتقضى الغرامة بأسباب إنقضاء العقوبات كالوفاة والعفو والتقدم .

- والغرامة كعقوبة يُحكم بها بناء على طلب النيابة العامة ، وبه فإنه لا يحق للمدعى

---

(١) وهذه الطبيعة العينية للإغلاق ، أقرها قضاء النقض الفرنسي ، راجع الهامش السابق .

(٢) حول هذا الموضوع ، راجع : الدكتور سمير المجتوبى الغرامة الجنائية دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - حرق القاهرة - ١٩٦٧ .

(٣) بخصوص تطبيق مبدأ شخصية العقوبة على الغرامة ، راجع : الزميل الدكتور محمود أحمد طه - مبدأ شخصية العقوبات - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه - حرق عين شمس - ١٩٩٠ - بند ١٢٥ وما بعده ص ٢٥٨ وما بعدها .

المدنى المطالبة بها <sup>(١)</sup> .

## الغرامة والجرائم الإرهابية :

هذا ، ولقد قرر المشرع الغرامة كعقوبة تكميلية توقع على مرتكبى الجرائم الإرهابية <sup>(٢)</sup> . فضلاً عن العقوبات المقررة لهذه الجرائم ، وهذه الغرامة حددا الأدنى مائة قرش ، وحددا الأقصى عشرة آلاف جنيه <sup>(٣)</sup> .

غير إنه يلاحظ أن هذه العقوبة « جوازية » بمعنى أنها بعكس جزاء « الإغلاق » ، يجوز للقاضى أن يحكم بها كعقوبة تكميلية للجرائم الإرهابية .

ولاشك - فى نظرنا - فى أن الغرامة كعقوبة تكميلية فى الجرائم الإرهابية تحقق سياسة المشرع فى « تفريد العقاب » بشكل أفضل ، باعتبار أن العدالة تتطلب التناسب بين خطورة السلوك الإجرامى او ضرره وبين الجزاء الجنائى المقرر ، فإتاحة الفرصة للقاضى بأن يطبق جزاء الغرامة كعقوبة تكميلية ، جوازية ، بحد أدنى مائة قرش وحد أقصى عشرة آلاف جنيه ، أمر يحقق الأغراض الأساسية التى تسعى إليها الوسائل العقابية الحديثة ، والتى من أبرزها الوقاية العامة والوقاية الخاصة . فالعقوبة - طبقاً للرأى الغالب - يتعين أن تسعى لتحقيق الردع والإصلاح فى أن واحد . والردع يتحقق بالجانب التهديدى للغرامة ، ويكونها تحقق العدالة التى تتطلب التناسب بين الجريمة والجزاء . والغرامة أيضاً تحقق غرض الإصلاح لأنها تستهدف التناسب بين الجزاء الجنائى والظروف الخاصة لمرتكبى الجرائم الإرهابية .

---

(١) بخصوص هذه الخصائص : راجع :

الدكتور أحمد فتحي سرور - القسم العام - السابق - بند ٥٠٠ ص ٦٤٤ وما بعدها .

(٢) المادة ٨٨ مكرراً (ب) مقرونة مع المادة ٨٣ من قانون العقوبات .

(٣) المادة ٨٣ مقرونة مع المادة ٢٢ من قانون العقوبات .

## تحصيل الغرامات الجنائية :

ولما كانت الغرامة التي توقع على مرتكبي الجرائم الإرهابية ، من الغرامات المحددة ، أى التي حدد القانون حدودها الدنيا والقصوى ، فإن المشرع راعى بخصوصها أنها عقوبة يلتزم بإدائها المحكوم عليه دون غيره تطبيقاً « لبدأ شخصية العقوبة » وبه يتعين على المحكوم عليه أن يقوم بسدادها بالقدر المحدد فى الحكم ، ومتى تعدد المحكوم عليهم بها ، يتعين على الحكم أن يحدد القدر المستحق على كل منهم منها (م ٤٤ عقوبات) .

وجدير بالذكر أن الغرامة التي يحكم بها على مرتكبي الجرائم الإرهابية تخضع للضمانات المقررة لتنفيذ عقوبة الغرامة بوجه عام ، ومنها امتياز الخزائن العامة والإكراه البدنى ، فضلاً عن أنها تنفذ فى تركة المحكوم عليها فى حالة وفاته .

أما امتياز الخزائن العامة ؛ فيعنى - بخصوص دراستنا - أن الأموال العقارية أو المنقولة للمحكوم عليه فى جريمة إرهابية تكفل تنفيذ الغرامة المحكوم بها . فيجوز التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه بالطرق المقررة فى قانون المرافعات أو بالطرق الإدارية المقررة لتحصيل الأموال الأميرية (م ٥٠٦ مدنى)؛ وعند التزامه على أموال المحكوم عليه ، أى عندما تكون أمواله غير كافية للوفاء بما عليه من التزامات ، وجب توزيع ما يتحصل من أمواله بين نوى الحقوق ، بحيث يأتى الوفاء بقيمة ، « الغرامة » بعد الوفاء بالمصاريف المستحقة للحكومة والمبالغ المستحقة للمدعى المدنى . (م ٤٠٨ مدنى) <sup>(١)</sup> .

هذا ، ويقرر القانون أنه متى كانت الجرائم المحكوم فيها مختلفة النوع أُستتركت المبالغ المدفوعة أو التي تحصلت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولاً من المبالغ

---

(١) راجع : الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة فى قانون العقوبات - الطبعة الثالثة - ١٩٥٧ م - دار المعارف بمصر - ص ٦٤٠ ، الدكتور عبد الرحمن حبيب علام - شرح قانون العقوبات - القسم العام - الجزء الرابع - نظرية الجزاء الجنائى - مكتبة النصر بالقاهرة - بمصر - بند ١٢٢ ص ١٢١ .

المحكوم بها في الجنايات ، ثم في الجنح ، ثم في المخالفات ( م ١٥ هـ من قانون الإجراءات الجنائية ) . وهذا الحكم مجرد تطبيق للقاعدة المدنية التي تقرر وجوب خصم المدفوعات من الدين الأثقل عبثاً على المدين ( المادة ٢٤٥ من القانون المدني ) .

والمحكوم عليه بغرامة في جريمة إرهابية يكون معرضاً لأن يكره بدنياً على أداء هذه الغرامة ، تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقرر أنه :

« يجوز الإكراه البدني لتحقيق المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة ويكون هذا الإكراه بالحبس البسيط ، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل . ومع ذلك ففي مواد المخالفات لا تزيد مدة الإكراه على سبعة أيام للغرامة ولا على سبعة أيام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

وفي مواد الجنح والجنايات لا تزيد مدة الإكراه على ثلاثة شهور للغرامة وثلاثة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات » .

ولامراء في أن الإكراه البدني وسيلة ذات أثر فعال في دفع المحكوم عليه في جريمة إرهابية إلى الوفاء بقيمة الغرامة حينئذ لا يكون له مال ظاهر يمكن التنفيذ عليه <sup>(١)</sup> .

والإكراه البدني من أعمال التنفيذ ، فليس بحاجة للأمر به في الحكم بعقوبة الغرامة ، كما لا تستتبع المحكمة أن تعفى المتهم من الإكراه البدني أو تنقص مدته .

- وطبقاً لنص المادة ٥٢٥ هـ من قانون الإجراءات الجنائية ، تعتبر التركة أحد الضمانات الهامة لتحقيق الغرامة بعد وفاة المحكوم عليه ، إذا يستوفى دين الغرامة من هذه التركة .

(١) بخصر من الإكراه البدني بوجه عام ، راجع الدكتور السعيد مصطفى السعيد - المرجع

## **الفروع الشاننى العقوبات التكميلية المتعلقة بأشخاص المحكوم عليهم فى جريمة إرهابية**

### **١٦٣ - أولاً : حل التنظيمات الإرهابية<sup>(١)</sup> :**

يتعين على المحكمة أن تقضى بحل التنظيم الإرهابى وكافة فروع<sup>(٢)</sup> . ولا شك  
فى أن ذلك منطقى وطبيعى ، فوجود التنظيم الإرهابى من الناحية الواقعية  
يعبر عن «واقع» يتناقض مع «الشرعية وسيادة القانون» . صحيح أن  
الدستور أقر للمواطنين حق تكوين الجمعيات ، إلا أن ذلك مشروط بأن  
يكون ممارسة هذا الحق طبقاً للقانون ، كما يشترط أن تكون هذه الجمعيات  
غير معادية لنظام المجتمع وغير سرية ، وليس ذات طابع عسكرى .

ولاجدال فى أن التنظيمات الإرهابية لا تنطبق عليها هذه الشروط ، فوجودها  
فى المجتمع المصرى يتناقض والشرعية . لذا كان من الضرورى أن يحكم  
القاضى بحل هذه التنظيمات ، بل إننا نذهب إلى أكثر من ذلك ، فنقول إن  
الجمعيات التى تنشأ صحيحة طبقاً للنظام القانونى المصرى ، يتعين  
حلها ، لو انجرفت إلى تيار الإرهاب ، ومارست نشاط إرهابى مما يدخل تحت  
مائلة قانون العقوبات على النحو الموضح تفصيلاً فى القسم الأول من الباب الثانى من  
الكتاب الثانى من قانون العقوبات . (أى اقترفت جرائم إرهابية) .

### **١٦٤ - ثانياً : مراقبة البوليس كعقوبة تكميلية :**

سبق الحديث عن مراقبة البوليس كعقوبة تبعية ، وسنعرض لها الآن كعقوبة

---

(١) يلاحظ أننا أدخلنا «حل التنظيمات الإرهابية» ضمن العقوبات التكميلية المتعلقة «بأشخاص»  
المحكوم عليهم ، على أساس أن حل هذه التنظيمات تنعكس آثاره على «شخص» المحكوم  
عليه بشكل أو بآخر .

(٢) طبقاً للمادة ٨٨ مكرر (أ) مقرونة مع المادة ٩٨ (هـ) من قانون العقوبات .



تكميلية، فقد نص المشرع على مراقبة البوليس كجزء تكميلي يجوز تطبيقه -  
بجانب الجزاءات الأخرى - على مرتكبي الجرائم الإرهابية وذلك في المادة ٨٨ مكرراً  
(د) من قانون العقوبات ( مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ) ، التي تقول :

« يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا القسم (الخاص بالجرائم الإرهابية)،  
فضلاً عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية :

- ١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .
  - ٢ - الإلزام بالإقامة في مكان معين .
  - ٣ - حظر التردد على أماكن أو محال معينة .
- وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات . ويعاقب كل  
من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .»

**ونلاحظ على هذا النص الآتي :**

- ١ - أن للقاضي سلطة إختيارية في الحكم بالمراقبة على مرتكبي الجرائم الإرهابية ،  
فله أن يستبعدا متى تراعى له أن ضررها أكثر من نفعها .
- ٢ - أن المراقبة عقوبة مؤقتة ، بمعنى إنه لايجوز أن تزيد مدتها على خمس سنين ،  
حتى ولو تعددت ( المادة ٨٨ مكرراً (د) مقروءة مع المادة ٢٨ من قانون العقوبات ) .
- ٣ - أن المشرع أرتفع بالحد الأدنى للعقوبة المقررة على مخالفة أحكام المراقبة ، إذ  
أن الأصل وفقاً للمادة ٢٩ من قانون العقوبات أن مخالفة الأحكام المقررة في  
القوانين المختصة بمراقبة البوليس تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة  
لا تزيد على سنة ، أي الحد الأدنى للحبس هنا ٢٤ ساعة ، وحده الأقصى سنة ،  
في حين أن الحد الأدنى طبقاً للمادة ٨٨ مكرراً (د) هو ستة أشهر - أما الحد  
الأقصى فيظل كما هو - منصوص عليه في المادة ٢٩ سنة واحدة .

# المبحث الثاني

## تضييق نطاق تطبيق الظروف

### القضائية المخففة على

### الجرائم الإرهابية

#### ١٦٥ - التعريف بالظروف القضائية المخففة :

الظروف القضائي المخففة <sup>(١)</sup> ( Les circonstances atténuantes ) نظام يتيح للقاضي استبدال العقوبة الأصلية المقررة للواقعة الإجرامية ، بعقوبة أخف منها كثيراً أو قليلاً <sup>(٢)</sup> .

ولقد أشار المشرع المصري إلى الظروف القضائية المخففة ، حينما نص في المادة ١٧ من قانون العقوبات ، على أنه : « يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي :

- عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .
- عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لايجوز أن يتقص

(١) حول هذا الموضوع ، أنظر :

CHAVANNE , Les circonstances aggravantes en droit francais, R.I.D.P., 1965, P. 527. Merle et Vitu : I, op. cit. no. 781 et s., P. 957 et s .

وايضاً : استاذنا الدكتور حنين عبيد - رسالته للدكتوراه بعنوان « النظرية العامة للظروف المخففة - دراسة مقارنة » رسالة مطبوعة - دار النهضة العربية بالقاهرة - ١٩٧٠ .

(٢) انظر : الدكتور رموف عبيد - مبادئ القسم العام من التشريع العقابي المصري - ط ٢ - ١٩٦٤ - مطبعة نهضة مصر بالفيجالة بالقاهرة - ص ٥٧٥ .

عن ستة شهور .

- عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن يتقضى عن ثلاثة شهور .

## ١٦٦ - الظروف المخففة والجرائم الإرهابية :

ولم يشأ المشرع المصرى أن يترك الجرائم الإرهابية تخضع لحكم المادة ١٧ ع «مطلقاً» ؛ إذ قرر فى ٨٨ مكرراً (ج) من قانون العقوبات - المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - عدم جواز تطبيق أحكام المادة ( ١٧ ) المشار إليها عند الحكم بالإدانة فى جريمة من الجرائم الإرهابية عدا الأحوال التى يقرر فيها القانون عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، فيجوز النزول بعقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة التى لا تقل عن عشر سنوات .

فكان المشرع هنا استبدل أحكام المادة ١٧ ع بما جاء من أحكام فى المادة ٨٨ مكرراً ج .

وبماضح من ذلك أن المشرع وضع قاعدة عامة وأورد عليها استثناء :  
القاعدة العامة : تتمثل فى عدم تطبيق الظروف القضائية المخففة على الجرائم الإرهابية .

أما الاستثناء : فيختص بالجرائم الإرهابية المعاقب عليها بعقوبة الإعدام ، أو عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، فيجوز فى الحالتين تطبيق هذه الظروف القضائية المخففة ؛ بضوابط معينة .

### تقسيم :

وستحدث عن القاعدة العامة (فى مطلب أول) ، ثم عن الاستثناء (فى مطلب ثان).

## المطلب الأول

**القاعدة العامة : عدم جواز تطبيق الظروف القضائية المخففة**

### **على الجرائم الإرهابية**

**١٦٧ - نطاق هذه القاعدة العامة :**

هذه القاعدة العامة حسب صريح نص المادة ٨٨ مكرر (د) من قانون العقوبات تطبق على كافة الجرائم الإرهابية ولايستثنى من ذلك إلا الأحوال التي يقرر فيها القانون عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .

**١٦٨ - معارضة هذه القاعدة العامة :**

ولقد صادفت هذه القاعدة العامة هجوما من جانب بعض نواب مجلس الشعب ، حال مناقشة قانون الإرهاب رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

إذ اعترض عليها السيد العضو رفعت بشير ، وطالب بحذفها وضرورة تطبيق حكم المادة (١٧) للنزول بالعقوبة درجة واحدة ، حتى تكون هناك سلطة تقديرية للقاضي تتفق مع كل حالة على حدة . وأيده في ذلك السيد العضو محمد محمود العباسي الذي قال :

« لماذا لئلا نأخذ في الاعتبار ضمير القاضي ووجدانه ؟ وهل يمكن أن نخلق قاضيا إلكترونيا أو آليا ؟ أننا نريد روح القانون وضمير القاضي ، ومن هنا فإنتى أريد أن أعطي للمحكمة سلطة تقديرية ، وأنا مع تشديد العقوبة . فالمشكلة هنا أننا بهذا النص ربما نهين القاضي عندما نفل يده والمفروض أن تعطى للقاضي سلطة تقديرية في الحكم في كل قضية ؛ والقاضي أساسا حريص - فعلا - على تطبيق التشريع واديه حدود يتحرك فيها ، وبالتالي يجب أن نعطي له فرصة تون أن تقيده ونحرمه من استخدام السلطة التقديرية . الامر الذي ربما يجعله نادما بالنسبة لبعض الاحكام التي يصدرها أو أنه يحكم بالبراءة بسبب الضغط الواقع عليه من غل يده من أعمال حكم المادة (١٧) ولذلك فإنتى أريد ألا يكون القاضي مقيدا وأريد أن يكون له حرية الحركة

وأترك له ضميره معينا له في إصدار أحكامه <sup>(١)</sup> .

غير أنه هذا الإقتراح لم يوافق عليه سوى أقلية ، الأمر الذي أسفر عنه إقرار المادة كما هي ، دون حذف <sup>(٢)</sup> .

## **١٦٩ - رأينا في الموضوع : خطورة الجرائم الإرهابية تبرر هذه القاعدة**

العامّة :

لا مرأ - في نظرنا - في أن غل يد القاضي في تطبيق المادة ١٧ عقوبات على الجرائم الإرهابية ، له ما يبرره من طبيعة هذه الجرائم ، إذ أنها تتفوق في نتائجها الضارة والخطرة على أية جريمة فردية ، فضررها وخطرها يمس الكيان الاجتماعي ، ويهدد بزوال الدولة ككيان قانوني ودستوري ، والتي إن زالت عمت الفوضى والهمجية ، لذا فإن من شأن التسامح فيما أحدثته هذه الجرائم بالمجتمع ، تشجيع التنظيمات الإرهابية على المضي قدما في مخططاتها الإرهابية التي تحصد في طريقها كل أخضر ويابس ، على أمل أن يصل هؤلاء إلى السلطة فيفتحون أبواب السجون على مصراعيها لزملائهم ؛ ليتقاسموا معاً غنائم مخططاتهم الإرهابية . فالتسامح - أيا كانت صورة - من شأنه تشجيع الإرهاب ؛ فالشدة مطلوبة والحسم مطلوب لإيقاف هذا التيار الجارف من الإرهاب ، حتى تزول - سبحانه - من سماء أرضنا الحبيبة مصر .

وبه فإن حصر نطاق تطبيقه الظروف القضائية المخففة ، أمر طبيعي لتحقيق الردع العام للجزاءات الجنائية المقررة للجرائم الإرهابية .

ويمكننا القول بأن المشرع ، بحظره تطبيق م ١٧ ع على الجرائم الإرهابية كقاعدة عامة ، وضع «قرينة قانونية» مفادها أن مرتكبي هذه الجرائم لا يستأهلون رافة كإصـل عام . غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات عكسها بالنسبة

(١) راجع مضبطة جلسة مجلس الشعب الثانية بعد المائة في ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ .

(٢) راجع مضبطة جلسة مجلس الشعب الثانية بعد المائة في ١٥ يوليو سنة ١٩٩٢ .

للحالات المعاقب عليها بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة . وذلك على النحو الذى سنوضحه فى المطلب التالى .

## المطلب الثانى

### الاستثناء : جواز تطبيق الظروف القضائية المخففة على الجرائم الإرهابية

#### ١٧٠ - النص القانونى :

بعد أن اوضحت المادة ٨٨ مكررا (ج) من قانون العقوبات ، القاعدة العامة التى تحظر تطبيق المادة ١٧ على الجرائم الإرهابية ، عادت واستدركت قائلة : « هذا الاحوال التى يقرر فيها القانون عقوبة الاعدام او الأشغال الشاقة المؤبدة ، فيجوز النزول بعقوبة الاعدام الى الأشغال الشاقة المؤبدة ، والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة الى الأشغال المؤقتة التى لا تقل عن عشر سنوات » .

#### ١٧١ - حكمة هذا الاستثناء :

وقد جاء بتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب تعليقا على ذلك مضمونه أن « المادة (١٧) من قانون العقوبات قد وضعها المشرع لحكمة بالغة هى حسن توزيع العدالة حيث تجيز للمحكمة فى مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة رأفة القضاة أن تنزل بالعقوبة المقررة درجة أو درجتين وقد رأى المشرع عدم تطبيق أحكام هذه المادة على جرائم القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ( الجرائم الإرهابية ) لخطورتها الا فى حالة عقوبة الاعدام حيث أجاز النزول الى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وقد رأت اللجنة ضرورة أن يترك للقاضى قدر من السلطة التقديرية يستطيع من



خلالها أن يقضى على كل منهم بالعقوبة المناسبة التي ترضى شعوره بالعدالة . ولما كان ذلك غير متحقق ليس فى عقوبة الاعدام وحدها - وانما أيضا فى عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة فقد رأت اللجنة اعطاء المحكمة سلطة تخفيض عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى الاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

## ١٧٢ - ضوابط أعمال هذا الاستثناء ؛

تجمل أهم هذه الضوابط فيما يلى :

١ - لايسرى إلا بالنسبة للأحوال التى يقرر فيها القانون عقوبة الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة .

٢ - أن لمحكمة الموضوع سلطة تقديرية فى اثبات توفر الظروف المخففة من عدمه ، أو بعبارة أخرى . ان محكمة الموضوع حرة فى تطبيق م ٨٨ مكرراً (ج) من عدمه بخصوص النزول بالعقوبة فى الأحوال المتقدمة ، وفقاً لما تمليه عليها عقيدتها من توفر هذه الظروف أو أنتقائها <sup>(١)</sup> .

٣ - ليس للمتهم حق مكتسب فى النزول بالعقوبة فى هذه الأحوال ، حتى ولو توفرت ظروف مخففة فى نظره ، إذ ينحسر دور المتهم هنا فى مجرد طلبه تطبيق أعمال هذا الاستثناء ، وليس له أن يطعن على حكم محكمة الموضوع بالنقض لعدم إجابته ، لأن هذا الطلب متصل بوقائع الدعوى وظروفها ؛ ومحكمة الموضوع صاحبة سلطة تقديرية فى إجابته لهذا الطلب إن رأت له محلاً <sup>(٢)</sup> .

٤ - كما أن محكمة الموضوع لا تنقيد فى أعمال سلطتها التقديرية هذه بطلبات النيابة

---

(١) نقض ١٩٢٨/١٢/٦ - مجموعة القواعد - ج ١ رقم ٤٢ ص ٦٦ . ١٩٥٦/٤/٢ - أحكام النقض - ص ٧ رقم ١٣٧ ص ٤٦٩ .

(٢) قارن بخصوص أعمال المادة ١٧ ع : نقض ١٩٣٤/٢/١٢ مجموعة القواعد - ج ٣ رقم ١٩٨ ص ٢٦٥ .

العامة نفسها ؛ حتى ولو صرحت في مراقبتها بوجوب الرأفة بالمتهم <sup>(١)</sup> .

٥ - يتعين على محكمة الموضوع متى رأت أعمال هذا الاستثناء ، ألا توقع على المتهم العقوبة إلا على الأساس الوارد في المادة ٨٨ مكرراً ج ، فتتنزل بعقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، أو تنزل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة التي لا تقل عن عشر سنوات ، وذلك لأن العقوبات الواردة بهذه المادة هي التي حلت محل العقوبة الأصلية التي كانت مقررة للجريمة ، فإن أخطأت المحكمة في ذلك كان حكمها مخالفاً للقانون <sup>(٢)</sup> .

٦ - ومتى كانت المحكمة لدى تطبيقها هذا الاستثناء قد نزلت بالعقوبة للتخفيف كما رسمته المادة ٨٨ مكرراً «ج» ( من قانون العقوبات ) وفقاً لوصف التهمة ، فإنه يشترط لسلامة هذا التخفيف أن تكون المحكمة قد طبقت هذا الوصف تطبيقاً سليماً <sup>(٣)</sup> .

---

(١) قارن بخصرص اعمال المادة ١٧ ع : نقض ١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٤٢ ص ٢٩٧ .

(٢) قارن ، بخصرص تطبيق المادة ١٧ ع :  
نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاماً ص ٨٥٢ رقم ٤٠ ،  
١٩٥٨/١٠/٢٠ - مجموعة الأحكام - ص ٩ رقم ١٩٩ ص ٨١٣ ، ١٩٨١/٥/٢٤ ،  
ص ٣٢ رقم ٩٣ ص ٥٣٢ ، ١٩٨١/١٠/١٥ رقم ١٢٦ ص ٨١٩ ، ١٩٨٣/١٠/٢٧ ص ٣٤  
رقم ١٧٣ ص ٨٦٨ .

(٣) قارن : بخصرص تطبيق م ١٧ ع : نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض - ص ٩ رقم ١٩٩  
ص ٨١٣ ، ١٩٧٣/٣/١١ ص ٢٤ رقم ٦٨ ص ٣١٥ ، ١٩٧٥/٦/٢٣ ص ٢٦ رقم ١٢٩  
ص ٥٧٨ .

# المبحث الثالث

## الإعفاء من العقاب

### المقرر للجرائم الإرهابية

#### ١٩٣ - الأعذار المعفية من العقاب :

الأعذار المعفية Absolutoires أو موانع العقاب هي ظروف أو أسباب نص عليها القانون ، والتي ينتج عن توفرها رفع العقوبة عن توفرت لديه رغم توفر كافة أركان الجريمة وشروط المسؤولية عنها <sup>(١)</sup> .

والأعذار المعفية ليست لها صفة العموم . بمعنى أن القانون لا يعرف أعذاراً معفية عامة تسرى على كافة الجرائم ، وكل ما هناك أنه يعرف أعذار خاصة بجرائم معينة ، وهي عديدة ، وتتعدد <sup>(٢)</sup> والأسباب التي تدفع المشرع لتقريرها . ومن بين هذه الأسباب : مكافأة الجاني الذي يقدم خدمة للهيئة الاجتماعية بالكشف عن الجريمة أو تسهيل ضبط المساهمين الآخرين فيها ، وتشجيعاً لمن ينزلق إلى منحدر الجريمة على عدم الاسترسال فيها ؛ ويكون ذلك - غالباً - في الجرائم الخطيرة ، كحالة الإعفاء المقررة في الاتفاقات الجنائية ( م ٤٨ من قانون العقوبات ) .

#### ١٧٤ - حكمة الإعفاء من العقاب عن الجرائم الإرهابية :

الجرائم الإرهابية من أشد الجرائم - بل هي ، حسبما نرى ، أشدها على الإطلاق -

---

(١) في تعريف الأعذار المعفية من العقاب ، أنظر :

الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة - السابق - ص ٦٨٧ ،

الدكتور محمود فحيم حسنى - القسم العام - بند ٩٠٨ ص ٨٦٠ ، الدكتور

أحمد فتحى سرور - القسم العام - بند ٥٣٣ ص ٦٧٨ وما بعدها .

(٢) راجع : الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة - السابق ص ٦٨٧ .

على كيان الدولة وسلامتها ، ووقوعها يسفر عنه أذى وضور بليغ يتسع مداه ليشمل الشعب بأسره . والدولة والشرعية . ولما كانت السياسة الجنائية تغلب المنفعة الاجتماعية التي يجلبها عدم العقاب في حالات معينة؛ عندما تربو على المنفعة التي يحققها العقاب، فإن المشرع المصري أتجه إلى فتح باب التوبة لمن يقتضى إلى تنظيمات مناهضة للدولة والشرعية والمجتمع ؛ إذ نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - محل الدراسة - على عدم إقامة الدعوى الجنائية ضد من إنتهى بأية صفة كانت إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنصوص عليها في المادة ٨٦ مكررا عقوبات بشروط هي :

- ١ - أن يبادر عضو التنظيم بإبلاغ النيابة العامة أو سلطات الأمن بأنفساله وتوقفه من ممارسة أى نشاط فيه .
  - ٢ - أن يتم هذا الإبلاغ خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، أى من يوم ١٩ يولية سنة ١٩٩٢ - وهو اليوم التالى لتاريخ نشره - وبه فإن هذه المهلة تنتهى فى يوم ١٨ أغسطس ١٩٩٢ .
  - ٣ - لايسرى هذا الاستثناء من إقامة الدعوى الجنائية ، على الحالات التى بدأ فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوى الجنائية .
- كما نصت المادة العاشرة - أيضا - على عدم إقامة الدعوى الجنائية الناشئة عن حيازة أو احراز أسلحة أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو معدات أو وثائق أو أموال مما يرتبط بأنشطة التنظيم ، بشروط هي :
- ١ - أن يبادر الحائز أو المحرز من تلقاء نفسه بتسليمها إلى النيابة العامة ، أو سلطات الأمن .

٣١ راجع :

Donnedieu de Vabres : Traite de droit criminel et de legislation Penale comparée , 1947, no. 768. p. 437.

وانظر أيضا : الدكتور محمود نجيب حسنى - القسم العام - السابق - بند ٩٠٩ ص ٨٦٠ وما بعدها .

٢ - أن تتم هذه المبادرة في خلال شهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، أي خلال المهلة من ١٩ يولية سنة ١٩٩٢ ، حتى ١٨ أغسطس من نفس العام .

٣ - لايسرى هذا الاستثناء كما هو الحال بالنسبة للاستثناء السابق - على الحالات التي بدأ فيها التحقيق أو رفعت فيها الدعوى الجنائية .

وواضح أن الإعفاء هنا ملكت زمنيا بمهلة شهر واحد ، ومحدود موضوعيا إذ أن المشرع تطلب فقط إما اعلان التوبة والانفصال عن التنظيم وإيقاف ممارسة أى نشاط فيه ، وإما تسليم الأشياء المذكورة الى الجهات المختصة .

#### ١٧٥ - الإعفاء من العقاب بين الجواز والوجوب :

ولم يكتف المشرع بالتسامح في حق الدولة في العقاب ، لمن أعلن توبته ، وأنفصل عن التنظيم للدولة أو الشرعية أو المجتمع ، أو سلم الأشياء المرتبطة بنشاط هذا التنظيم ، بل نص أيضا على مزيد من التسامح مع الجناة ؛ إذ نص في المادة ٨٨ مكرراً (هـ) على نوعين من الاعفاء ، أولهما وجوبي ، وثانيهما جواز .

وستحدث عن كل منهما في مطلبين متتاليين ثم نخصص المطلب الثالث لبيان أثر الإعفاء من العقاب .

## المطلب الاول

### الإعفاء الوجوبى من العقاب المقرر للجرائم الإرهابية

#### ١٧٦ - النص القانونى :

- تنص الفقرة الأولى من المادة ٨٨ مكرراً (هـ) من قانون العقوبات <sup>(١)</sup> على أنه :  
« يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها فى هذا القسم كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء فى تنفيذ الجريمة وقبل البدء فى التحقيق ، ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء فى التحقيق » .

#### ١٧٦م - الخطاب موجه إلى سلطة الحكم :

- وجلى من صياغة هذه الفقرة ، أن الإعفاء الذى تضمنه هو « إعفاء وجوبى » ؛ فالخطاب فيها موجه من المشرع إلى سلطة الحكم بأن تعفى من العقاب كل من يسارع بالإبلاغ عن جريمة إرهابية .

#### ١٧٧ - من هو المبلغ ؟

التبليغ المنصوص عليه فى هذه الفقرة ينصرف إلى التبليغ الذى يقوم به أحد المساهمين فى المشروع الإجرامى للجريمة الإرهابية ، التى لم تحدث بعد ، وبه فإن مدلول التبليغ لايمتد إلى التبليغ الصادر من الأشخاص الذين لا دخل لهم فى الجريمة الإرهابية ، إذ أن هؤلاء لهم حق التبليغ بموجب المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما أنه لاينتظرهم عقاب ما ، حتى يشملهم الخطاب الموجه فى الفقرة محل الدراسة . كما أن هذا الخطاب لايشمل ايضا الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة ؛ الذين عليهم أن يبلغوا عما علموه من جرائم طبقا لنص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية.

(١) هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ : ويلاحظ أن المادة ٨٨ مكرراً (هـ) مجرد

ترديد لنص المادة ٨٤ (أ) من قانون العقوبات .



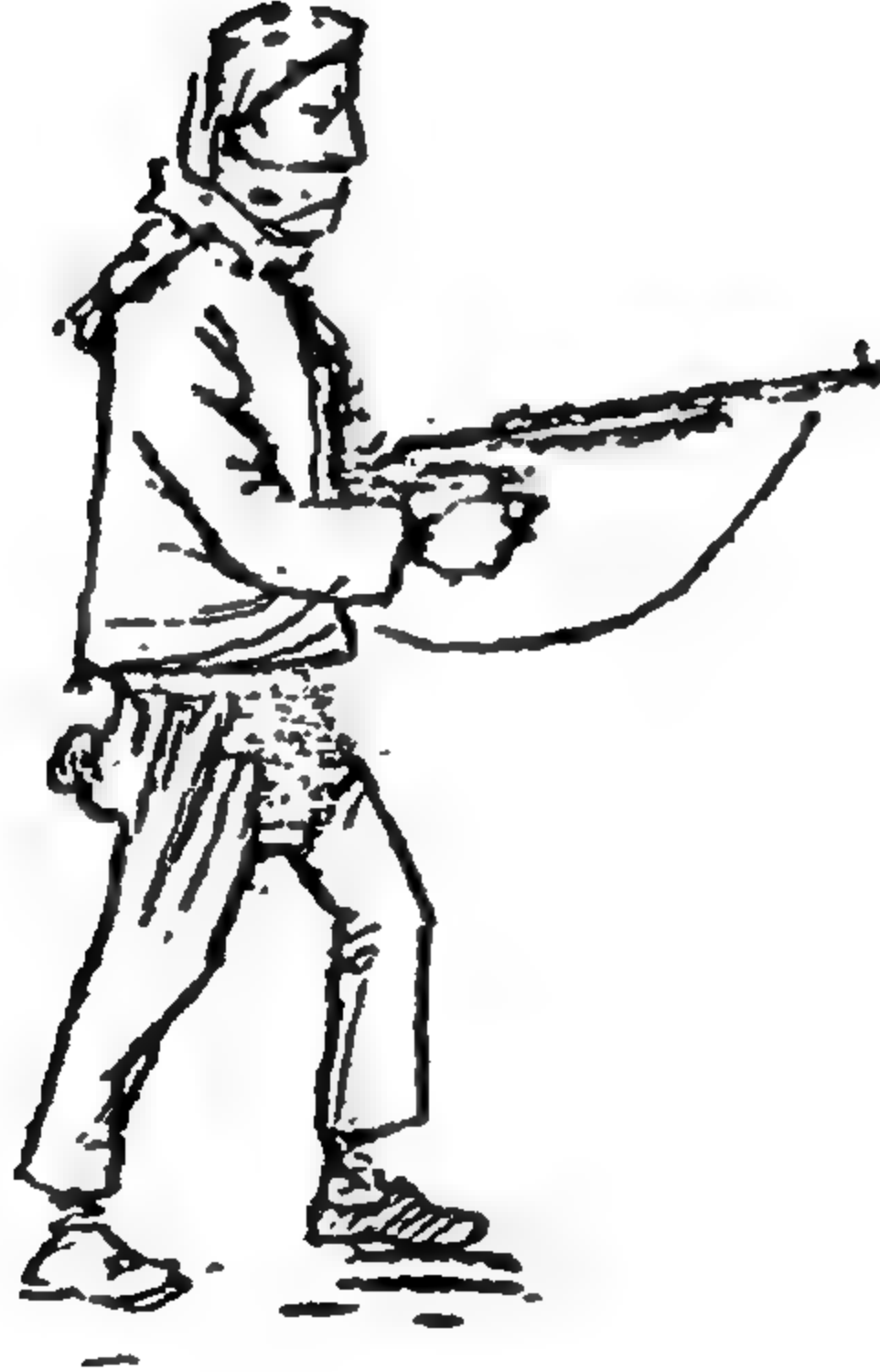
## ١٧٨ - ضوابط الإعفاء الوجوبي :

وتتخصر ضوابط أعمال هذا الإعفاء فيما يلي :

- ١- موضوع التبليغ : يتعين أن تكون الجريمة المبلغ عنها من الجرائم الإرهابية ؛  
أي الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ؛ والذي يضم المواد من ٨٦ حتى ٨٩ .
- ٢- الجهة التي يتم التبليغ إليها : ينبغي أن يتم التبليغ عن هذه الجريمة لإحدى السلطتين الإدارية أو القضائية ، كالشرطة أو النيابة العامة .
- ٣- زمن التبليغ : يتحدد هذا الزمن بالفترة السابقة على ارتكاب الجريمة الإرهابية ، أو الشروع فيها .
- ٤- الأولوية : بمعنى أن يكون المبلغ هو الذي يادر قبل غيره بالتبليغ عن الجريمة الإرهابية ولكن إذا حضر شخصان يبلغان عن نفس الجريمة في وقت واحد فأنهما يستحقان الاعفاء بذات الدرجة <sup>(١)</sup> .
- ٥- حسن النية : ويُستشف ذلك من أن يكون المبلغ جاداً في تبليغه ، فلا يصح أن يستخدم هذا التبليغ كوسيلة للهروب من الوقوع تحت طائلة العقاب ، مع استمرار ولاء المبلغ للتنظيم الإرهابي أو لزملائه في الجريمة الإرهابية المزعمة اقترافها. وتُستشف حسن النية من أن يكشف المبلغ عن تفاصيل الجريمة الإرهابية المشار إليها ، وتحديد شخصية شركائه في مشروعها الإجرامي ، وبه لا يكفي لوجود هذه « النية الحسنة » مجرد القول المرسل بحصول مشروع إجرامي إرهابي ، دون الإفصاح عن العناصر اللازمة لوقوف السلطات على المعلومات التي تساعد على الحيلولة دون « ترجمة » هذا المشروع الإرهابي إلى

(١) راجع :

واقع على . وعليه فالتبليغ الميهم أو الفامض لا يستوجب أى إعفاء .  
ولذا توفرت هذه الشروط ، يستأهل المبلغ ، الإعفاء الوجوبى من العقاب عن  
الجرائم الإرهابية ، بغض النظر عن الباعث الذى دفعه إلى الإقدام على التبليغ ،  
فقد يكون الخوف من العقاب ، أو يقظه ضميره ، أو رغبته فى الانتقام من باقى  
زملائه <sup>(١)</sup> .



---

(١) انظر : المستشار مصطفى مجدى هرجة - ملحق التعليق على قانون العقوبات -  
شرح القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - فيما يخص تعديل بعض نصوص قانون  
العقوبات ١٩٩٢ - دار الفكر والقانون بالمنصورة - ص ٣٦ .

## المطلب الثاني

### «الإعفاء الجوازي»

### من العقاب عن الجرائم الإرهابية

#### ١٧٩ - النص القانوني :

نصت المادة ٨٨ مكرراً (هـ) على حالتين للإعفاء الجوازي، وتتعلق الحالة الأولى بالإعفاء قبل البدء في التحقيق ، وتتصل الحالة الثانية بالإعفاء بعد البدء في التحقيق .

#### ١٨٠ - أولاً : الإعفاء للتبليغ قبل البدء في التحقيق :

أوضحت المادة ٨٨ مكرراً (هـ) من قانون العقوبات أنه « يجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق » .

وفي اعتقادنا أن ضوابط الإعفاء - هنا - هي ذاتها ضوابط الإعفاء الوجوبي، ماعدا ضابط واحد وهو المتمثل في زمن التبليغ ، فهو في الإعفاء الوجوبي يتعين أن يكون قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ، أما هنا فزمن التبليغ يتحدد بأنه بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق .

وبه ؛ فإنه حتى يمكن للمحكمة أن تعفي المبلغ هنا ، يتعين أن تكون الجريمة التي تم الإبلاغ عنها جريمة إرهابية ، وأن يتم الإبلاغ إلى السلطتين الإدارية أو القضائية، وأن يكون المبلغ هو أول من يادر بالتبليغ قبل علم السلطات المختصة ، وأن يكون حسن النية بأن يكشف كل ما لديه من معلومات تفيد في ضبط باقى المساهمين في الجريمة ، سواء في ذلك المعلومات المتعلقة بالجريمة الإرهابية ذاتها وظروفها ، أو بمرتكبيها ؛ فضلاً عن أن يكون التبليغ قبل البدء في التحقيق ، وبعد وقوع الجريمة .

وإذا توفرت هذه الضوابط ، يجوز للمحكمة أن تقرر إعفاء المبلغ من العقاب .

ولعل سر التفرقة بين الإعفاء الوجوبي للمبلغ قبل الجريمة ، والإعفاء الجوازي لمن يبلغ بعد الجريمة ، ينبع في كون أن الأول حق للمجتمع منفعة تزيد عن تلك التي حققها الثاني ، فالأول كان تبليغه سببا في منع الجريمة الإرهابية ، في حين أن الثاني تقوم بشأنه شبهة الإنحياز لمصلحته الخاصة المتمثلة في التخلص من تبعات الجريمة الإرهابية والمستولية الجنائية عنها ، وليس القصد من تبليغه هو - في الغالب - رعاية المصلحة العامة ، لذا لم يجعل المشرع إعفاءه واجبا ، وإنما جعله رخصة للمحكمة لتقول كلمتها في مسوغات الاعفاء ، ومدى كفايتها للكشف عن حسن نية المبلغ ، واستهدافه للمصالح العام من عدمه ، فأن ثبت لها حسن نيته وأنحيازه للمصالح العام ، قررت اعفائه من العقاب ، وإلا فلا .

### البدء في التحقيق :

ويلاحظ أن عبارة قبل بدء التحقيق Avant l'ouverture des poursuites تعنى أن السلطات المختصة بالتحقيق لم تشرع بعد في إجراءاته ، ويبدأ التحقيق أحوال التلبس بالجريمة بكل إجراء يتخذه مأمور الضبط القضائي ، أما في غير ذلك من أحوال يعتبر التحقيق قد بدأ منذ اتخاذ أي إجراء جنائي بمعرفة ممثلي سلطات التحقيق ، كالنيابة العامة ، أو قاضي التحقيق ، أو من يُندب لذلك وفقا لنظام النذب القضائي .

### ١٨١ - ثانيا : الإعفاء للتبليغ بعد البدء في التحقيق :

أجازت المادة ٨٨ مكرراً (هـ) من قانون العقوبات للمحكمة أن تعفى المساهم في جريمة إرهابية متى مكن الجاني في التحقيق ؛ السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين ؛ أو على مرتكبي جريمة أخرى معاملة لها في النوع والخطورة .

وتحدد ضوابط هذا الاعفاء فيما يلي :

- ١ - زمن التبليغ : أن يكون التبليغ قبل البدء فى التحقيق .
  - ٢ - المبلغ : وهو أحد المساهمين ، فى الجريمة الإرهابية محل التحقيق .
  - ٣ - موضوع التبليغ : لم يحدد هنا المشرع موضوع التبليغ فى الجريمة الإرهابية محل التحقيق ، بل أتاح المشرع الفرصة للمساهم فى هذه الجريمة ، وقرر جواز إعفائه، إن وفى بأحد التزامين :
- الأول : وينصرف إلى الجريمة الإرهابية محل التحقيق ، ومؤداه أن يشمل التبليغ الجناة الآخرين والجريمة المرتكبة بمعرفةهم .
- والثانى : ينصرف إلى جريمة أخرى معاملة فى النوع والخطورة .
- ( d'autres infractions de même nature et de même gravité )
- فالتزام المبلغ هنا التزام بدلى - ان صبح التعبير ، وأن لم يصح فإنى عنه أعتذر - بمعنى أنه أن وفى بأحد الالتزامين - مع توفر الشرائط الأخرى - جاز اعفائه من العقاب عن الجريمة الإرهابية الذى ساهم فيها .
- وواضح هنا أن المشرع استهدف تشجيع التبليغ عن الجرائم الإرهابية تسهيلا لضبطها والقبض على مرتكبيها .
- والتماثل بين الجريمة محل التحقيق والجريمة الأخرى ؛ يتعين أن يكون تماثلاً فى الدرجة والخطورة ، والتماثل فى الدرجة ، كجناية وجناية ، أو جنحة وجنحة ، وهذه مسألة قانونية مردها إلى نصوص قانون العقوبات .
- ولما كانت كل الجرائم الإرهابية جنایات فإن التماثل فى الدرجة هنا يفترض أن تكون الجريمة الأخرى جنایة .
- أما التماثل فى الخطورة ، فمؤداه أن يكون الخطر أو الضرر الناجم عن الجريمة الأخرى موازى للخطر أو الضرر الناجم عن الجريمة الإرهابية محل التحقيق .
- ٤ - الأولوية : ومؤداه أن يكون التبليغ هو السبب فى القبض على الجناة فى

الجريمة الإرهابية محل التحقيق ، أو الجريمة الأخرى التي في درجتها وخطورتها ولحكمة الموضوع تقدير قيمة البيانات التي أدلى بها المبلغ ، ومدى كفايتها لتسهيل القبض على الجناة ، ومدى وجود علاقة سببية بين التبليغ وهذا القبض <sup>(١)</sup> .

هـ - حسن النية : بمعنى أن يكون القصد من التبليغ هو الصالح العام ، فإن تستر المبلغ على بعض الجناة ، أو حرق في الوقائع محل الجريمة الإرهابية المبلغ عنها ، فإنه لايجوز إعفاؤه ، لأن المبلغ حينئذ يكون مغرضاً في تبليغه <sup>(٢)</sup> ، مما ينفي حسن نيته .

### المطلب الثالث

#### الر الإعفاء من العقاب

#### عن الجرائم الإرهابية

#### ١٨٢ - رفع العقوبة عن الجاني :

ينتج عن توفر الأعذار المعفية من العقاب ، رفع العقوبة عن الجاني ، رغم بقاء السلوك الإجرامى على أصله من الجريمة ، ورغم توفر شروط المسؤولية الجنائية في الفاعل <sup>(٣)</sup> .

وينتج عن ذلك ما يلي :

(١) في هذا المعنى :

الأستاذ جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - السابقة - ج٢ رقم ٦٤ ص ٥٨٩ -  
المستشار / محمود ابراهيم اسماعيل - الجرائم المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج في  
قانون العقوبات المصرى والتشريع المقارن - الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣ م - مطبعة  
كوستا تسوماس وشركاه بالقاهرة - ص ٣٠٢ .

(٢) انظر : المستشار/ محمود ابراهيم اسماعيل - الجرائم المضرة - السابق ص ٣٠٢

(٣) انظر : الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة - السابق - ص ٦٨٨ .



١ - نسبية أثر الإعفاء من العقاب : فلا يشمل إلا مَنْ توفّر فيه سببه ، وتتنحصر الاستفادة به في المبلغ عن الجريمة الإرهابية ، دون غيره من المساهمين فيها .

٢ - موضوع الإعفاء : يقتصر على الجزاء الجنائي فلا يشمل التصويض المدني، إذ يظل الجنائي في جريمة إرهابية مسئولاً مدنياً عن الضرر الناتج عن سلوكه

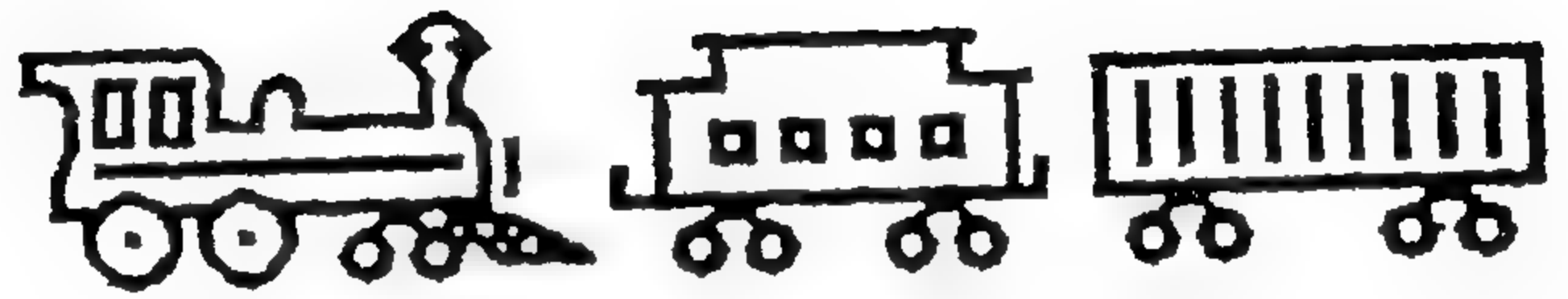
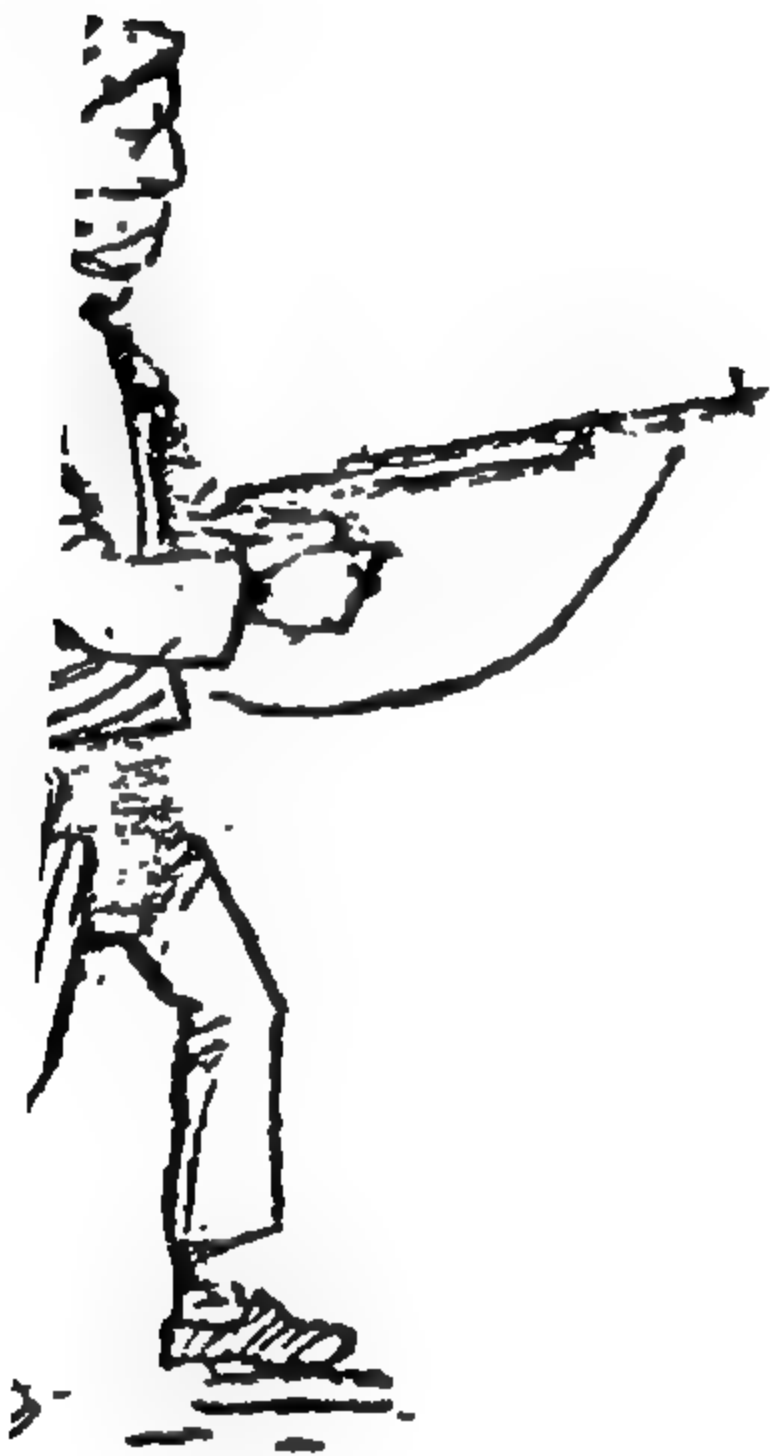
الإجرامي .

٣ - الاختصاص بتقرير الإعفاء : يتحدد - حسبما نرى - في المحكمة المختصة، لأن الخطاب في المادة ٨٨ مكرراً (هـ) موجه للمحكمة ، وليس لغيرها ؛ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ؛ فإن الجرائم محل التبليغ أفترض فيها المشرع أنها تقع من أكثر من شخص ، الأمر الذي يعنى أن الدعوى الجنائية ستتحرك « حتماً » أمام القضاء ؛ للنظر في المسئولية الجنائية عن الجريمة الإرهابية ؛ الأمر الذي يتلأم معه أن تنظر المحكمة الدعوى الجنائية برمتها ، لتقول كلمة القانون فيها ، فتعفى مَنْ توفّر بالنسبة له مسوغات الإعفاء ، وتجازى من يستأهل الجزاء ، وتبرئ من تثبت براءته <sup>(١)</sup> .

---

(١) قارن عكس ذلك :

الدكتور السعيد مصطفى السعيد - الأحكام العامة - ص ٦٨٨ .





## الباب الثالث

الأحكام العامة الاجرائية  
للجرائم الإرهابية





### ١٨٣ - العمل الإجرائى الجنائى :

يمكننا تعريف العمل الإجرائى الجنائى <sup>(١)</sup> بأنه كل عمل يرتب عليه القانون أثرا إجرائيا ويكون جزءا من خصومة جنائية ، أو جزءا من مرحلة الاستدلال <sup>(٢)</sup> .

---

(١) للمزيد حول هذا الموضوع راجع : رسالتنا للدكتوراه - السابقة - بند ٣٨٩ وما بعده ص ٣٤٢ وما بعدها .

(٢) ولقد اختلف حول إدخال مرحلة الاستدلال ضمن الخصومة الجنائية . فالرأى السائد يرى عدم إدخالها . ( راجع الاستاذ على زكى العرايى - المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية - مطبعة الاعتماد - القاهرة - ١٣٤٤/١٩٢٦ م - ج ١ بند ٤٠ ص ١٨ ، الدكتور محمود محمود مصطفى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - بند ٣٧ ص ٤٧ مطبعة جامعة القاهرة - ط ١٢ - ١٩٨٨ م .

الدكتور أحمد فتحى سرور - نظرية البطلان فى قانون الإجراءات الجنائية - رسالة دكتوراه مطبوعة - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٥٩ م بند ٩ ، ص ٣٠ . الدكتور وف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية فى القانون المصرى - ط ١٧ - ١٩٨٩ - دار الجيل للطباعة - ص ٣٧ ) فى حين أن البعض يرى إدخالها ضمن مرحلة الخصومة الجنائية ( راجع الدكتور جمال الدين العطيفى - الحماية الجنائية للخصومة من تأثير النشر - رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة ١٩٦٤ م بند ١٠٢ ص ١٥٢ وما بعدها ) . والرأى عندنا أن مرحلة الاستدلالات ، ولئن كانت تمهد للخصومة الجنائية إلا أنها لاتعد جزءا منها . وذلك لأن الخصومة الجنائية - فى نظرنا - عبارة عن مجموعة الاعمال ذات الأثر الإجرائى التى تبدأ بتحريك الدعوى الجنائية وحتى تنقضى انقضاء طبيعيا بصور حكم بات أو انقضاء مبسرا أى بغير ذلك من اسباب الانقضاء .

ويقصد بالقواعد الإجرائية تلك التي تحكم الأعمال الإجرائية المتصلة بخصومة ما<sup>(١)</sup> ، أو بمرحلة جمع الاستدلالات .

وبه فإن القواعد الإجرائية التي تحكم الجرائم الإرهابية ، تشمل كافة القواعد التي تحكم الأعمال الإجرائية منذ حدوث الواقعة الإجرامية الإرهابية وإلى أن يُستوفى حق الدولة في الجزاء الجنائي . وبمعنى آخر تشمل هذه القواعد كافة الأعمال الإجرائية التي تحكم المراحل الإجرائية التي تعربها «التهمة» بارتكاب جريمة إرهابية ،

- (١) يلاحظ أن جانب من الفقه ينتقد استخدام اصطلاح الخصومة الجنائية «لأن فكرة الخصومة تتلائم مع طبيعة الدعوى الجنائية» الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - مطبعة جامعة القاهرة - ط ١٢ - ١٩٨٨ - هامش ٢ ص ٦٦ .
- ويؤسس بعض الشراح رفضهم لاصطلاح الخصومة الجنائية ، على عدم توافقه مع الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية التي تجعل الهدف الرئيسى للعقوبة تأهيل المنحرف .
- (الدكتور حسن محمد علوب - استعانة المتهم بحام في القانون المقارن - رسالة دكتوراه مطبوعة - دار النشر للجامعات المصرية - ١٩٧٠ - بند ١٧٩ ص ٢٦٣ ) وجدير بالذكر أن محكمة النقض استعملت في بعض أحكامها تعبير الخصومة الجنائية . ( راجع على سبيل المثال : احكام محكمة النقض التالية : ١٩٦٥/١/١١ - مجموعة الأحكام - س ١٦ رقم ١١ ص ٤٥ : ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ رقم ١١ ص ٤٥ ، ١٩٧٠/٤/١٦ س ٢١ رقم ١٣١ ص ٥٥٢ ، ١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ رقم ١٦٧ ص ٧٥٥ ، ١٩٧٩/١٠/٢٥ س ٣ رقم ٦٦ ص ٧٨٤ ، ١٩٨١/٥/٤ س ٣٢ رقم ٧٩ ص ٤٤٨ ) .
- غير أن أستاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى ( الإجراءات - السابق - هامش ٢ ص ٦٤ وما بعدها ) يلاحظ أن محكمة النقض ( لاتعنى بالخصومة الجنائية «علاقة قانونية» وإنما تعنى بها في بعض أحكامها «الدعوى الجنائية» ذاتها ، وفي بعض الأحكام تستعمل المحكمة انعقاد الخصومة الجنائية ، وتعنى به بدء التحقيق الذي تجر به النيابة العامة أى دخول الدعوى في حوزة المحكمة بحيث يتسير لأطرافها وللقاضى مركز اجرائى معين ، وهو ما يفترض توافر شروط قبول الدعوى) .
- وفى اعتقادنا ان اصطلاح الخصومة ( جنس ) واصطلاح الدعوى الجنائية ( نوع ) باعتبار ان الخصومة الجنائية تشمل الدعوى الجنائية وغيرها من اعمال اجرائية جنائية أخرى ، قد يسبق الدعوى الجنائية كاجراءات جمع الاستدلالات وقد تتعاصر زمانيا معها كاعلان ورقة التكليف بالحضور ، وقد تتلو تحريك الدعوى مثل الاعمال الجرائية الجنائية المخول ممارستها لأطراف الخصومة الجنائية ، كالحضور أو تقديم الطلبات والدفع ..... الخ .



فتشمل مراحل جمع الاستدلال ، والتحقيق الابتدائي ، والمحاكمة ، والتنفيذ ( وهذه المرحلة الأخيرة لا يثور الحديث عنها إلا إذا صدر حكم بإدانة المتهم بجريمة إرهابية ) .  
ومن المفيد أن نشير إلى أن اتصال جرائم الإرهاب بالبنیان الداخلي للدولة ، وبالشرعية أو سيادة القانون ، ويؤمن المجتمع وسلامته ، دفع المشرع إلى إخضاع الدعاوى المتعلقة بالجرائم لأحكام اجرائية متميزة ، تستهدف سرعة البت في الدعاوى ، وتكفل استيفاء حق الدولة في الجزاء .

إلا أنه من الملاحظ ، أن المشرع لم يخص مرحلة التنفيذ بأحكام متميزة كاملة ، لذا فإنها ستخرج من نطاق دراستنا ونحيل القارئ بشأنها إلى المؤلفات العامة التي تتناول مرحلة تنفيذ الجزاء الجنائي .

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع حرص على إخراج الدعاوى الجنائية الناشئة عن الجرائم الإرهابية من نطاق تطبيق تقادم الدعاوى الجنائية .

## ١٨٤ - الرئيس مبارك : مكافحة الإرهاب ليس ضد الديمقراطية :

ومن المفيد أن نشير - أوبالأحرى أن نجدد الإشارة<sup>(١)</sup> - إلى أن السيد الرئيس محمد حسني مبارك ، حرص على إيضاح أن قانون الإرهاب ليس ضد الديمقراطية ، تأسيساً على أن كثيراً من الدول التي تمارس الديمقراطية مثل بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا ، تتسم قوانينها بالشدّة أكثر مما قنته المشرع المصري في قوانين مكافحة الإرهاب ، وتأكيداً لذلك ألحّ الرئيس مبارك إلى السلطات الواسعة والإجراءات الاستثنائية المخولة للمعنى الضبط القضائي في هذه الدول والتي تفوق بكثير تلك السلطات والإجراءات التي يملكها معزرو الضبط القضائي مصر .

فقد تطرق الرئيس مبارك يوم ١٩٩٣/٢/٨ ، إلى قضية الإرهاب قائلاً انتم

---

(١) راجع ما سبق بند ٦ من هذا المؤلف .

تتدفعون الثمن اذا استشرى الإرهاب فى مصر ، وسوف أسرد عليكمصوص قوانين ( الإرهاب ) فى إنجلترا أو المانيا .

وقرأ الرئيس نص هذه القوانين .

فعلى سبيل المثال فى إنجلترا فإن قانون مكافحة الإرهاب يتم القبض على المتورط أو المشتبه فيه بغير أمر قضائى ، وسلطات الأمن واسعة ، وهو قانون دائم وليس قانونا مؤقتا .

من له سلطة الاعتقال ؟ وزير الداخلية له سلطة تحذير أى تنظيم ارهابى وله حق تحديد اقامة من تقوم عليه الدلائل ، فى ارتكاب اعمال ارهابية دون الخضوع لرقابة القضاء . وحقوق المتهم فى إنجلترا يجوز للشخص الذى خضع لاجراءات قانون مكافحة الارهاب ان يتظلم لوزير الداخلية فى خلال ٩٦ ساعة من القبض عليه ، ومن حق وزير الداخلية - اذا اقتنع - بجدية التظلم ، ان يحيله إلى لجنة يشكلها لتبدى رأيا فى هذا الشأن ، ( ورأيا استشارى ) وغير ملزم .

وفى المانيا : تقضى التعديلات الأخيرة فى قانون الإجراءات الجنائية بعزل المتهم بأعمال ارهابية ومنعه من الاتصال بمحاميه قبل نظر الدعوى واجراء التحقيق بغير حضور المحامين . وسلطة الاعتقال : حبس المتهم بأعمال اجرامية لمدة ٢٠ يوماً يمكن تجديدها - بمجرد الشبهات فى اعمال اجرامية هذه قوانين ليست فيها رحمة .

وحقوق المتهم : تحديد عدد المدافعين عن المتهم بحيث لايزيد عن ٣ أشخاص ، مع وضع نظام خاص لجلسات المحاكمة يجيز استبعاد الدفاع من الدعوى اذا تعمد تعطيل اجراءات المحاكمة .

وفى إيطاليا : لسلطات الأمن الحق فى حبس أى شخص حبسا انفراديا لو وجهت له تهمة بالصلة فى اعمال ارهابية ، أو تخريبية ، ويجب اخطار النيابة العامة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الحبس لتتحقق من صحة الاجراءات ، ولرجال الأمن حق

استجواب المتهم بغير حضور أى مدافع عنه .

وفى مصر : لا يوجد قانون للإرهاب ، وحين رغبتنا فى اجراءات طفيفة . قامت الدنيا وقعدت <sup>(١)</sup> .

## ١٨٥ - تقسيم :

وترتبيا على ما تقدم سيتوزع موضوع هذه الأبواب إلى أربعة فصول هى :

الفصل الاول : عدم تقادم الدعوى الجنائية الناشئة عن جرائم الإرهاب .

الفصل الثانى : مرحلة الاستدلال والجرائم الإرهابية .

الفصل الثالث : مرحلة التحقيق الابتدائى والجرائم الإرهابية .

الفصل الرابع : مرحلة المحاكمة والجرائم الإرهابية .



---

(١) من كلمة السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - أثناء الاحتفال بافتتاح مبنى الأهرام الجديد ، يوم ١٩٩٣/٢/٨ ، والمنشورة بجرائد يوم ١٩٩٣/٢/٩ . انظر على سبيل المثال : جريدة الأهرام - ص ٥ .

## الفصل الأول

### عدم تقادم الدعاوى الجنائية الناشئة عن الجرائم الإرهابية

#### ١٨٦ - النصوص القانونية :

نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م على أنه :  
« تضاف الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إلى الجرائم الواردة في الفقرة الثانية من المادة (١٥) من قانون الإجراءات الجنائية » .

وهذه الفقرة من المادة ١٥ ( أ.ج ) تستبعد بعض الجرائم من نطاق تقادم الدعاوى الجنائية ، إذ تنص على أنه :

« أما في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٢٠٩ مكرر و ٢٠٩ مكررا (أ) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بعضى المدة » .

#### ١٨٧ - مبررات عدم التقادم هنا :

ولاشك - حسبما نعتقد - في أن استبعاد الدعاوى الجنائية الناشئة عن جرائم الإرهاب من الانقضاء بعضى المدة ما يبرره من الناحيتين : المنطقية والقانونية على حد سواء .

فمن الناحية المنطقية : تمس جرائم الإرهاب الكيان الاجتماعى ككل ، ومن شأن التسامح فيما أحدثته بالمجتمع ، تشجيع التنظيمات الإرهابية على الإستمرار فى جرائمهم الإرهابية ، وإذا قيل أن مضى المدة ينتج عنه نسيان الجريمة ، إذ تتمحى

ذكراها من أذهان الأفراد ، وتعود الأشياء إلى طبيعتها <sup>(١)</sup> تقول إن هذا يصدق على الجرائم الفردية ، التي تنحصر في اعتداء على مال أو دم شخص أو أشخاص محددين ، والجرائم الإرهابية تتفوق في نتائجها الضارة أو الخطرة على أي جريمة فردية ، فضرر الجريمة الإرهابية أو خطرها يمس الكيان الاجتماعي ، ويهدد بزوال الدولة ككيان قانوني ودستوري ، والتي إن زالت عمت الفوضى والهمجية في البلاد .

وإن قيل المجرم يكفي العقاب النفسي المتمثل في التوتر والإضطراب ؛ الذي يلحق به نتيجة اختفائه عن وجه العدالة <sup>(٢)</sup> ؛ نقول هذه حجة إن صحت - أيضا - في الجرائم الفردية، فهي لا تستقيم مع الجرائم التي تتم من خلال تنظيمات مناهضة للشرعية والدولة والمجتمع ، فهذه الجرائم ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسائل تستهدف بها هذه التنظيمات هدم الشرعية ومحو الدولة ، وتفتيت المجتمع ، وبه فإن المجرم الذي يقترب هذه الجرائم لا يمر بهذا العقاب النفسي ، بل تزيد معنوياته - في نظر نفسه وفي نظر التنظيم الذي ينتمي إليه - كلما ارتفع رصيده من الإرهاب ، والجرائم الإرهابية . وإن قيل إن ماضي المدة ينتج عنه - غالبا - عدم وصول الحكم - الذي يصدر في الخصومة الناشئة عن الجريمة - إلى الخرض المنشود منه ، ألا وهو

(١) راجع :

Merle "Roger" et Vitu "André"; Traité de droit, II, procédure quatrieme éd., Cujas Paris 1989, no.56, P. 70 et s., Jean pénale, Claude Soyer, Droit pénal et procedure penale, L.G.D.J. 1974, p.235 .

(٢) انظر :

STEFANI "Gaston" et LEVASSEUR

"Georges" : Procédure penale 1962, P.102.

BOUZAT "Pierre" et PINATEL

"Jean": Traité de droit pénal et de criminologie, Paris, Dalloz, P.819.

اثبات الحقيقة ، نظرا لاختفاء معالم الجريمة وتغير أدلة الإثبات أو زوالها <sup>(١)</sup> ، تقول إن هذا التبرير لا يستقيم مع الجرائم الإرهابية لأنها لا تترك دليلا واحدا - أو أدلة معبودة مستصورة ، فهي - حسب الغالب من الأمور - تكون ثرية بالأدلة ، باعتبار أن هذه الجرائم تنسم - غالبا - بالجرأة وجسامة النتائج ، فلا يهم الإرهابيون أن : تحدث نهارا أم ليلا ، أمام عدد محدود من الشهود أم غير محدود ، أو أن تكون نتائجها جسيمة وتقال عند محدود من المجنى عليهم أو غير محدود ، الأمر الذي يمكن معه القول بأن وصول الحكم في الخصومات - أو الدعاوى - الناشئة عن هذه الجرائم لغايتها المنشودة - ألا وهي « إثبات الحقيقة » - بسهولة ويسر غالبا ، بقطع النظر عن مضي مدة طويلة ، بين اقتراف الجريمة الإرهابية، وتحريك الدعوى الجنائية الناشئة عنها .

ولو أحتج على ذلك بأن : مضي المدة دون تحريك الدعوى الجنائية يكشف عن إهمال النيابة العامة ، باعتبارها ممثلة المجتمع في رفع الدعوى الجنائية . ويقفد المجتمع - من ثم - حقه في العقاب طالما لم يمارسه خلال مدة معينة <sup>(٢)</sup> ، فإنه مبرور على هذه الحجة بعدم صلاحيتها بالنسبة للجرائم الإرهابية ، باعتبار أن المجتمع في الغالب يهتم - ليس فحسب - بالوصول إلى مقتضى الجريمة الإرهابية ، بقدر اهتمامه بالوصول إلى التنظيمات المناهضة التي أفرزت هذه الجريمة ، وبه فإن مرور الفترة الزمنية الطويلة على اقتراف الجريمة ، لا يعبر - تماما - عن إهمال المجتمع - ممثلا في النيابة العامة - في استيفاء حقه في العقاب .

ومن الناحية القانونية : نجد أن استبعاد الدعوى الجنائية - الناشئة عن الجرائم الإرهابية - من نطاق انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، أمر يتفق وصحيح القانون ، إذ يتسق ذلك مع المادة ٥٧ من الدستور التي تقضى بعدم تقادم الدعوى الجنائية والمدنية

---

(١) راجع :

MERLE et VITU: op.cit. p. 669 .

(٢) انظر :

G. Stefani et G. Levasseur: op. cit., p.102 .



الناشئة عن الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون ، فإذا كان الاعتداء على حق عام أو حرية عامة لفرد من الأفراد يستأهل حرمان المعتدى من الاستفادة بتقادم الدعوى ؛ فإنه من باب أولى ، يتعين حرمان المعتدى على الحريات وحقوق المواطنين من خلال جرائم الإرهاب التي تخل بالنظام العام ، وتعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، مما من شأنه إيذاء الأشخاص وتعرض حرياتهم وحقوقهم العامة للخطر ، ناهيك عن الإضرار بالكيان الاجتماعي ككل ، متمثلاً في الإضرار بالبيئة أو الاتصالات أو المواصلات أو الأموال ، أو المياني أو الاملاك العامة والخاصة أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو لرسالتها ، أو تعطيل الشرعية المتمثلة في الدستور والقوانين واللوائح ، ( المادة ٨٦ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ) .

« فَمَنْ لَا يَرْحَمُ الْمَجْتَمَعُ ، لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُرَحَّمَ مِنَ الْمَجْتَمَعِ » ، فالإرهاب جريمة لا تُعْتَقَرُ في : حق الشرعية أو سيادة القانون ، وأمن المجتمع وسلامته .  
زد على ذلك أنها جريمة تستكرها الأديان السماوية ، والقوانين المتحضرة ، وكافة النظم الاجتماعية المتينة .

## الفصل الثانى

### مرحلة الاستدلال والجرائم الإرهابية

#### ١٨٨ - النص القانونى :

« نصت المادة ٧ مكرراً من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة <sup>(١)</sup>، على أنه « ..... ويكون لمأمور الضبط القضائى اذا توافرت لديه دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ؛ أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب من النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر أن تأذن له بالقبض على المتهم . وللنيابة العامة فى هذه الحالة ولامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة لا تجاوز سبعة ايام .

ويجب على مأمور الضبط القضائى أن يسمع اقوال المتهم المقبوض عليه ويرسله الى النيابة العامة المختصة بعد انتهاء المدة المشار اليها فى الفقرة السابقة . ويجب على النيابة العامة أن تستجيبه فى ظرف اثنتين وسبعين ساعة من عرضه عليها ، ثم تأمر بحبسه احتياطياً أو إطلاق سراحه .

رواضح من هذا النص أن اجراءات الاستدلال المتعلقة بجرائم الإرهاب تجمل فى الآتى :

#### ١٨٩ - اولاً : الاجراءات التحفظية :

الاصل العام أن الاجراءات التحفظية لا تمثل خروجاً على القواعد العامة ؛ لأنها مما يدخل فى الاختصاصات العادية لمأمورى الضبط القضائى ، لأنها أعمال تتجرد من القهر والإجبار ، ولا تتطوى على خرق للحريات أو مساس بحقوق ما <sup>(٢)</sup> .

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م .

(٢) راجع :

وتستهدف الإجراءات التحفظية المحافظة على أدلة الجريمة ، حتى يمكن لسلطة التحقيق الإطلاع عليها ومعاينتها ، والاستعانة بذلك فيما تتخذه من قرارات . ومن هذه الإجراءات التحفظية ، وضع اختتام على المكان الذى ارتكبت الجريمة فى داخله ، ورفع بصمات من مكان ارتكاب الجريمة توطئة لإرسالها - فيما بعد - إلى الخبير الذى يتولى فحصها ، وتعيين حارس لمنع أى شخص من العبث بأدلة الجريمة <sup>(١)</sup> .

ولكن مثل هذا المعنى للإجراءات التحفظية لا ينصرف إليه تعبيره الإجراءات التحفظية المناسبة، التى أباح المشرع - بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م - لمأمور الضبط القضائى اتخاذها متى توفرت لديه دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جريمة من جرائم الارهاب ؛ محل الدراسة .

فالإجراءات التحفظية التى تدخل ضمن أعمال الاستدلال العادية لم تكن بحاجة إلى نص جديد يقررها . والتساؤل الآن : ما المقصود إذن - من الإجراءات التحفظية المناسبة ؟ .

فى اعتقادنا أنه حسب المستفاد من سياق نص المادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م <sup>(٢)</sup> الخاص بإنشاء محاكم أمن الدولة ، ينصرف « الإجراءات التحفظية المناسبة » الى كل اجراء من شأنه التحفظ على شخص المتهم <sup>(٣)</sup> .

وبه فإن التحفظ على شخص المتهم ينصرف إلى كل إجراء يسيطر به مأمور الضبط القضائى على المتهم بحيث يحول بينه الهرب أو العبث بأدلة الجريمة ؛ ويستمر هذا الاجراء قائماً طوال الفترة الزمنية التى يستغرقها عرض الأوراق على النيابة العامة

---

(١) راجع أستاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون الاجرامات الجنائية - الطبعة الثانية - ١٩٨٨ - دار النهضة العربية - بند ٥٥٨ ص ٥٢٠ .

(٢) المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م محل الدراسة .

(٣) ويقصد بالمتهم هنا كل شخص توفرت لدى مأمور الضبط القضائى دلائل كافية على اتهامه بارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها فى القسم الاول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ( م ٧ مكررا ) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م بإنشاء محاكم أمن الدولة .

لتقول كلمتها بشأن القبض على المتهم من عمه <sup>(١)</sup> .

ولا يلزم أن تكون الدلائل التي أُسْتُدِّد إليها مأمور الضبط القضائي لاتخاذ إجراء التحفظ على المتهم ، أن يثبت صدقها ، إذ يظل إجراء التحفظ سليماً ، حتى ولو اتضح بعد ذلك أن المتحفظ عليه ليس له علاقة بالجريمة المرتكبة <sup>(٢)</sup> .

غير أنه يُشترط لصحة إجراء التحفظ هنا شرطان :

**الاول :** أن تتوفر دلائل كافية ضد شخص معين .

**الثاني :** أن تكون الجريمة محل الاتهام من بين الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، أى من بين الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٨٦ الى ٨٩ ع .

فإذا توفر هذان الشرطان ، كان لمأمور الضبط القضائي التحفظ على المتهم لمدة لا تزيد على أربع وعشرين ساعة ؛ ويتعين عليه خلالها أن يطلب من النيابة العامة الأذن له بالقبض على المتهم .

**والخروج على القواعد العامة هنا واضح ، إذ أنه في حالات التلبس بالجريمة يتطلب المشرع العرض الفوري على النيابة العامة ، في حين أن المشرع هنا خول لمأمور الضبط القضائي أن يحتفظ على المتهم لمدة أربع وعشرين ساعة .**

---

(١) في هذا المعنى : استاذنا الدكتور محمد زكى ابو عامر - الإجراءات الجنائية - ١٩٨٤م - دار المطبوعات الجامعية بالاسكندرية - بند ٤٢ ص ١٥٠ . وللمزيد راجع : استاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى - الإجراءات الجنائية - المرجع السابق - بند ٦٠٩ ص ٥٦٤ .

(٢) راجع الدكتور محمد زكى ابو عامر - المرجع السابق - بند ٤٢ ص ١٥١ .

## ١٩- ثانيا : القبض على المتهم :

القبض على المتهم مفادة سلب حريته لمدة قصيرة ، بهدف اتخاذ بعض الإجراءات ضده <sup>(١)</sup> .

فالقبض بطبيعته إجراء تحقيق ، ولذا لا يجوز صدوره إلا من سلطة مختصة بالتحقيق .

ونظرا لأن القبض من الإجراءات الماسة بالحرية الشخصية ، فإن المشرع لا يسمع به إلا لضرورة تقتضيها مكافحة الإجرام . وقد حرص المشرع الدستوري على تسجيل ذلك في المادة ٤١ من الدستور بقوله : « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد ، أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون » .

وتطبيقا لذلك نصت المادة ٧ مكررا - محل الدراسة - من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م - على أن للنيابة العامة في هذه الحالة ولأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة لا تتجاوز سبعة أيام .  
وواضح من هذا النص أنه يشترط لصحة القبض على المتهم هنا ، الشروط الآتية :

- ١ - وجود دلائل كافية ضد المتهم .
- ٢ - أن يكون الاتهام بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . « جرائم الارهاب » .
- ٣ - أن تستدعي ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ؛ وجود هذا القبض .

---

(١) لقد عرفت محكمة النقض القبض بقولها . « القبض على الانسان إنما يعنى تقييد حريته والتعرض له بامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده » نقض ١٦/٥/١٩٥٦م مجموعة أحكام محكمة النقض ص ١٧ رقم ١١٠ ص ٦١٣ .

٤ - ألا تتجاوز مدته سبعة أيام .

٥ - أن يصدر من النيابة العامة المختصة .

وبما أن المشرع خرج على القواعد العامة بخصوص مدة القبض إذ هي في حالات القلبس بالجريمة لا تتجاوز أربع وعشرين ساعة . (م ٣٦ أ ج) . في حين أنها في جرائم الإرهاب تمتد الى سبعة أيام . ولعل المشرع - حسبما نرى - أرثنى أن جرائم الإرهاب لا يرتكبها شخص واحد بل هي من الجرائم التي يتعدد المساهمون في ارتكابها ، الأمر الذي قد يؤدي إلى إطالة مدة استماع أقوال المتهمين بمعرفة مأموري الضبط القضائي .

#### ١٩١ - ثالثاً : التصرف مع المتهم المقبوض عليه :

القبض بطبيعته إجراء مؤقت ، فهو لا يمثل وضعاً نهائياً للمتهم ، بل هو وسيلة لاتخاذ إجراءات أخرى تجاهه ، لذا ينبغي أن تتخذ هذه الإجراءات حتى يستقر وضع المتهم ، أما بإزالة ما تعلق به من شبهات ، فيطلق سراحه ، وأما بتأكيد هذه الشبهات أو بالأقل عدم استطاعة المتهم إزالتها ، فيتعين تصعيد الإجراءات التي تُتخذ ضده .

وهذا ما نصت عليه المادة ٧ مكرراً - محل الدراسة - بقولها « ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع أقوال المتهم المقبوض عليه ويرسله الى النيابة العامة المختصة بعد انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة » .

وجدير بالذكر أن سماع أقوال المتهم بمعرفة مأمور الضبط القضائي ، مفادها مجرد سؤال المتهم ؛ أي الاستفسار منه عما هو منسوب إليه من شبهات ، فلا يجوز أن يتجاوز ذلك مأمور الضبط القضائي ، بأن يجري « استجواباً » للمتهم ؛ لأن الاستجواب إجراء تحقيق ، لم يسمع به المشرع - هنا - لمأمور الضبط القضائي .

ولقد كفل المشرع للمتهم المقبوض عليه حق الدفاع <sup>(١)</sup> فقد نصت المادة ١٣٩/١

(١) للمزيد حول موضوع حق الدفاع ، راجع : رسالتنا للدكتوراه بعنوان « حق الدفاع أمام القضاء الجنائي - دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الاسلامي - مساهمة في بناء نظرية عامة لحق الدفاع » مقدمة إلى كلية حقوق القاهرة ١٩٩٠/١٩٩١ م .



أ.ج على أنه « يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام . ويجب إعلانه على وجه السرعة ، بالتهم الموجبة اليه » .

وبعد سماع أقوال المتهم يتعين إرساله إلى النيابة العامة قبل انتهاء مدة القبض المأمور بها بمعرفة النيابة العامة ، وإلا كان القبض باطلا ، ويكون مأمور الضبط القضائي مرتكباً لجريمة قبض دون وجه حق ، مما يعرضه للمساءلة الجنائية والمدنية والإدارية<sup>(١)</sup> .

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع أوضح أنه يجب على مأمور الضبط القضائي أن يرسل المتهم إلى النيابة العامة المختصة « بعد » انتهاء مدة القبض عليه ، بيد أننا نرى أن الأصح استخدام لفظ « قبل » - أي قبل انتهاء مدة القبض . لسببين : الأول : لأنه لو صح لفظ « بعد » يشوب الأمر غموض ، إذ يثور التساؤل حول : « المدة الزمنية » التي يمكن أن « يرسل فيها المتهم إلى النيابة العامة » ، « بعد » انتهاء فترة القبض، فهل تصح « بعدها » بيوم أم يومين أم أسبوع ؟ ، فالأمر يكتنفه الغموض ويحتاج إلى إيضاح .

والثاني : أن القبض بطبيعته إجراء مؤقت ، والسماح به لفترة « سبعة أيام » كاف إلى حد كبير ، ولاسيما أنه مبني على دلائل قد تصح وقد لا تصح - للوقوف على مدى صحة ما هو منسوب إلى المتهم . وبه فإن بانقضاء فترة القبض يتحول القبض القانوني إلى قبض دون وجه حق . وعليه فإننا نهيب بالمشرع إلى تعديل لفظ « بعد » إلى لفظ « قبل » ، لأنه الأقرب إلى المنطق القانوني السليم ، والأكثرو اتساقاً مع مقتضيات القبض . وإن كان المشرع - يرى - على ضوء مقتضيات

---

(١) راجع د/ محمد زكي أبو عامر - الاجراءات - السابق - بند ٨٦ ص ٢٥٣ وما بعدها . وللمزيد: حول جريمة القبض بدون وجه حق : انظر : عقيد دكتور كبرى عبد الفتاح الشهاوى - جرائم السلطة الشرطية - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ١٩٧٧م بند ١٤ وما بعده ص ٤٤ وما بعدها .

الصالح العامة أن مدة « السبعة أيام » هي «مدة كاملة » أى يتعين أن تتاح للأمور الضبط القضائية بالكامل للوقوف على مدى صحة ما هو منسوب إلى المتهم بجريمة إرهابية ، فعليه أن يعدل النص بما يفيد ذلك ، على أن يحدد مدة يتعين خلالها إرسال المتهم المقبوض عليه ، إلى النيابة العامة المختصة ، ويكون النص على النحو التالى ، على سبيل المثال :

« ويجب على مأمور الضبط القضائى أن يسمع أقوال المتهم المقبوض عليه ويرسله إلى النيابة العامة المختصة خلال أربع وعشرين ساعة بعد انتهاء المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة » .

## **الفصل الثالث**

### **مرحلة التحقيق الابتدائي والجرائم الإرهابية**

#### **١٩٢ - إجمال :**

باستقراء نص المادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م بإنشاء محاكم أمن الدولة ، يتضح الآتى :

١ - أن النيابة العامة تتولى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى الجرائم الإرهابية محل الدراسة ( أى المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ) .

٢ - أن النيابة العامة تجمع بالاضافة إلى الاختصاصات المقررة لها ، سلطات قاضى التحقيق ، وسلطة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة المنصوص عليها فى المادة ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

٣ - عدم تقيد النيابة العامة فى مباشرتها التحقيق ورفع الدعوى الجنائية فى الجرائم الإرهابية - محل الدراسة بقيد الطلب المنصوص عليه فى المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠م ، بشأن حماية القيم من العيب .

٤ - يتعين على النيابة العامة أن تستجوب المتهم المقبوض عليه - بعد إرساله إليها بمعرفة مأمور الضبط القضائى المختص - فى ظرف اثنتين وسبعين ساعة من عرضه عليها ، ثم تأمر بحبسه احتياطيا أو اطلاق سراحه .

ويضاف إلى هذا أن للنيابة العامة اختراق سرية الحسابات بضوابط معينة .

وسنوضح كل ذلك فيما يلى :

#### **١٩٣ - أولا : اختصاص النيابة العامة بتحقيق الجرائم الإرهابية:-**

التحقيق الابتدائي هو مجموعة من الإجراءات التى ترمى إلى التنقيب عن

الأدلة المتعلقة بجريمة ارتكبت ، وتجميعها وتقييمها لتقدير مدى كفايتها لإحالة المتهم إلى المحاكمة <sup>(١)</sup>.

فالتحقيق الابتدائي هو المرحلة الأولى من مراحل الخصومة الجنائية <sup>(٢)</sup> وفي هذه المرحلة يجوز لسلطة التحقيق اتخاذ كافة إجراءات التحقيق التي تساعد على الكشف عن الحقيقة ، حتى ولو مست هذه الإجراءات الحقوق الشخصية ، لذا كان من الضروري إسناد هذه المرحلة إلى جهة تتوفر فيها ضمانات ، تكفل تحقيق مصلحة المجتمع في الكشف عن الحقيقة ، دون افتئات على حقوق المتهم <sup>(٣)</sup>.

ولقد أطمئن المشرع إلى اسناد الاختصاص بالتحقيق في الجرائم الإرهابية ، إلى النيابة العامة . إذ تنص المادة ٧ من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة <sup>(٤)</sup> ، على أنه «تختص النيابة العامة بالاتهام والتحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص محاكم أمن الدولة» .

أن النيابة العامة هي المختصة بالتحقيق والاتهام في الجرائم التي تدخل في

(١) راجع :

Merle et vitu: II. op. cit., no. 350.

BOULOC " Bernard", L'acte d'instruction, Paris 1965, no. 43, p. 26 .

وأيضاً : أستاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى - الإجراءات الجنائية - بند ٦٥٦ ص ٦١٤ .

(٢) حول فكرة الخصومة الجنائية . راجع : رسالتنا للدكتور هاشم ١٣٧١ ص ٣٤٢ وما بعدها .

(٣) في هذا المعنى : الدكتورة آمال عبد الرحيم عثمان - شرح قانون الإجراءات الجنائية - ١٩٨٩م - مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٩م - بند ٣٣١ - ص ٥٨٧ .

(٤) القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م - المنشورة بالجريدة الرسمية - العدد ٢٣ مكرر بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٨٠م .

اختصاص محاكم أمن الدولة ، والجرائم الإرهابية يصدق عليها ذلك <sup>(١)</sup> .

وحتى تكون إجراءات التحقيق الابتدائي صحيحة يتعين أن تباشرها النيابة المختصة بذلك محليا ، وأن باشرتها نيابة غير مختصة وقعت إجراءاتها باطلة بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام .

**ولكن هل يجوز أن تباشر جهة أخرى التحقيق الابتدائي في الجرائم الإرهابية ؟**

في اعتقادنا يجوز ذلك - وفقا للضوابط المقررة في هذا الشأن - لقاضي التحقيق ومستشار التحقيق .

إذ أنه قد تستدعي ظروف الدعوى أو الخصومة إسناد التحقيق الى جهة أخرى ، غير النيابة العامة ؛ فقد يحدث - على سبيل المثال - أن تكون الجريمة الإرهابية وقعت على أحد أعضاء النيابة العامة <sup>(٢)</sup> ، فمن الملائم هنا - إسناد الاختصاص بها إلى جهة أخرى ، صونا للنياية العامة من أن تهتز صورتها المحايدة في نظر الناس .

وعليه فإننا نرى جواز إسناد التحقيق لقاضي التحقيق وفقا لما نصت عليه المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه : « إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حال كانت عليها الدعوى أن تطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق . ويجوز للمتهم أو المدعى بالحقوق

---

(١) راجع : الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م بإنشاء محاكم أمن الدولة ، المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م « المنشور بالجريدة الرسمية » - العدد ٢٩ (مكرر) في ١٨ يولية سنة ١٩٩٢م ؛ وللمادة ٧ من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة .

(٢) راجع : م ٨٨ مكررا (أ) عقوبات - المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م ، والتي تكفل للقائمين على تنفيذ أحكام الجرائم الارهابية - أي جرائم القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - الحماية الجنائية متى وقع اعتداء عليهم - أو على أحد أفراد أسرته - بضوابط معينة - الأمر الذي يتصور معه وقوع جريمة من هذه الجرائم ضد عضو نيابة عامة . راجع : ما سبق بند ١٤٠ وما يبعده من هذا المؤلف .

المنية اذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف عام أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية اصدار قرار بهذا النذب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار اذا تحققت الاسباب المبينة بالفقرة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة العامة فى التحقيق حتى يباشره القاضى المنتدوب فى حالة صدور قرار بذلك .

ومتى تم إسناد التحقيق إلى قاضى التحقيق انحسرت سلطة النيابة العامة عن اتخاذ أى إجراء تحقيق فى الدعوى الجنائية محل التحقيق <sup>(١)</sup> : إلا إذا نذبه القاضى لذلك <sup>(٢)</sup> ويكون لقاضى التحقيق سلطة كاملة فى تحقيق الدعوى ولا يلتزم بطلبات النيابة العامة ، التى لاتعدوا أن تكون مجرد طرف فى الدعوى محل التحقيق <sup>(٣)</sup> كما لايجوز للنياية أن تتصرف فى الدعوى ، فبصدور قرار قاضى التحقيق يدخل هذا التصرف ضمن اختصاصاته <sup>(٤)</sup> .

كما أنه يجوز لوزير العدل نذب مستشار لتحقيق جريمة من الجرائم الإرهابية ، طبقا لما نصت عليه المادة ٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية التى تجيز «لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف نذب مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين، ويكون النذب من الجمعية العامة ، وفى هذه الحالة يكون المستشار المنتدوب هو

(١) وعليه فإن اجراءات التحقيق الذى تصدر من النيابة - فى هذه الحالة - تكون باطلة بطلان مطلقا لاتصال ذلك بولاية المحقق ( راجع أستاذنا الدكتور محمود نجيب حسنى - الإجراءات الجنائية - السابق - هامش ٣ من ص ٦٢٦ ) .

(٢) انظر المادة ٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

(٣) الأستاذ على زكى العرابى - المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية - طبعة ١٩٥١م - القاهرة ج ١ رقم ٥٦١ ص ٢٨٩ . وأيضا: الدكتور محمود نجيب حسنى - الإجراءات الجنائية - السابق - بند ٦٧١ ص ٦٢٦ .

(٤) انظر :



المختص بون غيره بإجراء التحقيق من وقت مباشرته العمل .

ويلاحظ أنه يتعين على محكمة الاستئناف الاستجابة إلى طلب الوزير ، وبمصدر قرار الندب يصير المستشار المندوب للتحقيق هو المختص وحده بالتحقيق ، ولا تخرج الأحكام التي تحكم التحقيق هنا ، عما هو مقرر بالنسبة للتحقيق الذي يجرى بمعرفة قاضى التحقيق <sup>(١)</sup> .

### ١٩٤ - ثانيا : اختصاصات وسلطات النيابة العامة :

طبقا للمادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م بإنشاء محاكم أمن الدولة <sup>(٢)</sup> تكون للنيابة العامة التي تباشر التحقيق فى الجرائم الإرهابية ، الاختصاصات والسلطات التالية :

- ١ - الاختصاصات المقررة لها بالنسبة للدعوى الجنائية ، بوجه عام .
- ٢ - سلطات قاضى التحقيق .
- ٣ - سلطة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة المنصوص عليها فى المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

فتلقى بعض الضوء على هذه الاختصاصات والسلطات :

### (١) اختصاصات النيابة العامة بالنسبة للدعوى الجنائية بوجه عام :

النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية ، أسند لها المشرع بجانب مباشرة الدعوى الجنائية سلطة التحقيق <sup>(٣)</sup> . كما أن لأعضاء النيابة العامة صفة مأمورى الضبط القضائى فضلا عن أن لهم الرئاسة على هؤلاء والإشراف عليهم .

---

(١) فى هذا المعنى : الدكتور محمود نجيب حنى - الاجراءات الجنائية - السابق - بند ٦٧٢ ص ٦٢٧ .

(٢) المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والاجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة وسرية الحسابات بالبنوك والأسلحة والذخائر .

(٣) نقض ١٩٦١/١/٩م أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨ .

وتملك النيابة العامة إجراءات مختلفة بوصفها سلطة التحقيق الرئيسية فى النظام القانونى المصرى .

وهذه الإجراءات يمكن تصنيفها إلى قسمين :

**القسم الأول :** يضم إجراءات جمع الأدلة كالاتصال والمعاينة وندب الخبراء والتفتيش ، والاستجواب والمواجهة ، وسؤال المتهم وسماع الشهود وضبط الأشياء والتصرف فيها .  
**أما القسم الثانى :** فينصرف إلى إجراءات الاحتياط ضد شخص المتهم بهدف التمكن من التحقيق معه ، أو لمنع من الفرار ، والبحث بالأدلة أيا كان نوعها ، وهذه الإجراءات تضم : الأمر بالحضور والأمر بالقبض ، أو بالقبض والإحضار ، فضلا عن الحبس الاحتياطى .

وهذه الإجراءات جميعها - أى التى تنطوى تحت لواء هذان القسمان - احتفظ بها المشرع للنياية العامة ، فيما يختص بالدعاوى الناشئة عن الجرائم الإرهابية .  
**(٢) سلطات قاضى التحقيق :**

يملك قاضى التحقيق كل ما تملكه النيابة من إجراءات ، يستوى فى ذلك إجراءات جمع الأدلة ، أو الإجراءات الاحتياطية الماسة بشخص المتهم . غير أن المشرع خول لقاضى التحقيق سلطة اتخاذ إجراءات اضافية لا تملكها النيابة العامة أصلا ، أو تملكها بعد استئذان القاضى التحقيق ، بشأنها . كما أن نظام الحبس الاحتياطى والافراج المؤقت أمام قاضى التحقيق يخضع لقواعد خاصة تباير - فى جوانب منها - تلك الواجب اتباعها أمام النيابة العامة .

**(٢-أ) الإجراءات التى يملكها قاضى التحقيق ولا تملكها النيابة العامة :**

يتطلب القانون بخصوص التحقيق الذى يجرى بمعرفة النيابة العامة استئذان القاضى الجزئى لامكان اتخاذ إجراء معين ، وهذا الاستئذان لا مبرر له متى كان التحقيق يجرى بمعرفة قاضى التحقيق ، لأنه يتوفر فيه كافة الضمانات المتوفرة فى

القاضي الجزئي .

**\* ومن تطبيقات ذلك مايلم :**

**لقاضي التحقيق** اتخاذ إجراءات ماسة بحرمة الحياة الخاصة لاتملكها النيابة العامة ، ومن ذلك : مانصت عليه المادة ٩٥ أ.ج<sup>(١)</sup> من أنه : « لقاضي التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو اجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر . وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولدة تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة » .

في حين أنه يلزم للنسبة العامة بالنسبة لهذه الإجراءات استئذان القاضي الجزئي ( المادة ٢٠٦ مكرر من قانون الاجراءات الجنائية ) .

كما أن لقاضي التحقيق أن يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والاسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة . ( المادة ٩١/٢ إجراءات جنائية ) . فلقاضي التحقيق اتخاذ هذه الإجراءات ، دون استئذان أحد ، حتى ولو وقع التفتيش على غير المتهمين ، أو غير منازلهم في حين أنه يشترط للنسبة العامة في هذه الحالة الأخيرة ، أن تحصل مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق . ( م ٢٠٦ أ.ج ) . ولقاضي التحقيق إذا لم يحضر الشاهد ، أو إذا حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين أن يحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لاتتجاوز

---

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢م بشأن تعديل بعض النصوص المتعلقة - وضمان حريات المواطنين في الترانين القائمة ، المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٩ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨م.

خمسين جنيها <sup>(١)</sup>. في حين أنه يلزم النياية العامة في مثل هذه الحالة تقديم المتهم الى القاضى الجزئى <sup>(٢)</sup>.

وللقاضى الجزئى الأمر بإيداع المتهم الحدث الذى لا يتجاوز سنه خمس عشرة سنة فى إحدى دور الملاحظة وتقديمه عند كل طلب ، حتى ولو تجاوزت مدة الإيداع أسبوعا ، فى حين أن النياية العامة لا تملك الإيداع لمدة تتجاوز أسبوعا ، إلا بأمر من المحكمة الجزئية ، مالم تأمر المحكمة بمدها <sup>(٣)</sup>.

### \* هذه السلطات وجرائم الإرهاب :

إذا كانت النياية العامة لا تملك هذه السلطات بالنسبة للدعوى الجنائية كقاعدة عامة ، إلا أنه استثناء من ذلك تملك النياية العامة كافة السلطات التى يملكها قاضى التحقيق - ومن بينها السلطات المشار اليها - إذا كانت الدعوى الجنائية ناشئة عن جريمة إرهابية <sup>(٤)</sup>.

### (٢-ب) قاضى التحقيق والحبس الاحتياطى والإفراج المؤقت :

كما أن لقاضى التحقيق سلطات لا تملكها النياية العامة تتصل بالحبس الاحتياطى والإفراج المؤقت . فللقاضى التحقيق مد الحبس الاحتياطى إلى ستين يوما دون الرجوع إلى أحد ، فطبقا لنص المادة ١٤٢ أ.ج. ، ينتهى الحبس الاحتياطى بمعرفة قاضى التحقيق بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم ، إلا أنه يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع أقوال النياية العامة والمتهم أن يصدر أمراً بعد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما . فى حين أن النياية العامة يتعين عليها بعد

---

(١) راجع المادتين : ١١٧ ، ١١٨ أ.ج .

(٢) انظر المادة ٢/٢٠٨ أ.ج .

(٣) راجع م ٢٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤م بشأن الأحداث .

(٤) راجع المادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م بإنشاء محاكم أمن الدولة المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م .

استتفاذ الأيام الأربعة التي تمثل أقصى مدة تملكها النيابة - في الدعاوى الجنائية بوجه عام - أن تعرض الأمر على القاضي الجزئي لمد الحبس ، لمدة أو لمُد أخرى لاتتجاوز الخمسة والأربعين يوما .

ولقاضي التحقيق الإفراج المؤقت عن المتهم طالما كان التحقيق مازال بين يديه ، وذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم وبعد سماع أقوال النيابة العامة .  
**\* هذه السلطات والجرائم الإرهابية :**

وطبقا للمادة ٧ مكررا من قانون إنشاء محاكم أمن الدولة ، تمتد سلطة النيابة العامة الى هذه السلطات ، طالما كانت الدعوى محل التحقيق ناشئة عن جريمة إرهابية .

### **١٩٥ - الجرائم الإرهابية ومد الحبس الاحتياطي أكثر من ستين يوما :**

لم يقنع المشرع الجنائي بتحويل النيابة العامة سلطة مد الحبس الاحتياطي للمتهم بجريمة إرهابية الى ستين يوما ، فقرر منحها سلطة مد الحبس الاحتياطي ستة أشهر ، وهذه السلطة لا تملكها في الدعاوى الجنائية بوجه عام إلا محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بضوابط معينة .

ولقد أوضحت هذه الضوابط المادة ١٤٣ أ.ج ، والتي تنص على أنه : « اذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي ( أي قاضي التحقيق ) مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمدة السابقة ( وهي تسمح بمد الحبس الاحتياطي إلى ستين يوما ) ، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق الى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لاتزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الافراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة .

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم

احتياطيا ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الاجراءات التى يراها كفيلا لانتهااء من التحقيق .  
وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ستة شهور ،  
عالم يكن المتهم قد أعلن بأحاليته الى المحكمة المختصة قبا انتهاء هذه المدة . فإذا كانت  
التهمة المنسوبة إليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى على ستة شهور الا  
بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على  
خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى معادلة ، والا وجب الافراج عن  
المتهم فى جميع الأحوال .

#### ١٩٦ - ثالثا : عدم تقييد النيابة العامة بقييد الطلب :

الأصل العام أن النيابة العامة هى المختصة بتحريك الدعوى الجنائية <sup>(١)</sup> ولها فى  
ذلك سلطة تقديرية بمقتضاها تملك تحريك أو عدم تحريك الدعوى الجنائية  
طبقا لما تراه ، غير أن هذه السلطة التقديرية للنيابة العامة مقيدة فى أحوال معينة  
بقيود <sup>(٢)</sup> لاتستطيع فى حالة عدم وجودها ، تحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن جرائم  
معينة . وهذه القيود هى : شكوى المجنى عليه ، أو طلب كتابى من وزير مختص أو من

---

(١) م ١/١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٢) كما يرد على هذه السلطة التقديرية للنيابة العامة ، تحفظ مفاده أن ثمة سلطات أو أشخاصا  
تشارك النيابة العامة سلطتها فى تحريك الدعوى الجنائية : كما هو الحال بالنسبة لحق التصدى  
المخول للقضاء ، الذى يملك أيضا تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم الجلسات ، ويضاف إلى ذلك  
حق المدعى المدنى فى الادعاء المباشر .



جهة حكومية معينة ، أو الحصول على إذن من جهة خاصة <sup>(١)</sup> .

وإذا انحصر الحديث في الطلب كقيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ، يمكننا القول بأن هذا القيد هو عبارة عن إجراء تفصح به جهة محددة في القانون عن رغبتها في تحريك الدعوى الجنائية ورفعها في الجرائم التي اشترط المشرع فيها ضرورة هذا الإجراء .

وعلة تعليق حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية على قيد الطلب ترجع إلى أن المشرع رأى « ملازمة تحريك الدعوى الجنائية » ستحقق الصالح العام بشكل أفضل، لو أسندت إلى جهة إدارية أو سياسية - تكون بحكم اتصال الجريمة بها أو بقوانين تختص هذه الجهة بالسهر على تنفيذها ، أجبر الجهات على تقدير مدى ملازمة تحريك الدعوى الجنائية من عدمه على مصالح الدولة بنسرها <sup>(٢)</sup> .

غير أن المشرع الجنائي لاحتط خطة مغايرة بالنسبة للجرائم الإرهابية ، فقرر رفع قيد الطلب عن كامل النيابة العامة حتى لو دخلت الجريمة الإرهابية في زمرة الجرائم التي تستلزم تقديم طلب من جهة معينة .

إذ نصت المادة ٧ مكررا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م بإنشاء محاكم الدولة على أنه « لا تنقيد النيابة العامة في مباشرتها التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المشار

---

(١) ولقد تحدثت محكمة النقض عن هذه القيود بقولها : « أوضح الشارع بما أورده في المذكرة الإيضاحية لمشروع الحكومة عن قانون الإجراءات الجنائية عن قصد من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث ، الشكوى وقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخص ، والطلب وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنيا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا ، والأذن وقد أريد به شخص معين يتسبب إلى إحطى الهبشات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال » . نقض ١٩٦٥/١٠/٢٥م أحكام النقض س ١٦ ق ١٤١ ص ٧٤٣ .

(٢) للمزيد راجع : الدكتور محمود نجيب حسنى - الإجراءات الجنائية - السابق - بند ١٣٦ ص ١٣٤ وما بعدها ، الدكتور محمد زكى أبو عامر - الإجراءات الجنائية - ١٩٨٤م - دار المطبوعات الجامعية - بالإسكندرية - بند ١٨٠ ص ٤٧٧ .

إليها في الفقرة السابقة بقيد الطلب المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠م بشأن حماية القيم من العيب .

#### والمادة ٩ أ.ج تنص على أنه :

« لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات الا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها . وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم ..... طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها إلا بعد تقديم .... هذا ..... الطلب ..... » .

والمادة ١٨٤ عقوبات تجازي كل من أهان أو سب بطريقة علانية <sup>(١)</sup> مجلس ( الشعب ) أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات العامة أو المصالح العامة .

وعليه ، فإنه إذا قامت هذه الجريمة مرتدية ثوب الإرهاب ، أي إذا توفر

---

(١) ولقد أوضحت المادة ١٧١ وسائل العلانية بقولها : « كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جريمة أو جنحة أو يقول أو صياح جهر به علنا أو يفعل أو إيما صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صورة شسبة أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها إذا ترتب على هذا الاغراء وقوع تلك الجريمة أو الجنحة بالفعل .

أما إذا ترتب على الاغراء مجرّد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع .

ويعتبر القول أو الصياح علنيا إذا حصل الجهر به أو ترديده بأحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق اللاسلكي أو أية طريقة أخرى . ويكون الفعل أو الإيما علنيا إذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أي مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصورة الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان . »

بشأنها مدلول الإرهاب كما نصت عليه المادة ٨٦ ع ، ( مضافة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م ) تكون النية العامة متعمدة من قيد الطلب ، سواء بالنسبة لإجراءات التحقيق أم بالنسبة لرفع الدعوى الجنائية الناشئة عن هذه الجريمة .

أما بالنسبة للعادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ م بشأن حماية القيم من العيب ، فهي تمنع إقامة الدعوى الجنائية عن أى من الأفعال المنصوص عليها فى هذا القانون الا بناء على طلب المدعى العام الاشتراكى <sup>(١)</sup> .

(١) ولقد أوضحت أحوال المسئولية عن العيب المراد (١-٣) من قانون حماية القيمة من العيب. فقد نصت المادة الأولى على أنه : « حماية القيم الأساسية للمجتمع واجب على كل مواطن ، والخروج عليها عيب يوجب المسئولية السياسية وفقا لأحكام هذا القانون .

وعلى جميع مؤسسات الدولة والتطبيقات السياسية والتفائية والاجتماعية وغيرها من التطبيقات العمل على صيانة هذه القيم ودعمها » . كما أوضحت المادة الثانية أن المقصود بالقيم الأساسية . فى تطبيق أحكام قانون حماية القيم من العيب « المبادئ المقررة فى الدستور والقانون التى تستهدف الحفاظ على حقوق الشعب وقيمه الدينية والمقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية ، والحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتشمل فيه من قيم وتقاليد ، وحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى » . وتصدت المادة الثالثة لبيان الأفعال التى ترتب المسئولية السياسية حيث قررت « يسأل سياسيا وفقا لأحكام هذا القانون كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

أولا : الدعوة الى ما تنطوى على انكار للشرائع السماوية أو ما يتنافى مع أحكامها اذا تم ذلك بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

ثانيا : تحريض النشء والشباب على الاعتراف عن طريق الدعوة الى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن اذا تم ذلك بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات. ويعتبر شابا فى حكم هذا النص من لم يجاوز عمره خمس وعشرين سنة ميلادية ذكرًا كان أو أنثى.

ثالثا : نشر أو اذاعة أخبار أو بيانات أو اشاعات كاذبة أو مفرضة أو دعايات مشيرة ، اذا تم ذلك فى الخارج بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات متى كان من شأن ذلك الأضرار بمصلحة قومية للبلاد .

رابعا : الأفعال التى تحرمها القوانين الآتية :

١ - القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

ويباشر المدعى العام الاشتراكى اختصاصته بنفسه أو بواسطة نائبه أو أحد مساعديه ، وفى حالة غيابه أو خلو منصبه يباشر نائبه اختصاصاته .  
وجلى من نص المادة ١٦ المذكورة أن المشرع المصرى ، رأى أنه عندما تنطوى الواقعة الواحدة على شق جنائى ، وشق سياسى ، فإن هذا الشق الأخير يرجح جانبه ، بحيث يترك للمدعى العام الاشتراكى تقدير مدى ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية عن الشق الجنائى من عدمه .

**غير أن المشرع الجنائى رأى ترجيح الشق الجنائى على الشق السياسى ، فيما يتعلق بالجريمة الإرهابية ، وعليه فإن النيابة العامة تكون متحررة من قيد الطلب ، لو انقضت - بجانب انطوائها على جريمة إرهابية - على عيب يرتب المسئولية السياسية وفقا لأحكام قانون حماية القيم من العيب .**  
**ولامراء - فى نظرنا - فى أن خطورة الجرائم الإرهابية هى التى فرضت هذه الاستثناء ، فهذه الخطورة فاقت - فى نظر المشرع المصرى - خطورة الأفعال التى ترتب المسئولية السياسية طبقا لقانون حماية القيم من العيب .**

- 
- == ٢ - قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ .
- ٣ - القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ .
- ٤ - القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

## ١٩٧- رابعا : استجواب المتهم <sup>(١)</sup> المقبوض عليه :

نصت المادة ٧ مكررا من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠م - بإنشاء محاكم أمن الدولة على أنه : « ... ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع أقوال المتهم المقبوض عليه ويرسله إلى النيابة العامة المختصة بعد انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة <sup>(٢)</sup> . ويجب على النيابة العامة أن تستجوب في ظرف اثنتي وسبعين ساعة من عرضه عليها ثم تأمر بحبسه احتياطيا أو إطلاق سراحه » .

وواضح من هذا النص أن المشرع ربط بين القبض على المتهم واستجوابه ، فقرر أن الهدف من القبض هو الاستجواب ، وعليه فإنه يتعين على النيابة العامة أن تستجوب المتهم <sup>(٣)</sup> ، خلال اثنتي وسبعين ساعة من عرضه عليها ، وقد يسفر الاستجواب عن ترجيح كفة براءة المتهم في نظر النيابة العامة ، وبالتالي يتعين عليها إطلاق سراحه ، وقد ينتج عن الاستجواب ترجيح كفة إدانة المتهم ، فتأمر بحبسه احتياطيا في الحدود والشروط المنظمة لذلك ، والسابق بإيضاحها <sup>(٤)</sup> .

---

(١) الاستجواب هو مناقشة المتهم تفصيلا فيما هو منسوب اليه من اتهامات وأدلة وشبهات قائمة ضده ، لكي ينفذها أن كان منكرا التهمة ، أو يسلم بها ان شاء الاعتراف بالجريمة .

للمزيد راجع : الدكتور محمود نجيب حسنى - الاجراءات الجنائية - السابق - بند ٧٣٦ وما بعده ص ٦٧٨ وما بعدها ، الدكتور روفى عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى ١٩٧٩م دار الجيل للطباعة ص ٤٦١ وما بعدها ، الدكتور محمد سامى النهروانى « استجواب المتهم » رسالة دكتوراه مقدمة لحقوق القاهرة عام ١٩٦٨م .

(٢) أى مدة القبض التى يتعين ألا تتجاوز سبعة أيام .

(٣) راجع ماسبق بند ١٩٠ من هذا الباب .

(٤) فى هذا المعنى بخصر من تفسير المادة ٣٦ أ.ج : أنظر : الدكتور عبد الرحمن حسين علام- ضمانات الحرية الفردية ضد القبض والحجز التحكيمى - دار نهضة الشرق بالقاهرة -

١٩٨٨م - بند ٢٤ ص ٨٩ .

وعليه فإن تخلف استجواب المتهم خلال الاثنتين وسبعين ساعة أنفة الذكر ، يترتب عليه بطلان أى حجز أو قبض أو حبس للمتهم المذكور .  
بل أن أى إجراء من هذه الإجراءات قد يترتب مسئولية من أمر به أونفذه (١) (٢)  
وفقا للضوابط المقررة لذلك (٣).

### ١٩٨ - خامسا : الاطلاع والحصول على بيانات ومعلومات تتعلق بالحسابات بالبنوك :

نصت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠م فى شأن سرية الحسابات بالبنوك على الآتى : « ويكون للنائب العام أو لمن يفوضه من المحامين العامين أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات بالحسابات أو الودائع أو الأمانات أو الخزائن المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية من القانون المشار اليه أو المعاملات المتعلقة بها ، اذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الأول من قانون العقوبات » .

وواضح من هذا النص أن المشرع وازن بين حق المجتمع فى الكشف عن الحقيقة فى جريمة من الجرائم الإرهابية وحق الأفراد فى الاحتفاظ بسرية حساباتهم ، فرجع الحق الأول ولاشك فى أن موقف المشرع المصرى هنا يجد تبريره فى خطورة هذه الجرائم التى تستهدف انتهاك الشرعية والمساس بالكيان الاجتماعى للمجتمع

---

(١) راجع م ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

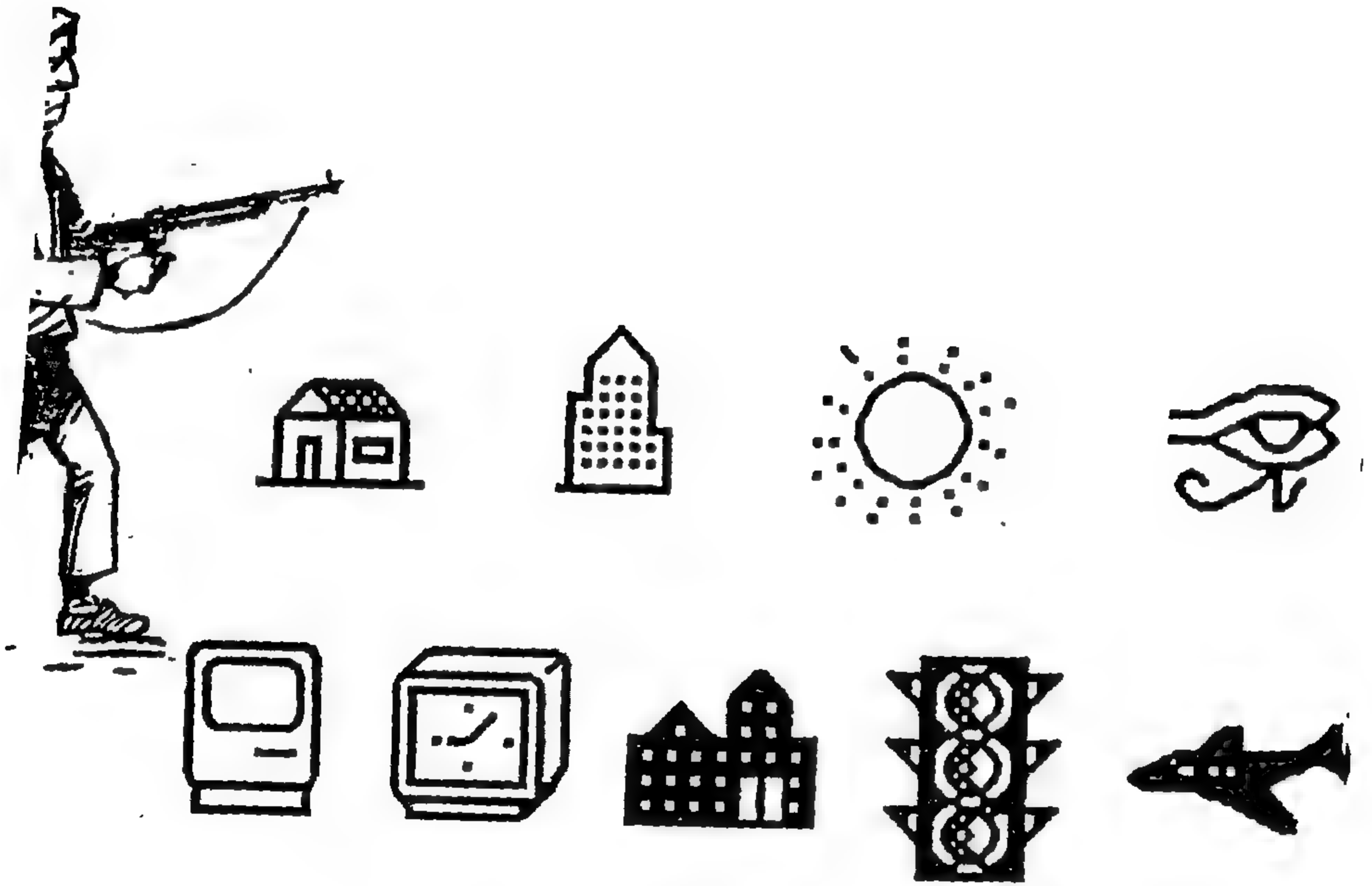
(٢) وانظر د/عبد الرحمن حسين علام - المرجع والموضع السابقين .

(٣) ومن المتصور أن تجتمع المسئولية الجنائية والمدنية والتأديبية فى نفس الوقت ، ومن المتصور أيضا قيام أركان مسئولية أو أكثر دون غيرها من المسئوليات .

(٤) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م .



المصري ككل . كما أن هذا النص ينم عن أن المشرع المصري فطن إلى خطورة استخدام سرية الحسابات في تمويل النشاط الإرهابي باعتبار أن حسابات أعضاء التنظيمات الإرهابية ، غالباً ما تعمل إما من متحصلات جريمة إرهابية أو من مصادر أجنبية تريد أن تحدث تصدع في البناء الاجتماعي المصري .



## الفصل الرابع

### مرحلة المحاكمة في قضايا الإرهاب

#### ١٩٩ - أهمية مرحلة المحاكمة :

تمثل مرحلة المحاكمة أخطر المراحل التي تمر بها الدعوى الجنائية ، ففي هذه المرحلة يعلن القضاء « كلمة القانون » في موضوع الدعوى .  
والمحكمة لاتعلن هذه الكلمة الا بعد فحص وتمحيص لكافة أدلة الدعوى ، سواء ماكان منها ضد مصلحة المتهم ، أو ماكان في مصلحته <sup>(١)</sup> ؛ أي أن المحكمة لاتقول كلمتها الفاصلة إلا بعد أن تتقصى الحقيقة الواقعية والقانونية في شأن الدعوى المطروحة أمامها <sup>(٢)</sup>.

وهذه الكلمة التي يعلنها القضاء لاتخرج عن فرضين :

إما إدانة المتهم ان كانت الأدلة جازمة بذلك ، وإما براءته إذا لم تتوفر الأدلة

---

(١) انظر :

MERLE "R." et VITU "A" :

Traité de droit criminel, procédure pénale, Tome II,  
procédure pénale éditions cujas, quatrième édition, Paris 1989, no.  
514, p. 592.

(٢) أنظر :

الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون الإجراءات الجنائية - الطبعة الثانية  
١٩٨٨ - دار النهضة العربية - بند ٨٤٩ ص ٧٥٣ .

الجازمة بالإدانة<sup>(١)</sup>. وانطلاقاً من سياسة المشرع الجنائى التى تستهدف سرعة البت فى الدعاوى الجنائية المتعلقة بالجرائم الإرهابية ، أسند - أى المشرع - الاختصاص بالفصل فيها إلى قضاء « أمن الدولة » .

غير أن « الواقع العملى » أثار مسألة فى غاية الأهمية ألا وهى :  
« شرعية وملاءمة » اسناد الاختصاص بهذه الدعاوى - كلها أو بعضها - الى القضاء العسكرى .

## ٢٠٠ - تقسيم :

لذا ، سنعرض : « فى مبحث أول » لقضاء أمن الدولة والاختصاص بالدعاوى المتعلقة بالجرائم الإرهابية .  
« وفى مبحث ثان » سنعرض لمسألة اختصاص القضاء العسكرى بهذه الدعاوى كلها أو بعضها .

---

(١) أى لأن أدلة البراءة قاطعة بها ، أو لأن أدلة الإدانة غير قاطعة بها ، باعتبار أن الشك يفسر لمصلحة المتهم . انظر : الدكتور محمود مجيب حسنى - الإجراءات الجنائية - بند ٨٤٩ ص ٧٥٣ ، وايضاً هـ (٣) من ذات الصفحة .  
للمزيد ، بخصوص قاعدة تفسير الشك لمصلحة المتهم ، راجع : رسالتنا للدكتوراه بعنوان « حق الدفاع أمام القضاء الجنائى - دراسة مقارنة فى القانون الوضعى والفقهاء الإسلامى - مساهمة فى بناء نظرية عامة لحق الدفاع » - مقدمة لحقوق القاهرة - ١٩٩١ - بند ٩١ وما بعده ص ٩٧ وما بعدها .

## المبحث الأول

### قضا. امن الدولة وقضايا الإرهاب

#### ٢٠١ - النص القانوني :

تنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة - المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - على أنه :  
« وتختص محكمة أمن الدولة العليا المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة - في دائرة أو أكثر - بنظر الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات دون التقيد بقواعد الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما تختص أيضا بالفصل فيما يقع من هذه الجرائم من الاحداث الذين تزيد سنهم على خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة . ويطبق على الحدث عند ارتكابه احدى هذه الجرائم أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، عدا المواد ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٢ منه . ويكون للنياية العامة جميع الاختصاصات المخولة للمراقب الاجتماعى المنصوص عليها فيه . »

#### ٢٠٢ - تقسيم :

وستتصدى لشرح هذه المادة من خلال المطلبين الآتيين :

**الأول :** فى الأحكام العامة لقضاء أمن الدولة .

**الثانى :** فى اختصاص الدعاوى المتعلقة بالجرائم الإرهابية بأحكام خاصة .

### المطلب الأول

#### الأحكام العامة لقضاء أمن الدولة

#### ٢٠٣ - إجمال وتقسيم :

تقصد بالأحكام العامة لقضاء أمن الدولة مجموعة الأصول التى تحدد خطة المشرع

بصدد تنظيمه لهذا القضاء ، وترتيبه لإجراءات المحاكمة أمامه .

وهذه المبادئ يمكن تصنيفها إلى نوعين :

**الأول :** مبادئ تتعلق بتحديد السلطة المختصة بالمحاكمة .

**والثاني :** مبادئ تتعلق بنظام المحاكمة ذات .

وسنعرض ذلك في الفرعين التاليين .

## الفرع الأول

### خصائص محاكم أمن الدولة

**٢٠٤- إجمال :**

ثمة خصائص مميزة لقضاء أمن الدول ، من أبرزها :

١ - أن محاكم أمن الدولة قضاء دائم .

٢ - وقضاء طبيعي .

٣ - أن محاكم أمن الدولة « العليا » ذات تشكيل خاص .

**٢٠٥- أولا : محاكم أمن الدولة قضاء دائم :**

نص الدستور الحالي - الصادر سنة ١٩٧١ - في المادة ١٧١ منه ، على أن ينظم

القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن

يتولون القضاء فيها .

ومطبقا لهذا النص - الذي ورد في الفصل الرابع من الباب الخامس « المعنون »

السلطة القضائية - تعتبر محاكم أمن الدولة جزءا من التنظيم القضائي العادي ،

وتخضع من ثم - لما يخضع له هذا التنظيم من أحكام خاصة بالتشكيل والاجراءات

والضمانات<sup>(١)</sup> .

وعلى هدى هذا ، صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محاكم أمن

(١) راجع :

الدكتورة / فوزية عبد الستار - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية

- ١٩٨٦ - بتد ٢٨٠ - ٤١٢ .

الدولة ، الذى قسم هذه المحاكم إلى قسمين ، هما : محاكم أمن الدولة العليا ، ومحاكم أمن الدولة الجزئية .

وترتيباً على ذلك تكون محاكم أمن الدولة العليا - بقسميها - محاكم دائمة فى النظام القضائى المصرى .

٢٠٦- ثانياً : محاكم أمن الدولة ، قضاء طبيعى .

يمكننا تعريف القاضى الطبيعى<sup>(١)</sup> بأنه :

« كل قضاء دائم ، منظم قانوناً قبل ارتكاب الجريمة ، ومشكل من قضاة متخصصين فى القانون ، مكفول له الاستقلال المحمى بالحصانة ، ويطبقون على اجراءات الدعوى وموضوعها القانون العادى ، ويكفل للخصوم امامهم كافة حقوق الدفاع<sup>(٢)</sup> »

---

(١) للمزيد بخصوص القاضى الطبيعى ، انظر .

الدكتور/ محمود محمود مصطفى - حقوق الإنسان فى الإجراءات الجنائية - مرحلة المحاكمة - تقرير مقدم للمؤتمر الثانى للجمعية المصرية للقانون الجنائى - المنعقد بالاسكندرية من ٩ الى ١٢ ابريل ١٩٨٨ - ص ٨ .

الدكتور/ محمود نجيب حسنى - الاجراءات - بند ٩١٠ ص ٨١١ .

وأيضاً : رسالتنا للدكتوراه - بند ٣٠٩ وما بعده ص ٢٩٠ وما بعدها .

(٢) نقصد هنا حقوق الدفاع بمعناها الدقيق ، أى تلك المكثات التى تقدم مادة الدفاع للقضاء كالحق فى الدعوى والحق فى الاثبات والحق فى المرافعة والحق فى الطلب والحق فى الفع . للمزيد انظر: رسالتنا للدكتوراه - السابقة - بند ١٣٦ وما بعده ص ١٤٣ وما بعدها .



### ومفترضاتها<sup>(١)</sup> وضماناتها<sup>(٢)</sup> .

وهذه الخصائص للقاضي الطبيعي تطبق - في نظرنا - على محاكم أمن الدولة، فهي دائمة ، لأن وجودها ليس مرتبط بطروف استثنائية يمر بها الوطن<sup>(٣)</sup>، فهي داخلة في « نسيج » النظام القضائي العام . كما أن اختصاصها محدد سلفا ، بشكل ثابت بجرائم محددة ، وهي ولئن كانت محاكم خاصة ، إلا أنها تنتمي الى القضاء الجنائي العام ، وأحكامها تخضع لقواعد الطعن المقررة في قانون الاجراءات الجنائية ، بما في ذلك الطعن بالنقض ، الذي يتيح لمحكمة النقض رقابة تكفل إلزام هذه المحاكم بالضوابط والاتجاهات العامة للقضاء<sup>(٤)</sup> . ناهيك عن أن هذه المحاكم تطبق القانون العام، لا قانون استثنائي .

### ٧-٢- ثالثا : محاكم أمن الدولة العليا ذات تشكيل خاص :

محاكم أمن الدولة نومان : محاكم أمن الدولة العليا ومحاكم أمن الدولة الجزئية . اذ نصت المادة الاولى من قانون محاكم أمن الدولة على أن :  
« تنشأ في دائرة كل محكمة من محاكم الاستئناف محكمة أمن دولة عليا أو أكثر  
كما تنشأ في مقر كل محكمة جزئية محكمة أمن دولة جزئية أو أكثر » .

ومحكمة أمن الدولة الجزئية لا تشذ في تشكيلها عن المحكمة الجزئية العادية،

---

(١) نعى بمفترضات حقوق الدفاع ، تلك المقدمات الضرورية التي تهد وتساعد الخصم في تقديم مادة دفاعه إلى القضاء ، كالعلم بالإجراءات ، واستعانة المتهم بمنافع ، وإتاحة الفرصة للاستعداد للدفاع للمزيد ، راجع : رسالتنا للدكتوراه - بند ١٩٦ وما بعده ص ٢٠٣ وما بعدها .

(٢) نقصد بضمانات حقوق الدفاع كافة ما يقرره المشرع لكفالة تقديم مادة الدفاع للمحكمة بعريّة ودون تمييز بين خصم وآخر ، كالمساواة أمام القانون والقضاء وحضانة الدفاع ، والعلائية والالتزام بسر المهنة . لتفاصيل أوفى ، راجع : رسالتنا للدكتوراه - بند ٣٢٧ وما بعده ص ٢٠٦ وما بعدها .

(٣) انظر : استاذنا الدكتور/ محمود لبيب حسنى - الإجراءات - بند ٨٦٩ .

(٤) راجع : المرجع والموضع السابقين .

إذ يجلس فيها قاضي المحكمة الجزئية الذي يتم نفيه لذلك .

بيد أن المشرع اختط خطة مغايرة بالنسبة لمحكمة أمن الدولة العليا ، إذ قرر أن يكون تشكيل هذه المحكمة من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف على أن يكون الرئيس بدرجة رئيس محكمة استئناف . ويجوز أن يضم إلى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل ويصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية .

## ٢٠٨- هدى « هلاءة » انضمام قضاة عسكريين لمحاكم أمن الدولة :

في الواقع أن الدعوى التي تختص ببا محاكم أمن الدولة ذات طبيعة خاصة ، سواء فيما يتصل بدرجة خطورتها ، وسواء فيما يتعلق بجانيها السياسي . الأمر الذي يتناسب معه اشتراك أعضاء عسكريين في تشكيل هذه المحاكم<sup>(١)</sup> ، فهؤلاء قوهم خبرتهم وطبيعة عملهم لإدراك هذه الخطورة وتلك الجوانب السياسية<sup>(٢)</sup> ، مما

(١) جدير بالذكر أن التشريع المقارن يأخذ بفكرة انضمام أعضاء عسكريين لتشكيل محاكم أمن الدولة ، ففي فرنسا تشكل هذه المحاكم من رئيس وأربعة أعضاء من بينهم اثنين من العسكريين ( بموجب القانون رقم ٦٣-٢٣ الصادر في ١٥ يناير ١٩٦٣ ) ؛ وذلك في كافة الأحوال .

وفي العراق : تشكل محكمة أمن الدولة من مدنيين وعسكريين أو من عسكريين فقط ؛ وتشكل محكمة تمييز أمن الدولة من خمسة أعضاء يكون ثلاث من مقام محكمة تمييز العراق وأثنان من ضباط الجيش من رتبة عقيد على الأقل .

وفي الأردن : تشكل محكمة أمن الدولة من ثلاثة قضاة يعينهم رئيس الوزراء من المدنيين أو العسكريين أو منها ما يقتضى أمر يُنشر في الجريدة الرسمية .

وفي سوريا : يجوز تشكيل محاكم أمن الدولة : عادية أو عسكرية أو مختلطة من قضاة مدنيين وعسكريين معا .

للمزيد ، انظر : الأستاذ فاروق الكيلاني - المحاكم الخاصة - دراسة مقارنة - ١٩٨٠ - ص ٣٠ وما بعدها .

(٢) انظر : أستاذتنا الدكتورة آمال عثمان - شرح قانون العقوبات الإقتصادي - في جرائم التمييز - ١٩٨٣ - دار النهضة العربية - بند ١٠١ - ص ٢١٣ .

**يجوز الصالح العام بشكل أفضل .**

ولاحل للتخوف من أثر انضمام أعضاء من ضباط القوات المسلحة  
القضاة على طبيعة محاكم أمن الدولة ، فهي تبقى رغم ذلك من بين المحاكم الخاصة  
العادية ، بحسبان ان العنصر الغالب من مستشاري محكمة الاستئناف ، فضلاً عن أن  
الأعضاء العسكريين لهم صفة قضائية ، أي تتوفر بشأنهم الضمانات  
المتطلبة في عضوا المحكمة <sup>(١)</sup>.

## **الفرع الثاني**

### **مبادئ المحاكمة أمام قضاء أمن الدولة**

#### **٢٠٩- الأصل العام :**

الأصل العام أن المحاكمة أمام قضاء أمن الدولة تخضع لذات المبادئ التي تحكم  
القضاء العادي .

ولقد عبر المشرع عن هذا الأصل العام ، فيما نصت عليه المادة الخامسة من قانون  
محاكم أمن الدولة التي قررت اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات  
الجنائية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شئן حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض في المواد الجزائية ، وقانون المرافعات المدنية والتجارية ، وذلك في الحدود التي  
لاتخالف ما نص عليه في قانون محاكم أمن الدولة .

وعليه فإن المحاكمة أمام محاكم أمن الدولة تخضع للمبادئ

**التالية:**

- مبدأ علانية المحاكمة .
- مبدأ شفوية إجراءات المحاكمة .
- مبدأ المواجهة بين الخصوم في الدعوى الجنائية .

- مبدأ تقيد المحكمة بالحدود الشخصية والعينية للدعوى المرفوعة أمامها .

- مبدأ ضرورة تدوين إجراءات المحاكمة .

## ٢١٠- الاستثناء : سمات خاصة للمحاكمة أمام محاكم أمن الدولة :

إذا كانت تلك هي القواعد العامة التي تخضع لها المحاكمة أمام قضاء أمن الدولة، فإن المشرع ميز هذه المحاكم بقواعد خاصة : ومن أبرز هذه القواعد الخاصة ما يلي :

١ - حظر الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة .

( المادة الخامسة من قانون محاكم أمن الدولة )

٢ - الفصل في الدعاوى على وجه السرعة .

( المادة ٣ )

٣ - إسناد سلطات قاضي التحقيق إلى النيابة العامة ، فيما يتعلق بتحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا . ( م ٧ )

### المطلب الثاني

### الأحكام الخاصة بالدعاوى المتعلقة

### بالجرائم الإرهابية

## ٢١١- الأصل العام :

طبقا للفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون محاكم أمن الدولة ( المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ) تختص محاكم أمن الدولة العليا بالدعاوى المتعلقة بالجرائم الإرهابية ، حتى ولو كان متهم فيها حدث تزيد سنة على خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

ومعنى هذا ومقتضاه أن الدعاوى الناشئة عن جرائم إرهابية تخضع لآذان

الأحكام- المشار إليها في المطلب السابق - التي تنظم المحاكمة أمام محاكم أمن الدولة

سواء في ذلك الأحكام التي تتفق فيها مع المحاكم العادية أو الأحكام التي خص المشرع بها محاكم أمن الدولة .

### ٢١٢- الاستثناء :

وجدير بالذكر أن المشرع اختص الدعاوى الجنائية الناشئة عن جرائم إرهابية بأحكام خاصة هي :

#### ١ - الخروج علم قواعد الاختصاص المحلى :

ويقصد بالاختصاص المحلى أو المكانى ، أن المحكمة التي تنظر الدعوى تكون مختصة مكانيا بها . وطبقا للمادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ؛ يتحدد هذا الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم ، أو الذى يقبض عليه فيه .

غير أن المشرع خرج عن ذلك فيما يتعلق بالدعاوى الناشئة عن الجرائم الإرهابية إذ جعل الاختصاص المحلى بها لمحكمة واحدة هي « محكمة أمن الدولة العليا المنشأة بدائرة استئناف القاهرة فى دائرة أو أكثر » .

( م ٢/٣ من قانون محاكم أمن الدولة )

#### ٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة بمحاكمة الأحداث :

للطبيعة الخاصة للحدث ، اختصه المشرع بتنظيم محاكم خاصة ، إصطلاح على تسميتها بمحاكم الأحداث . ولقد راعى المشرع فى تنظيمها وتشكيلها وترتيب الإجراءات أمامها هذه الطبيعة الخاصة للحدث .

والحدث هو كل مَنْ لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده فى إحدى حالات التعرض للانحراف ( المادة الأولى من

قانون الأحداث رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤<sup>(١)</sup>، وتشكل محكمة الأحداث من قاض واحد ، يعاونه خبيران من الاختصاصيين ، أحدهما على الأقل من النساء ويكون حضورهما إجراءات المحاكمة وجوبيا . ( المادة ١/٢٨ من قانون الأحداث ) .

ولكن نظرا لخطورة الجرائم الإرهابية ، إرتأى المشرع الجنائي إسناد الاختصاص بمحاكمة الأحداث الذين تزيد سنهم على خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ، إلى محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة استئناف القاهرة . ولاشك في أن ذلك يمثل خروجاً عن كافة القواعد الإجرائية المتعلقة بمحاكم الأحداث ، بما في ذلك قواعد الاختصاص المحلي أو المكاني .

ولكن يخفف من وطأة هذا الخروج على الأحكام العامة ؛ أنه لايشمل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة ، فهؤلاء تحتفظ محاكم الأحداث باختصاصها بشئتهم حتى ولو ارتكبوا أو شاركوا في ارتكاب جرائم إرهابية .

ولاشبهة - في نظرنا - في أن خروج المشرع على القواعد العامة هنا - بالنسبة للحدث الذي تزيد سنه عن خمس عشرة سنة - له ما يبرره من خطورة الجرائم الإرهابية ، وخطورة استغلال عدم مساعلة الحدث ، من قبل الجماعات الإرهابية .

كما أن الواقع العملي يبرر اختصاص محاكم أمن الدولة العليا بمحاكمة الأحداث ؛ إذ أن أخطر ما كشفت عنه مواجهات الإرهابيين في حملات التطهير الموسعة والمكثفة في إحدى المناطق بالقاهرة الكبرى ، كان الأطفال الذين

---

(١) ويلاحظ أن البعض يطالب بتخفيض سن الحدث إلى ست عشرة سنة ، نتيجة لظاهرة استخدام الأحداث في جرائم التطرف - راجع الأسعانة مهني أنور - تحقيق صحفي بعنوان : « أطفال في دنيا الإرهاب » - بعد استخدام الأحداث في جرائم التطرف - هل نهبط بمن الحدث إلى ١٦ سنة ؟ - منشور بـ مجلة أكتوبر - القاهرة - العدد ٨٥٢ السنة ١٧ - الصادر في ١٩٩٣/٢/٢١ - ص ١٩ وما بعدها .



استطاع الإرهابيون « من الخارجين على القانون ان يجندوهم ويديروهم  
ويستخدموهم كأدوات للعمل لحسابهم بعد عمليات غسيل مخ لهم يتبعها  
تلقينهم بالأفكار المسمومة وتطويعهم لتنفيذ كل ما يطلب منهم . حتى وان كان  
المطلوب هو السرقة ومواجهة آبائهم وأميائهم وإخوانهم »<sup>(١)</sup> .

### ٣ - ما يطبق علم الحدث من أحكام قانون الأحداث :

نصت المادة ٢/٣ من قانون محاكم أمن الدولة ( المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة  
١٩٩٢ ) على أن يطبق على الحدث عند ارتكابه إحدى الجرائم الإرهابية ، القانون  
رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، عدا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٨ ،  
٤٠ ، ٥٢ منه .

وجلى من ذلك ان الحدث - الذى يزيد سنه عن خمس عشرة سنة - عند ارتكابه  
جريمة إرهابية ، يطبق عليه الأحكام الموضوعية فقط من قانون الاحداث ، أما

---

(١) الأستاذ/ علاء عبد الكريم - تحقيق صحفى بجريدة « أخبار الحوادث » - القاهرة -  
العدد ٣٨ - السنة الأولى - الصادر فى ١٢/٢٤/١٩٩٢م - ص ٦ حيث يضيف أنه « كان  
هناك من يختار الاطفال والصبية من الطريق ومن يلتقطهم من الشوارع والحوارى ( والازقة )  
او من المساجد بعد مراقبة دقيقة لهم .. ومعرفة بظروفهم الاسرية والاجتماعية » « وكان هناك  
من يقوم بتصنيف الأطفال حسب قدراتهم واستعداداتهم الذهنية والبدنية وتقسيمهم إلى  
مجموعات .. كل مجموعة لها مهمة معينة للقيام بها .. »  
« وبهذا التنظيم الارهابى اصبحت هناك عدة فرق من الاطفال تعمل فى خدمة الارهاب  
والاجرام . فرقة مهمتها الاستطلاع ومراقبة مايجرى فى مختلف المناطق .  
وفرقة لتأمين عصابة الارهابيين وهذه يتم تدريبها على الكاراتيه والمصارعة واستخدام  
الجنائز والسكاكين والسنج والمطاوى .  
وفرقة مهمتها جمع المعلومات عن الاقراح التى ستقام وموعدها ومعرفة اصحاب هذه الاقراح  
والفرقة التى تستقدم لحياتها وهل تضم راقصات ومغنيين او لا ؟  
وفرقة لتأمين اللقاءات السرية لعصابة البلطجية اثناء اجتماعها فى بعض الزوايا والمساجد .  
وفرقة لمراقبة محلات بيع الخمر والمترددين عليها .  
وفرقة لاشغال الحرائق فى محلات ونوادى الفيديو ودور السينما .. وهكذا استطاعت عصابة  
الارهابيين الخارجين على القانون ان تسيطر على العديد من الاطفال » .

الأحكام الإجرائية الواردة في المواد سالفة الذكر ، فيستعاض عنها بالأحكام الإجرائية التي تطبق أمام محاكم أمن الدولة . وهذا طبيعي ومنطقي ويتسق مع خطة المشرع على إسناد الاختصاص بمحاكمة الحدث الذي تزيد سنه عن خمس عشرة سنة أمام هذه المحاكم ؛ لأن هذه المواد تتعلق بتشكيل وإجراءات محاكم الأحداث ؛ التي حُجِبَ عنها الإختصاص بمحاكمة الحدث المتهم بجريمة إرهابية .

#### ٤ - إسناد اختصاصات المراقب الاجتماعي للنيابة العامة :

ادخر قانون الأحداث للمراقب الاجتماعي دوراً ملحوظاً أثناء محاكمة الحدث ، وبعد هذه المحاكمة .

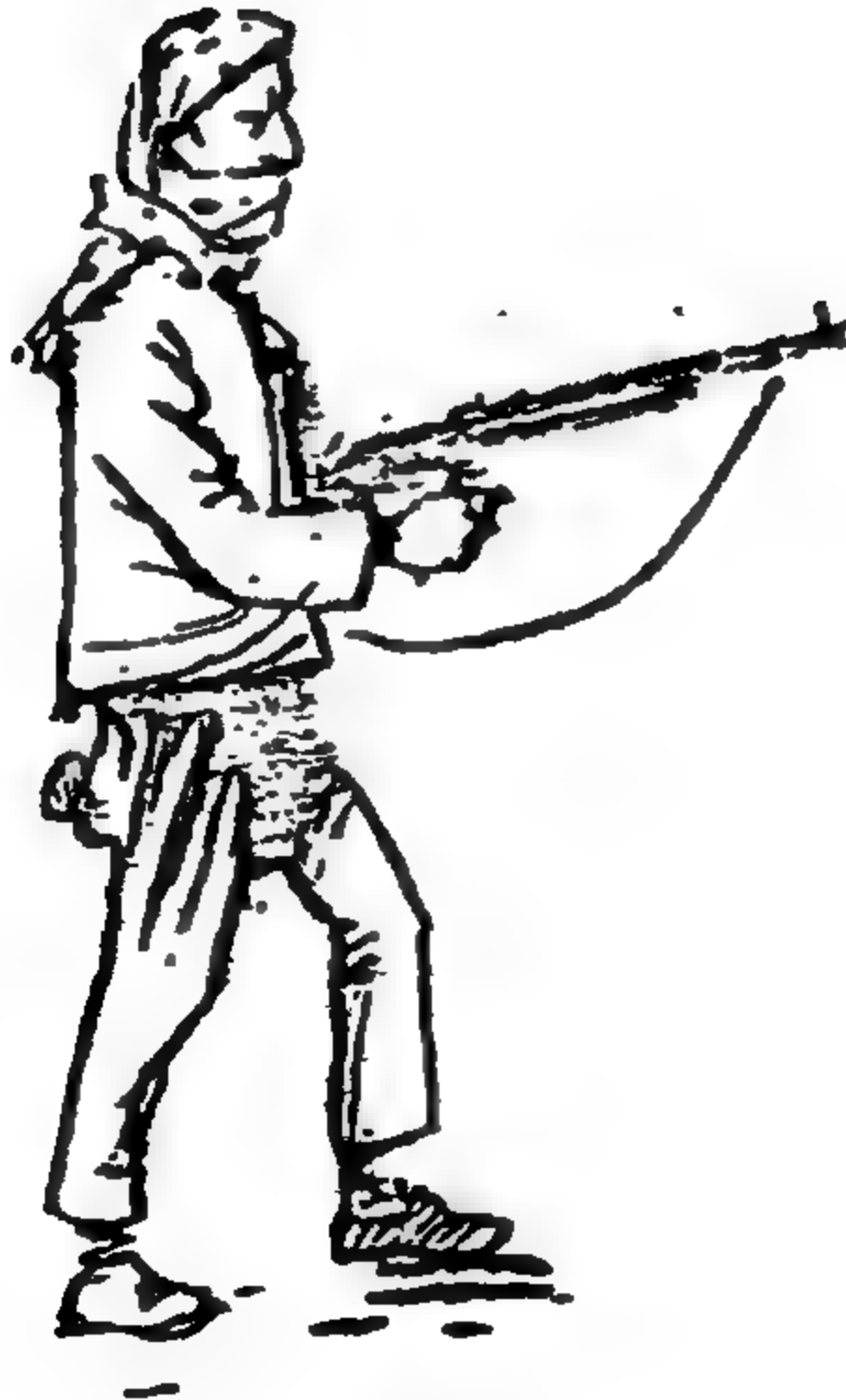
ففي أثناء محاكمة الحدث ، للمراقب الاجتماعي حضور هذه المحاكمة ولايجوز أن تأمر المحكمة بإخراجه ( م ٢٤ ) . ويجب عليها أن تستمع لأقواله بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التي دفعت الحدث للانحراف والتعرض له ومقترحات إصلاحه . ( م ٢٥ ) .

أما بعد محاكمة الحدث ، فيتولى المراقب الاجتماعي الإشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون الأحداث ، فضلاً عن ملاحظة الحدث المحكوم عليه بها وتقديم التوجيهات له والقائمين على تربيته وعليه أن يرفع إلى المحكمة تقارير دورية عن الحدث الذي يتولى أمره والإشراف عليه . وعلى المسئول عن الحدث اخبار المراقب الاجتماعي في حالة موت الحدث أو مرضه أو تغيير سكنه أو غيابة دون إذن وكذلك عن كل طارئ آخر يطرأ عليه . ( م ٤٢ ) .

ولقد فضل المشرع الجنائي ان ينقل هذه الاختصاصات من على عاتق المراقب الاجتماعي ، الى النيابة العامة .

ولاشك - في نظرنا - في أن ذلك يتفق وسياسة المشرع بشأن الحدث الذي تزيد

سنة عن خمس عشرة سنة المتهم بارتكاب جريمة إرهابية ، أو تثبت إدانته بها ،  
فالمشرع ارتأى أن مثل هذا الحدث يتعين أن يُعامل بشئ من الشدة ، والحزم  
. فانعكس ذلك على إسناد الاختصاص بمحاكمته إلى محاكم أمن الدولة العليا  
، وإسناد الاختصاصات المقررة للمراقب الاجتماعي للنيابة العامة .  
ولعل المشرع هنا رأى أن هذه السياسة هي الأصلح لمثل هذا الحدث ، على أمل أن  
تدفعه هذه الشدة وذلك الحزم ، إلى العودة صفوف المواطنين الصالحين .



## المبحث الثامن

### قضايا الإرهاب والقضاء العسكري

#### ٢١٣- تقسيم :

سبق الإلماح إلى أن « الواقع العملي » آثار مسألة « مدى إمكانية إحالة قضايا الإرهاب إلى القضاء العسكري »<sup>(١)</sup>.

ولعله من المناسب أن نعرض لذلك من خلال المطلبين التاليين :

**الأول :** في القضاء العسكري بين المفهوم الحالي والتطوير المنتظر .

**الثاني :** في « مشروعية » وملاءمة « إسناد قضايا الإرهاب للقضاء العسكري ».

#### المطلب الأول

##### القضاء العسكري بين

##### المفهوم الحالي والتطوير المنتظر

#### ٢١٤- تقسيم :

سنحدث عن « المفهوم الحالي للقضاء العسكري » ( في فرع أول ) توطئة للحديث عن التطوير المنتظر لهذا القضاء ( في فرع ثان )

---

(١) راجع ما سبق بند ٢-٢ من هذا المؤلف

## الفرع الأول المفهوم الحالي للقضاء العسكري

### ٢١٥- أولا : المقصود بالقضاء العسكري :

نقصد بالقضاء العسكري ذلك الجهاز الذي يتولى الفصل في الخصومات والمنازعات ذات الطابع العسكري ، كما يتولى إزالة عوارض نفاذ القانون العسكري .  
فالقضاء العسكري - بل القضاء بوجه عام - لا يتدخل إلا حيث توجد عوائق أو عقبات تمنع نفاذ القانون ، فالغرض من تدخل القضاء هو إزالة هذه العوارض <sup>(١)</sup> .

ويتولى ذلك في مصر - حاليا - الإدارة العامة للقضاء العسكري <sup>(٢)</sup> ، التي تعتبر

(١) للمزيد : بشأن تعريف القضاء بوجه عام ، راجع : رسالتنا للدكتوراه - بند ١٣ وما بعده ص ١٣ وما بعدها .

(٢) للمزيد : بخصوص القضاء العسكري ، راجع : الدكتور محمود محمود مصطفى - الجرائم العسكرية - في القانون المقارن - الجزء الثاني - قانون القضاء العسكري - الطبعة الأولى - دار النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧١/١٩٧٢ .

الدكتور / مأمون محمد سلامة - قانون العقوبات العسكري - ج ١ - ط ١٩٦٧ .  
الدكتور / قدرى عبد الفتاح الشهاوى - النظرية العامة للقضاء العسكري - المصرى والمقارن - منشأة المعارف بالإسكندرية - ١٩٧٥ .

الدكتور / عبد الرحيم صدقى - مشروع القانون والقضاء العسكري - ( فى ضوء مبادئ الإجراءات الجنائية والنظرية العامة للحقوق والحريات - دراسة تحليلية وتطبيقية للمشكلات الإجرائية الهامة ) دار النهضة العربية .

الدكتور / جودة حسين محمد جهاد - القضاء العسكري - نظرية العقوبة - دراسة مقارنة - ( رسالة دكتوراه مطبوعة ) - دار النهضة العربية .

الدكتور / محمد محمود سعيد - قانون الأحكام العسكرية معلقا عليه - الجزء الأول. الإجراءات - ١٩٨٧ .

اللواء / سيد محمد هاشم - السمات الخاصة لقانون الأحكام العسكرية - مجلة القضاء العسكري - العدد الأول - ١٩٨٧ .

المستشار / محمد أنور عاشور - الشرح الوافى لقانون الأحكام العسكرية - الطبعة الأولى - ١٩٦٧ - دار الكتاب العربى - القاهرة .

إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة وينتبع هذه الإدارة نهاية عسكرية ومحاكم وفروع أخرى حسب قوانين وأنظمة القوات المسلحة ( المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية )

فالإدارة العامة للقضاء العسكري هي قمة الجهاز القضائي في القوات المسلحة ويتولاها مدير ضابط مجاز في الحقوق . وتضم هذه الإدارة ، إدارة المدعى العام العسكري<sup>(١)</sup> ، وإدارة المحاكم العسكرية ، ويتبع مدير هاتين الإدارتين مدير الإدارة العامة للقضاء العسكري<sup>(٢)</sup>

وتشمل المحاكم العسكرية :-

- ١ - المحكمة العسكرية المركزية وتشكل من قاض منفرد لا تقل رتبته عن نقيب وممثل للنيابة العسكرية ، وكاتب الجلسة ( م ٤٦ )
  - ٢ - المحكمة العسكرية المركزية التي لها سلطة العليا . وتشكل من قاض منفرد لا تقل رتبته عن مقدم وممثل للنيابة العسكرية ، وكاتب الجلسة . ( م ٤٥ )
  - ٣ - المحكمة العسكرية العليا ، وتشكل من ثلاثة ضباط قضاة برئاسة أقدمهم على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن مقدم ، وممثل للنيابة العسكرية وكاتب للجلسة ( م ٤٤ ) .
- ويجوز في الأحوال الخاصة تشكيل المحكمة العسكرية العليا من خمسة ضباط ، والمحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا والمحكمة المركزية من ثلاثة ضباط . ويكون ذلك بقرار من الضابط الأمر بالأحوال ( م ٤٧ )

(١) للمزيد بشأن إدارة المدعى العام العسكري ( النيابة العسكرية )

راجع : العقيد بحري : محمود عبد القادر السيد - ( رئيس فرع تفتيش النيابة العسكرية ) - المجال التطبيقى لأعمال النيابة العسكرية - محاضرات مكتوبة على الآلة الكاتبة - وزارة الدفاع والإدارة العامة للقضاء العسكري - فرع التخطيط والتدريب والمتابعة - ١٩٨٣ .

(٢) للمزيد : انظر الدكتور / محمد محمود صهيبي - المرجع السابق - ص ١٠ وما بعدها



ويعتبر ضباط القضاء العسكري نظراء للقضاة المدنيين (م ٥٨) . ويلاحظ على هذا النص أنه لم يقصر المناظرة على القضاة العسكريين بل جعلها شاملة كافة ضباط القضاء العسكري ، ولا ينصرف ذلك - بطبيعة الحال - إلا على المجازين في القانون ، القائمين بوظائف القضاء العسكري<sup>(١)</sup> .

## ٢١٦- اللواء عبد الشفار هلال ، واستقلال القضاء العسكري :

ولقد أوضح اللواء عبد الشفار هلال مدير إدارة القضاء العسكري أن القضاء العسكري يتمتع بالاستقلال ؛ فالقاضي العسكري لا يعزل من وظيفته إلى أخرى لأن ضباط القضاء العسكري الآن سلاحه هو القضاء العسكري منذ التحاقه بالقوات المسلحة وحتى نهاية خدمته . ويدير القضاء العسكري بنفسه شئونه وشئون قضائه وأفراده من حيث النقل أو التعيين أو الترقية أو إنهاء الخدمة ، وهناك لجنة تسمى ضباط القضاء العسكري تقوم بالنظر في شئونهم ، وهي مكونة من سبعة من ضباط القضاء العسكري يرأسها مدير الإدارة العامة للقضاء العسكري<sup>(٢)</sup> .

## ٢١٧- ثانيا : خصائص العمل القضائي العسكري :

كفالة كافة الضمانات المقررة أمام القضاء العادي : ويتميز العمل القضائي أمام القضاء العسكري بسمات عديدة ، من أبرزها : تقيده بالقواعد التي تحكم العمل القضائي أمام القضاء العادي . مما يجعل العمل القضائي العسكري يتضمن القواعد العامة للضمانات المقررة أمام القضاء العادي .

---

(١) ومعنا في ذلك :

الدكتور/ محمد محمود سعيد - المرجع السابق - بتد ١٠٣ ص ١٧٢ .

(٢) نقلاً عن : الحديث الصحفي الذي أجراه الأستاذ فاروق الشاذلي مع اللواء همد الشفار هلال مدير القضاء العسكري - المنشور بجريدة « أخبار الحوادث » - العدد ٤٧ السنة الأولى - ص ٩ .

ومن أبرز هذه القواعد :

١ - كفالة حق المتهم في الاطلاع على الأوراق

يكفل قانون الأحكام العسكرية للخصوم حق الاطلاع على أوراق الدعوى بمجرد تبليغهم بالحضور أمام المحكمة ، إلا إذا كانت الأوراق ذات طابع سرى (م ٦٧).

٢ - حق الخصوم في إعلان شهود نعم :

وهذا الحق يكتسب فاعلية خاصة أمام القضاء العسكرى ، إذ يتميز استدعاء الشهود أمام هذا القضاء بالسرعة ، إذ يجوز تكليف الشهود من العسكرين أو المحققين بالعسكرين بالحضور بإشارة سلكية أو لاسلكية ، وذلك عن طريق رؤسائهم ، كما يكون تكليف الشهود غير العسكرين بالحضور بموجب ورقة تكليف ترسل إليهم عن طريق السلطات الإدارية .

٣ - علنية الجلسات :

تكون جلسات القضاء العسكرى علنية ، إلا أنه يجوز مراعاة للنظام العام أو محافظة على الأسرار الحربية أو على الآداب أن تأمر المحكمة بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو أن تمنع أفرادا معينين من الحضور فيها أو تمنع شر أى أخبار عنها ( م ٧١ )

٤ - شفوية المرافعة :

تقييد المحكمة العسكرية - شأنها في ذلك شأن المحكمة المدنية - بوجوب تحقيق الدعوى ، فلا يجوز لها الاكتفاء بما تم في التحقيق الابتدائى<sup>(١)</sup>

٥ - ضرورة حضور المتهم :

يتفق القانون العسكرى مع القانون الإجرائى العام في وجوب تمكين المتهم من حضور كافة إجراءات المحاكمة ، ولايجوز إبعاد المتهم من الجلسة أثناء نظر

(١) للمزيد ، أنظر :

الدكتور/ محمود محمود مصطفى - الجرائم العسكرية - السابق - بند ٨ ص

الدعوى إلا إذا صدر منه تشويش يقتضى إبعاده ، وتستمر الإجراءات فى هذه الحالة حتى يمكن السير فيها بحضوره ، على أن توقف المحكمة على ماتم اتخاذه من إجراءات أثناء غيبته <sup>(١)</sup> .

#### ٦ - استمالة المتهم بمحكمة :

يكفل قانون الأحكام العسكرية للمتهم ممارسة حقه فى الدفاع عن نفسه بشكل يقرب من المقرر فى القانون العام <sup>(٢)</sup> ، إذ تنص المادة ٧٤ على أنه :  
« إذا لم يكن للمتهم بجناية محام ، على رئيس المحكمة العسكرية أن يندب له ضابطا للدفاع عنه ، أو أن يندب له محاميا مدنيا وفق أحكام القانون العام » .

#### ٧ - نطاق التقيد بحدود الدعوى :

يتقيد القضاء العسكرى بالحدود الشخصية والعينية - للدعوى ، أى أشخاصها وموضوعها - على النحو الذى يتطابق مع سلطة المحكمة المدنية فى هذا الشأن .  
( المادة ٧٥ من قانون الأحكام العسكرية ، مقرونة مع المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ) .

#### ٨ - تدوين التحقيق النهائي :

أوجب قانون الأحكام العسكرية تدوين التحقيق الذى تجريه المحكمة فى جلساتها .  
اذ تنص المادة ٧٢ منه ، على أنه :  
« يجب أن يحرر محضر بما يجرى فى جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة . ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ويبين به ماذا كانت علنية

---

(١) انظر : الدكتور/ محمود محمود مصطفى - الجرائم العسكرية - السابق - بند ٨١ ص ٢٢ .

(٢) للمزيد : انظر :  
الدكتور/ محمود محمود مصطفى - المرجع السابق - بند ٨٢ ص ١٢٢ وما بعدها .

الدكتور / محمد محمود سعيد - المرجع السابق - بند ١٢٥ ص ١٩٨ وما بعدها .

أو سرية وأسماء القضاة والكتب وعضو النيابة الحاضر في الجلسة وأسماء الخصوم والمحامين وخلاصة شهادة الشهود وأقوال الخصوم ، ويشار فيه الى الأوراق التي تليت والاجراءات التي تمت ، وتكون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في مسائل المعارضة ، ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجرى في الجلسة .

### ٢١٨- تقدير القضاء العسكري في صورته الحالية :

جلى مما تقدم أن القضاء العسكري يلتزم - بوجه عام - بالقواعد العامة المقررة للقضاء العادى .

غير أن هناك بعض الانتقادات التي توجه الى هذا القضاء <sup>(١)</sup> ، ومن أبرز هذه الانتقادات ما يتصل بحق المحكوم عليه في الطعن . في الأحكام التي تصدر منه ؛ إذ نص قانون الأحكام العسكري على عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو إدارية على خلاف ما نصت عليه أحكام هذا القانون (م ١١٧) .

ولعل هذه الانتقادات هي التي دفعت الجهات المختصة الى السعى نحو تطوير القضاء العسكري .

## الفرع الثانى

### التطوير المنتظر للقضاء العسكري

### ٢١٩- أهمية التطوير بالنسبة لقضايا الإرهاب :

لاشبهة في أن تطوير القضاء العسكري سيزيل أية مخاوف يمكن أن تثار

---

(١) بخصوص هذه الانتقادات ، راجع على سبيل المثال : الدكتور محمد مصطفى - استقلال السلطة القضائية - كتاب منشور ضمن مجلة القضاة - العدد الثالث - السنة الأولى - يوليو ١٩٦٨ - ص ٢٠٠ وما بعدها .

بشأن اسناد قضايا الإرهاب إليه .

فقد انتهت لجنة تضم مندوبى مجلس الدولة ووزارتى العدل والدفاع من إعداد مشروع قانون جديد للأحكام العسكرية بدلاً من القانون الحالى رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦<sup>(١)</sup>. ويضم هذا المشروع ١٦٧ مادة استهدفت إنشاء هيئة قضائية جديدة تسمى القضاء

- (١) نقلاً عن : جريدة الوفد - القاهرة - العدد ١٨٦٤ - السنة السادسة - الصادر فى ١٥/٢/١٩٩٣ ص ٩.١ - وجدير بالذكر أن الأستاذ الدكتور عاطف صدقى « نفى عليه بهذا المشروع وقال انه لم يسمع بذلك ، فهناك بالفعل قضاء عسكري ومحكمة عسكرية عليا » - خبر منشور بجريدة الجمهورية « القاهرة » - العدد ١٤٢٩٥ - السنة ٤٠ - الصادر فى ١٦/٢/١٩٩٣ - ص ١ .
- غير أن جريدة الوفد - أكدت صحة هذه المعلومات التى نقلناها عنها بخصوص تطوير القضاء العسكري ، « فى المتن » - انظر : المقال الافتتاحى لرئيس تحرير جريدة الوفد - الأستاذ جمال بدوى - المنشور بالعدد رقم ١٨٦٥ ص ٦ الصادر فى ١٦/٢/١٩٩٣ - ص ١ .
- وأياً كان الأمر فإننا نعرض صورة « التطوير المتظر للقضاء العسكري » فى المتن - كمنهجية للتطوير ، قابلة للمناقشة والتحليل والدراسة .
- ولقد ألح اللواء عبد الفتاح هلال مدير ادارة القضاء العسكري إلى ضرورة تطوير القضاء العسكري : وذلك فى اجابته فى تحقيق صحفى عن سؤال مضمونه : « ما ردكم على ماثير عن وجود بعض التعديلات فى القانون العسكري من حيث وجود هيئة خاصة بالمحاكم العسكرية .. ؟ » .
- حيث قال : « موضوع التعديلات سابق لاوانه من حيث التفاصيل أو من حيث المبدأ .. لكن لاجدال فى أن القانون بصفة عامة سواء كان قانونا عسكريا أو غيره فهو كائن إجتماعى يتطور بتطور المجتمع ، ولاجدال أن قانون الأحكام العسكرية الذى صدر عام ١٩٦٦ مضى عليه الآن قرابة ٢٧ عاما .
- والتجربة الطويلة للعمل بهذا القانون لابد أن تفرض حاجة إلى التطوير .. وهذا امر طبيعى أن يحدث تعديل أو تفسير ، وقانون الأحكام العسكرية ليس ساكنا منذ صدوره فقد جرت تعديلات سابقة .. فمثلا حدث تعديل سنة ١٩٦٩ ، وآخر سنة ١٩٧٠ وحدثت تعديلات أخرى تالية لذلك ولكنها تعديلات جزئية طفيفة لا تغير فى مضمون قانون الاحكام العسكرية والقواعد الأساسية التى يقوم عليها » أنظر : الحديث الصحفى الذى اجراه الأستاذ فاروق الشاذلى - المنشور بجريدة الحوادث « القاهرة » - السابقة - الصادرة فى ٢٥/٢/١٩٩٣ ص ٩.٨ .

العسكري ، وتكون جزءاً أصيلاً من السلطة القضائية ، وعضواً بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية أسوة بمجلس الدولة وهيئة النيابة الإدارية ، وهيئة قضايا الدولة والمحكمة الدستورية والنيابة العامة .

وسيجت هذا المشروع - بإذن الله تعالى - خلال الدورة الحالية لمجلس الشعب ، ومن المنتظر تشكيل لجنة من اللجنتين التشريعية والأمن القومي بمجلس الشعب لدراسة المشروع الجديد .

ويتقاضي هذا المشروع الثغرات التي واجهت القضاء العسكري خلال الفترة الماضية ، ولا سيما مسألة درجات التقاضي ، إذ ينص القانون الحالي على عدم جواز الطعن في أحكام القضاء أمام محكمة أعلى ، ويتم الطعن بتقديم التماس .

## ٢٢٠- ملحق المشروع الجديد :

وتبرز ملامح المشروع الجديد في :

١ - إجراء تشكيلات مستقرة للمحاكم مع بداية كل عام قضائي ، أسوة بحركة تنقلات القضاة ، ومن ثم لا يتم تشكيل هيئات المحاكم بمناسبة قضايا معينة .

ويكون نظر القضايا طبقاً لورودها بالجدول المخصص لذلك .

## ٢ - استقلال القضاة :

بمعنى عدم جواز عزل القاضي أو عضو النيابة العسكرية ، ومنحه حصانة قضائية .

## ٣ - الطعن في الأحكام :

يتضمن المشروع تشكيل دوائر استئناف للأحكام العسكرية الصادرة من محاكم أول درجة . بحيث يجوز لصاحب الشأن أو النيابة العسكرية الطعن على الحكم أمام محكمة أعلى ، وإلغاء نظام التصديق .

## ٤ - مراعاة مبادئ حقوق الإنسان :

التي تتعلق بعدم جواز محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية ، وذلك بمنع مزيد



من الضمانات للمتهمين أثناء المحاكمة .

ومن ذلك :

( أ ) الالتزام بقانون الإجراءات الجنائية .

( ب ) كفالة حق الدفاع بشكل أفضل ، من خلال تنظيم جديد لإجراءات الدعاوى ونظام المرافعات أمام المحاكم العسكرية ، بحيث يتم التوازن بين طبيعة القضاء العسكرى التى تستوجب سرعة إنجاز القضايا ، وبين ضمانات التقاضى .

٥ - تمثيل المجتمع فى الدعوى :

يقرر المشروع الجديد اسناد تمثيل المجتمع فى الدعاوى العسكرية إلى النيابة العسكرية ، اسوة باختصاص النيابة العامة الأمانة على الدعوى الجنائية لصالح المجتمع .

٦ - تشكيل لوائح جديدة تسمى « محاكم أمن المجتمع » وتختص بالجرائم التى يحدث فيها اعتداء على السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ، أو اعتداء على ضباط الشرطة أثناء عملهم ، تتناول كل ما يضر ويخل بالأمن العام ، وما يهدد أمن القوات المسلحة نفسها ، وتسمى « قضايا الإرهاب » .

٧ ومن المقترحات التى تتعلق بتشكيل دوائر هذا القضاء :

( أ ) أن يرأس كل دائرة ، قاضى عسكرى وتضم فى عضويتها قاضيا مدنيا ، وقاضيا من الشرطة

( ب ) أن يكون رئيسها قاضيا مدنيا وعضو اليمن عسكريا وعضو اليسار من الشرطة .

ونحن من جانبنا نؤيد أن تكون الدائرة مشكلة على النحو الوارد بالاقتراح الأول اذا كانت جريمة عسكرية . أى تتضمن عنصر عسكرى ، كأن يكون مرتكبها كذلك أو وقعت فى منطقة عسكرية

ونقترح الأخذ بالاقتراح الثانى عندما تكون الجريمة ليست ذات طابع

عسكري .

وعلى كل حال فإن هذا المشروع الجديد للأحكام العسكرية ،  
سينزل - بإذن الله تعالى - كل المخاوف التي تثار بشأن إسناد  
قضايا الإرهاب إلى القضاء العسكري .

### المطلب الثاني

#### مشروعية وملائمة اسناد قضايا

#### الإرهاب للقضاء العسكري

٢٢١- احالة قضيتي التائدين من أفغانستان إلى القضاء  
العسكري :

لاعتبارات قدرها رئيس الجمهورية - وفقاً لصلاحياته الدستورية - وصدر قراراً  
بأحالة قضيتي التائدين من أفغانستان في تنظيمي الاسكندرية إلى المحكمة العسكرية  
العليا بالاسكندرية ، الأمر الذي دفع بعض المتهمين في هاتين القضيتين إلى الطعن على  
هذا القرار . فقضت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة في الثامن من ديسمبر ١٩٩٢  
بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بشأن هذه الإحالة .

وأستت المحكمة حكمها على أن الفقرة الثانية من المادة ٦ من قانون الأحكام  
العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، تبيح لرئيس الجمهورية إحالة « الجرائم » التي  
يحددها إلى المحاكم العسكرية كقاعدة عامة موضوعية ، دون إحالة « قضايا » بذاتها  
إلى تلك المحاكم حتى لا تكون الإحالة قائمة على أسس انتقائية وشخصية .  
غير أنه بعرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا ، أصدرت تفسيراً للفقرة  
الثانية من المادة ٦ المذكورة يؤيد « مشروعية » « ملاءمة » قرار رئيس الجمهورية  
بشأن إحالة قضايا معينة أو جرائم معينة للقضاء العسكري <sup>(١)</sup> .

(١) نُشر هذا الحكم بالجرائد الرسمية - الصادرة يوم ١٩٩٣/١/٣١ - انظر على سبيل المثال -  
جريدة الأهرام الصفحة الأولى .

## ٢٢٢- شرعية الإحالة للقضاء العسكري :

اذ قالت المحكمة برئاسة المستشار / عوض المر : في حكمها الصادر في ١٩٩٣/١/٣ :

« ان رئيس الجمهورية اذ يقدر - وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية - إحالة جريمة أو جرائم بذواتها بعد وقوعها على ضوء ظروفها ودرجة الخطورة المتصلة بها سواء بالنظر الى موضوعها أو مرتكبيها ، فانه بذلك يقدر كل حالة على حدة بما يناسبها ، ويقرر الاحالة أو يرفض بعرض عنها ، على ضوء مقاييس موضوعية يفترض فيها استهداف المصلحة العامة في درجاتها العليا بما لا يناقض حقوق المواطنين » .

ملائمة الإحالة للقضاء العسكري وأوضحت المحكمة :

وأوضحت المحكمة « ان الأصل في حالة الطوارئ أن اعلانها لا يكون إلا لمواجهة نذر خطير تتهدد معها المصالح القومية ، وقد تنال من استقرار الدولة وتعرض أمنها أو سلامتها لمخاطر داهية .

وان حالة الطوارئ - بالنظر الى حدتها وطبيعة المخاطر المرتبطة بها - لاتلائمها احيانا التدابير التي تتخذها الدولة في الأوضاع المعتادة باعتبار ان طبيعتها ومداها تفرض من التدابير الاستثنائية ما يناسبها ويعتبر لازما لمواجهة تبعاتها ، وهذه التدابير الاستثنائية لاتنحصر بالضرورة فيما يكون ضروريا منها لمواجهة الجرائم التي تهدد أمن الدولة الداخلي أو الخارجي ، بل تتناول في عديد من صورها وتطبيقاتها جرائم أخرى تخرج عن هذا النطاق وتجاوزه » .

كما أكدت المحكمة :

« ان مجابهة المخاطر التي تعترض السلامة القومية ما كان منها

حالا أو وشيكا- تمثل اطارا للمصلحة الاجتماعية التي أقر المشرع على ضوءها ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة «٦» من القانون رقم ٢٥ لعام ١٩٦٦ بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ٥ لعام ١٩٧٠ من تخويل رئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ ، أن يحصل الى القضاء العسكري أيا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات لو أى قانون آخر . وأن هذه المصلحة الاجتماعية هي التي تبلور ارادة المشرع وتحدد تبعاً لها نطاق تطبيق هذه الفقرة ، ومن ثم كانت السلطة المخولة لرئيس الجمهورية محددة على ضوء المصلحة الاجتماعية التي سلفت الإشارة اليها . وألا يكون اختصاص رئيس الجمهورية في مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة المشار اليها منحصراً في الجرائم المنصوص عليها فيها المحددة بنوعها تحديد مجرداً ، وإنما يتناول هذا الاختصاص جرائم بنواتها مما تنص عليه الفقرة الثانية يحيلها رئيس الجمهورية بعد وقوعها ، .  
وأكدت المحكمة علم أن :

« الاختصاص بالتفسير ( أى حكم المحكمة المائل ) مندمجاً في النص وجزءاً منه لا يتجزأ ، وسارياً بالتالى منذ نفاذه ، ومن ثم يعتبر النص محل التفسير وكأنه صدر ابتداء بالمعنى الذي تضمنه قرار التفسير ، وليس ذلك اجراء لأثر رجعى لهذا القرار ، بل هي ارادة المشرع التي حمل النص القانوني عليها منذ صدوره ، ذلك أن أعمال هذه المحكمة سلطتها في مجال التفسير التشريعي المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانونها يقتضيها ألا تعزل نفسها عن ارادة المشرع ، .

٢٢٣- مخاوف من الإحالة للقضاء العسكري :

ورغم مراعاة الحكم التفسيري المذكور ، إلا أن البعض مازال يتخوف من آثار

الإحالة إلى القضاء العسكري باعتبار :

« أن إحالة المدنيين لمحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية يحرمهم من ضمانات العدالة القائمة في قضائهم الطبيعي من استقلال القضاة ، وعدم قابليتهم للعزل وامكانية استئناف الأحكام والطعن فيها بالنقض ، وهو ما يحرم منه المتهمون أمام المحاكم العسكرية»<sup>(١)</sup>.

٢٢٤- ردنا على هذه المخاوف :

وقبل أن نرد عليها ، يتعين أن نوضح أن هذه المخاوف ، يبدو أنها نابعة من الرواسب النفسية التي تركتها في الأذهان المحاكم الاستثنائية في مصر سواء قبل الثورة أو بعدها ، حيث اتخذت السلطة التنفيذية الحاکمة - حينئذ - من المجالس أو المحاكم العسكرية ستاراً تفرض بمقتضاه حكمها على خصومها بحكم قضائي شكلا - واجب الاحترام من قبل أحكامه<sup>(٢)</sup> .

غير أن هذه المخاوف ، لامحل لإثارتها الآن ، حيث تزدهر الديمقراطية ، في

---

(١) الدكتور/ محمد حلمي مراد - حكم المحكمة الدستورية بين حقيقتها وانفعالات أهل الحكم - مقال منشور بجريدة الشعب - العدد ٧١٤ السنة ١٤ ص ٣ - الصادر في ١٩٩٣/٢/٥ - ص ٣ .

وانظر تفصيلاً لهذا الرأي ، للأستاذ/ سمير رجب في مقالات متعددة منها :  
في عموده اليومية - « خطوط فاصلة » بعنوان : مرة أخرى أقول للمحامى الدكتور : ...  
ولا احتهاد .. مع صريح النص - منشور بجريدة الجمهورية - العدد ١٤٢٥٥ - السنة ٤٠ -  
الصادر في ١٩٩٣/١/٧ - ص ١٦ .

في عموده الأسبوعي : « بلا حساسيات » - بعنوان ( حكم أو تفسير ) المحكمة الدستورية - واضح .. وصريح - ولا مجال للمنازعة في « الحجة المطلقة » - منشور بجريدة مايو - العدد ( ١٠٢٥ ) الصادر في ١٩٩٣/٢/٨ - الصفحة الأولى .

(٢) راجع بخصوص التأثير بتاريخ المحاكم الاستثنائية في انتقاد القضاء العسكري ، انظر :  
المستشار الدكتور/عبد الهادي الحميد النجار - مفهوم القاضي الطبيعي -  
بحث مقدمة لزفر العدالة الأول - المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ إبريل ١٩٨٦ -  
وعلى وجه الخصوص ص ٢١ وما بعدها .

ظل سيادة القانون ، ويكفى دلالة على ذلك ان بعض المتهمين الذين  
أحيلوا للقضاء العسكري، طعنوا على قرار رئيس الجمهورية ، أمام  
القضاء الإداري ، الذي أصدر حكمه بإيقاف هذا القرار .

وكان ذلك في العهود التي ازدهرت فيها هذه المجالس العسكرية الاستثنائية- حيث  
ساد الحكم الشمولي - يكاد يكون مستحيلاً - حيث لم يكن هناك صوتا يعلو على صوت  
الحاكم.

الأمر الذي سجله دفاع المتهمين في قضية اغتيال الرئيس السادات ، حيث  
قال الأستاذ يسرى محرم الحامى أمام المحكمة العسكرية العليا التى حاكمت  
المتهمين : « قد سعدنا نحن معشر المحامين بما قامت به إدارة المدعى العام العسكرى من  
تحقيق نفخر به ولم نعهد له مثيلاً فى مثل هذه القضايا فى عهود سابقة .. لذلك نطمئن  
جميع المتهمين إلى أن النيابة العسكرية سجلت اصاباتهم بصدق وأمانة وخسنت تقاريرها  
هذه الاصابات »<sup>(١)</sup> .

ويعلق أحد الكتاب على الجدل القانونى حول حدود سلطات رئيس الدولة بشأن  
احالة القضايا أو الجرائم إلى المحاكم العسكرية ، فيقول : « ان هذا الخلاف والجدل ..  
ظاهرة صحيحة .. هذا الخلاف تعبير عن مناخ وعن وضع وحالة إيجابية .. لأنه رغم أن  
« الاستشكال » القائم أحد أطرافه أعلى سلطة فى الدولة ، وهو الرئيس ... إلا

---

(١) نقلاً عن : الدكتور سمير فاضل : كنت قاضياً لحادث النصة - مذكرات قاض عسكرى من  
حرب اليمن إلى اغتيال السادات - الطبعة الأولى يناير ١٩٩٣ - دار سفنكس للطباعة  
والنشر والتوزيع - ص ٨٨ . ويلاحظ ان هذا الكتاب يتضمن الكثير من الوقائع التى تشهد  
بعباد القضاء العسكرى ونزاهته . انظر على سبيل المثال : ص ٤٣ وما بعدها . ص ٥٢  
وما بعدها ص ٥٩ وما بعدها .



أن الرئيس نفسه حرص على أن يظل داخل إطاره القضائي والقانوني والتشريعي ..<sup>(١)</sup>  
**وبضيف مؤكداً :**

( وهذا « الجدل السلمى .. » حول القوانين والسلطة والتشريع .. جدل واجب لا بد وأن يتبعه ثورات تشريعية وقانونية ، تتواءم وتتلاءم مع الجديد والعصر الجديد .  
وهذا « الجدل السلمى .. » حول القوانين والسلطة والتشريع .. جدل واجب لا بد وأن يتبعه ثورات تشريعية وقانونية ، تتواءم وتتلاءم مع الجديد والعصر الجديد .  
والأحداث هذا الخصام بين المجتمع وبين السلطة وبين القانون وبين التشريع .  
وهذا الجدل .. هو جدل المتقدمين .. ونحن منهم .. وهذه بشهادة صدق .. والمهم أن يستمر الجدل فى إطاره السلمى والقانونى .. لقد كان مبارك عظيماً حينما أكد فى لقائنا معه .. وفى المؤتمر الصحفى « انتى لن أخرج عن القانون ، ولن أسمح لنفسى بتجاوز واحد .. وكل خطوة أخطوها ستكون وفق القانون وأحكامه .. وكل تصرف سيكون على أساس الديمقراطية ومتطلباتها والتزاماتها .. » .  
وأظن أن هذا هو الطريق الصحيح ( ٢ ) .

وبعد .. هذا الإيضاح ، نجمل ردنا على هذه المخاوف فيما يلى :

**٢٢٥- أولاً : بالنسبة لشرعية قرار إحالة بعض قضايا الإرهاب للقضاء العسكرية :**

نقول أن هذه المخاوف لاتصلح لتعطيل نص قانونى قائم ونافذ :

---

(١) الأستاذ محفوظ الأنصارى - رئيس تحرير جريدة الجمهورية « القاهرة » - ( القانون .. السلطة .. والشرعية - ٢ - القاضى الطبيعى .. والعسكرى .. !! الجدل السلمى .. والتفجير .. - مقال منشور بجريدة الجمهورية - ع ١٤٢٣٦ س ٤٠ - الصادر فى ١٩٩٢/١٢/١٩ - ص ٣.١ .

(٢) الأستاذ محفوظ الأنصارى - رئيس تحرير جريدة الجمهورية « القاهرة » - ( القانون .. السلطة .. والشرعية - ٢ - القاضى الطبيعى .. والعسكرى .. !! الجدل السلمى .. والتفجير .. - مقال منشور بجريدة الجمهورية - ع ١٤٢٣٦ س ٤٠ - الصادر فى ١٩٩٢/١٢/١٩ - ص ٣.١ .

١ - لأنه اذا كان للقانون أمر فعلى المخاطبين به أن يطيعوه ، والقانون اجاز لرئيس الجمهورية - متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .  
وهذه السلطة لم يقيدھا المشرع بشرط أو قيد <sup>(١)</sup> .

٢ - فضلاً عن أن لفظه جرائم ، الوارد فى النص بصدر تقرير سلطة رئيس الجمهورية فى الإحالة الى القضاء العسكرى ، يمكن تفسيره لغويا بأنه يشمل جرائم بذاتها أو قضايا جنائية بعينها على حد سواء <sup>(٢)</sup> .

٣ - وعلى فرض - والفرض خلاف الواقع - أن النص غامض ، فإن المحكمة الدستورية العليا قد ازالته - فى حدود سلطتها الدستورية - هذا الغموض ، وكشفت عن نية المشرع فى منح رئيس الجمهورية سلطة تقديرية واسعة - نظراً لحالة الطوارئ التى تمر بها البلاد ، والتى يفترضها تطبيق هذه الفقرة من المادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية .

**٢٢٦- ثانياً : بالنسبة لملاءمة احالة قضايا الإرهاب للقضاء العسكرى :**

نقول إن هذه الملازمة لاشبهة فيها ، لأن هذه القضايا تحتاج إلى الحزم والحسم على وجه السرعة ، لكى يحقق الجزاء الجنائى أغراضه فى الردع العام - والردع الخاص ، أى ردع الكافة عن اقتراف الجرائم الإرهابية ، وردع مرتكبى هذه الجرائم ، حتى لا يعوبوا إليها مرة أخرى .

أن حالة الطوارئ تفرض اتخاذ اجراءات غير عادية ، لتتلائم مع مواجهة الظروف غير العادية التى تمر بها البلاد ، والافان التهاون فى ذلك قد يخلق فوضى واضطراب

---

(١) انظر : التماس اعادة نظر فى القضية السنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا - المبادئ القانونية للقضاء العسكرى ص ١٥ وما بعدها .

(٢) راجع : التماس اعادة نظر فى القضية رقم ٩ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا - مجموعة المبادئ القانونية للقضاء العسكرى - ص ١٧ .

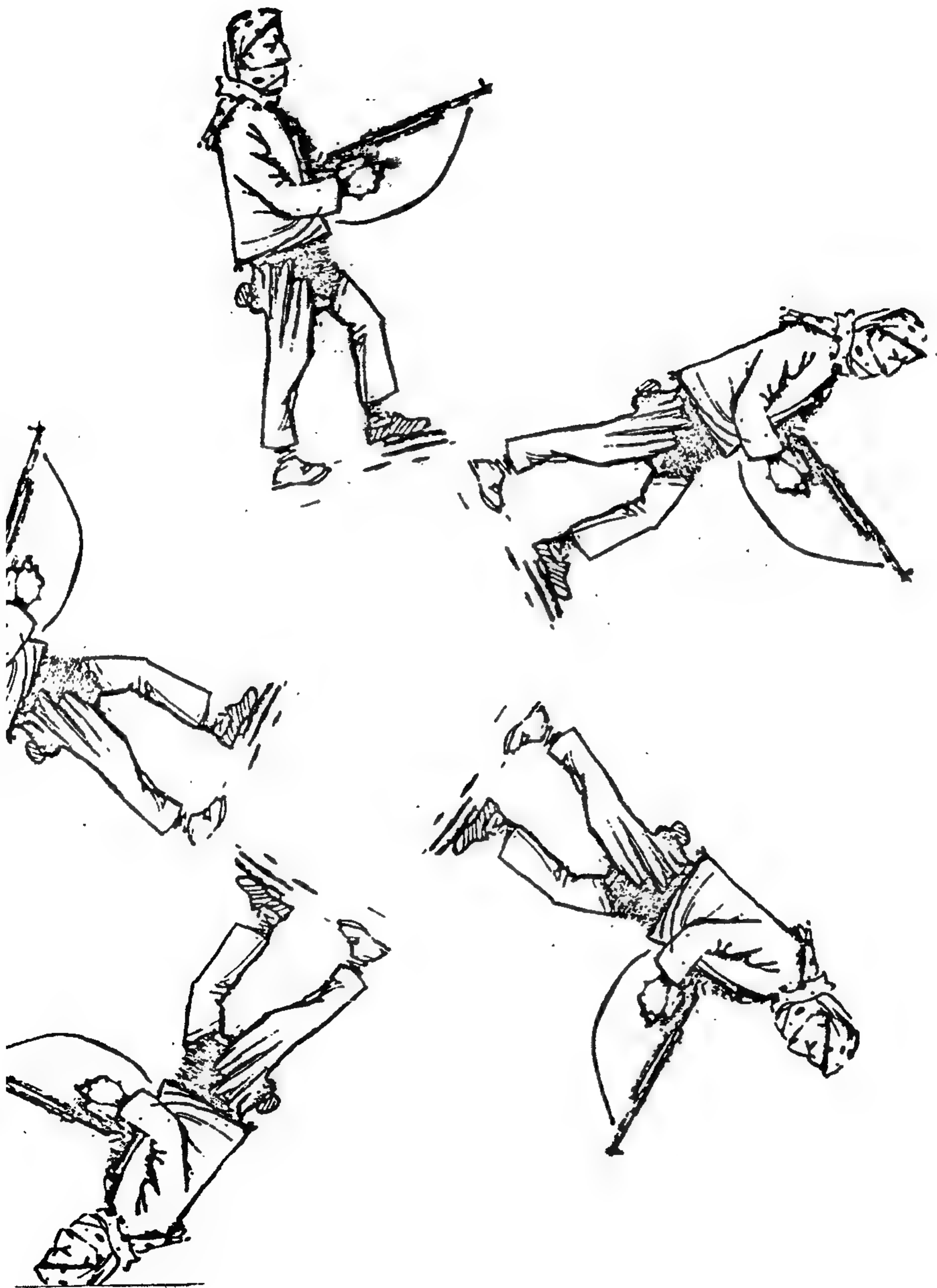
فى البلاد ، مما يؤثر فى الصميم على الشرعية وسيادة القانون .

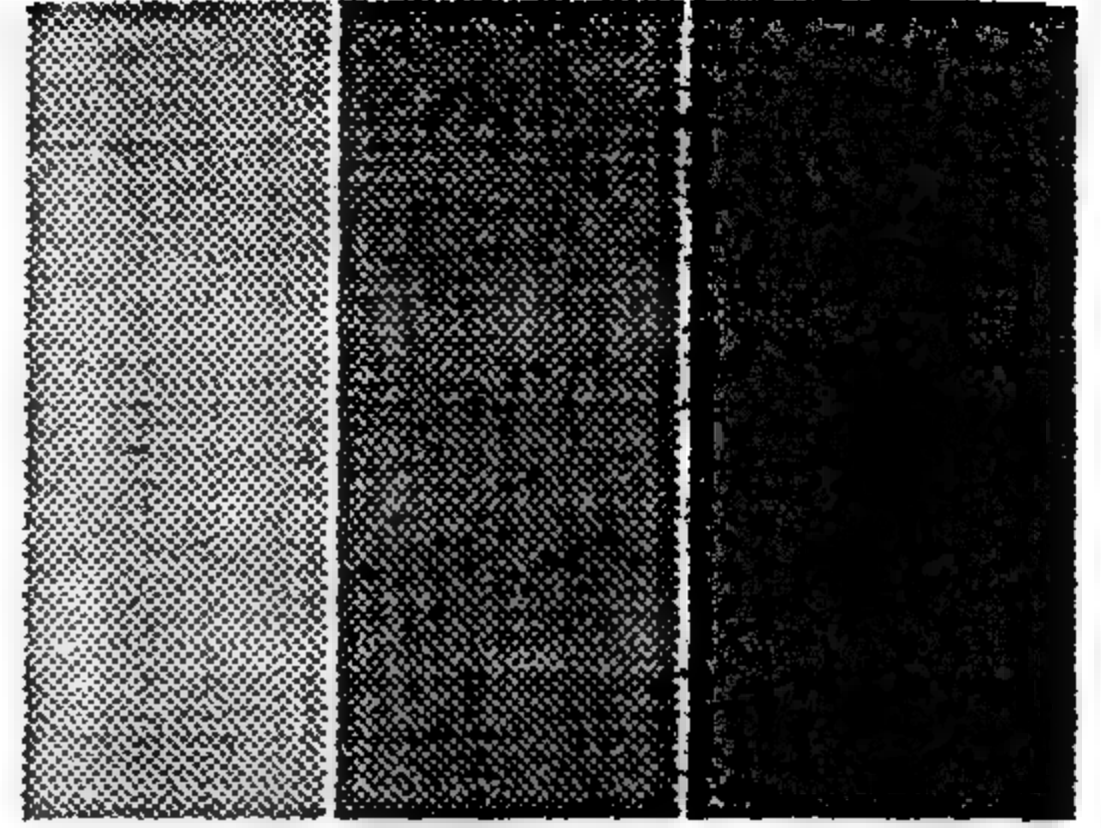
## ٢٢٧- الملائمة من وجهة نظر الدكتور فوزية عبد الستار :

ولقد أكدت هذه الملائمة الاستاذة الدكتورة فوزية عبد الستار حيث أوضحت أن المطلوب هو الفصل السريع فى القضايا ، « وأن القضاء العسكرى ليس قضاء استثنائيا وإنما هو قضاء عادى يجوز نظر أى قضية أمامه »<sup>(١)</sup>.

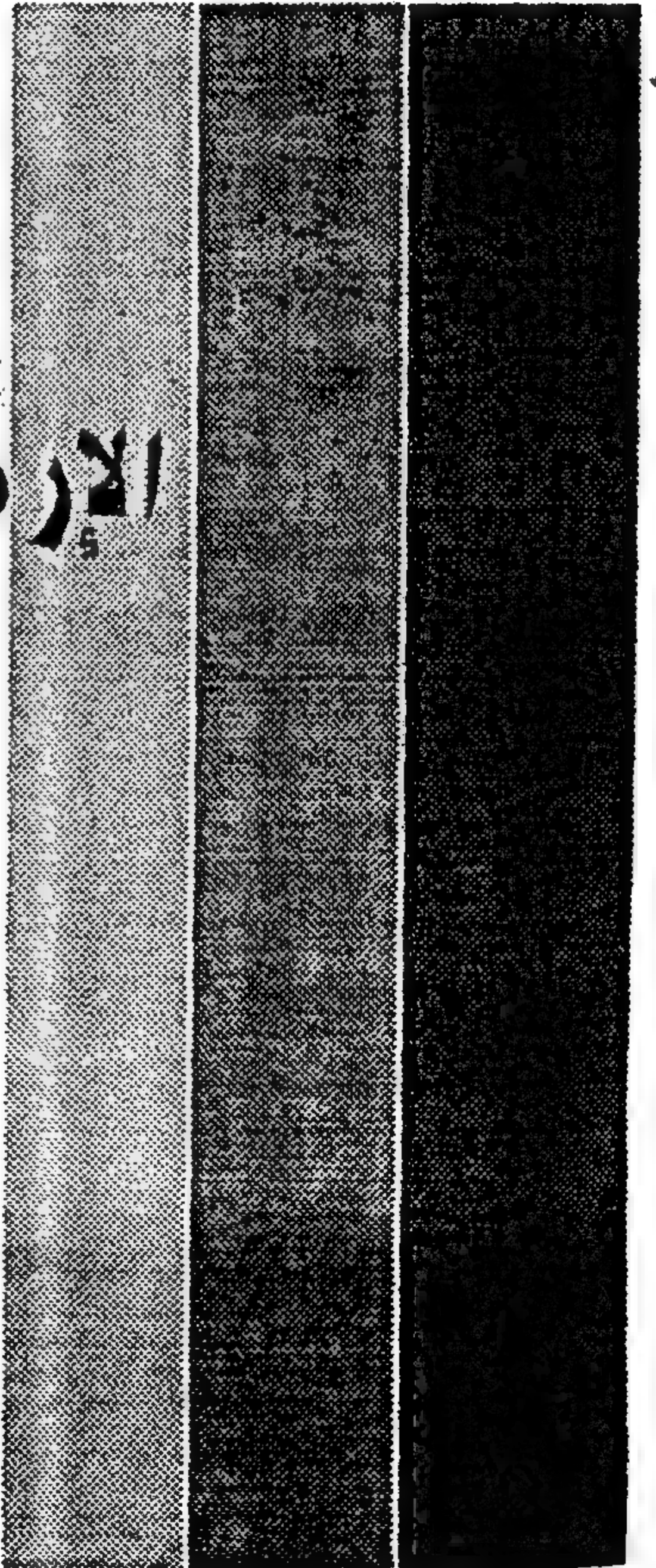
---

(١) من كلماتها أمام اللجنة الخاصة بدراسة ظاهرة الإرهاب بمجلس الشعب يوم ١٨/٢/١٩٩٣ - والمنشورة بجريدة الجمهورية يوم ١٩/٢/١٩٩٣ ص ٦ .  
وأنظر أيضا : الأستاذ على الدالى - الإرهاب .. وفتح النار ! - مقال منشور بجريدة الجمهورية « القاهرة » - العدد ١٤٢٨٦ - السنة ٤٠ - الصادر يوم ٧/٢/١٩٩٣ - ص ٥  
حيث يقول « إننا نحتاج إلى ردع فوري ومحاكمات سريعة وحاسمة وقد أثلج صدور المصريين حكم المحكمة الدستورية العليا والذي يقول ان من حق رئيس الجمهورية إحالة القضايا إلى المحاكم العسكرية أو أية محاكم أخرى .. ويجب أن يقدم هؤلاء الارهابيون إلى المحاكم العسكرية وهم الذين حاولوا إغتيال مستقبل الأمة ويوم يجد الإرهابى أن مصيره من حسن عمله سوف يسقط الإرهاب به .

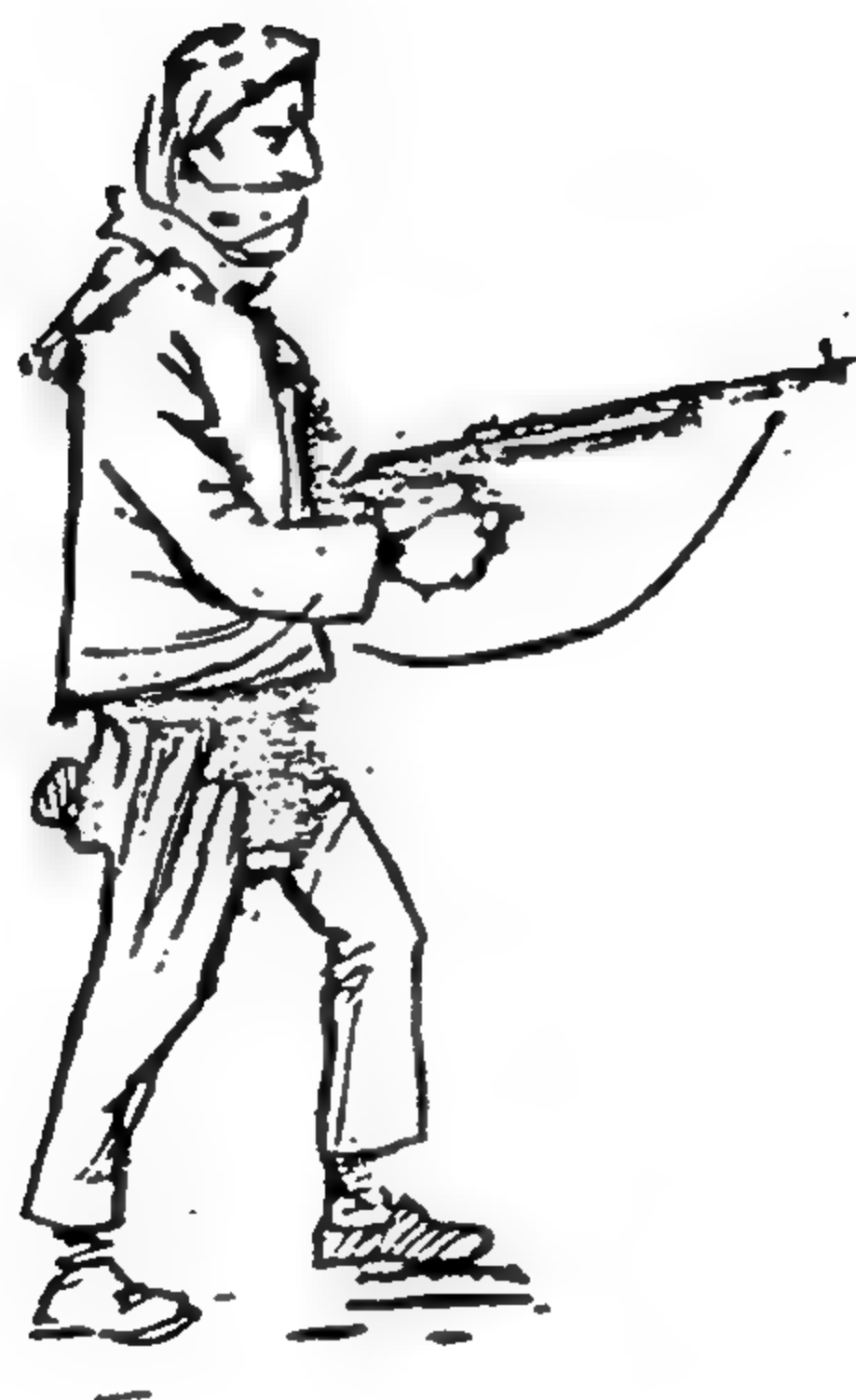




## خاتمة



الإرهاب بين الوقاية والعلاج





# خاتمة

## الإرهاب بين

## الوقاية والعلاج

### ٢٢٨- الإرهاب ليس صناعة مصرية :

جلى مما تقدم مدى حرص المشرع المصرى على حماية المجتمع والأفراد ، بل والنولة والشرعية أو سيادة القانون ، من خطر الإرهاب .  
ونود أن نؤكد على أن الإرهاب ليس « صناعة مصرية » ، ومعنى هذا أمرين :

الأول : أن الإرهاب آفة فظيعة استشرت من بلدان العالم كافة ، المتقدم منها والمتخلف ، فى الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء . وإن كانت هناك صعوبة فى تحديد مَنْ نقل الإرهاب عن مَنْ ، غير أن الأرجح أن البلدان النامية قد استوربت من البلدان المتقدمة <sup>(١)</sup> .

الثانى : أن الإرهاب المصرى ليس من طبيعة الشعب المصرى ، بل هناك « يد خارجية » تصدره ، أو بالأقل تساعد على تنمية بنوره فى المجتمع

---

(١) وسعنا فى ذلك : الدكتور أحمد حمدي محمود - فى مقدمته لترجمة كتاب « الإرهاب » التهديد والرد عليه - تأليف : إريك موريس و « الآن هو » - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الألف كتاب « الثانى » - رقم ٩٩ عام ١٩٩١ - ص ٨ .

المصري<sup>(١)</sup> .

## ٢٢٩- ما وراء الإرهاب :

وعلى أية حال فإن الأمر يقتضى التصدى بكل حزم وحسم للإرهاب . ليس فحسب  
لأن الإرهاب ، ظاهرة مدمرة فى حد ذاتها ، بل لأن « ما وراء الإرهاب » هو الأخطر  
لأن الإرهاب الذى لحق المجتمع المصرى هو إرهاب « عدمى » . بمعنى أن الإرهابى  
لا يسعى إلى مجرد تدمير شئ محدد ، بل أن برنامجا الذى يسعى إلى تحقيقه يتسم  
بالسلبية المفرطة ، إلى حد العدم . فهو يسعى إلى تدمير النظام القائم ، دون  
اهتمام بما سيحدث بعد هذا التدمير ، اللهم إلا خيالات غامضة لمجتمع  
أفضل يظهر تلقائيا بمجرد تفكيك هياكل النظم القديمة<sup>(٢)</sup> .

ولاشك فى أن ذلك يمثل صورة بغيضة نأمل ألا تتحقق للإرهابيين  
وندعو الله أن يقى مصر بلادنا الحبيبة منها .

---

(١) ولقد أكد هانز هوش الرئيس الأعلى لمدينة فرانكفورت بالمانيا الاتحادية : « اننا نشعر  
بالامان فى مصر أكثر مما نشعر به فى المانيا . وأضاف أن حوادث الارهاب فى المانيا تزيد  
كثيرا عما يحدث فى مصر » صرح بهذا فى المؤتمر الصحفى الذى عقده يوم ١٧/٢/١٩٩٣  
فى نهاية زيارته للقاهرة .

انظر : جريدة الجمهورية « القاهرة » - العدد ١٤٢٩٧ - السنة ٤٠ - الصادر فى  
١٨/٢/١٩٩٣م - ص ١ .

وبخصوص ظاهرة الارهاب فى العالم ، راجع :

الاستاذة حنان فهمى - الحصاد المر .. للإرهاب والديمقراطية فى ١٩٩٢ - دراسة منشورة  
بجريدة الوفد « القاهرة » - بالأعداد ارقام ١٨٢٥ ، ١٨٢٦ ، ١٨٢٧ ، السنة ٦ -  
الصادر فى ١ ، ٢٠٢/١/١٩٩٣ .

(٢) انظر : بخصوص « إرهاب العدمية » - الاستاذ / د. بيتر . سى . سيدر بيرج «  
أساطير إرهابية - بين الوهم والمغالاة والواقع - ترجمة الاستاذة عفاف معروف -  
١٩٩٢ - ص ٨٠ وما بعدها .

### ٢٣٠- حادث مقهى ميدان التحرير والتدمير للتدمير :

ولعل حادث مقهى ميدان التحرير الذى وقع مساء يوم ١٩٩٢/٢/٢٦ يدل على صدق قولنا بان الارهاب الذى لحق مصر انما هو « إرهاب عدى » يسعى إلى التدمير فى حد ذاته ، بغض النظر عما وراء هذا التدمير .

الأمر الذى دفع فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى الجمهورية إلى القول « ان هذا الحادث هو نوع من الجبن وكراهية للوطان يستهدف فاعله زلزلة البلاد »<sup>(١)</sup> وفى هذا المعنى يقول الأستاذ وحيد غانزى (رئيس تحرير جريدة الأحرار : «هى جريدة من جرائد المعارضة ) :

« إن الإرهابيين الذين يخطفون الطائرات أو يعتقلون رهائن يعلنون مطالبهم ويسامون عليها .. فإذا أجيبَت هذه المطالب أفرجوا عن الطائرة أو فكوا أسر المعتقل .. وإذا لم يستجب أحد لمطالبهم نسفوا الطائرة أو ذبحوا المعتقل .. حتى إرهابيو قتل السياح أفصحوا صمتا عن سبب جرائمهم .. إنهم يرون السياحة حراما ولذلك ضربوا أوتوبيسات السياحة فى الصعيد .. ولكن إرهابيي مقهى ميدان التحرير من طراز مختلف .. مستحيل أن يكونوا قاصدين ضرب السياح لأن المقهى يرتاده مصريون .. وإذا كان قد قتل سائحان أو ثلاثة فى المقهى فقد أصيب ١٨ مصريا .. وارتداد المقهى ليس داخلا فى قائمة المحرمات عند هؤلاء الإرهابيين .. وهذا المقهى بالذات لا يقدم خمورا ولا يسمح بلعب الميسر !! . ولو أن الإرهابيين فجرُوا عبوتهم الناسفة قبل مدفع الإفطار لقلنا إنهم يعاقبون المفطرين ولكنهم فجروها بعد مدفع الإفطار وفى شهر رمضان المبارك بل وبعد صلاة العشاء بساعة ونصف .. أى أن رواد المقهى ليس هناك

(١) من كلمة فضيلته فى الندوة الدينية التى نظمتها الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للفرق التجارية يوم ١٩٩٢/٣/١ . نقلًا عن جريدة الأهرام القاهرية العدد ٣٨٨٠٢ - السنة ١١٧ - الصادر فى ١٩٩٣/٣/٢ - ص ١

احتمال بأن أحدهم تخلى عن الصلاة ليجلس على المقهى .

نخرج من هذا بأن تفجير العبوة الناسفة في مقهى ميدان التحرير لم يكن له أى مبرر أو أى هدف سوى أنه « الإرهاب للإرهاب » وهو ما يجعلنا نتفكر أنه من العبث والخيال أن يعتقد أحدها أن الإرهاب بعيد عنه لمجرد أنه ممن يحافظ على تعليم دينه ويؤدي الصلاة والزكاة ... بل من العبث أن يعتقد أحد أن عضويته أو انتبائه لإحدى الجماعات الدينية المتطرفة يجعله سالما من القتل بقنابل هذه الجماعة أو أية جماعة أخرى .. إذ أن من وضع العبوة الناسفة في مقهى ميدان التحرير لا يعرف هوية رواد المقهى وربما كان من بينهم زميل له .. إرهابي مثله في نفس التنظيم جلس على المقهى ليستريح قليلا أو ليخطط لنسف مقهى آخر في ميدان العتبة !!

وهكذا اختلطت الأمور وأصبح كل مواطن مهددا في حياته وكل أسرة مهددة بالترمل والتيتيم !!

وإذا كان حادث قتل نقيب الشرطة على خاطر في الإسكندرية قد استنفر المواطنين الذين تابعوا جنازته على شاشات التليفزيون .. إذا كان هذا الحادث قد استنفر المواطنين مرة فإن حادث تفجير مقهى ميدان التحرير يجب أن يستنفرنا ألف مرة حتى نتخلص مصر من الإرهاب ويأمن كل مواطن على حياته <sup>(١)</sup>.

وحول هذا المعنى قال الأستاذ إبراهيم شكري أن « الانفجار الذي أصاب الأبرياء وروعهم في ميدان التحرير يوم الجمعة الماضي هو جريمة بشعة بكل المقاييس ، وإذا نجا مرتكبها من أجهزة الأمن والقضاء ، فإنه لن يفلت من عقاب الله . إن قتل الأبرياء عمدا وبالجمل هو فعل لا يمكن تبريره من منظور ديني أو وطني .. وهو يقع في أكبر تجمع للهيئات الحكومية والحركة التجارية ، وهو يضرب بالتالي مصالح الجميع » <sup>(٢)</sup>.

---

(١) الإرهاب .. للإرهاب - مقال - منشور بجريدة الأحرار - العدد ٧٩٦ - السنة ١٦ - الصادر في ١٩٩٣/٣/١م - ص ١٢ .

(٢) جريمة انفجار « التحرير » و .. الإقراج عن الشاذلي - مقال منشور بجريدة الشعب « القاهرة » - العدد ٧٢١ السنة ١٤ - الصادر في ١٩٩٣/٣/٢ ص ٩ .

ولقد عبر عن هذا المعانى الاستاذ مكرم محمد أحمد ( نقيب الصحفيين ) بقوله : « إن حادث مقهى التحرير يشكل منعطفا مهما فى مسلك الإرهابيين الذين يحاولون ترويع المجتمع وتخويفه ، يتصورون وهما أن ما حدث فى الجزائر يمكن أن يتكرر فى مصر ، يمهّدون لذلك بتصعيد مناخ التوتر فى المجتمع على جبهات تبدو مختلفة ، لكنها ، فى واقع الأمر ، تصب فى مجرى واحد ، يغذى أفكار العنف والتطرف والخروج على القانون » . (١)

(١) حادث مقهى التحرير .. الدوافع والأهداف - مقال أفتتاحى لمجلة المصور « القاهرة » - العدد ٣٥٦٩ - الصادر فى ١٩٩٣/٣/٥ - ص ٣ . وانظر أيضا : الاستاذ سيد زكى - تحقيق صحفى عن حادث التحرير - منشور بنفس العدد من المجلة المذكورة - ص ١٩ . حيث يقول « صار فى حكم المؤكد أن الجذور مازالت ممتدة والجسور بين الجماعات الإرهابية متواصلة . فالهدف واضح وملزم لكل الكتب العسكرية . خبطة هنا وأخرى هناك عملية ذهب يعقبها سياحة وتلو الاثنتين حركة خبيسة تقتل جندى غلبان وسرقة سلاحه ولا مانع من تغيير المسار فبعد حادث التحرير بيومين القى مجهولون عبوتين ناسفتين على محلات تجارية فى الفيوم وغدا فى أسبوط وبعد غد فى امبابة وهكذا » وفى نفس المعنى : الاستاذ نبيل شرف الدين - ( « واحد ديناميت مطبوع » - جهاد المقاهى ١ - لغز حادث ميدان التحرير ) - تحقيق صحفى - منشور بمجلة صباح الخير - العدد ١٩٣٩ - الصادر فى ١٩٩٣/٣/٤ - ص ٩ .

حيث يقول ان العمليات الإرهابية دخلت « مرحلة جديدة وطورا آخر من حرب العصابات التى لم تشهد مصر مثلها منذ قبل الثورة وهذا يسوقنا لاستقراء سريع لتطور هذه السلسلة الدامية وكشف جنورها .. وقد بدأت بالاعتداء على محلات الفيديو والكوافير بدعوى وجوب تغيير المنكر باليد .. ثم امتد الأمر لمحلات المجوهرات تحت بند استحلال أموال الكفار والمشركين .. ثم توغل الإرهاب لتجوع الصعيد و ( قرى ) الدلتا لتضرم النيران فى موالد أولياء الله التى يرتادها الفقراء والبسطاء بزعم مقاومة البدع والمنكرات .. ثم توغلوا داخل الإدارة المحلية ليفرضوا على المحافظين إصدار قرارات إدارية تحظر دخول الخمر أو بيعها فى المحافظات وبغض النظر عن المثرات أو الدوافع خلف هذا القرار إلا أنه مخالف للقانون والدستور وقد أقام التجار الدعوى القضائية أمام القضاء الإدارى وكسبرها وتمضى قاطرة الإرهاب لتشمل المساجد التابعة للأوقاف والكنائس والأديرة والأفراح وقصور الثقافة ومنشآت الشرطة وقطارات الركاب وباصات السياح ورجال الدولة وضباط الشرطة والمفكرين والصحفيين

### ٢٣١- الرئيس / مبارك : والاستقرار المنشود :

لذا ينبه الرئيس مبارك الى :

« أن مصائر الشعوب لا تقدرها جماعات الخوارج الذين ابطلت بهم الامة الاسلامية في فترات متفرقة من تاريخها ... ومن دون استقرار لا يكون هناك لقطاع ولا بناء ولا يتدفق استثمار خارجي أو داخلي ، فتتقدم فرص العمل الجديدة التي نحن في أمس الحاجة اليها لنحو نصف مليون مصري يدخلون سوق العمل كل يوم »<sup>(١)</sup>.

### ٢٣٢- خسائر الإرهاب :

وفي محاولة لحصر ما تكبدته مصر من خسائر خلال عام ١٩٩٢ من جراء الإرهاب ، تبرز أمامنا هذه الأرقام<sup>(٢)</sup> :

==  
أما الجديد هذه المرة فهو سقوط قطاع الشرع المزعوم من فوق وجوه الأمراء والمجاهدين .. فمكان الحادث ( يقصد مقهى ميدان التحرير ) ليس من الأماكن السباحية ذات النجوم فهو مجرد مقهى عادي ، ولا تقدم به الخمور فلا شيء سوى الشاي والقهوة والسحلب ، ولا يرتاده علبة القوم بل البسطاء والهامشيين وأبناء السبيل ، . انظر أيضا :

الاستاذ رأفت بطرس - من وراء انفجار مقهى ميدان التحرير ؟ - تحقيق صحفي - منشور في مجلة آخر ساعة - العدد ١٤١٣ - الصادر في ١٩٩٣/٣/٣ ص ٣ وما بعدها . إذ يوضح ان ثمة تساؤلات مطروحة امام خبراء البحث الجنائي قد يكون لها ارتباط بهذا الحادث منها : « هل هذا الحادث أي حادث مقهى التحرير - المقصود به تشتيت جهاز الأمن وبعبارة جهوده هنا وهناك في محاولة لاجهاده حتى يعجز عن ملاحقتهم وملاحقة حوادثهم المتكررة » .

(١) من كلمة القاها السيد الرئيس / محمد حسني مبارك خلال الاحتفال بعيد الشرطة في يناير ١٩٩٣ - نقلاً عن : مجلة الصياد - « اللبنانية » - العدد ٢٥١٩ - ص ٤٩ - الصادر في ١٢-١٨ شباط / فبراير ١٩٩٣ - ص ٢٨ .

(٢) نقلاً : الدكتور / سعد الدين ابراهيم ( الاستاذ بالجامعة الامريكية بالقاهرة ) في ندوة « المواجهة » بعرض القاهرة الدولي الخامس والعشرين للكتاب - نقلاً عن - مجلة الصياد اللبنانية - السابقة - ص ٢٩ .



٨٦ قتيلاً . من بينهم ١٥ قتيلاً من قوات الأمن و ٣٦ قتيلاً من الجماعات المتطرفة و ٣٥ قتيلاً من الأهالي الأبرياء ... حوالى ٢٠٠ جريح .  
١.٥ مليار ونصف المليار من الجنيهاً ( حوالى ٤٥٠ مليون دولار ) خسارة فى مجال السياحة .

ولقد سجل الدكتور فؤاد سلطان وزير السياحة فى تقريره عن النصف الاول من العام المالى ١٩٩٢/١٩٩٣ ان هناك انخفاضاً فى عوائد السياحة تجاوز ٤٠٠ مليون دولار بسبب حوادث الإرهاب والغاء بعض الرحلات . ونية الوزير إلى أن استمرار الإرهاب بنفس معدلاته الحالية من شأنه سيؤدى إلى انخفاض عدد السياح الوافدين وخسارة حوالى مليار دولار<sup>(١)</sup>.

### ٢٣٣- علاج الإرهاب : المواجهة الجنائية :

ولعل ذلك يفسر لنا سر حرص المشرع المصرى على التعامل مع الإرهاب والجرائم الإرهابية وقضايا الإرهاب بحزم وشدة .

ولقد تجلّى ذلك واضحاً من عدة نواحي ، أبرزها :

١ - توسع المشرع فى تعريفه للإرهاب توسعاً ملحوظاً أكد من خلاله على امتداد الحماية الجنائية لكافة النتائج الإجرامية الإرهابية ؛ لدرجة أنه ذكر أكثر من مصطلح للتأكيد على حمايته لمصلحة معينة .

فعلى سبيل المثال - لا الحصر - نجد أن المشرع استعمل اصطلاحات : المال العام والأموال والمباني العامة ، رغم أن مصطلح المال العام يستغرق كل شئ

---

(١) نقلاً عن : الاستاذ محمد الضبع - السياحة بعد حوادث الارهاب - الخسائر المتوقعة خلال ٩٢ و ٩٣ حوالى مليار دولار - تحقيق صحفى - منشور بجريدة الأهالى - العدد ٥٩٥ - السنة ١٦ ص ٥ .

مملوك للدولة أو للأشخاص العامة مخصص للمنفعة العامة ، أى بما يشمل  
الأموال والمباني العامة .

٢ - توسع المشرع فى مد مظلة الحماية الجنائية من الإرهاب إلى كافة  
النواحي التى من المتصور أن تمتد لها يد الإرهاب والإرهابيين . فشمّل بحمايته :

- التشريعية والدستورية والقانونية .

- المجتمع فيما يتصل بسلامته وأمنه .

- الأشخاص فيما يتعلق بحقوقهم وحرّياتهم العامة ، وحقوقهم فى  
الحياة .

٣ - حرص المشرع الجنائى على أن يحمى المصالح من الإرهاب ، سواء  
نتج عنه ضرر أو خطر . بل أن هذه الحماية تشمل مجرد تعريض هذه المصالح  
للخطر .

٤ - أن المشرع تشدد فى الجزاء الجنائى ، بحيث يمكن القول بأن الجرائم  
الإرهابية بمعناها الدقيق ، والجرائم المكتملة والمسهلة لها ، جميعها جنائيات . أى  
أن الحد الأدنى للعقاب هو السجن .

٥ - كما أن هناك عقوبات تكميلية وتبعية تنتظر مرتكبى الجرائم  
الإرهابية ، تستهدف تحجيم الخطورة الناجمة للإرهاب والإرهابيين .

٦ - كما ضيق المشرع من نطاق تطبيق نظرية الظروف المخففة ، إلى حد  
كبير ، يمنع المقضاة من النزول بالعقوبة إلا فى أحوال محدودة جداً ، وفى حدود  
ضيقة .

٧ - كفل المشرع حماية خاصة للقائمين على تنفيذ الأحكام الخاصة بالجرائم  
الإرهابية ، فاعتبر الاعتداء عليهم - أو على نوابهم - أو مقاومتهم جريمة إرهابية ،  
تصل عقوبتها إلى حد الإعدام ، إذا نتج عنها موت شخص .

٨ - ومن الناحية الإجرائية ، وسع المشرع من السلطات المخولة لجهات

الاستدلال والضبط القضائي والتحقيق ، بشكل ملحوظ ، تجاه كل من يتهم بارتكاب جريمة إرهابية .

٩ - ويوجه عام ، خرج المشرع عن كثير من القواعد العامة بشأن التحقيق والمحاكمة ، بشكل ينم عن التعامل مع القضايا الإرهابية بحسم وشدة .

١٠ - وبالنسبة للحدث الذي تزيد سنة عن خمس عشرة سنة المتهم في جريمة إرهابية ، استعاض المشرع عن محاكته أمام محكمة الاحداث ، بمحاكته أمام محكمة أمن الدولة العليا ، وأسندت الاختصاصات المقررة للمراقب الإجتماعي للنيابة العامة ، الأمر الذي يكشف عن أن المشرع يعامل مثل هذا الحدث معاملة تتسم بشئ من القسوة ، لعل ذلك يصلح من شأنه ، ليعود الى صفوف المواطنين الصالحين .

### ٢٣٤- تأييد السياسة الجنائية المتشددة :

ولاجدال في نظرنا في أن تلك السياسة المتشددة من جانب المشرع الجنائي جديرة بالتأييد . لوضع حد لظاهرة الإرهاب التي ظهرت في المجتمع المصري في الأونة الأخيرة .

والتي تحصد في طريقها الأخضر واليابس ، وترزع الأمنين ، وتزهق أرواح الأبرياء بشكل شرس .

« فمن لا يرحم المجتمع .. لا يستحق أن يرحم من المجتمع » ، فالإرهاب جريمة لا تغتفر في حق الشرعية « سيادة القانون » ، وأمن المجتمع وسلامته .

زد على ذلك أنها جريمة تستنكرها كافة الأديان السماوية ، والقوانين المتحضرة ، وكافة النظم الاجتماعية المتعدنية .

### ٢٣٥- المواجهة الشاملة للإرهاب :

ورغم قناعتنا الشخصية بأهمية وضرورة الحل الجنائي الحاسم للظاهرة الإرهابية ، بيد أن ذلك لا يمنعنا من القول بأنه « ليس بالحل الجنائي وحده تُعالج هذه الظاهرة » .

لأنها كأي ظاهرة اجتماعية لابد من معالجتها من كافة الزوايا أو النواحي التي  
تسببها<sup>(١)</sup>.

وبه ، فإنه يتعين أن يُستكمل الحل الجذائي بـ « حل اجتماعي .. واقتصادي .. وتربوي ..  
وسياسي » لهذه الظاهرة .

### ٢٣٦- رأي وزير الداخلية :

يؤيد هذا ويؤكد ما قرره وزير الداخلية اللواء محمد عبد الحليم موسى  
من : أن ظاهرة الإرهاب المتصل بالدين لا يمكن مواجهتها باعتبارها قضية شرطة وأمن ،  
أو مشكلة تتعلق بالتشريع والقانون أو اعتبارها ظاهرة أفرزها الفهم الخاطي للدين ، أو  
بوصفها نشاطا يتأثر بالتربية والتعليم ويرتبط بالثقافة والإعلام ويتصل بالعمل السياسي  
والشعبي ، بل هي مشكلة أشمل وأعمق من أن تنحصر في جانب واحد مما يستلزم  
تضافر كافة الجهود في مختلف مجالات العمل الوطني<sup>(٢)</sup>.

### ٢٣٧- الوقاية من الإرهاب :

وانطلاقا مما تقدم ، نقترح للوقاية من الإرهاب ، ما يلي :

١ - اتباع سياسة ثقافية إعلامية تحت الجماهير ، على المشاركة في التصدي لظاهرة

(١) ومعنا في ذلك :

المستشار فاروق سيف النصر - وزير العدل - حيث يقرر أن علاج ظاهرة التطرف  
والإرهاب لا يكون بالتشريع فقط - من الكلمة التي ألقاها أمام اللجنة الخاصة بدراسة ظاهرة  
الإرهاب بمجلس الشعب يوم ١٨/٢/١٩٩٣ - والمنشورة بجريدة الجمهورية « القاهرة » -  
بالعدد رقم ١٤٢٩٨ - السنة ٤٠ - الصادر - ١٩/٢/١٩٩٣ - ص ٦ .  
وأبضا : الاستاذ زكريا نيل - الإرهاب - أجراس خطر تدق .. أبواب المجتمعات  
العربية - مقال منشور بجريدة الأهرام القاهرية - العدد ٣٨٧٢٩ السنة ١١٧ - ص ٩ .

(٢) من كلمته يوم ١٤/٢/١٩٩٣ - أمام اللجنة البرلمانية الخاصة بمناقشة الإرهاب التي شكلها  
مجلس الشعب - نقلا عن : جريدة الوفد - العدد ١٨٦٤ - السنة ٦ - الصادر في  
١٥/٢/١٩٩٣ - ص ٨ .

الإرهاب . ومن المفيد أن تشير إلى أنه كلما كانت هذه السياسة تستخدم أساليباً  
درامية غير المباشرة ، كلما كان ذلك أقرب إلى التأثير في وجدان الجماهير  
ومشاعرهم .

٢ - لا شك في أن « تنمية الوعي » لدى الجماهير بخطورة واضرار الإرهاب ، لهو أمر  
ضروري لوقاية المجتمع من الانجراف في هذا التيار . لذا نأقنا نقترح أن  
تدخل هذه التوعية ضمن « الخطاب العام » الموجه للجماهير ، من خلال دور  
العبادة ، والمدارس والجامعات وغيرها من مؤسسات لها اتصال مباشر بالجماهير .  
على أن يتم ذلك ، من خلال برامج خاضعة للتطوير والتغيير على ضوء ما يسفر  
عنه التنفيذ الفعلي لهذه البرامج .

٣ - إيجاد صور من التنظيمات التي ينصهر فيها : دور الأسرة ودور رجال الدين ودور  
رجال التربية والتعليم ، ودور رجال الأمن ، في الوقاية من الانحراف ، والانزلاق  
في تيار الإرهاب ، والجريمة بوجه عام .

ونطرح على بساط المناقشة في هذا المضمار ، ان يكون هذا التنظيم على مستوى  
كل «حي» أو كل «قرية» ، من خلال فوادي الشباب ، التي نأمل تطوير رسالتها  
بحيث لاتركز فحسب على الجانب الرياضي بشكل مكثف ، بل تتخطى  
ذلك ، إلى الدعوة للوقاية من الإرهاب والجريمة بوجه عام - من خلال أنشطة ثقافية  
، ولقاءات فكرية ، ومحاضرات وندوات عامة .

على أن يتم ذلك بأسلوب متميز يجمع بين الترغيب والترشيد ، بما يستوعب  
طاقات الشباب فيما هو مفيد لهم ولجتمهم ووطنهم .

٤ - يمكن الاسترشاد بتجربة بعض المدن الأمريكية - ومن بينها مدينة ميامي  
بولاية فلوريدا - بخصوص الوقاية من الجريمة وجناح الأحداث ، في صورة  
برنامج وقائي يُطلق عليه : « ملاحظة جرائم الشباب » .

ووفقا لهذا المشروع يتولى مجموعة من طلبة المدارس المشتركين فيه من خلال

التنسيق مع ادارة المدرسة وجهاز الشرطة ، ويعلم من أولياء أمورهم ، بمراقبة سلوك زملائهم ، والابلاغ عن كل طالب يصدر عنه سلوك انحرافى أو عمل قانونى ، أو مجرد اختلاط بانمط اجرامية خطيرة ؛ الأمر الذى ينبه مبكراً إلى السلوك غير السوى مما يجعل فرصة الوقاية من الإنزلاق فى هاوية الإرهاب ، فرصة كبيرة للأجهزة الامنية والاسرة والمدرسة <sup>(١)</sup>.

هـ - لقد أكد الرئيس حسنى مبارك على « أن الجماهير رفعت صوتها الثابت للقتل وسفك الدماء واستباحة الحرمات باعتبارها فظائع تليها الفطرة المصرية » <sup>(٢)</sup>.

ويقول الرئيس مبارك « أن الدولة تدافع عن المواطنين ضد الارهاب .. تدافع عن الشعب كله ضد تلك الاعمال الطائشة وبالتالي لابد أن يتكاتف المواطنون مع الدولة فى محاربة هؤلاء الإرهابيين الذين يتم استغلالهم أسوأ استقلال ضد مصر ومصلحة مصر... » <sup>(٣)</sup>.

- كما أكد الدكتور محمد على محبوب وزير الأوقاف أن شعب مصر كله مطالب بالخروج على السلبية والتعامل بالإيجابية للوقوف فى وجه ذلك النقر من الشباب الذين يشوهون ( صورة ) الدين الصحيح ، ويروجون عدداً من الأفكار المنحرفة والمضللة فكان من نتيجتها ما يحدث الآن من مواجهات بينهم وبين المؤسسات

---

(١) للمزيد فى هذا الشأن ، راجع :

الدكتور/ بدر الدين على ( أستاذ علم الاجتماع الجنائى بجامعة لوزيفيل الأمريكية ) - دور الجمهورية فى مكافحة الإرهاب - مقال منشور ضمن سلسلة مقالات بعنوان « الإرهاب فى فكر المثقفين » - تحت رقم (١١٢) - جريدة الأهرام « القاهرة » - العدد ٣٨٧٥٨ - السنة ١١٧ - ص ٨ .

(٢) من كلمة للسيد الرئيس/ محمد حسنى مبارك - خلال الاحتفال بعيد الشرطة فى يناير ١٩٩٣ - نقلًا عن مجلة الصياد اللبنانية الصادرة فى ١٢/٢/١٩٩٣ - ص ٢٨ .

(٣) من حديث للرئيس مبارك مع الأستاذ سمير رجب - منشور بجريدة « مايو » - العدد ١٠٢٨ - الصادر فى ١/٣/١٩٩٣م - الصفحة الأولى .



### والأجهزة الأخرى فى الدولة<sup>(١)</sup>.

ولاشك ان إفساح الفرصة للجماهير للقيام بدورها فى الوقاية من الإرهاب ، لهو أمر محمود ، ينبغى أن تسعى إليه كافة الأجهزة ، فتجعله شريكا لاغنى عنه فى عملية تطهير الشعب المصرى من السموم الإرهابية ؛ وفى هذا المجال يهمنى ان تلفت الأنظار الى ضرورة تشجيع الجماهير على التبليغ عن الجرائم ، من خلال معاملة طيبة تحترم ما يقوم به المواطن من دور فى خدمة العدالة ، وتحترم وقت وإنسانية هذا المواطن الصالح<sup>(٢)</sup>.

٦ - أن التحرك الحزبى لكافة الاحزاب المصرية مطلوب فى هذه المرحلة للتصدى لظاهرة الإرهاب ، لأن خطر الإرهاب وضرره ، يمس جميع من بالسفينة ولايفرق بين مواطن وآخر .

فلنجعل مكافحة الإرهاب هدفا قومياً يعلو فوق كافة المصالح الحزبية والشخصية .

٧ - أن دور الأسرة فى مكافحة الإرهاب لايمكن اغفاله<sup>(٣)</sup> ، فيتعين أن تسترد الأسرة المصرية بوجه عام رقابتها على سلوك أبنائها ؛ حتى لايفتح الباب أمام الأبناء للانحراف عن جادة الطريق ، والانضمام لصفوف الجماعات المتطرفة. لذا فانتنا نرى من المناسب أن تتم التوعية المستمرة للأباء والامهات والأبناء ، من

---

(١) قال ذلك فى الملتقى الفكرى الذى اقامته الاوقاف فى الزيتون يوم ١٩٩٣/٣/٥ م .  
نقلاً عن الأستاذ / سعيد حلوى - فى تغطية صحفية عن هذا الملتقى - منشورة بجريدة الأهرام - الصادرة فى ١٩٩٣/٣/٦ - ص ١٠ .

(٢) للمزيد فى هذا الشأن ، راجع :  
للمؤلف بحث بعنوان « استجابات الشهود فى المسائل الجنائية بين الاعتبارات الانسانية ومقتضيات العدالة » - منشور بمجلة المحاماة - ع ٩ ، ١٠ - ص ٦٦ - نوفمبر وديسمبر ١٩٨٦ .

(٣) للمزيد فى هذا الشأن : راجع : الأستاذة ماجدة محمود - تحقيق صحفى بعنوان « الشباب والإرهاب » - منشور بمجلة حواء « القاهرة » - العدد ١٨٩٨ - الصادر فى ١٩٩٣/٢/٦ - ص ١٦ وما بعدها .

خلال تنظيمات شعبية أو حزبية ، على مستوى المناطق والاحياء ، وأن يكون لهذه الاجهزة دور رقابى لسلوك أبناء الحي ، فتخطر الآباء والامهات بكل سلوك منحرف صابر من أبنائهم ، حتى يتم إصلاحهم وإعادتهم إلى صفوف المواطنين الصالحين.

كما أننا نرى أن مثل هذه التنظيمات بحكم إلحاقها بال جماهير يمكنها أن تحل الخلافات التى قد تحدث بين الإبناء وأبائهم وأمهاتهم ، فى إطار من العرف والتقاليد السائدة فى المجتمع المصرى ، حتى لا تنفقم هذه الخلافات فتفرز لنا فى النهاية ، إرهابياً جديداً .

٨ - ان دور الحوار الفكرى فى مكافحة ظاهرة الإرهاب أمر يستاهل وقفة . فالبعض ينادى بضرورة هذا الحوار ؛ بمعنى ضرورة وجود حوار حر متكافئ بين الأطراف المعنية حول قضية الإرهاب وطرق مقاومته ، لأن الأسلوب العلمى هو السبيل السليم للقضاء على الإرهاب<sup>(١)</sup> ويحذر البعض من غياب الحوار المباشر واللقاء الأخرى لان ذلك مؤداه - فى نظر أصحاب هذا الرأى - مزيد من التطرف الفكرى المعوج ، الأمر الذى يستبدل النقاش المفتوح المسالم بالتى هى أحسن باستعمال لغة الإرهاب والسلوك الهمجى<sup>(٢)</sup> .

فى حين يرى الاستاذ محمود عبد المنعم مراد ، أنه إذا كانت الموعظة الحسنة لاتجدى مع الإرهابيين نفعا ؛ فإن العنف معهم ان يجدى الا القليل ، فهؤلاء

---

(١) لقد سجلت هذا الرأى مناقشات وتوصيات ندوة عن موضوع الإرهاب والاعتداءات السياسية، المنعقدة بمبنى نقابة الأطباء بدار الحكمة فى صباح الخميس ١٨/٦/١٩٨٧ ، واستمرت أربعة ساعات ، وتحدث فيها أكثر من عشرين عالماً ومفكراً وباحثاً . ولقد أعد الندوة فى كتاب الاستاذ صلاح عبد المقصود - بعنوان الإرهاب .. أسبابه .. وكيف نقاومه ؟ - دار الاعتصام - ١٩٨٨ - أنظر على وجه الخصوص - ص ٨٤ من الكتاب المذكور .

(٢) الاستاذ الدكتور سالم فهم - مقال بعنوان ضرورة الحوار الحضارى - منشور بالكتاب المشار اليه بالهامش السابق - راجع بصفة خاصة - ص ١٠١ .

الإرهابيون يوطنون أنفسهم عادة على أنهم هالكون لامحالة . وحياتهم فى نظرهـم لا قيمة لها .. إما لعقيدة خاطئة وهى أنهم يشترون الآخرة بالحياة الدنيا . أو لأنسهم ولما يتلقونه من أموال تدفع لنوبيهم إذا تعرضوا للقتل وتدفـع لهم فى حياتهم كأجور سخية نظير أعمالهم الإجرامية ،<sup>(١)</sup> .

وفى تقديرنا أن فكرة الحوار مقبولة من النواحي النظرية ، لأنها تتفق مع حقوق الانسان وحرياته العامة ، فهى تتفق مع حق الانسان فى الفكر وحقه فى العقيدة ، كما أن هذه الفكرة تمثل ترجمة حقيقية للمناخ الديمقراطى الذى يسود البلاد ، والذى يدعمه نظام الحكم الحالى بخطوات راسخة ، غير أنه يصادف هذه الفكرة من الناحية العملية صعوبات جمة منها :

١ - صعوبة الاتصال بالجماعات المتطرفة ، فهى جماعات تعمل تحت الأرض ؛ وإن قيل أن أجهزة الأمن تسيطر عليهم ، وتعرفهم ، فإن ذلك مربود عليه ، بأن أعضاء هذه الجماعات لايعترفون بانتماثلهم للفكر المتطرف ، ومن ثم يفلقون باب المناقشة معهم .

٢ - أن سيكولوجية المتطرف تحول دون نجاح فكرة الحوار معه ، فالمتطرف يتصور أنه شخص يحاول رفع الظلم عن الاجحاف الموهوم ، وأنه صاحب رسالة وصاحب عقيدة ، وإن المجتمع مالم يؤمن بأفكاره فهو على غير حق ، أو كافر . فالمتطرف من الناحية السيكولوجية يسعى إلى نقل أفكاره ومعتقداته للآخرين دون أن يكون لديه استعداد - فى المقابل - لتقبل المحاور والمجادلة حول تلك الأفكار وهذه المعتقدات . الأمر الذى يجعل النقاش معه يكاد يكون مستحيلأ .

٣ - أن المتطرف الذى يتجه للعنف أو الإرهاب ، لا يخطر المجتمع مسبقا بأنه سيتجه إلى طريق استخدام الحوار بالرصاص والقنابل . فهو - أى المتطرف - يباغت ويفاجئ المجتمع بأنه « ترجم » أفكاره المتطرفة إلى « حقيقة واقعية » متمثلة فى اعتدائه

(١) مقال بعنوان « مرحلة جديدة من الإرهاب تتطلب سياسة جديدة لمواجهتها » - منشور بمجلة أكتوبر - العدد ٨٥٤ - الصادر فى ١٩٩٢/٣/٧ - ص ١١ .

على مصلحة من المصالح التي يحميها النظام القانوني ؛ ولذا فان مثل هذا المتطرف الحوار معه غير مجدي ، لأنه أنتقل من مرحلة « الأفكار النظرية » إلى مرحلة « تنفيذ » هذه الأفكار ؛ الأمر الذي يفرغ الحوار معه من مضمونه ، فهو اقترف سلوك إجرامى يستأهل الجزاء الجنائى ، لا الحوار الفكرى .

**ولذا ؛ فإنه ينبغى التفرقة بين أمرين :**

**أولهما : الأفكار المتطرفة .**

**وثانيهما: السلوك الإجرامى « المترجم » للأفكار المتطرفة .**

فالأفكار يمكن أن تناقش ، وأن يُردَّ عليها من خلال كتابات أو مناظرات أو مجادلات أو ندوات كل على حسب ما تقتضيه ظروف المجتمع ، وظروف وملابسات عرض هذه الأفكار .

أما السلوك الإجرامى الذى « يترجم » أفكار متطرفة الى اعمال إرهابية ، فالحل بالنسبة له أولاً استيفاء حق الدولة فى الجزاء الجنائى من مقترف هذا السلوك ، ثم - ثانيا - يأتى الحوار معه على ضوء استجابته لمنطق الحوار من عدمه .

## **٢٣٧- المشروع القومى للشباب :**

\* وبهمننا - هنا - أن نشير إلى أن الوقاية من الإرهاب ينبغى أن تركز على الشباب ، فهم صنّاع رجال المستقبل . ولا شبهة فى أن جانب - لا بأس به - من الشباب المصرى ، ولا سيما نوى المؤهلات العليا والمتوسطة ، يمر بمرحلة « اللا عمل » أو مرحلة « اللازواج » ، أو بهما معا . وذلك لظروف اجتماعية واقتصادية عديدة ، يضيق المقام عن سردها . والمهم فى الأمر أن هؤلاء الشباب - أو بعضهم على الأقل - ينزلق إلى دائرة « اللامبالاة » بمشاكل المجتمع ، بل قد ينزلق إلى رفض هذا الواقع ، الذى اختلف عن « الصورة الوردية » « النظرية » ، التى كان يحلم بها ، أثناء دراسته فى مرحلة التعليم الجامعى ، أو المتوسط . الأمر الذى يجعل مثل هؤلاء الشباب « فريسة سهلة » للاصطياد

من جانب التنظيمات المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع ، فهذه التنظيمات تستفيد من تناقض مثل هؤلاء الشباب مع « الواقع المعيش » ، فتُبَلِّغ هذا التناقض .. وتستثمره لصالح أغراضها غير المشروعة ، بل إن نقول غير الحقيقة إذا قلنا ، أن هذه التنظيمات تفرس - أحيانا - فى مثل هؤلاء الشباب « بنور » التصالح مع المجتمع ، والتناظر مع السلطة ، « مُغلَفة » ذلك بفهم غير صحيح - أو متطرف - لعقيدة ما أو لدين معين ، ثم يتم تطوير ذلك إلى أن يصل الأمر لمرحلة تهيئة هؤلاء « للصدام المسلح » مع المجتمع ، والشرعية والدولة .

\* لكل ذلك نرى ، أنه من الضرورى الاستفادة بـ « وقت الشباب » ، استفادة تعود على المجتمع والشباب بالنفع والخير بإذن الله تعالى . ولذا نطرح على بساط المناقشة فكرة « مشروع قومى لتعمير الصحراء واستصلاحها بجهود الشباب » .

وتجمل النقاط الرئيسية لهذا المشروع فيما يلى :

١ - يتم تنفيذ هذا المشروع بتعاون القوات المسلحة - وهى إحدى مؤسسات الدولة المتميزة بالانضباط والضبط والربط - مع الجهات المعنية المختصة فى مجال تعمير الصحراء واستصلاحها وانشاء المجتمعات الجديدة ، ناهيك عن المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

٢ - أقترح أن يضم هذا المشروع :

- الشباب حديث التخرج الراغب فى الانضمام إليه ، لمدة لا تقل عن عام .  
- الشباب فى سن التجنيد - وخصوصا نوى المؤهلات العليا والمتوسطة - الذى نقترح أن تتم زيادة مدة تجنيده ، ( سنة أو سنتين ) يُستفاد بها فى هذا المشروع .

٣ - يتم توفير مناخ معيشى طيب لهؤلاء الشباب ، داخل معسكرات العمل التى ستنتشر - بإذن الله تعالى - فى الصحراء المصرية ، لتنفيذ الخطة « المرحلية » لاستصلاح وتعمير الصحراء المصرية ، التى ستضعها الأجهزة التنفيذية

المختصة .

٤ - بعد انتهاء المدة المقررة لاتضمام هؤلاء الشباب لهذه المعسكرات ، يكون للجهة المشرغة على هذا المشروع أن تقيم أداء كل شاب ، وعلى ضوء ذلك تختار مَنْ يصلح للاستمرار فيه .

٥ - اذا وافق الشاب - المرشح للاستمرار - على بقائه في المشروع ، يتم تصعيد حوافزه المالية والادبية ، كأن يسند إليه - على سبيل المثال - دورا اشرافيا على زملائه الجدد .

٦ - ولامراء في أنه كلما ازدادت الروابط التي تربط الشاب بهذا المجتمع الجديد ، كلما كانت فرصة استمراره فيه أكبر . وفي تصوري أن هذه الروابط يمكن أن تتخذ صورة « تملك » الشاب - الذي يثبت جدارته - قطعة أرض من أراضي المشروع ، أو مسكن ملائم ، أو غير ذلك من الحوافز التي تسهل على الشباب ، طريقهم إلى مستقبل مشرق ، بأذن الله تعالى .

وأخيرا لانملك سوى أن نتضرع الى الله عز وجل ، لندعوه بأن يزيل عن سماء بلادنا الحبيبة سحابة هذا الإرهاب اللعين ، الذي أراد أن يطعن الديمقراطية وسيادة القانون في مقتل . ولكن هيهات هيهات أن ينال مأربه ، فوعى جماهير شعبنا الأصيل يقف للإرهاب والإرهابيين بالمرصاد .

هذا ، وعلى الله قصد السبيل ، ، ،  
تم بحمد الله وتوفيقه ، ، ،

الدكتور

محمود العادلي

د. محمود العادلي

أول رمضان ١٤١٤هـ

طنطا في : المصادف ٢٢ فبراير ١٩٩٣م





## ملحق وثائقي

- ١- نصوص تجريم الإرهاب وما يتصل به
- ٢- المذكرة الايضاحية لتجريم الإرهاب وما يتصل به .
- ٣- تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي  
بمجلس الشورى بشأن مواجهة الإرهاب .
- ٤- جداول بيانية بالنشاط المناهض للدولة والمجتمع والشرعية .
- ٥- منشورات فكرية ، عن الإرهاب .
- ٦- دعوة للايجابية (دعوة الشعب للمشاركة في مكافحة الإرهاب)



**بخصوص تجريم الارهاب وما يتصل به**

## **قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢**

**بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات ، والاجراءات الجنائية ،  
واثشاء محاكم امن الدولة ، وسرية الحسابات بالبنوك ، والاسلحة والذخائر**

**باسم الشعب**

**وليس الجمهورية**

**قرر مجلس الشعب القانون الاتي نصه ، وقد اصدرناه :**

### **( المادة الاولى )**

يقسم الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الى  
قسمين الاول ويضم المواد من ٨٦ الى ٨٩ . والثاني يضم المواد ٨٩  
مكررا حتى نهاية مواد هذا الباب .

### **( المادة الثانية )**

يضاف الى القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من  
قانون العقوبات المواد التالية :

### **مادة ( ٨٦ )**

يقصد بالارهاب في تطبيق احكام هذا القانون كل استخدام  
للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ اليه الجاني تنفيذا لمشروع  
اجرامي فردي أو جماعي بهدف الاخلال بالنظام العام أو تعريض  
سلامة المجتمع وأمنه للخطر اذا كان من شأن ذلك ايذاء الاشخاص أو  
القاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر أو  
الحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو المواصلات أو بالاموال أو  
بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها  
أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد  
العلم لاعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح .

### مادة ٨٦ مكرر

يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام القانون جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون الغرض منها الدعوة بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو الإصرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة أو قيادة ما فيها أو أمدما بمعونات مادية أو مالية مع علمه بالغرض الذى تدعو إليه .

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من انضم إلى إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو شارك فيها بأية صورة مع علمه بأغراضها .

ويعاقب بالمعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة كل من روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى للأغراض المذكورة في الفقرة الاولى . وكذلك كل من حاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محصلات أو مطبوعات أو تسجيلات أيا كان نوعها تتضمن ترويجا أو تحبيذا لشيء مما تقدم اذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية استعملت أو أعدت للاستعمال ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو تسجيل أو إذاعة شيء مما ذكر .

### مادة ٨٦ مكررا ( ١ )

تكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة السابقة الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة اذا كان الارهاب من الوسائل التى تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التى تدعو اليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة المذكورة في هذه

الفقرة • ويعاقب بذات العقوبة كل من أمدّها بأسلحة أو ذخائر أو مفرّقات أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات مع علمه بما تدعو إليه وبوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك •

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة الاثغال الشاقة المؤقتة إذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في هذه الفقرة • أو إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة •

وتكون عقوبة الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السابقة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا كانت الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصبة المذكورة في المادة السابقة تستخدم الارهاب لتحقيق الأغراض التي تدعو إليها • أو كان للترويج أو التحريض داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة أو الشرطة أو بين أفرادها •

#### مادة ٨٦ مكررا « ب »

يعاقب بالاثغال الشاقة المؤبدة كل عضو باحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات المذكورة في المادة ٨٦ مكررا يستعمل الارهاب لاجبار شخص على الانضمام الى أي منها أو منعه من الانفصال عنها • وتكون العقوبة الاعدام إذا ترتب على فعل الجاني موت المجنى عليه •

#### مادة ٨٦ مكررا ( ج )

يعاقب بالاثغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد • أو بأحد ممن يعملون لصلحة أي منها • وكذلك كل من تخابر معها أو معه للقيام بأي عمل من أعمال الارهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو معثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج أو الاشتراك في ارتكاب شيء مما ذكر •



وتكون العقوبة الاعدام اذا وقعت الجريمة بموضوع السعى  
أو التخابر أو شرع في ارتكابها .

#### مادة ٨٦ مكررا (د)

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل مصرى تعاون أو التحق -  
بغير إذن كتابى من الجهة الحكومية المختصة .. بالقوات المسلحة لدولة  
أجنبية - أو تعاون أو التحق بأى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة  
ارهابية أيا كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الارهاب  
أو التدريب المسمى وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها  
غير موجهة الى مصر \*

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا تعلق الجانى بتدريبات  
عسكرية فيها أو شارك فى عملياتها غير الموجهة الى مصر .

#### مادة ٨٨

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من اختطف وسيلة من وسائل  
النقل الجوى أو البرى أو المائى معرضا سلامة من بها للخطر . وتكون  
العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا استخدم الحانى الارهاب أو نشأ  
عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها فى المادتين ٢٤٠ و ٢٤١  
من هذا القانون لاي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو اذا قاوم  
الجانى بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى  
استعادة الوسيلة من سيطرته وتكون العقوبة الاعدام اذا نشأ عن  
الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها .

#### مادة ٨٨ مكررا

يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من قبض على أى شخص فى  
غير الاحوال المصرح بها فى القوانين واللوائح أو احتجزه أو حبسه  
كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة فى أدائها لأعمالها  
أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أى نوع .

ويعاقب بذات العقوبة كل من مكن أو شرع في تمكين مقبوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من المسرب .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الارهاب أو اتصف بصفة كاذبة أو ترى بدون وجه حق بزي موظفي الحكومة . أو أبرز أمرا مزورا مدعيا صدوره عنها . أو إذا نشأ عن الفعل جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ من هذا القانون أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في اخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه .

وتكون العقوبة الاعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص .

#### مادة ٨٨ مكرر ( أ )

مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعملها معه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا نشأ عن التعدي أو المقاومة عامة مستديمة . أو كان الجاني يحمل سلاحا أو قام بخطط أو احتجاز أى من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجة أو أحد من أصوله أو غروعه .

وتكون العقوبة الاعدام إذا تجم عن التعدي أو المقاومة موت انجنى عليه .

#### مادة ٨٨ مكررا ( ب )

تسرى أحكام المواد ٨٢ و ٨٣ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ ( أ ) من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم .

ويراعى عند الحكم بالمصادرة عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية .

وتخصص الاشياء المحكوم قضائيا بمصادرتها للجهة التي قامت بالقبض . متى رأى الوزير المختص أنها لازمة لمباشرة نشاطها في مكافحة الارهاب .

### مادة ٨٨ مكررا ( ج )

لا يجوز تطبيق أحكام المادة ( ١٧ ) من هذا القانون عند الحكم بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم عدا الأحوال التي يقرر فيها القانون عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .  
• فيجوز النزول بعقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .  
• والنزول بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة التي لا تقل عن عشر سنوات .

### مادة ٨٨ مكررا ( د )

يجوز في الأحوال المنصوص عليها في هذا القسم فضلا عن الحكم بالعقوبة المقررة الحكم بتدبير أو أكثر من التدابير الآتية :

١ - حظر الإقامة في مكان معين أو في منطقة محددة .

٢ - الالتزام بالإقامة في مكان معين .

٣ - حظر التردد على أماكن أو مطال معينة .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة التدبير على خمس سنوات .

ويماقب كل من يخالف التدبير المحكوم به بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر .

### مادة ٨٨ مكررا ( هـ )

يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المشار إليها في هذا القسم كل من بادر من الجناه بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق . ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة إذا حصل الإبلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق .

ويجوز لها ذلك إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين . أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة .

### ( المادة الثالثة )

تكون العقوبة السجن الذي لا تزيد مدته على خمس سنوات في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٦٠ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ ، ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون العقوبات اذا ارتكبت أى منها تنفيذاً لغرض ارهابى .

ويضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة في المواد :

١/٩٠ و ١٦٢ و ٣٦١ من قانون العقوبات . كما يضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات اذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لغرض ارهابى .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ تنفيذاً لغرض ارهابى . فاذا كانت مسبقة بامرار أو ترصد تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وتكون العقوبة الاعدام اذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤ تنفيذاً لغرض ارهابى .

### ( المادة الرابعة )

تضاف الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات الى الجرائم الواردة في الفقرة اثنانية من المادة (١٥) من قانون الاجراءات الجنائية .

### ( المادة الخامسة )

يضاف الى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة فقرة ثانية الى المادة (٣) ومادة جديدة برقم ٧ مكرراً نصها الآتيان :

### المادة ٢ ( فقرة ثلثية ) :

وتختص محكمة أمن الدولة العليا المشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة - في دائرة أو أكثر - بنظر الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات دون التقييد بقواعد الاختصاص المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية كما تختص أيضا بالفصل فيما يقع من هذه الجرائم من الاحداث الذين تريد منهم على خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .

ويطبق على الحدث عند ارتكابه احدى هذه الجرائم احكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث عدا المواد ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ و ٤٠ و ٥٢ منه ويكون للنسابة العامة جميع الاختصاصات المخولة للمراقب الاجتماعي المنصوص عليها فيه .

### المادة ٧ مكررا :

استثناء من احكام المادة السابقة يكون للنسابة العامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات - بالاضافة الى الاختصاصات المقررة لها - سلطات قاضى التحقيق وسلطة محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة المنصوص عليها في المادة ١٤٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

ولا تنقيد النيابة العامة في مباشرتها التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المشار اليها في الفقرة السابقة بقيد الطلب المنصوص عليه في المادة ٩ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٦ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية لقيم من العيب .

ويكون للأمور الضبط القضائى اذا توافرت لديه دلائل كافية

على اتهام شخص بارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في القسم الاول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب من النيابة العامة خلال أربع

وعشرين ساعة على الأكثر أن تأذن له بالقبض على المتهم • وللنيابة العامة في هذه الحالة ولامر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع أن تأذن بالقبض على المتهم لمدة لا تتجاوز سبعة أيام •

ويجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع أقوال المتهم المقبوض عليه ويرسله الى النيابة العامة المختصة بعد انتهاء المدة المشار اليها في الفقرة السابقة •

ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف اثنين وسبعين ساعة من عرضه عليها • ثم تأمر بحبسه احتياطيا أو اطلاق سراحه •

#### (المادة السادسة)

تضاف الى المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ في شأن سرية الحسابات بالبنوك فقرة أخيرة تنص الآتي :

ويكون للنائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين أن يأمر مباشرة بالاطلاع أو الحصول على أية بيانات أو معلومات تتعلق بالحسابات أو الودائع أو الامانات أو الخزائن المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون المشار اليه أو المعاملات المتعلقة بها إذا اقتضى ذلك كشف الحقيقة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون العقوبات •

#### (المادة السابعة)

يستبدل بنصوص المادة ٢٨ والفقرة الأخيرة من المادة ٣٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والبند الحادي عشر من الجدول رقم (١) بيان الاسلحة البيضاء المرفق به النصوص الآتية :



#### مادة ٢٨ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه • كل من أمتج أو استورد أو صنع بغير ترخيص الأسلحة البيضاء المبينة بالجدول رقم (١) •

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من أمتج أو استورد أو صنع أو أصلح بغير ترخيص سلاحا ناريا من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) •

وتكون العقوبة الأشغال المؤقتة إذا كان السلاح مما نص عليه في البند ( أ ) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) •

وتكون العقوبة الأشغال المؤبدة إذا كان السلاح مما نص عليه في البند ( ب ) من القسم الأول أو في القسم الثاني من الجدول رقم (٣) •

#### مادة ٣٥ مكررا ( فقرة أخيرة ) :

يسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة أو إحرار الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المبينة بالجدول رقم (٤) المرافق أو كاتبات أو مخفضات الصوت والتليسكوبات التي تتركب على الأسلحة المذكورة •

البند الحادى عشر من الجدول رقم (١) ببيان الأسلحة البيضاء - البيلط والسكاكين والجنائزير والسنج وأى أداة أخرى تستخدم في الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لإحرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية •

#### ( المادة الثامنة )

يضاف الى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه جدول جديد رقم (٤) نصه الآتى :

#### الجدول رقم ( ٤ )

الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية

أولاً - بالنسبة للبنادق ذات الماسورة المصقولة من الداخل :

- ١ - الجسم المعدني .
- ٢ - الماسورة .

ثانياً - بالنسبة للبنادق المشخنة والتصف آلية :

- ١ - للجسم المعدني ( الطرף ) .
- ٢ - الماسورة .
- ٣ - الترياس ومجموعته .

ثالثاً - بالنسبة للمسدسات بكافة أنواعها :

( أ ) مدحس بخزنة :

- ١ - الجسم المعدني .
- ٢ - المتراق .
- ٣ - الماسورة .

( ب ) مدحس ببليزية :

- ١ - الجسم المعدني .
- ٢ - الكرة ( البليزية ) .

رابعاً : بالنسبة للمدافع والرشاشات والبنادق الآلية :

( أ ) المدافع والرشاشات :

- ١ - الجسم المعدني .
- ٢ - الماسورة .
- ٣ - الترياس ومجموعته .

( المادة التاسعة )

مع عدم الإخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وبأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر . يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

### ( المادة العاشرة )

لا تقام الدعوى الجنائية ضد من انتمى مائة صفة كانت السى  
لحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات أو العصابات  
المنصوص عليها في المادة ٨٦ مكررا عقوبات اذا بادر خلال شهر من  
تاريخ العمل بهذا القانون ببلاغ النيابة العامة أو سلطات الامن  
بانفصاله عن التنظيم وتوقفه عن ممارسة أى نشاط فيه .

كذلك لا تقام الدعوى الجنائية الناشئة عن حيازة أو احراز أسلحة  
أو ذخائر أو مفرقات أو مهمات أو آلات أو معدات أو وثائق أو أموال  
مما يرتبط بأنشطة التنظيم اذا بادر الحائز أو المحرز ن تلقاء نفسه  
بتسليمها الى النيابة العامة . أو سلطات الامن خلال المدة المشار اليها  
في الفقرة السابقة .

ولا يسرى ما تقدم على الحالات التى بدأ فيها التحقيق أو  
رفعت فيها الدعوى الجنائية .

### ( المادة الحادية عشرة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من  
اليوم التالى لتاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

### ( حسنى مبارك )

صدر برئاسة الجمهورية

في ١٧ المحرم سنة ١٤١٣ هـ

الموافق ١٨ يولية سنة ١٩٩٢ م .

— وقد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية — العدد ٢٩

مكرر ( في ١٨ يولية سنة ١٩٩٢ .

## ٢- المذكرة الايضاحية لتجريم الارهاب وما يتصل به .

### المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢

لقد كانت قوة الخير والسلمة واعلاء قيم المودة والتراحم واثار البناء وصنع الحضارة حو زاد مصر وقوتها عبر رحلتها الرائدة في تاريخنا الانساني العريق . وعندما انتاب العنف والارهاب أرجاء شتى من المعمورة ظلت مصر واحة للامن والامان حتى اننا لم نكن بحاجة الى تجريم افعال ليس لها وجود في الواقع المصري .

على أنه وقد كادت مصر ان تفرغ من مشاكل شتى كانت تعرق مسيرتها في البناء وتوجهت بكل طاقاتها في الحقبة الاخيرة تصنع مشروعات الحضاري القومي في بناء دولة عصرية لها مكانها ومكانتها في عالم الرخاء والسلام والعلم . الا وقد خرج عليها من الظلام ارهاب اسود ليس له من زاد يقتات به الا النيل من امن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها وليس له من هدف الا الاخلال بالنظام العلم وتعريض سلامة المجتمع وامنه للخطر وقطع الطريق على الحركة الحضارية الجسور لبناء الدولة المصرية العصرية فراح يث نصيحة بين الشباب ليدفع به الى طريق العنف والتخريب والارهاب ليحول من دوره الطبيعي في أن يكون عدة مصر وقوتها في متوارها الحضاري الى أن يكون قاطع الطريق عليها في هذا المشوار . .

وهكذا شهدت مصر في السنوات الاخيرة تلك الصور من العنف والارهاب والتطرف تنفيذا لمشروعات اجرامية جماعية او فردية لم تكن تعرفها من قبل . ولم يكن ثمة يدمن مواجهتها تشريعيا بكل الحزم وبسيف القانون وسلاح الشرعية الذي ما فتئت تواجه به مصر كس خروج على قيمها الاصيله وتقاليدها الخالدة وعزمها الاكيد على البناء واللاحاق بركب الانسانية الحضاري .

واذا كان المجتمع الدولي قد عانى في العقدين الاخيرين من ذات الظاهرة الارهابية التي هددت امن الافراد واستمرار الجماعة ونظام الدولة واثرت بالسلب على حركة النمو والتطور فقد واجهت العديد من الدول الديمقراطية كإيطاليا وأسبانيا وفرنسا ، ألمانيا والمملكة المتحدة هذه الظاهرة وآثارها المدمرة . من خلال الاداة التشريعية المناسبة بما

أدى الى الاسهام في مكافحة هذه الظاهرة مع تحقيق التوازن بين مكافحة التطرف والارهاب وحماية حقوق المواطنين وحياتهم ذلك أن نيل الغاية لا ينفى عن شرعية الوسيلة • وكان منهج بعض الدول اصدار قوانين خاصة لمكافحة الارهاب ومنهج البعض الآخر منها ادخال تعديلات في قوانين العقوبات والاجراءات الجنائية لمواجهة هذه الظاهرة وذلك كله وفقا لاحكام دستورها •

واذ كشف الواقع في مصر عن وجوب التدخل التشريعي - لمواجهة هذه الظاهرة الاجرامية - فقد أثر المشروع المرافق تأسيا بمنهج الكثير من التشريعات المقارنة الى ادخال بعض التعديلات على هذه القوانين في مجال التجريم والعقاب والاجراءات الجنائية كأحد الأدوات التي تسهم في مواجهة الارهاب من خلال عقوبات رادعة واجراءات سريعة وحاسمة تلتزم باحترام الدستور وسيادة القانون •

وعلى قاعدة من هذا النظر أعد مشروع القانون المرافق متناولا القوانين التالية :

#### لولا - قانون العقوبات :

وهكذا أورد التعديل في الشق الموضوعي منه تعديلا بالاضافة على الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حيث قسم هذا ائباب الى فصلين خصص الفصل الاول منه للجرائم الارهابية فاتجهت أولى موآرده وهي المادة ٨٦ عقوبات الى تحديد مفهوم الارهاب والوسائل التي يلجأ اليها والغاية التي يسعى لبلوغها والاثـر المترتب عليه •

ثم نصت المواد التالية على تجريم انشاء أو تأسيس أو تنظيم أو ادارة أى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة يكون الغرض منها للدعوة بأية وسيلة الى تعطيل احكام الدستور أو القوانين أو منسـع احدى مؤسسات الدولة أو احدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون أو بالاضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى ( م ٨٦ مكررا ) باعتبار أن مثل هذه التنظيمات هي النواة الاولى للعنف والارهاب كما عاقبت كل من انضم اليها أو شارك فيها بأية صورة • وكل من روج للاغراض والمبادئ التي ندعو اليها وشدد العقوبات اذا كان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق أو تنفيذ أغراضها •

كذلك عاقب المشروع كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوية أو البرية أو المائية معرضا سلامة من بها للخطر وشدّد العقوبة إذا استخدم الجاني الارهاب أو نشأ عن الفعل المذكور جروح لاي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها وإذا قاوم الجاني بالقسوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته .

كما تناول المشروع عاقب كل من قبض على أي شخص أو احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع أو مكن أو شرع في تمكين مقبوض عليه من الهرب وكذلك عالج المشروع حالة التعدي على أحد القائمين على تنفيذ أحكام الفصل الأول من الباب الثاني من قانون العقوبات .

هذا وقد أنزل المشروع على صورة التجريم المستحدثة تلك الأحكام المستقر تطبيقها في قانون العقوبات بالنسبة لما يشابهها من جرائم . وهي الأحكام المتعلقة بالتحريض والاتفاق والمساعدة وتغليب العقوبة على من يؤدي دورا قياديا في هذه التنظيمات الارهابية وقواعد الاعفاء من العقاب وتخفيف العقوبة في حالات ابلاغ الجاني أو اعترافه ومد نطاق التجريم والعقاب إلى الأفعال التي تقع في الخارج استهدافا لتنفيذ أغراض هذه التنظيمات داخل البلاد .

كما حظر تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات عند الحكم بالإدانة في هذه الجرائم عدا الأحوال التي ينصّ فيها القانون على الحكم بالإعدام نيجوز النزول بالعقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . وأجاز فضلا عن الحكم بالعقوبة الحكم ببعض التدابير على النحو المبين بالمادة ٨٨ مكررا ( ب ) .

ثانيا - وفيما يتعلق بقانون الإجراءات الجنائية :

أخرج المشروع صور التجريم المستحدثة أو الجرائم التي ترتكب تنفيذا للأغراض الارهابية من نطاق تقادم الدعوى بصبانها جرائم تقع على الحريات أعمالا للمادة ٥٧ من الدستور .



ثالثاً - وفيما يتعلق بالاختصاص القضائي وسادات الضبط والتحقيق :

ترتب على إيراد صور التجريم المستحدثة في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أن خضعت هذه الصور لما تخضع له الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة فصار الاختصاص بنظرها معقوداً لمحاكم أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

كما نص المشروع على أن تختص إحدى محاكم أمن الدولة العليا المنشأة بدائرة محكمة استئناف القاهرة بنظر هذه الجرائم دون التقيد بقواعد الاختصاص المكاني المنصوص عليها في المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بتقدير أن الترويع فيها لا يقتصر على المكان الذي وقعت فيه الجريمة وإنما يعم الوطن بأكمله وهو ما نمت إليه بعض التشريعات المقترنة في هذا الشأن .

كما نص المشروع أيضاً على اختصاص هذه المحكمة بالفصل أيضاً فيما يقع من الأحداث من هذه الجرائم .

ولما كانت لجرائم التحريك والاستدلالات والضبط في مثل هذه الجرائم التي تصف في الاغلب الأعم بالجماعية والتنظيم وتعدد الجناة . لها طبيعة خاصة تستلزم مزيداً من الوقت مختلفة في ذلك عن الجرائم العادية فقد اتجه المشروع إلى تولي هذه الإجراءات على النحو الوارد بالمادة ٧ مكرراً من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المستحدثة مستهدفاً توفير ما تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع من ملاحظات ملترما في ذلك أحكام المادة ٤١ من الدستور .

رابعاً - قانون سرية الحسابات :

ولما كان الواقع قد كشف عن أن هذه التنظيمات الإرهابية تعتمد في ممارسة نشاطها على تمويل قد يأتي من خارج البلاد ولا تستطيع السلطات العامة والقائمين على التحقيق - بالنظر إلى القيود التي يضعها القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ بشأن سرية الحسابات - أن يتقف على وجه الحقيقة في الوقت المناسب بالاطلاع على حركة حسابات المتهمين في هذه الجرائم ومن تشير إليه أصابع الاتهام متحويلها فقد خول المشروع للنائب العام أو من يفوضه من المحامين نعامين سلطة الأمر بالكشف عن مثل هذه الحسابات .

### خاصا - قانون الاسلحة والنفاتر :

ولما كانت طبيعة النشاط الارهابى ترتبط ارتباطا وثيقا بحياسة واحراز المتفجرات والاسلحة النارية والبيضاء وكانت العقوبات المقررة فى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لم تعد رادعة فى بعض صور التجريم الواردة بهذا القانون . وكانت بعض الاسلحة وما يتصل باستيرادها وصنعها اعمال تفلت من نطاق التجريم فقد اتجه المشروع الى تشديد العقوبات المقررة على الاتجار او الصنع او الاستيراد او الاصلاح المتصلة بالاسلحة النارية والآلية والبيضاء . كما اتجه الى تجريم حيلة الاسلحة الرئيسية وبعض انواع الاسلحة البيضاء والادوات التى اشتهر استخدام هذه التنظيمات لها فى تنفيذ اغراضها .

وهذا وقد اختتم المشروع احكامه بالنص على عدم الاخلال باحكام قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن دالة الطوارئ او باى عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات او باى قانون آخر . والنص لمشروع كل حكم يتعارض مع احكامه .

ويتشرف وزير العدل يعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء رجاء الموافقة عليه واستصدار القرار الجمهورى باحالته الى مجلس الشعب . \*\*\*

وزير العدل

تحريرا فى ٧/٧/١٩٩٢

المستشار / فاروق سيف النصر

---

\*\*\* و يلاحظ أنه نُشر بجريدة "الأهالى" ما يفيد أن تعديلات تشريعية جديدة باسم مواجهة الارهاب فى طريقها الى الظهور فى نظامنا القانونى المصرى . و اوضحت "الأهالى" ان من بين التعديلات الجديدة تعديلات ستدخل الى قانون " الاحكام العسكرية " بما يمكن المحاكم العسكرية من اجراء محاكمات لقضايا الارهاب دون انتظار قرار من رئيس الجمهورية باحالة هذه القضايا اليها . و أكدت " الاهالى " على أن التعديلات الجديدة تستهدف اطلاق يد اجهزة الأمن فى اعتقال مَنْ تحوم حولهم الشبهات و مضاعفة مدة الاعتقال الى ٦ أو ٣ أشهر قبل عدم المتهم المعتقل بتظلم . ( راجع : جريدة الأهالى فى ١٩٩٢/٣/٢٤

## ٢- تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي

### بمجلس الشورى بشأن مواجهة الإرهاب .

..... تتبع أهمية هذا التقرير من كونه استعرض كافة ابعاد ظاهرة الارهاب و أوضح الحلول المقترحة لمواجهتها ، من كافة الزوايا : التشريعية ، والسياسية و التربوية و الاعلامية و المدنية ... الخ .

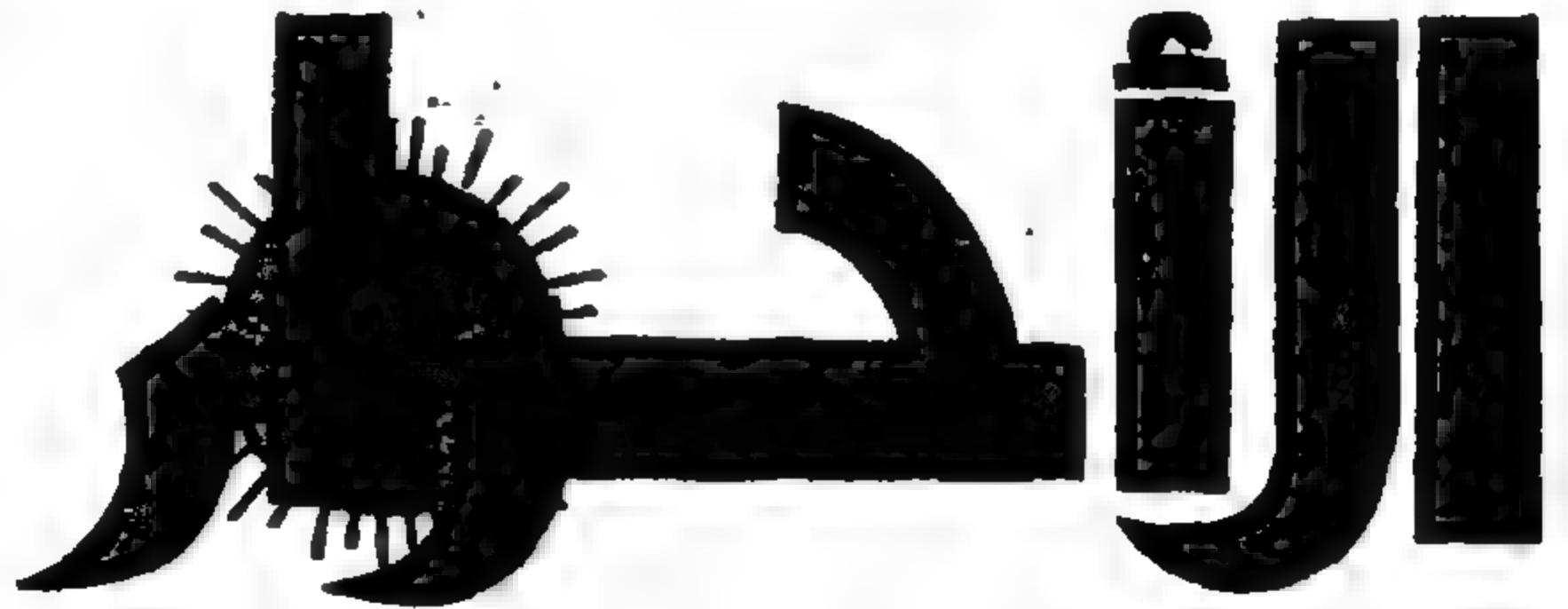
... و سنشير - هنا - للملاح العامة لهذا التقرير ، طبقا لما نُشر بجريدتى :  
" الأحرار " و " الأهرام " ، يوم ١٩٩٢/٢/٢٩ .

## ..... قطعة سلاح و٨ قنابل مضادة للدبابات و٢٠ قنبلة مدفعية استخدمها الإرهابيون خلال العام الماضى فى ٩٦ عملية

اعلن مجلس الشورى أثناء مناقشة تقريره عن الإرهاب أمس ١٠ الاحد، ان ٩٦ حادثا إرهابيا وقعت خلال العام الماضى ١٩٩٢/٩٢ أسفرت عن وفاة ٥٨ مواطنا و ١٢٠ مصابا تشمل ١٧ حالة اعتداء على السليحة و ٢٨ حادث اعتداء على رجال الشرطة و ٢١ حادث تعد على الاقباط و ٩ حوادث خاصة بانبية الفيديو و ٦ حوادث اعتداء على محلات الذهب و ٥ حوادث شملت اغتيال الكاتب فرج فودة والاعتداء على بعض المرافق العامة والقطارات

ودور السينما .

وأشار التقرير الى حجم الأسلحة والذخائر والمتفجرات التى تم ضبطها خلال تلك الفترة وبلغت ٥٢٢٦ بين قطعة سلاح وقنابل بينها ٨ قنابل مضادة للدبابات و ٥٢ قنبلة مدفعية و ٣٧ قنبلة بلاستيكية و ٣٣٠ عبوة متفجرة صناعة محلية و ٩٤ قنبلة دفاعية و ٥٢ قنبلة هجومية و ٤٤ قنابا من مادة تي إن تي شديدة الانفجار.



٢٩ مارس ١٩٩٢ م

■ تقرير لمجلس الشورى حول مواجهة الإرهاب:

# استراتيجية شاملة للتعامل مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والدينية لمشكلة الإرهاب

كتب - عبد الجواد على:

استعرض مجلس الشورى أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بشأن مواجهة الإرهاب. وأكد التقرير أهمية مواجهة ظاهرة الإرهاب بصورة جادة وحاسمة.. وأنه لن تكون هناك ديمقراطية حزبية أو حرية للرأى وللصحافة إذا حدث تراخ في التصدي لظواهر الإرهاب قبل أن تستفحل مثلما حدث في دول أخرى تعرضت لمضاعفات خطيرة نتيجة تأخر الوعي بخطورة انتشار العنف والتسامح مع دعاة ومروجيه.

وقال التقرير: إن الاتجاه الجديد للإرهاب من خلال ضرب السياحة ومحاولة تهديد مناخ الاستثمار يهدف إلى التأثير على اقتصاد مصر ومكانتها الدولية في الوقت الذي بدأت فيه مصر تشق طريق الإصلاح الاقتصادي بنجاح وترسى أسس مكانة مستقرة لها على المستويين الإقليمى والعالمى.

وأضاف أن خطورة هذه اللوحة الجديدة للإرهاب أنها تشهد عدة مظاهر وأساليب إرهابية تحدث في وقت واحد في أسبوط والقاهرة والإسكندرية وأماكن أخرى بالإضافة إلى اتخاذه أبعاداً إقليمية هامة في ظل تصاعد الاهتمام العالمى بما يدور في الشرق الأوسط. الأمر الذي أدى إلى حالة

من التضخيم الإعلامى والسياسى الدولي لما يحدث في المنطقة كلها، وفي مصر بشكل خاص بحكم ملائمتها ليست بعيدة عن الإرهاب المصنرى على الرغم من تصاعد أعمال الإرهاب على المستويين العالمى والإقليمى بصورة أكبر بكثير مما يحدث في مصر.

وأشار الدكتور مفيد شهاب رئيس اللجنة - الذي تلا التقرير - إلى تمويل وتدريب وتسليح الإرهاب فقال إن هذه المسألة من المسائل الهامة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب ولا سيما أنه قد تشابكت فيها الأبعاد الداخلية بالأبعاد الخارجية

وأوضح التقرير أن مصادر تمويل وتسليح جماعات الإرهاب بالداخل أصبحت معروفة إلى حد كبير ابتداء من التمويل للخاص المباشر، إلى جمع التبرعات في المساجد وسرقة محلات الذهب وإدارة المشروعات الصغيرة والحصول على الأسلحة عن طريق عمليات اغتيال جند الحراسة والمصارف الأخرى في سوق السلاح الخفية.

وأضاف أن الطرق التي يتم من خلالها تدريب المجموعات الإرهابية أصبحت معروفة أيضاً، وأن الأمر الخطير هو ما يرتبط بدعم دول عربية وغير عربية مثل السودان وإيران وبعض القوى والمجموعات في دول أخرى لأعمال الإرهاب في مصر عن طريق التمويل والتدريب والتسليح.

وأوضح التقرير أن مشكلة الإرهاب مشكلة مركبة ذات أبعاد اقتصادية

اجتماعية وسياسية مؤسسية وثقافية بنية مختلة مع بعضها، وأن التعامل معها ومواجهتها يستلزم اتباع استراتيجية علمية شاملة تتضمن التعامل مع كل هذه الأبعاد مجتمعة.

وأغرب تقرير اللجنة عن تقدير الجميع للدور الوطنى المشرف الذى تقوم به أجهزة الدولة في مواجهة واحد من أهم التهديدات الخطيرة للأمن القومى للمصرى في الوقت الحالى، وما تتحمله من مصاعب شتى في سبيل حماية استقرار الوطن واقتصاديه، وما تبذله من تضحيات وصلت إلى حد تعرض رجال الشرطة للاغتيال في أحيان كثيرة.

وأكد التقرير أن السياسة

التشريعية من أهم أساليب المواجهة العاجلة للإرهاب وأن السياسة التشريعية الحديثة القائمة على اتباع سياسة تشريعية مزوجة تقوم على الردع من جانب والتشجيع والمكافأة من جانب آخر.

وأضاف التقرير أن هذه السياسة حققت نجاحاً وأثبتت فعالية، وأن قوانين التوبة أصبحت تلعب دوراً بارزاً، وتمثل أحد جناحي السياسة التشريعية في مواجهة الإرهاب.

وقال التقرير إن السياسة التشريعية الحديثة القائمة على الردع والمكافأة تتضمن مفزى جديراً بالتقدير على الصعيد السياسى، وتعنى أن الدولة قد تجاوزت السياسة قصصية المدى التي تعتبر العمل الأمنى هو الأسلوب الوحيد لمواجهة التحدى الإرهابى علاوة على أن قوانين التوبة تعطى الفرصة للعودة إلى



## ■ تقدير للدور

الوطني

الذي تقوم

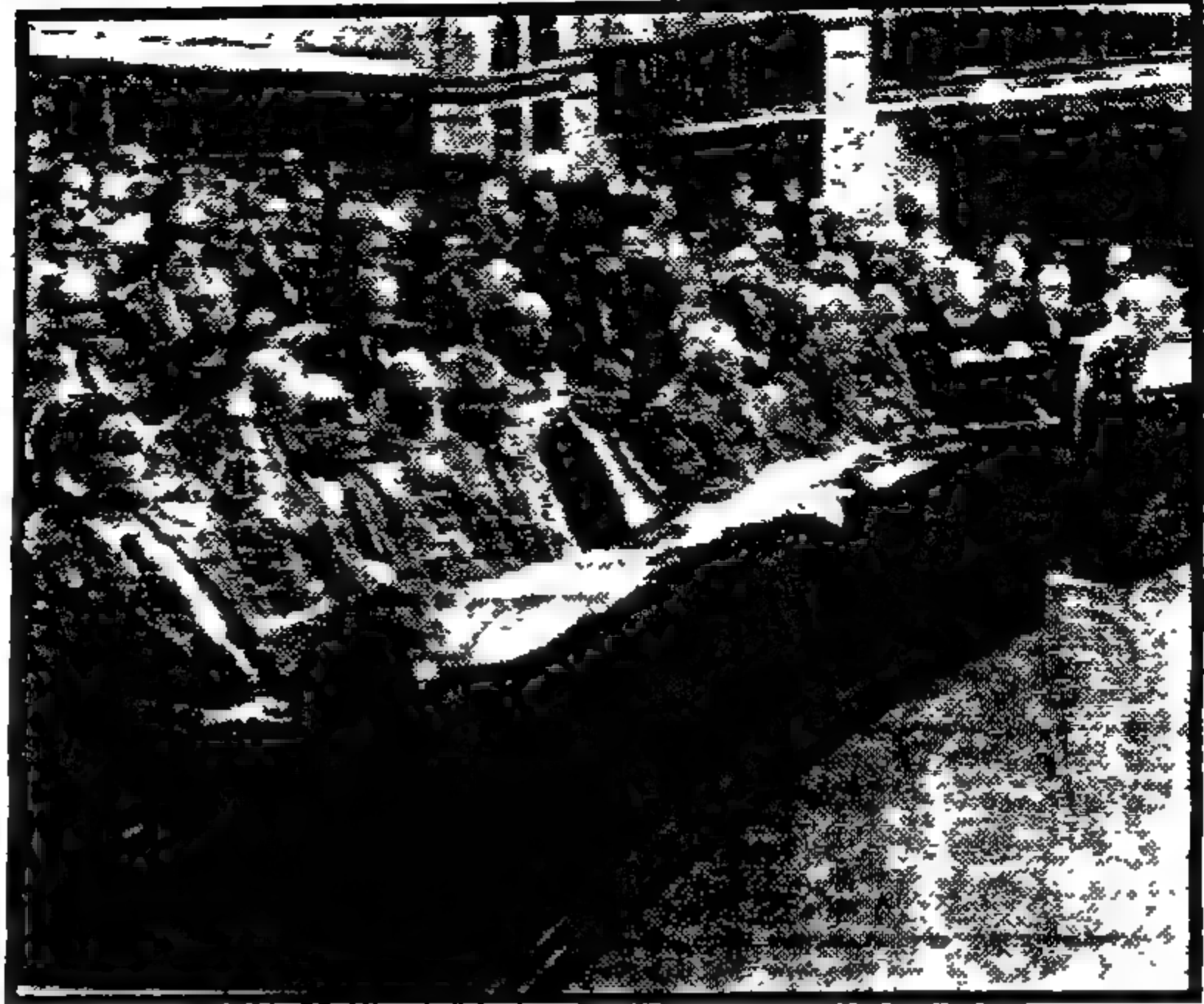
به أجهزة

الدولة

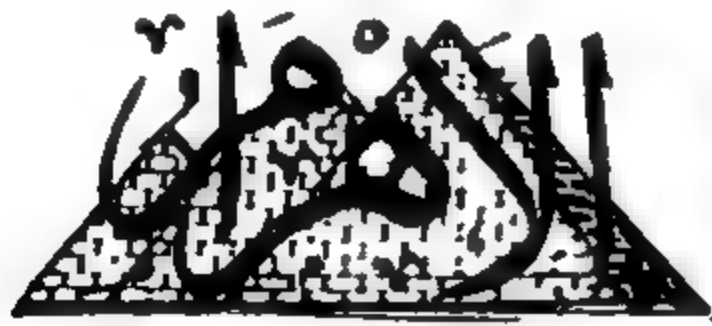
لحماية

الأمن

القومي



جلسة مجلسي الشورى عند انعقادها أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي لمناقشة تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي عن مواجهة الإرهاب .  
[تصوير : محمد لطفي]



□ ١٩٩٣ / ٣ / ٢٩ □

السلوك السيئ  
وأكد التقرير أنه ليس بالتشريع وحده يحارب الإرهاب وأن القضاء على الإرهاب ليس مسؤولية الحكومة وحدها ولأرجال الشرطة وحدهم وأن على كل مواطن في مصر دوراً في هذا المجال وكذلك الأحزاب السياسية والمؤسسات التعليمية والتنظيمات الشعبية ووسائل الإعلام ومراكز الشباب ورجال الدين.  
وطالب التقرير بقيام الجماهير بدعم كافة أساليب المواجهة الأمنية والتشريعية والدينية والإعلامية.

# ٤- جداول بيانية بالنشاط المناهض للدولة والمجتمع والشرعية .

... هذه الجداول نقلناها عن :

مجلة " اليسار " ( القاهرية ) - العدد السادس و الثلاثون - الصادر في فبراير

١٩٩٣ . و المنشورة ضمن دراسة بعنوان :

" الاسلام المسلح الى أين " (٥) - عناقيد العنف الدينى فى الثمانينات .

بقلم الاستاذ هشام مبارك ، الذى اعتمد فى اعدادها على " أرشيف

الأهرام " .

## قائمة بأهم المساجد التى تسيطر عليها جماعات الإسلام واقتمعتها الشرطة

الاسم	المكان	التاريخ
١- مسجد الصحابة	إمبابة	يناير ٨٧
٢- مسجد الإيمان بالله	إمبابة	ديسمبر ٩٠
٣- دد الرحمن	المنيا	مارس ٩٠
٤- دد الرحمة	أسيوط	مارس ٨٧
٥- الجامع الكبير	أسيوط	أكتوبر ٨٦ يناير ٩٠ يناير
٦- مسجد خشب	أسيوط	١٩٩٠
٧- دد السايح	ديروط	يوليو ٩٠
٨- دد حموده	سوهاج	أكتوبر ٨٨
٩- دد الشهداء	الفيوم	يوليو ٨٩
١٠- دد التوابين	السويس	مايو ٨٩
١١- دد الخلافة	بنى سويف	نوفمبر ٨٩
١٢- دد الرحمن	أسوان	مايو ٨٦
١٣- دد الحق	المنيا	مارس ٩٠
١٤- دد الجهاد	المنيا	أغسطس ٨٧
١٥- دد آدم	عين شمس	ديسمبر ٨٨
١٦- دد الأتوار المحمدية	عين شمس	ديسمبر ٨٨



## جدول بياني بأهم المظاهرات التي قامت بها جماعات الإسلام المسلح في الثمانينات

التاريخ	الجماعة المستورلة	المكان	السبب
١- يونيو ١٩٨٥	جماعات مختلفة (حافظ سلامة)	القاهرة	الوصول الى منزل مبارك لمطالبته بتطبيق الشريعة
٢- أبريل ١٩٨٦	الجماعة الإسلامية الجهادية	المنيا	التنديد بقتل أحد أعضاء الجماعة
٣- أكتوبر ٨٦	» » » »	أسوط	التنديد ردا على اعتقال قيادات الجماعة
٤- فبراير ٨٨	» » » »	رسي	لتأييد الانتفاضة
٥- فبراير ٨٨	» » » » » »	بنى سويف	» » » »
٦- مايو ٨٨	» » » » » » » »	الساحل	التنديد بسياسة اقتحام المساجد
٧- يوليو ٨٨	» » » » » » » »	رسي	التنديد بأعمال العنف ضد الجماعة
٨- ديسمبر ٨٨	» » » » » » » »	المنيا	ردا على اقتحام المساجد
٩- أبريل ٨٩	» » » » » » » »	أسوط	احتجاجا على اعتقال عمر عبد الرحمن
١٠- يونيو ٨٩	» » » » » » » »	السويس	لصلاة العيد قبل موعدا
١١- ديسمبر	الجماعة الإسلامية الجهادية	أسوط	للتنديد باقتحام المساجد



## جدول بياني بأهم أعمال العنف التي لبركتبتها الجماعات ضد المواطنين

### بدعوى تغيير المنكر باليد

السبب	المكان	الجماعة الاسلامية	التاريخ
الاعتداء على مصلين للسيطرة على مسجد	الفيوم	الجماعة الاسلامية الجهادية	١- يوليو ١٩٨٥
الاعتداء على حفل زفاف وإصابة ١٥ مواطنا	اسيوط	»	٢- يونيه ٨٦
حرق عتادى فيديو	شبرا	التوقف والتهيبين	٣- يوليو ٨٦
حرق نادى فيديو	امبابه	»	٤- اغسطس ٨٦
محاولة لتخريب إذاعة الإسكندرية لإذاعة الأغاني	اسكندرية	»	٥- اكتوبر ٨٦
حرق محلات خمر وبارات	بنى سويف	الجماعة الإسلامية الجهادية	٦- نوفمبر ٨٦
حرق محلات خمر وبارات	اسيوط	»	٧- سبتمبر ٨٧
الاعتداء على حفل موسيقى	المنيا	»	٨- سبتمبر ٨٧
تخطيط ومنع حفل تعارف الطلاب	ج الاسكندرية	»	٩- ديسمبر ٨٧
الاعتداء على حفل موسيقى بالجامعة	اسيوط	»	١٠- مارس ٨٨
الاعتداء على فرقة موسيقية	»	»	١١- مارس ٨٨
إلقاء قنبلة على مسرح المهن الزراعية	بنى سويف	»	١٢- مارس ٨٩

## ٥- «بانوراما فكرية» عن الإرهاب .

\*\*\* لقد شغل موضوع الإرهاب معظم - إن لم يكن كل - قطاعات المجتمع المصري • الأمر الذى حرصت على تسجيله الصحافة المصرية ، فى كافة أبوابها ، و أبرزها :  
التحقيقات و الاحاديث و المقالات الصحفية •  
• فتوغلت الصحافة فى :

- الفكر الإرهابى ، ففتحت صفحاتها لعرض ما يقوله المتهمون من أفكار من خلال المحاكمات و التحقيقات القضائية •

- الفكر المواجه للفكر الإرهابى •

\*\*\* و لا شك فى أن حصر كل ما كُتِبَ عن الإرهاب ، لهو أمر من الصعوبة بمكان • فضلا عن أن المقام يضيق عن عرض كل هذه الكتابات • و لذا فأنا سنركز فى عرضنا للبانوراما الفكرية للإرهاب على بعض أمثلة غيد فى كشف أبعاد هذه الظاهرة الخطيرة ، بل و الضارة بالمجتمع الإنسانى بوجه عام ، و بالمجتمع المصرى بوجه خاص •

••• و تجمل الأمثلة التى اختارنا عرضها فى هذه البانوراما الفكرية عن الإرهاب ، فى الآتى ( ١ ) نموذج لفكر القضاء العسكرى عن الإرهاب •

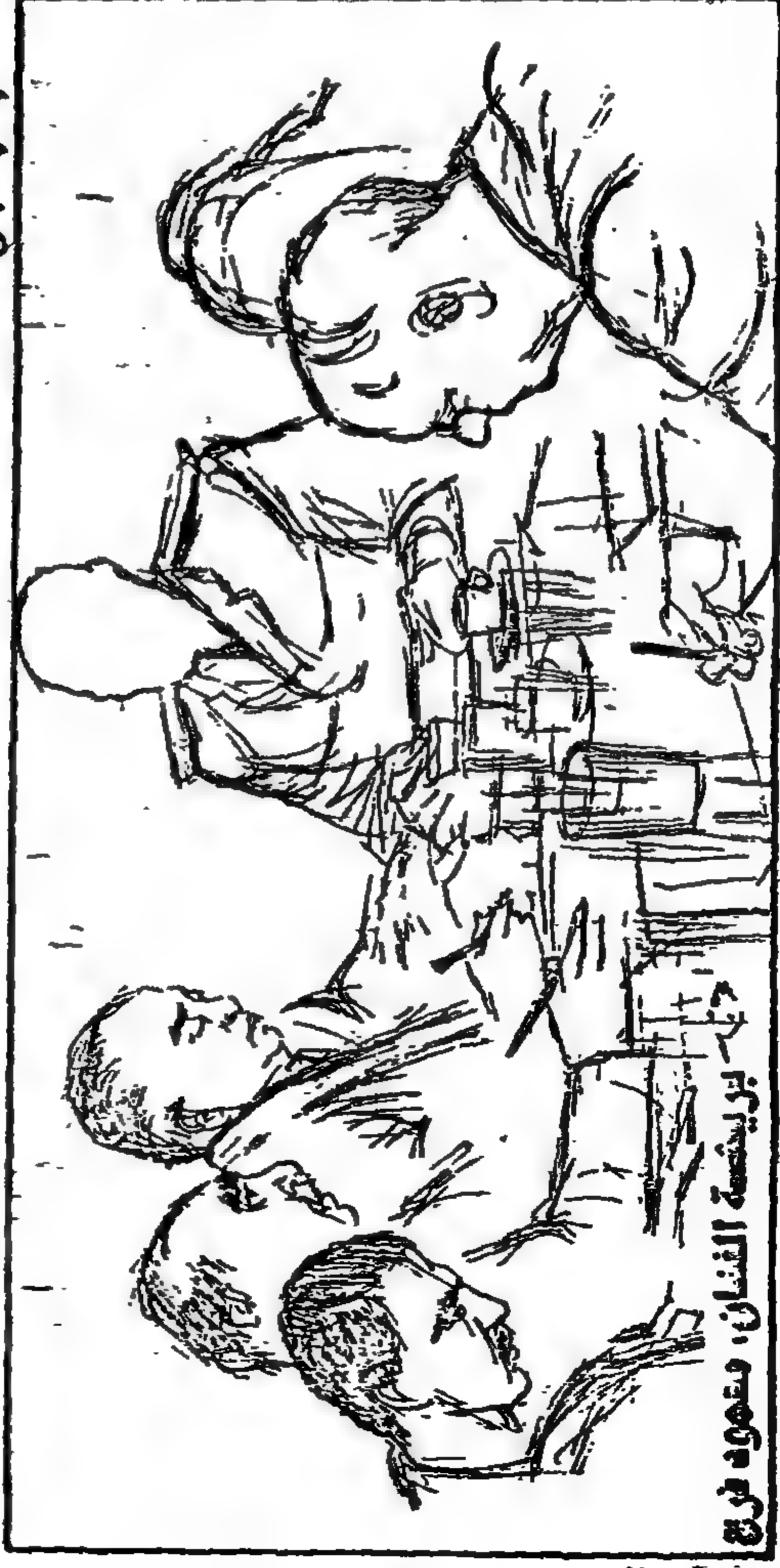
( ٢ ) نماذج لأفكار المتهمين بارتكاب جرائم ارهابية •

( ٣ ) نماذج للفكر المناهض و المناقش لموجة الإرهاب •

أولا : نموذج لفكر القضاة العسكري من الأرمـسـاب :

مستول كبير بالقضاة العسكري في حوار الجمهوريّة الأسبوعيّة :

تعيين وانها خذمة القضاة العسكري تعيين بطرار جمهوري  
لا يجوز نزال التهم بعد اذات المحاكمة. لماذا الحديث عن التعذيب؟



جاءت بوليصة الفنان، معمود فرج

المختصون حصاد حلاقيات

رئيس الجمهورية في قانون

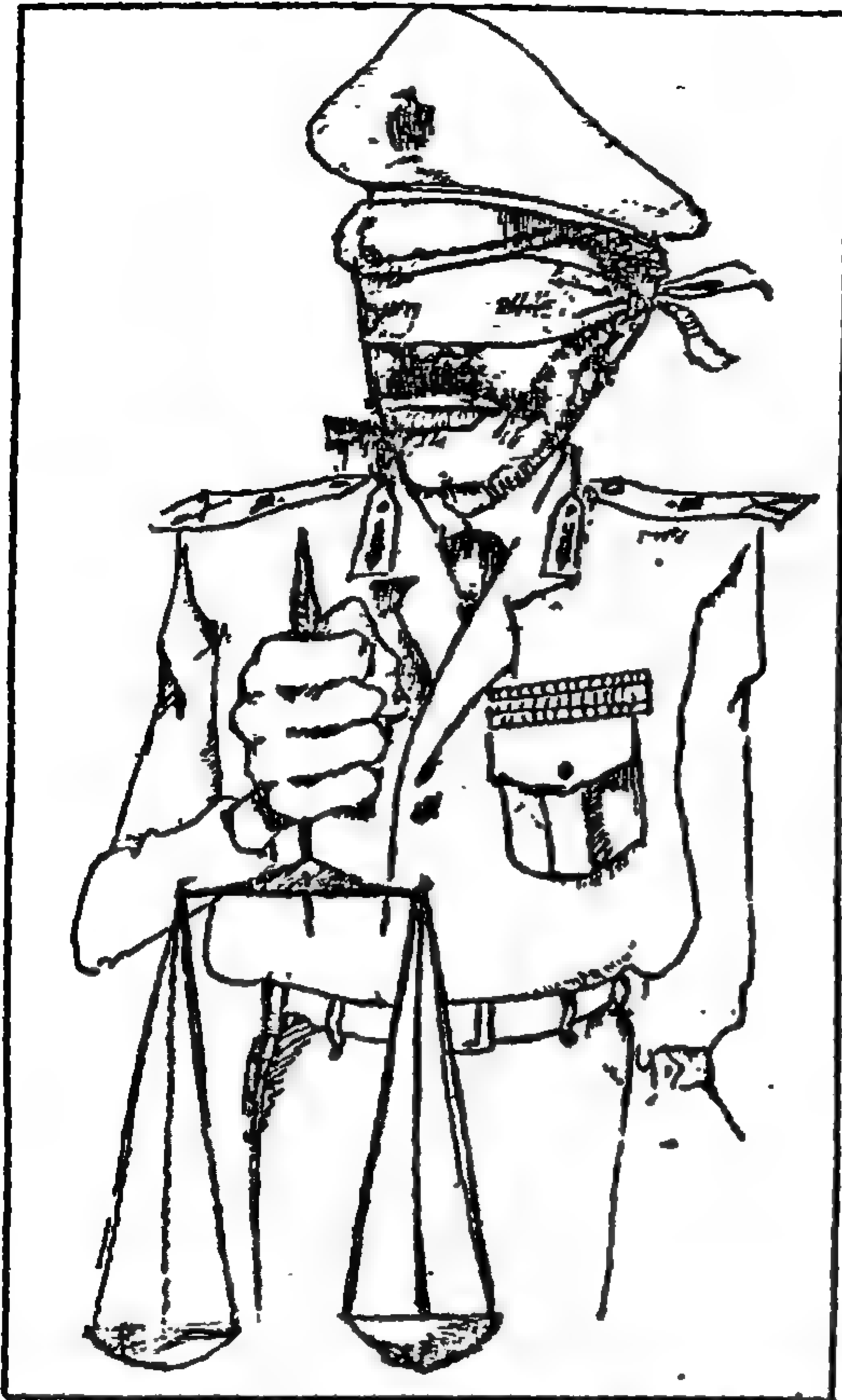
أحكام العسكرية استا

فهمنا اننا اننا

الجمهورية

الخميس ٢٥ مارس ١٩٩٣





ادار الحواره:

**وعفوة الأنصاري**

اعده للنشر:

**جمال كمال**

شاركت فيه:

**بديع ميسور**

**رياض سيف النصر**

**محمية عبدالعزاق**

**زينبات ابراهيم**

**علي العنسي**

**جمال عبدالرحيم**

**تروى كبره من الحكم العسكري والسياسي**

**والفكر من الفكر والسياسة**

**المادة ٦ الخاصة بالاحالة للمحاكم**

**العسكرية دستورية ومستقرة**

**.. وانما تمسكنا لتعطيل**

**اجراءات المحاكمات**





□ سيادة اللواء هل يمكن أن تشرح لنا ما إذا كل القضاء العسكري يختلف عن القضاء العادي وما إذا كانت المحاكم العسكرية تستند في أحكامها للقانون والمختار أم لا ؟

□ □ القضاء العسكري نظام قضائي معروف في كل بلاد العالم ويكاد لا يخلو بلد منه باستثناء تلك الدول التي فرض عليها حظر تشكيل قوات مسلحة أو من كانت من الحوادث السليمة والحالة الأولى تنطبق على الدول التي هزمت خلال الحرب العالمية الثانية هنا لولا

ثانياً أن القضاء العسكري قضاء حقيقي وليس أداة تكذيب لأن أساليب التكذيب موجودة بكل الجيوش

ثالثاً - بشأن ما كان يختلف أو يتشابه مع القضاء العادي. أقول إن بلا شك للقضاء العسكري خصوصية مميزة بل الحكمة من إنشائه أن يكون مختلفاً ومساحة هذا الاختلاف مع القضاء العادي تختلف من بلد إلى آخر

□ سيادة اللواء أين موقع القضاء العسكري وهل هو حديث النشأة خاصة بعد أن ولج المجتمع هذه الموجة من التطرف والارهاب لم أنه يظهر بظهور أعمق وتطوّر في مصر من وقت لآخر ؟

□ لا قد لا يعرف الكثيرون أن القضاء العسكري قضاء عريق في مصر إذ يرجع تاريخ إنشائه إلى القرن الماضي يوم صدر قانون الأحكام العسكرية عام ١٨٩٣ بل تعدى أعود بالتاريخ أكثر وأقول إن القامة قضاء وقانون عسكري كانت أحد مطالب الثورة العربية في سبتمبر ١٨٨١ إذ كان هو المطلب الرابع الذي دعا لضرورة التصديق على القوانين العسكرية التي تطبق على الجيش وهذا المطلب جاء جنباً إلى جنب مع مطالب الثورة !

١ - إسقاط الوزارة

٢ - تشكيل مجلس بنابي على التسليح

الأوردي

٣ - رفع عدد أفراد الجيش

٤ - التصديق على القوانين العسكرية التي تحكم الجيش والتي لم تكن موجودة في هذا الوقت

المهم أن الخديوي توفيق أجدى موافقته ظاهرياً بعدما اتصل بالانجليز طلباً التدخل الذي أدى إلى الاحتلال في سبتمبر ١٨٨٢ ولم ير القانون التور ويدلاً منه أصدر الخديوي توفيق مذكروته أي فرماناً في يونيو ٨٤ يقضي بأن يطبق على الجيش المصري القانون الانجليزي أي القانون العسكري الانجليزي «Army Act» وبدلاً من أن يصدر قانون لمصر فرض قانون عسكري على مصر

استمر الحال حتى عام ١٨٩٣ ولكن أيضاً كان هذا القانون الذي صدر ٩٣ ترجمة للقانون الانجليزي لكن الامبراطورية العثمانية كانت تطبقه

□ سيادة اللواء هل مؤلفا تطبق هذا القانون الانجليزي حتى ولو كان بترجمة تركية ؟

□ □ بالطبع لا لقد نقل العمل بالقانون الانجليزي حتى صدور الدستور المصري عام ١٩٢٣ وتغيرت بعض الأحكام

وكان في أول يونيو ١٩٦١ تغير الوضع تماماً وصدر القانون ٢٥ لسنة ٦٦

الملفت للنظر أن رئيس الجمهورية الذي كان مخولاً في إصدار القوانين والقرارات التي لها سلطة القوانين لم يصدر بهذا القانون مرسوماً جمهورياً بل أصدر على إنشائه مجلس الأمة في ذلك الوقت ليناقش في عدة جلسات أمام اللجنة التشريعية وأمام المجلس مجتمع وجرت مناقشة تفصيلية واسعة كان من نتائجها إلخال وتغيير بعض المواد إلى أن وصل نصيبته النهائية وأصدر به البرلمان تشريفاً ولم يصدر عن الأرواب الخلفية أو بعيداً عن البرلمان وليس اعتدائاً أن هذه الصلابة من حصنات هذا القانون لأن صدور مثل هذه القوانين مفيد للغاية

وهنا أحب أن أشير أيضاً إلى أن القانون الانجليزي الذي كان مطبقاً في مصر وفي تركيا قبل القانون ٢٥ لسنة ٦٦ لم يكن هو نفس القانون المطبق على الانجليز أنفسهم بل كان قانون المستعمرات البريطانية وفي داخل بريطانيا يتعاملون بقانون مختلف

وقد حرص المشرع أن يسترشد وهو يصوغ مشروع القانون بالقانون الفرنسي إلى جانب القانون الانجليزي نفسه ولكن الصيغة جاءت على صدى من القانون الفرنسي

وبالطبع لم يبق القانون على ما كان عليه يوم صدوره اتخذت عليه تعديلات في أعوام ٦٧ و ٦٩ و ٨٠

الاتفاق والاختلاف والضمانات □ هل يسمح لنا سيادة اللواء أن نمر لوجه الاختلاف والاتفاق بين العلم العسكري والعلم أو العادي ؟

الاجابة السريعة المباشرة تتخلص في أن هناك نسبة من الخلاف بين القانونيين كما توجد أيضاً نسبة من التشابه

وتتحدد النصب حسب أهمية الموضوع

□ فما كان الأمر يتعلق بضمان من الضمانات الأساسية للمقاتل أو القاضي يتم التمسك بهذه الضمّة الموجودة في القانون العلم منذ وضع القوانين

العسكرية

□ اما إذا كان الأمر يتعلق بضمانة شكلية فإن عمل المبرعة في التقاضي أمام المحاكم العسكرية له الأولوية

□ إلا أن المشرع يستدرج من أجل الضمانات ويقول تصاً مالم يرد نص في قانون الأحكام العسكرية بشأن حالة أو وضع معين فإن القواعد الواردة في قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية - في القانون العادي - تكون واجبة التطبيق أي أن القواعد العامة هي الأصل

خاص لا استثنائي

وهنا نأتي إلى نقطة هامة واجبة التوضيح وهي

□ أن قانون الأحكام العسكرية قانون خاص وليس قانوناً استثنائياً

□ وأن القضاء العسكري بالتالي قضاء خاص وليس قضاء استثنائي

للقضاء العلم الذي يطبق على كافة المواطنين وعلى كافة أنواع الجرائم وليس على نوع خاص منها وهو في هذا لم يفرق بين مجرم وسيلس وجناني ومسامح للشخص قد ارتكب نفس الجريمة

فللقتل سواء كان سياسياً أو غير سياسي قتل وإسارق سارق

وهذا القانون يطبق على كل من ارتكب جريمة فوق أرض مصر بصرف النظر عن كون شخص مرتكب الجريمة مدني أو عسكري أو لجنبي

لما القانون الخاص ليحدد لفئة معينة وليس بالضرورة فئة العسكريين فالأحداث مثلاً لهم قانون خاص أيضاً

وقد يكون القانون خاص أيضاً رغم أنه يطبق على كافة الناس وأبست على فئة معينة ولكنه خاص بسبب أنه يتعامل مع نوع معين من الجرائم مثل جرائم أمن الدولة أي أن القانون إذا تعامل مع نوع من الجرائم أو فئة من الأشخاص يصح قانوناً خاصاً

وهنا نقول أن القضاء العسكري قضاء خاص .

المؤقت والطارىء

لما القانون الاستثنائي فهو مرتبط بحالة الاستثناء وهو بطبيعته مؤقت في حين أن القانون الخاص والقضاء الخاص دائمين. في السلم وفي الحرب وفي الطوارئ وغير الطوارئ فهو موجود بشكل مستمر

وعلى سبيل المثال قانون الطوارئ

استثنائي لا لا تطبق أحكامه إلا في حالة استثنائية وفي توقيت محدد

□ سيادة اللواء في الظروف الاستثنائية التي يحاول أن يفرضها

القضاء العسكري قضايا ووقائع لم  
يكشف عن المتهم فيها بعد ولم يعرف من  
هو القاتل وتبدأ عملية التحقيق والكشف  
بعد الاحالة

□ الملاحظ به سيادة اللزوم انك ترى  
كثيرا على هذه المادة؟

□ الكشف عن مضمون وتطبيقات  
هذه المادة هام جدا من اجل كشف  
الحقيقة وتوضيح الحقائق من اجل حسم  
الجدل الذي ثير اخيرا

والمادة ٦ على كل حال من فقرتين  
الاولى تتحدث عن صلاحيات رئيس  
الجمهورية وحقه في الاحالة للقضاء  
العسكري وليس اى وقت لوما يتعلق  
بجرائم امن الدولة

الثانية : وتتحدث عن صلاحية رئيس  
الجمهورية في حالة الطوارئ وتعطيه  
الحق في ان يحيل للقضاء العسكري متى  
اعلنت حالة الطوارئ ايا من الجرائم  
الواردة في قانون الطوارئ او اى قانون  
اخر

وهنا أحب ان أوضح نقطة هامة وهي  
ان المشرع حدد صلاحيات الرئيس سلفا  
وقبل وقوع اية جريمة

واعلم هذا قبل حدوث اى جريمة  
ورئيس الجمهورية حينما يصارح

بتعطيل هذا الماكرو يطبق القانون ولا  
يشرع

### الاستورية والاحالة

□ هل استندت المحكمة الدستورية في

حكمها الاخير على هذا النص ؟

□ كما فكرتم كانت صلبة لعلة  
جرائم بذاتها الى القضاء العسكري محل  
جدل كبير الا ان المحكمة الدستورية  
حسمته يوم قضت في تفسيرها للمادة ٦

وهنا حكم المحكمة الدستورية حكم  
كاشف وليس منشئا فلحكم موجود منذ  
صدور القانون وأحب ان اركز على هذه  
الفقرة من حكم المحكمة الذي تقول

...أما عن الجرائم التي يعاقب عليها  
القانون الطوارئ او اى قانون اخر الوارده  
في الفقرة الثانية من المادة ٦ للمادة  
بالقرارات بقانون رقم ٥ لسنة ٧٥ بقصد بها  
الجرائم المحددة بنوعها تحديدا محددا  
وكذلك الجرائم المعينة بعد ارتكابها  
فعلا

واهمية هذا الحكم ينبع من ان المشرع  
عندما تكرر كلمة جرائم لم يقيد بوصف  
اخر وما دام المشرع لم يقيد اللفظ فلا  
يجوز لاي مفسر تأويله

هذا لولا اما النقطة الثانية فان  
المحكمة الانبارية لطفا قد تنبته لذلك من  
قبل وكلفت

ان خطورة الفعل التي يقر رئيس  
الجمهورية لاحتائه من عدمه قد لا تبين  
الا بوقوعه الى بعد وقوع الفعل لان

## كل من الحقول ان يطلب

## ٤٩ متهمها على حسده

## رد المحكمة واعضاؤها

## وانتمى القضاة الأصلية

## قانون الاحكام العسكرية

## يمسرف مسدا رد المحكمة

## ولكن دون تعطيل اجراءات القضية

الثاني الجرائم التي تقع على  
اسلحة او معدلات او اسرار القوات  
للمسلحة او ما يتعلق بوظيفة القوات  
للمسلحة

بعض ان الجريمة وقعت ضد القوات  
للمسلحة بصرف النظر عن صفة مرتكب  
الجريمة

الثالث الجرائم التي يحيلها رئيس  
الجمهورية للقضاء العسكري وفقا لنص  
المادة ٦ من قانون الاحكام العسكرية  
وهذه مادة مستقرة جرى العمل بها

على اساس ان لرئيس الجمهورية الحق  
في ان يحيل للقضاء العسكري الجرائم  
سواء بنوعها مثل جرائم المخدرات كما  
حدث بالفعل حينما احال للقضاء  
العسكري جرائم جاب للمخدرات بالخارج  
وبعد ان استقرت الامور لدى القرار  
لرئيس الجمهورية ايضا احالة  
الجرائم بذاتها اى ان يحيل جريمة او  
واقعة بذاتها حدث في يوم ومكان  
معين

وهنا حق يستقر تماما وسبق العمل  
به مثلا حينما احال رئيس الجمهورية  
قضية قتل الشيخ الفهي عام ٧٦ الى  
القضاء العسكري وحينما احال قضية  
محاوله نسف قطار الاسكندرية وقضية  
حزب العمال الشيوعي عام ١٩٧٧  
وقضية جندي الامن المركزي ايمن محمد  
حسن الذي كان قد اطلق النار على  
السائقين الاسرائيليين

وحيثما احال جرائم التجسس التي  
وقعت داخل البلاد وكان المتهمون  
مدنيين من المصريين والاجانب

اريد ان اقول ان المادة ٦ تشمل حل  
رئيس الجمهورية في احالة الجرائم  
للقضاء العسكري بنوعها او بذاتها او  
احالة واقعة محددة

فمثلا لرئيس الجمهورية ان يحيل الى

المنظر فوق على المجتمع واحالة عدم  
القضايا الى القضاء العسكري هل  
يعتبر ان هذه الاحالة عملا استثنائيا  
يصبح معها القضاء العسكري ومحاكمه  
استثنائيا

□ على الفور لوجب بالنظر في استثنائي  
لماذا سأشرح

القضاء العسكري يستند شرعيته من  
المادة ١٨٢ من الدستور وهي التي تنظم  
قانون القضاء العسكري وتحدد  
اختصاصاته وفقا للمبادئ الواردة بهذا  
الدستور

وهذه المادة هي اضفت الاستورية  
على القضاء والقانون العسكري وبالتالي  
اعتبرهما في اى وقت من الاوقات حالة  
استثناء او المطالبة بتغييرهما يعتبر  
عملا غير دستوري لانه طلب بخالف  
الدستور

فالمشرع الدستوري فوض القانون  
في تحديد الاختصاصات وتحديد  
الاختصاص هو الاصل وكل ما نص عليه  
القانون بتفويض من الدستور ومحدد  
للاختصاص يصبح بالتالى هو  
الاختصاص الطبيعي

فمثلا لا يمكن ولا يصح ان يحدد  
القانون اختصاص القضاء العسكري في  
نظر جرائم معينة او بالاختصاص في  
جرائم اشخاص معينة ثم يأتي احد ويدعي  
في اى وقت باستثنائية النظر او

### القضاء

□ هل يمكن ان تأتي بعض الصور على  
بعض القضايا التي حددتها القانون  
تعرض امام القضاء العسكري؟

□ لقد حدد القانون ثلاثة موضوعات  
على سبيل الحصر الاول الجرائم التي  
تقع داخل المعسكرات وهذا معيار مكاني  
ولا ينظر لشخص مرتكب الجريمة مثلا  
كان او عسريا



# اعضاء المحاكم العسكرية يحصلون على تأجيل ينفوق المتيقن بكثير

## من دول العالم

قروا الواقعة وظروف المجتمع قد  
تدعو رئيس الجمهورية للتدخل لإنقاذ  
المجتمع من خطر الفوضى والاضطراب  
وأنواع الفوضى وليس قبله بالتأكد

حق الإحالة للرئيس دستوري  
[ ] هل حكم المحكمة الدستورية ملزم  
بمجرد تفسيره؟

[ ] المحكمة الدستورية العليا هي  
أعلى المحاكم شأنًا ودرجةً والقاعدة  
القانونية للتأنيث أن على جميع المحاكم  
أن تتأثر بأحكام كبرى المحاكم في مصر  
والإتزام هذا وجوب

نحن ملتزمون بحكمها وقد جاء هذا  
الحكم مؤكداً أن لرئيس الجمهورية الحق  
في إحالة القضايا والحالات لأي واقعة  
وفي أي وقت ما دامت حالة الطوارئ  
معلنة الإحالة هنا شرعيةً ودستوريةً  
لما في الحالات العادية فحق الإحالة  
متعلق بالقضايا أمن الدولة

وجرائم الإرهاب جميعها تدخل في  
جرائم أمن الدولة أي جرائم البابين الأول  
والثاني من الكتاب الثاني من قانون  
الطوارئ

### لماذا القضاء العسكري

[ ] إذا تركنا الجانب القانوني  
والدستوري فيما يتعلق بالحقوقي الخلفه  
بالإحالة والقضاء العسكري ودعنا إلى  
الشكل هل يمكن أن تشرح لنا المحكمة في  
حالة بعض القضايا التي لا تخص  
العسكري في حين أن القضاء العادي  
موجود؟

[ ] قلنا أن القضاء العسكري ليس  
قضاء استثنائيًا وحالات المدنيين  
المحولة إليه حالات واردة في القانون  
والظم بالقانون مفترض

والجهل به لا يعطي من الطولية  
وبالتالي لا مفاجأة ولا استثناء عند إحالة  
قضية مدني للقضاء العسكري ولا تعطي  
الإحالة قلنا لا تتأثر بالمركان الجريمة  
والطوارئ المستمدة من المواد التي

تطبق في حالة ارتكاب الجريمة وممثلاً  
في قرار الاتهام  
ضد المتهمين في قضايا الإرهاب نجد أن  
القيادة العسكرية بعد إعلان الاتهام  
ووصف الأفعال تكون في أحرر الظروف  
لطالب بطابعهم في المواد الواردة بقانون  
الطوارئ العادي ولكن يبقى السؤال ما  
الغاية أو الحكمة من الإحالة للقضاء  
العسكري ما دام قانون الطوارئ بالمحاكمة  
وطوارئ هو الذي يطبق

الإجابة بكل بساطة أن إجراءات  
القضاء العسكري أسرع لأسباب كثيرة  
ولكن أرجو ألا نأخذ المسألة على أنها  
مقارنة مع القضاء العادي فطبيعة  
الإجراءات في القضاء العسكري تسمح  
بالسرعة والمثال مسألة رد المحكمة

للثلاثون العام نظم الرد على نحو  
معروف الدعوى في احتلال صريح أن  
الهدف منها التأكيد من حياد القاضي  
كضمان ضرورية ولكن تنظيمها يؤدي  
إتساع الدعوى لأن التكرار يكرر بوقت  
الدعوة وإحالتها لثلاثة أشهر الرد ومن هنا  
توقف القضية الأصلية ثم إن الرد جاز  
لكل منهم فمثلاً قضية تضم ١٩ متهماً

وإذا استخدم كل واحد منهم حق رد  
المحكمة علينا أن نتظر سنوات وسنوات  
حتى تنظر في القضية الأصلية فضلاً على  
أن رد المحكمة جاز لهيئة المحكمة  
تحلها أو لا تحل فرد من أعضاء الدائرة  
وهذا عيب إجرائي ولكن القاضي العام  
غير مسئول عن ذلك لأن تطبيق القانون  
وكيف علاج قضاء العسكري مد

### الموضوع

القضاء العسكري حافظ على  
الضمانة الأساسية حول حيادية القاضي  
ولكن الرد في القضاء العسكري يحمي  
بالمعارضة وتلك المعارضة مبنية عن  
وجود شبهة في القاضي لأن يكون قد  
سبق له إحدى راي في الدعوة لوله  
مصلحة أو هو أحد الخصوم أو له علاقة  
مع أحد الخصوم هو أو أحد نظريه حتى

الدرجة الرابعة أو في تكون له مصلحة  
شخصية في القضية ومع ذلك لم يحيد  
القاضي ضروري في القضاء العسكري  
فحق المعارضة في هيئة المحكمة  
مجتمعة أو في أحد أعضائها مكفول  
للمتهم على أن يقره قبل بدء المحاكمة  
وقبل الدخول في موضوعها

هل حق المعارضة على هيئة  
محكمة ككل أم على فرد  
مساء الدائرة فقط؟

[ ] إذا حثت معارضة ترفع الجلسة  
وتختل الهيئة المدولة للتحقيق من  
صفة ما يدعيه المتهم أو ممثلة من  
أسباب دعت إلى المعارضة

وإذا التفت الهيئة بصفة المعارضة  
تغير العضو أو حتى رئيس الهيئة أو  
جميع أعضائها على حسب الأحوال

[ ] لنسح لنا في إنهاء ملاحظة وهي  
كيف تعمل الهيئة التي قدمت المعارضة  
في حقا في شأن ساحتها أو خطأها؟

[ ] إذا قبلت الهيئة ما هو منسوب  
لأحد أعضائها يتحقق هذا للقاضي. فهناك

قاعدة يطلق عليها استبعاد الحرج وهو  
لا يسمح للقاضي بالاستمرار وعليه أن  
يتحى وإذا لم يفعل يمكن رده، وفي هذه  
الحالة ليس له صوت .

وإذا رفض الطلب وسجل في محضر  
الجلسة ويكون دفعا ولا بد أن تؤكد  
المحكمة أسباب الرد وكل هذا يتم تحت

مراقبة الجهات الرقابية الأعلى في  
القضاء العسكري وهي بالتحديد جهة  
التصديق وجهة الطعن . وهذا رد على

ملاحظاتكم حيث توجد رقابة من سلطتين  
أعلى من سلطة المحكمة بحيث إذا تبين  
خطأ الحكم يلغى فوراً وتعاد المحكمة .

لقد جعل القانون العسكري المعارضة  
دفعا من الدفوع القانونية وليس محلاً  
للدعوى كالدفوع بعدم الاختصاص .

وفي كل الأحوال على هيئة المحكمة  
المطلوب ردّها أن تكتب أسباب رفضها  
الردّ قلنا رفضت وهي تصل الضمانات

لاعلى مستوى

ولكن وهو المهم لاتعزل المحاكمات ولايتوقف نظر القضية وهنا القضاء العسكري يحافظ على الاجراء كضمان دون ان يتحول هذا الاجراء كمعوق بطيل عملية التقاضى .

□ بضراحة الى أى مدى يتمتع القضاء العسكري باستقلالية؟

□ لايمكن ان يسمى القضاء قضاء سواء كان عسكريا أو عانيا دون ان تكون له ضماناته التى تحقق استقلاليتها .

□ الضمانات لمن.. هل هي للبيئة المحكمة أم المطلوب ضمانات المتقاضين؟

□ أنا سعيد جدا بهذا السؤال.. الضمانات التى تمنح للقاضى هي ضمانات للمتقاضى فى نفس الوقت . فكل ما يحصل عليه القاضى من ضمان هو تأكيد تلقوى المتقاضى وهذا مقتضى هام من مقتضيات العدالة لايمكن ان ترفع احدا فى منصف العدل وليحكم دون ان تكون له ضمانات. لانا كثيرا ما نسمع الفاظا حول ضمانات القضاء والمصالحات وكلها كلمات مبهمة لايعرف عنها الكثيرون شيء

### الضمان بالتأهيل

ان الضمانات والحصانات فى القضاء العسكري تتلخص فى عدة امور:  
اولا: الضمان بالتأهيل وبالتخصص فلكى يكون المرء قاضيا لابد ان يكون مؤهلا لهذا المكان. القاضى الجاهل لايجوز حتى وان حسنت نيته .

ولقد ساءى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين القاضى الفاسد والقاضى الجاهل .

القاضى الفاسد كما يقول الرمبول حرف الحق ولكنه قضى بغيره فدخل النار .

والقاضى الجاهل جهل فقضى بجهنه فهو فى النار .

القاضى المؤهل العالم عرف الحق فقضى به فدخل الجنة .

بالتالى اول ما نص عليه الدستور والقانون ان يكون القاضى مؤهلا وان يتخصص .

وحدد القانون مجالات هذا التخصص وهذه هي الضمانة الاولى التى نطبقها على القاتون العسكري .

لجميع الضباط اعضاء القضاء العسكري يلتحقون بعد حصولهم على ليسانس الحقوق بدرجة لا تقل عن جيد

وبعد ذلك يجرى تأهيلهم بالمركز القومى للدراسات القضائية التابع لوزارة العدل ويكملون بالجامعات المصرية دراستهم للحصول على درجات الماجستير والدكتوراة والدبلومات العلمية

ويعاد تأهيلهم بالمركز القومى للدراسات القضائية ثلاث مرات واعتقد انه لا يوجد نظام تأهيل فى العتد يؤهل ضباط القضاء العسكري منكما هو عندنا فى مصر .

لاكتفى بهذا فقط بل نرسلهم الى الدول الاجنبية للحصول على الخبرة فى سان رينجو بإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وغيرها .

□ هل هذه البعثات والدراسات قاصرة على المتقربين فقط من رجال القضاء العسكري؟

□ هي للجميع بدون استثناء ويتم ذلك بشكل دورى الامر الذى يجعل كل فرد فيهم يعرف موعد دورته سواء كانت

بالداخل أو بالخارج واحب ان اضيف ان هذه الدورات تتضمن ايضا دراسات اجتماعية تسمية بالمركز القومى للبحوث وكذلك يدخل فى باب التأهيل تعلم اللغات اى ان التأهيل شاملا ومرة اخرى هذا التأهيل هو ضمانات القاضى والمتقاضى معا

اما لضمته التنبيه فتتمثل فى ان رجال القضاء العسكري هم الذين يتولون شئون القضاء وليس السلطة التنفيذية ونفى يشنون رجال القضاء لنقل والترقى والتأديب .

القضاء العسكري تطبيقا لهذا يقوم على شئون لجنة تكون من مبنى من المم ضباط القضاء العسكري برأسها مدير القضاء العسكري ولا تضم عضوا واحدا من خارج القضاء العسكري ولا يصدق على قرارات هذه اللجنة الا وزير الدفاع . وفى حالات معينة تعرض قراراتها على السيد رئيس الجمهورية اذا اقتضى الامر ذلك ولا تمر من خلال اجهزة اخرى اما ما يتعلق بالتأديب فوجود جهاز التنفيس للقضاة العسكري وهو الوحيد المسئول عن محاسبة رجال القضاء العسكري . وفى تعيين وانها الخدمة لا يتم الا بقرار جمهورى .

□ ليس هذا الوضع نفسه هو ما يشهده البعض من تدخل فى شئون القضاء العسكري أو ما يقل عن عدم استقلاليته؟

□ ليس هذا بالضبط فهذه ليست الحقيقة لان الدستور اعطى رئيس الجمهورية الحق فى تعيين اصحاب الوظائف العليا المدنية والعسكرية على السواء ولم يقل احد ان هذا تدخل وسواء كانت هذه المناصب قضائية أو غير قضائية

ان الرئيس هو الرئيس الاعلى للقضاء.. والرئيس هو الحكم بين السلطات وهو الذى يعين وزير العدل ورئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة . وعلى كل حال فان الضمانات فى النهاية هي التى تبرز استقلالية القضاء لانه ليس المطلوب اعلان دولة داخل الدولة

وهذا يدفعنى للقول ان القضاء العسكري لم يعد كما كان فى السابق بشكل اعضالها ويعينوا من بالى الاسلحة الاخرى بالجيش الان لىتمنى احدا من الى اى سلاح ولايتنقل لى سلاح آخر لم يعد كما كان فى السابق يمكن ان يفضى على قاضى فرما الى ملاحه وينقل الى سلاح اخر فاصبح القضاء العسكري مستكلا وضماناته مكفولة

للمرة الاخيرة السؤل ان ضمانات المتقاضى تتبع بما يتمتع به القاضى من ضمانات

اماندا يفضلون السجون العسكرية

□ سيادة اللواء هذا يتقنا لموضوع مشير وهو هذه المطالبة شبه الجماعية من المتهمين امام القضاء العسكري بان يدعوا بالسجون العسكرية ولايدعوا للسجون المدنية فى حين ملزانا نضع المطالبة بالمحكمة امام القاضى الطبيعي؟

□ ان المتهم امام القضاء العسكري يتمتع بالعبد من الضمانات وهي حق كفله القانون ولمست منحة ناعما له. ولعل ما لمسهُ المتهمون فى بداية التحقيقات والمحاكمة ازال من النفوس الشكوك التى اثارها البعض ضد القضاء العسكري .

نحن نراعى الجانب الانماضى لشاء التحقيقات ولقد لمسوا ذلك بأنفسهم فالمتهم يأكل من نفس الاكل الذى يأكل

**متشهم سوداني يرأسل ٤٠٠ دور شهريا لاد التهمين بالجهانات المتطرفة**

**ضبط متشهم مصري ببني نغازى يسهل دخول المتطرفين بجوازات مزورة**



# تنفيذ العقوبة للمدانين بالسجون الخيرية بطلب منهم وكان الحبس الاختياري سلطة النيابة فقط

والثاني الذي ينفذ حكما قاتلا يتم في  
السجون المدنية ما لم يطلب غير ذلك  
وبناء على تصديق خاص  
لما الحبس الاختياري لمن سلطة  
النيابة ان تجرى في اي حين وذلك  
حسب مصلحة التحقيق وعلى حال  
الاعفاء بالتعذيب اذا ما حدث من اي منهم  
يعلم بمعرفة النيابة العسكرية ولا ثم  
بمعرفة الطب الشرعي  
واذا ما ثبت ثل على التعذيب  
تتخذ الاجراءات القانونية ضد من قاموا

## لا تحقيق بعد

### بعد المحاكمة

هنا يجب ان اوضح نقطة قانونية هامة  
هي انه بمجرد ان تنتهي مرحلة التحقيق  
وتقدم القضية للمحاكمة لا يجوز لاجرة  
الضبط ان تكتب سؤال المتهم ولا يجوز  
لهم فتح محضر تحقيق ومطالبة النيابة  
اسم المحكمة تلك النيابة وهذا  
□ سلطة النيابة قد تمت صورة مغربة  
السجون الحربية وتكرى هذا السجن  
مزايا علاقة في الانظر تكلف تشرت  
الصورة بهذا الشكل؟  
□ □ مرحلة التحقيق لا يوجد محضر  
الاعتقال من الصورة الخاصة التي تظهر  
فيها وهي صورة لم تكن جملة في ما  
نحن عليه الآن في التأكيد جدد هذا من  
خلال تجارب وممارسات خلقت ترميمات  
وتراكمت تتطور فيها الوضع الى ما نحن  
عليه وهي مهيئة طويلة ويكفي ان تشير  
بسرعة الى قصة استاذ للقانون اعترف  
على نفسه في مرحلة معينة وحكم عليه  
ثم عاد ودفع بالاكراه والتعذيب وتولى  
القضاء العسكري التحقيق وثبت صحة ما

الحري ومرة اخرى لعل طلب السجون  
اختياريا ان يلقوا مدة السجن الاختياري  
بالسجون الحربية بناء على ما قوله  
وهذه ليست اول مرة فقد حدثت قبل  
ذلك في قضايا الاستنابة والآن لقد  
تقدموا بطلبك في هذا الشأن مكتوبة  
وموقعة

□ كيف يكون المتهم بضحية امام  
القضاء العسكري ويترك لغيرك ويودع  
في السجون المدنية هو منهمك وقت  
الاستول عنه حتى تثبت براءته او اقلته  
على الاقل حتى لا يظلم الاكراه؟  
□ □ القاعدة العامة ان السجون  
العسكرية لتقبل المدنيين الا بناء على  
طلبهم ويتكفلون بغير الدفاع  
والوجودون حاضرا منهم تكلموا  
بطلبهم وحقق ولهم الدفاع على  
قروهم  
وتعود لسؤالكم هو لماذا لا يغير حبس  
المتهم بعد ان تغير قضى محكمته.  
نحن نلقى بين المحبوس اختياري

منه المحقق  
ومن يكون الشبهة من السجون  
وتكرر بهم الوقت تأخذهم سبارا الى  
منازلهم  
□ القاعدة هنا انما تقرر المتهمين  
وتتطلب معهم على قانس خاصة لهم  
ايضا في ثبوت الادلة وهي ضمانات نسبي  
لجنة التبرعات

## لا ضغط ولا اكراه

□ هل معنى هذا انه لا اكراه في  
التحقيق؟  
□ □ والتأكد لاجل القضاء العسكري  
لهذه الاساليب ، الفترة التي يقوم عليها  
التحقيق في القضاء العسكري هي فترة  
المحقق على فترة التحقيق وهذه الفترة  
تطوينا من كلف للمحقق الجهد وحرر  
طوله ويوم حخته التي تصل به الى  
الحقيقة واعتقد ان طلب المتهمين ان  
يودعوا السجون العسكرية كان اساس  
هذه الممارسات نحن نعطي لكل ذي حق  
حقه .

وعلى قضيتي تنظيم الاستنابة تشهد  
على ما اقول لقد اصدرت المحكمة حكما  
ببراءة تسعة منهم من صدر الحكم غريبا  
وهذا فخر للقضاء المصري ثبت ان  
النيابة خصم شلبد . وان المحكمة  
اعطت للنيابة كل حقوقه وفحصت  
الدعوى بكل جنية وتثبت له دفاعا على  
ثقل الدولة واستمعت للشهود وتناولت  
القضية كما لو كان موجودا هذا على  
الرغم من ان شقيق المتهم كان متورطا  
في القضية وكان الحكم ضده بالاغلام  
□ هل معنى هذا انه لا يوجد تعذيب على  
الاطلاق حتى مع متهمين بالارهاب  
واقول؟

□ □ السجون العسكرية تنظمها  
لاحتما ويجري التفتيش عليها بمصلحة  
مقابلة ودعوة بمعرفة النيابة العسكرية  
وتكتب التقارير على السجون ولم نسمع  
شكوى من سوء المعاملة داخل السجون

تتمتع السجون الحربية من الخصائص التي  
انها تتميز بالاعتماد على النفس في تنظيمها  
وتنظيمها من حيث التنظيم والادارة

- تنظيمها من النصف دولار ومع طسحاب ناطسحل
- تسجيلات تليفونية داخلية وشارجيسة
- اسماء دركية وخبر برى وماكينة طبع بطاقات شخصية



## مشول كبير بالقضاء

## العسكري في حوار

## الجمهورية الأسبوعية

## حكم المحكمة

## الدستورية

## الأخير

## كانتسلف

## ووجب

## ولابد من أن يلتزم به

## الجميع

لكن لدى القضاء العسكري ضلته  
لغير المحكوم عليه في نظام التصديق  
وهو البديل للاحتساب وبشأن كل  
الجرائم سواء كانت مخالفة أو جثة أو  
جنائية .

□ ماذا تعني بالتصديق؟

□ التصديق هو مراجعة كتوتية من  
هيئة أعلى تتضمن مراجعة موضوع  
الدعوى والأدلة ومدى الالتزام بالقانون  
نصوصا واحكاما ولكن دون إعادة  
المحاكمة

مراجعة وتصديق

□ مبادئ اللواء هل هي مراجعة  
لقراراته أم يطلب المحكوم عليه؟

□ المراجعة وجوبية وبغير طلب  
ومن حق المحكوم عليه أن يتقدم لمكتب  
التصديق بالمذكرات التي تشرح وجهة  
نظره ولكن دون حضوره وسلطة الضابط  
المصدق هذا لا بد أن تكون لصالح المتهم  
فليس من حقه أن يشدد العقوبة كما  
التخفيف أو إيقاف التنفيذ أو إيقاف الحكم  
على ما هو عليه أو إعادة المحاكمة  
مرة أخرى لئلا يند على القول أنه إذا  
أصبحت محاكمة محكوم عليه للإصح أن  
يأتي الحكم الجديد تند من السابق إلا أن  
الحكم الثاني يجب التصديق عليه

فأله الاستاذ وصغرت حكمها بالبراءة  
لأبضا مؤخرًا مثل تمام محكمة عسكرية  
لحد الكتاب الذي استمر وجوده في  
صحيفته وهاجم بعض ولكن رغم هذا  
الهجوم قضت المحكمة العسكرية ببراءته  
وبراءة الكتابة الذي كانت معه وما لود  
قوله أنه لا يوجد بالقضاء العسكري عداوة  
ولكن المسألة عندنا قضية العقلة وكان  
من حقنا أن نقول على عتقنا قضايها  
هامة واتجزأنا خاصة للقضايا ذات  
الاهمية القومية مثل التكفير والهجرة  
والتنظيم الشيوعي وخطف طائرة  
بالأقصر والجهاد الأولى بالاستنابية  
كذلك عرضت علينا قضية لم تأخذ نصيبا  
كثيرا من الشهرة وإن كان فكر القانوني  
عال المستوى وهي محاولة اغتيال  
رئيس وزراء اليمن الأسبق

ما أقصد من هذا كله أن كل هذه  
المرحلة ساهمت في تغيير الصورة  
القديمة عن السجن الحربي والقضاء  
العسكري

محكمة عسكرية لا قضاء

والحقيقة تدفعني إلى أن أشرح الفرق بين

محكم كان يجلس على منصة القاضي  
عليها عسكريون يرتدون الزي العسكري  
وكان يطلق عليها بمنطقة محاكم  
عسكرية . وواجب أن أفرق بين هذا  
النوع وبين نظام القضاء العسكري .  
القضاء العسكري الذي نحن بصدده  
قضاء طبيعي دائم ومتخصص لما هذا  
النوع الذي أثيرت فيه فهي محاكم  
ومحاكمات استثنائية حدث هذا في  
مرحلة لها مفاهيمها وضراوتها  
وظروفها ونحن هنا بصدد الدفاع أو  
الهجوم عليها ولكن بصدد القول أنها لم  
تكن هي القضاء العسكري

لاتقضى ولا استئناف

□ لكن مبادئ اللواء أن من بين ما يوجه  
للقضاء العسكري وجبته من تهلمات هو  
أن حكمه نهائيا لاتقضى ولا استئناف وهذا  
مبدأ الضمانات المقررة في القضاء  
المدني؟

□ بداية المتهم الذي يمثل أمام  
القضاء العسكري له حقوقه الطبيعية مثل  
الاطلاع على ملف القضية والدفاع  
والمحاماة والمحاكمات علنية ما لم ترى  
المحكمة غير ذلك وغير ذلك حفظها لنا  
كان الأمر يتعلق بالدفاع من النظام العام  
والإلزام العامة فإلا هذا قبل الحكم  
لما مرحلة ما بعد إصدار الحكم لا يوجد في  
القضاء العسكري نظام الاستئناف  
وبالمعنى لا استئناف إلا في الجرح فلا  
استئناف في الجنائيات .

# الاحكام العسكرية لا تقصر

## الاحكام سابقة التبليغ

متضمننا طلبا للعفو عن المتهم. هذا  
الطلب من جانب القضاء العسكري حتى  
يقرر طلب من المحكوم عليه بالاعدام  
وضامنه اخرى ان حكم الاعدام لابد ان  
يكون باجماع القضاء  
□ كل هذا جميل وملم ولكنك لم تدر  
على التماس اعادة النظر؟

□ □ التماس اعادة النظر هو الطعن  
الذي للتقاضي وليس مرحلة التصديق  
ويطعن المحكوم عليه بهذا الحكم وخلال  
١٥ يوما من هذا الاعلان له حق الطعن  
على الحكم لاسباب قانونية وهي نفس  
اسباب التقاضي في القضاء العادي مثل  
الخلل في الاجراءات أو الاهمال بحقوق  
المتهم أو الخطأ في تفسير القانون  
وتأويله

وينتظر مكتب الضمائم في هذا  
الالتماس والقاعدة الهامة انه لا يضار  
طاعن بطعنه اي لا تشدد العقوبة عليه

### هل الحكم جاهز

□ بصراحة شديدة يتصور البعض في  
ضوء الجدل المثار حول التسوية  
العسكرية ان الاحكام على المتهمين في  
فضايا الارهاب وبسبب جثاثة التهم هي  
بحكم معدة سابقة للتجهيز؟

□ □ هل بعد هذا الذي نكرناه بعد تأهيل  
القاضي والضمانات التي يتمتع بها وبعد  
ان ارتفع لمنصة العدل هل بعد كل هذا  
يمكن ان نتصور هذا الشخص بحكم بغير  
العدل، هل يمكن له ولضميره ان يصدر  
حكما مسبلا.. المؤكد انه ليس من  
مصلحة احد ان يحكم قاضي بغير العدل.  
وكل قاضي يحكم وعلينا ان نراجع الاحكام

□ من هو الضابط المصدق؟  
□ □ عدة مستويات من الكيانات  
المختلفة ويأتي التصديق من خلال مكتب  
تصديق تابع للقضاء العسكري وقد يكون  
المصدق قائد منطقة

□ مبراة للقواء ولكن نسع ان لرئيس  
الجمهورية وحده الحق في التصديق على  
الحكم وتنفيذه أو وقف التنفيذ؟

□ □ ان رئيس الجمهورية هو الضابط  
الاعلى للمصدق على الاحكام الصادرة  
بالاعدام أو بطرد الضباط العاملين من  
الخدمة بالقوات المسلحة أو بطرد  
الضباط من الخدمة عموما من الدولة.  
ولكن تصديق رئيس الجمهورية وبانما  
يأتي من خلال مكتب تصديق قانوني  
يكتب له الرأي القانوني في الحكم من  
خلال مذكرة تلصقية تلحق بالحكم  
وتعرض على الرئيس بالرأي .

ولنبين مدى أهمية مكتب التصديق  
ودقة العمل اعلاء للعدالة تصل المذكرات  
الملحقة في بعض الاحيان بالحكم الى  
٢٠٠ صفحة بينما الحكم وحيثاته قد  
لا يصل الى ٧٠ صفحة ولرئيس  
الجمهورية وفقا للقانون والمستور الحق  
من ان يتخذ قراره حسبما يراه

□ متى تحدث اعادة المحاكمة؟  
□ □ عموما الحكم ينفذ مع وجود  
الطعن ولا يستثنى من ذلك الاحكام الاعدام  
الذي لا يجوز تنفيذه الا بعد ان بعد الحكم  
باتا ولتنفيذ حكم الاعدام ضمانات كثيرة  
تسبقها:

□ مرحلة التصديق.  
□ التماس باعادة النظر  
□ عرض الاوراق على الرئيس

للملايين لتبرئة ساحته وهذا منتب في حين ان الجندي أو المواطن الذي قتلته رصاصات غدر وارهاب ضاع وضاعت أسرته معه؟

□ □ هذا موضوع مهم وقد عقلت له ثبوتان في مصر تحت عنوان «حقوق المجنى عليه وحقوق المضرور من الجريمة وهو غير المجنى عليه مباشرة» وكانت الفكرة الأساسية تدور حول ضرورة التوسع في ضمان حقوق المجنى عليهم وضمان المتضررين الآخرين من الجريمة

وقانون الاحكام العسكرية يسمى قانون الاجراءات قانون الابرياء وضمانات كثيرة في مرحلة التحقيق اما قانون العقوبات فيسمى قانون المجرمين وعقابه رادع لتحقيق الردع العام فلا يقدم شخص على ارتكاب الجريمة .

اذ ان مرحلة التحقيق هي ضمانات عامة وليس ضمانات للمجرم ولا شك ان القاضي مدرك للضرر الواقع على الشخص أو المجتمع والنيابة تمثل المجنى عليه والمجتمع المصاب وتطلب بالعقوبة المناسبة بحيث العقاب بقدر الضرر ولذلك كما اشرتم نحاول ان نوازن بين الاجراءات التي تعطى ضمانات للجاني والمجنى عليه والمتضرر من الجريمة .

وهنا اشير لنقطة هامة الى ان القضاء العسكري بطبيعته يحق الردع لانه يمنع محاولات استخدام الاجراءات في تعطيل للقاضي هو امر ضد العدالة يؤدي في بعض الاحيان اخلاء ساحة منتب من خلال دعاوى ومساائل اجرائية شكلية وهو امر نه ليه كثيرا ونعتبره مرفوضا ونحن دائما نقول ان القضاء العسكري كالنظار من يحمل تنكرة له حق الركوب ومن يحاول القفز أو التحايل أو التعطيل يهجمه القطار فمن له حق يأخذ ومن يحاول التعطيل ومنع العدالة لابد ان يأخذ جزاءه

القانون ومسئولية المجتمع

□ ما دائما نتحدث عن الارهاب وجرائمه الجديدة التي ينتظر البعض منها

التي صدرت من خلال مرحلة التصديق وليطمئن الجميع . عليهم ان يراجعوا ما سبق ان صدر من القضاء العسكري من احكام بعضها بالافراج والبراءة وبعضها بالسجن وبالحبس وبعضها بالاعدام . هل التنوع والتفريد العقابي يدل على ان هناك تحديدا في الدعوى وان للقاضي رؤية حسب كل تهمة وللاحد يستطيع ان يملى حكمة جزافة ولاحد يستطيع ان يقرر حكما بالبراءة أو الاثمة الا القاضي الذي فحص الدعوى وقراء ملفاتها ودرس موضوعها

المشكلة عندنا ان البعض يتحدث ويتكلم وينظر دون ان يعرف الموضوع الذي يتحدث فيه أو يتلمه

## الارهاب والقضاء

### والرأى العام

□ مبادئ اللواء الى اى مدى يمكن ان يضبط الرأى العام على المحكمة والقضاء في قضايا مثل قضايا الارهاب الحالية والتي يتم فيها القتل عشوائيا ويتم فيها الجهر بسوء النية التي نريد ان ندمر هذا الوطن وموارده؟

□ □ ان اساس عمل القاضي هو ان يكون هذا القاضي ضمير المجتمع وليس منعزلا عنه لكن هذا الضمير وهذا الانسان غير المنعزل المتساغل مع مجتمعة لا يمكن ان يقضى بغوغائية ولكنه دائما يفحص الاوراق ويدرس ملف الدعوى لان القاعدة هنا انه اذا كان من صالح المجتمع ان ينزل العقاب بالمنتب

فصالح المجتمع ايضا ان تبرا ساحة

برىء

القاس ضد الارهاب والارهابيين وكل الناس ضد ان يؤخذ برىء بغير نيب فلا تعارض مع العدالة ان يبتل القضاء جهدا لتبرئة ساحة الابرياء فهنا واجبه



امام القضاء العسكري الان هل لنا ان  
نسال اذا كانت القوانين الحالية بلجرامتها  
وبقضاها العسكري والمادى كقبة لوقف  
هذه الظاهرة الخطيرة؟

□ □ هناك من لايردعهم الا العقاب  
والعقاب الذى يفرضه القانون ويشرعه  
ولكن ويكل صراحة التعويل على العقاب  
وحده لايكفى لمقاومة الظاهرة امر يجب  
ان تهب له الدولة والشعب وتوزيع  
الانوار على كافة ابناء هذا الوطن بحيث  
لا تجد بيننا سلبيا واحدا وبحيث يعمل  
الجميع بايجابية فمن لديه موهبة الاقتاع  
يقنع ومن لديه فتح فرص عمل للعاطلين  
فليقدمها ومن لديه فرصة للتبليغ عن  
منحرف فليقتل ومن لديه القدرة  
والامكانيات على تصيين مستوى العمل  
وزيادة الانتاج لايتوانا فكل فرد له دور  
فى المجتمع ولايصح ان مجلس شعب  
يراقب بشكل سلبى

ومن الخطأ الفادح ان يظن احد انه  
بعد عن هذا الارهاب اذا تركناه الى الدور  
على كل من تصور انه بعد عنه فمصر  
بلد الجميع وعلى الجميع ان يحرسها  
□ سيادة اللواء من واقع متابعتكم  
للقضايا والتحقيقات المطروحة امام  
القضاء العسكري بشأن الارهاب هل ما  
يجرى من جرائم هو مجرد رد فعل  
تلقائى من جانب من الشبلب والصيبية  
المضطربين بسبب سوء الاوضاع  
الاقتصادية والاجتماعية ام هو فعل مدبر  
ومخطط هل هو دخلي لما جزء منه وافد  
والمؤامرة الدولية فيه واضحة؟

□ □ من تتبع الاهداف التى يحاول ان  
يصل اليها الارهاب بعملياته يتضح انه  
لا بد وان يكون وراءه تخطيط خارجى لانه  
لايتصور ان يقدم مصرى على تدمير بلده  
حتى وان كان الثمن هدفه الوصول الى  
الحكم.

والمعمر هنا لايمكن ان نكتفينا افعاله  
لمجرد وصول جماعته للحكم وانما ما  
نراه هو محاولات لتدمير الكيان  
الاقتصادى واثاره للفتنة وظهور الفتنة  
فى بلد نعوض مقدراته الاساسية وانا

نظرنا الى جوارنا نشاهد ما يؤكد هذه  
الصورة فى لبنان والصومال وأفغانستان  
ويوغوسلافيا .

ان مصر التى ظلت فترة طويلة تخرج  
من حرب لتدخل حرب جديدة مفروض  
عليها ان تعيش الان فى سلام والسلام  
هو البناء والبناء هو النهضة والكل  
يعرف ان مصر حينما تنهض تفعل الكثير  
وماضيها القريب يشهد انها قادرة وعلى  
هذا الاساس اعتقد ان القوة التى كانت  
تشغل مصر بالحرب تحاول اليوم اشغال  
مصر بالارهاب أو الفتنة تحاول اليوم  
تدمير الموارد.. تحاول ضرب المصريين  
بعضهم البعض نتيجة مثل هذه  
المواجهات معروفة لارباح فالكمل خاسر  
والمحصلة لتدمير ولهذا اقول ان  
التخطيط لاثارة فتنة طائفية والتخطيط  
لضرب الاقتصاد القومى والتخطيط

لضرب السياحة لايمكن ان يكون تخطيطا  
محليا فقط فالمصرى اعتقد انه لا يصل  
لهذه الدرجة قد يخطط البعض من  
المصريين بهدف الوصول للسلطة ولكن  
لاعتقد ان احدا يمكن ان يخطط لتدمير  
بلده هذا هو اللول العكلى وهو ايضا ما  
تؤكدده الشواهد .

## عاطل يحمل الدولارات

### والريالات والجنيهات

لتقرب اكثر من الموضوع لاقيم  
مجموعة من الشواهد والامثلة:

□ عندما نقبض على متهم امام سينما  
مترو بالاسكندرية ويتفتشه تبين انه  
بجيبه ٥٠٠ دولار و ٢٥٠٠ جنيه مصرى  
وعملات لبعض الدول العربية سألته ماذا  
تعمل.. فكان رده احمل ثانوية صناعية  
وعاطل ورغم كل هذا يحمل كل هذه  
المبالغ.

□ شخص اخر تم القبض عليه.  
لوظيفة طالب.. فى حين وهو يتحرك  
بشكل عادى فى الطريق معه ١١ الفا  
و ٥٠٠ دولار

وثالث ورابع تنطبق عليهم نفس الحالات

بالطبع المبالغ وحدها ليست قرائن ولكن توجد قرائن اخرى تسجيلات تليفونية بانن التلويح مع الدخول ومع الخارج تبين منهم انهم يستخدمون اسماء حركية وفي حين انه لا داعي للاستخدام في المسائل والامور العادية الا اذا كان هناك تدبير وتامر

ضبطنا معهم ايضا بطاقات شخصية مزورة وعقود سكن باسماء مزورة غير حقيقية ولاكثر من شقة. ايضا ضبطنا جوازات سفر جرى تزويرها وأختام واسماء بلاد منها مثل افغانستان على سبيل المثال

ضبطنا ايضا وسائل اخفاء كيميائية اكتشفت حول كثيرة في استخدام البطاقات الشخصية وجوازات السفر بان يترك جواز السفر في البلد الذي يسمح بخروج المصريين منه بالبطاقة الشخصية لدخول مصر ثم تبدأ الرحلة بعد ذلك بالعكس الى سبب مثلا ليأخذ جواز السفر ليكمل رحلته الى السودان وافغانستان كل ذلك دون ان تعلم السلطات الليبية

من القرائن ايضا ضبط مكينة لعمل البطاقات الشخصية البعض ايضا ضبطنا معه دفاتر تليفونات وعناوين مكتوبة بالحبر العربي وبحروف غير عربية وبحروف عربية لكلمات غير عربية

### التزوير واجراءات التحقيق

هنا احب ان اتوقف واعود لموضوع سابق ان تحدثنا فيه وهو اجراءات التقاضي والطعن بالاجراءات وطولها لان هذه الحيل الذي نكرناها للخاصة باستخدام البطاقات بدل من جوازات السفر لدخول والخروج من مصر وكذلك للتزوير بالمحو أو الاضافة كلها أو غيرها بحاول المتعمدون والدفاع

واستخدامها والتزوير المدون عليها لينة تثبت براءة المتهمين باثبات وجودهم في الخارج عند وقوع الجريمة ليس بالواقع العملي الفعلي ولكن من واقع اخر ختم التاريخ على جواز السفر هؤلاء يجدون في انفسهم القدرة ويتحذرون ان تثبت انهم كانوا داخل مصر مثل هذه الاساليب الملتوية والفنية لا يمكن ان تكون الا تخطيط اجهزة كبيرة واحب ان الاول هنا أننا قد ضبطنا احد الاشخاص الذين كانوا يترك عندهم جوازات السفر في بنغازي واحضرناه لمصر

### دولارات سودانية

حدث القرائن لا ينتهي فالدالة بالضبط والاثبات كثيرة لكن للاسف ان من بين هذه القرائن وهي كثيرة الاتصالات التي تجرى بين الجماعات هنا والسودان والتنسيق والعمل المشترك بينهما لكن المثير للدهشة حقيقة هو ان نجد ان المتهمين هنا تصلهم بشكل دوري مبلغ ليست قليلة محولة من السودان بالدولارات ونحن نعرف بالتفصيل حجم الحالة الاقتصادية في السودان ولاكون واضحا الدولار الواحد يصرف بحوالي ٢٠٠ جنيه سوداني تكلفه اسرة واحدة تتكون من خمسة اشخاص لتأكل خبز حاف فقط تصل الى ٢٥٠٠ جنيه سوداني في الشهر وهو متوسط الاجور هناك الان في حين ان الراتب لا يتجاوز ٢٥٠٠ جنيه فكيف والوضع كذلك في السودان نلهم ان المتهم ابوبكر ابراهيم السوداني الجنسية يستطيع ان يرسل وبشكل دوري دفعات لا تقل عن ٢٠٠٠ دولار في المدة الواحدة للاعضاء الذين تجمعهم جمعية واحدة في مصر هل بعد كل هذا نستطيع ان نقول ان المسألة محلية داخلية بحتة المسألة ببساطة تستقل الوضع الداخلي ولكنها لا شك تدابير وممارسة خارجية

ثانياً : نماذج لأفكار المتهمين بارتكاب جرائم ارهابية :

..... سنعرض لهذه النماذج من خلال ما نشر من التحقيقات و المحاكمات التي أجريت في قضايا إرهابية . و سنختتم هذه النماذج بما نشر في إحدى الصحف عن الهدف الحقيقي للإرهاب . الذي لحق المجتمع المصري .

**بدأت المحاكمة العسكرية للمتهمين بضرب البنية  
لمشاهم عبيد الظاهر باسم جميع المتهمين:**  
**جاءت الأمانة العامة لتتلى الأدلة  
وأولت أثير زكي بدر. افتتحت الجيوب  
تتلى فتوى ولين تتوقف حسن ضرب الضحية**

**الجمعية**

**الجمعية**

**الجمعية**

الأربعاء ١٠ مارس ١٩٩٣



# بدأت المحاكمة العسكرية للمتهمين بضرب السياحة التيهم لا يستطيعون دفع نفقات السفر

كتب - جمال كمال وعلى الصفتى :

بدأت المحكمة العسكرية العليا بالهايكستب أمس جلستها الأولى لنظر القضية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ المتهم فيها ٤٩ متطرفاً من بينهم ستة هاربين بمحاولات ضرب الاستقرار والاقتصاد القومي من خلال التحدي على المنشآت السياحية والساحلية

وقد قررت المحكمة في نهاية جلستها التي استمرت ساعتين ونصف برئاسة اللواء محمد وجدي اللبشي وعضوية العميد حامد سيد حسن والعقيد شامل رمزي بتأجيل نظر الدعوى إلى جلسة علنية تعقد السبت القادم ليتمكن الدفاع من الاطلاع على ملف القضية والاستعداد واستمرار حبس المتهمين احتياطياً على ذمة للقضية والاستجابة لبعض مطالب الدفاع .

واعترف المتهم الرابع والاربعين هشام عبد القاهر عبد الرحمن مهنس ٣٤ سنة وهو من أحد قيادات التنظيم قبل بداية الجلسة بكافة تفاصيل الجرائم التي ارتكبتها الجماعة الإسلامية

التي ينتمي اليها المتهمون .. اشار إلى أنه يتحدث باسم جميع المتهمين في القضية مشيراً إلى أن جوهر القضية التي تنظرها المحكمة اليوم هي الجماعة الإسلامية وتلك الجماعة على رأسها الشيخ عمر عبد الرحمن استاذ علم التفسير بجامعة الأزهر فرع اسيوط وأن تلك الجماعة هي التي قتلت السادات وحاولت اغتيال وزير الداخلية زكي بدر بعد ان تربع على كرسي الوزارة ٤ أعوام وهي أيضاً تلك الجماعة التي اغتالت الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب انتقاماً لمقتل الدكتور علاء محيي الدين وهي نفسها التي قتلت الدكتور فرج فوده .



بعض المتهمين عند وصولهم المحكمة أمس يلوحون بأيديهم مردين بعض الشعارات الدينية  
تصوير / هشام كمال

عبدالعاطي احمد - صابر حمزة احمد - جمال محمود احمد حسن - عائل عبدالامام احمد شحاته - علي راضي محمد مسعود - حمادة اسماعيل بدوي - سمير محمد الخضري مهدي - مصطفى عبدالسلام امين - محمود محمد مدني - محمد ابوالججاج ابوالفضل - هشام عبدالقاهر عبدالرحمن - سعد حسن هارون - حسن مكاوي حسين مكاوي - فوزي مصطفى علي - هوشهرته فوزي الشريف - احمد مصطفى محمد المغربي - اشرف عبدالحميد هزالدين

### الهاريون

وثبت ان المتهمين الاتي اسماءهم هارين وهم :

- صلاح سعيد عبد ربه - ٢٢ سنة .
- ياسر محمد منصور - ٢٠ سنة .
- علي راضي محمد محمود .
- حمادة اسماعيل بدوي .
- محمود محمد مدني .
- منصور الالبي حمد - ٢٥ سنة .

### ٦ محامين

وطالب اللواء محمد وجدي اللوشي رئيس المحكمة اثبات الدفاع عن المتهمين فتلقى اكثر من محامي في التوكيل عن المتهمين رغم قههم لا يعرفون الدرجة ان رئيس المحكمة نبه المحامين ان هناك موالف متعارضة للمتهمين ولا يمكن استئ محامين ان يدافعوا على جميع المتهمين وطلب من المحامين التنسيق بما بينهم .

المحامون الذين عرضوا الدفاع عن المتهمين هم منتصر الزيات وممدوح اسماعيل وعلي اسماعيل محي الدين حسن ومحمود عبدالرحيم ومحمد حسن وطلب رئيس المحكمة منهم التنسيق الى ان طلب سعد حسب الله المحامي وأشار الى قيام نقابة المحامين بالدفاع عن المتهمين

وأشار رئيس المحكمة الى ان التلبية العسكرية لم تتمكن من الاستدلال على المتهمين الخمس و٢١ و٢٢ و٢٨ و١٨ و٢٩ و٣٠ وسنتم محاكمتهم غدا

وركف احمد ياسين المحامي وأشار الى انه موكل عن المتهم رقم ٢٨ الهارب .

ورد رئيس المحكمة .. للدفاع عن المتهمين الهاربين تطوعوا لا يوم اثباته من حمة .

سأل رئيس المحكمة هيئة الدفاع .. لنا كانت لهم مطالب ام لا .

### عنم المستورية

وقف منتصر الزيات المحامي عضو هيئة الدفاع يؤكد ان هيئة الدفاع تسجل

اما عن قضيتنا الحالية فهي قضية ضرب السياحية كمصدر للسدخل في الاقتصاد القومي وهي قضية لها اسباب ودوافع بدأت من نصف عام ولئن توقف الجماعة الاسلامية عن ضرب السياحية حتى تتحقق اهدافها .

واسباب ضرب الاقتصاد المصري والسياحة هو اعتقال قيادات الجماعات الاسلامية دون محاكمات واقتحام السجون والتعذيب .

قال هشام عبد القاهر ان ضرب السياحة حلال لاتنا بضربنا السياحة نؤثر في صميم الاقتصاد القومي ونضعف الدولة والنظام الحاكم .

وكانت المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء محمد وجدي اللوشي وعضوية السيد حامد سيد حسن والعقيد شامل رمزي ومثل الادعاء للسيد علي ابراهيم بيبرس نائب المدعي العسكري والعقيد خلال نجم الدين والمقدم عمر نصر قد عقدت جلستها العلنية الاولى بالمحكمة الرئيسية بالهايكمتب في الساعة الحادية عشرة والنصف ظهرا حيث نادى امين سر الجلسة المساعد عبد العزيز على المتهمين وهم :

رضوان التوني ابراهيم محمد - مصطفى السيد حسنين عبدالعال - احمد كامل محمد احمد يوسف - فرحات عبدالرازق محمد هوشهرته سيد عبدالرازق محمد - احمد عبدالنبي عبده حجي - حسين سيد علي سيد - مصطفى عبدالحميد ابوالمجد - سعد امين ابوالمجد محمد - اشرف سعيد عبدربه - فرلوي محمد ابراهيم عبدالطلب - احمد عبدالرحيم رضوان - الشهير طاحمد عبدالقني - عبدالهادي الصغير عبدالعظيم طابع - احمد محمد يوسف حجاج - احمد اسماعيل احمد الشيخ - صلاح رمضان سعيد حسن - محمد عز الدين طه محمد - حمدناه قاسم العبد قاسم - صلاح سعيد عبدربه - عبدالحميد الزنقان علي - هيثم علي محمد علي خليفة - منصور الالبي محمد مرزوقي - ياسر محمد منصور الصالح - محمود كامل محمود حسين - بدوي مخلوف حسين - عبدالكريم - اسامة فوزي سوسد حسن - ابوالفتيان محمد محمد عمر - ناصر سيد محمود سالم - عبدالسلام فتاوي عبدالعال - نصر الدين السيد عبدالعزیز طه - محمد عبدالكريم محمد - عبدالير عبدالعزیز طه - جابر فتاوي عبدالعال - ناجح عبدالحميد حسن - عبدالعاطي عباس جريو والشهير

## الاتصال بوسائل الاعلام

### وتوزيع المنشورات

ثانياً : المتهمون من الاول إلى السادس :

... روجوا بالقول والكتابة لاهداف الجماعة المشار إليها في البند أولا وأحرزوا للمخبرات المتضمنة ترويجا وتجنيدا لأغراضها وذلك بأن اتطلع الأول والثاني بمهمة الجانب الاعلامي للجماعة بقصر المؤتمرات والاتصال بالصحفيين ووكالات الأنباء الأجنبية واعداد المنشورات والتي تتضمن جميعاً ترويجا وتجنيدا لاهداف الجماعة ، كما قام الرابع والخامس بحيازة المنشورات وتوزيعها على الناس بالامكان العامة كما قام السادس بحيازة واحراز مطبوعات تتضمن ترويجا لاهداف الجماعة معه لاطلاع الغير عليها .

كما قام الثالث بطباعة المنشورات تروج اهداف الجماعة .

٢ - المتهمون من السابع إلى الثاني عشر :

أ - شرعوا في قتل ركاب اتوبيس سياحي مع سبق الاصرار والترصد .. بأن اتفقوا وعقدوا العزم واعدوا لذلك ثلاث بنلق آلية .

٢ - اشتركوا في اتفاق جنائي حرض عليه وتدخل في حركة المتهمون الاول والثاني والتاسع عشر والرابع والعشرين والثامن والثلاثين والرابع والاربعين الغرض من ارتكاب جنایات القتل والاتلاف العمد وحيارة واحراز المفرقات والاسلحة النارية والبيضاء ونخائر بدون ترخيص وذلك بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام والأمن العام بأن اتحدث اراقتهم على ذلك ووزعوا الانوار فيما بينهم لاعداد هذه المفرقات والاسلحة والنخائر لاستخدامها في العمليات العدائية

اعتراضها على احالة المتهمين الى محاكم عسكرية وحرمانهم من المشول امام قضيتهم الطبيعي .

وان الدفاع يؤكد عدم مستورية الاحالة وعدم قانونيتها .

ويرد رئيس المحكمة .. بالاستاذ احنا بتقول طلبات وليس مراقبة

### قرار الاتهام

وتلا بعد ذلك اتلاء اللبني رئيس المحكمة

قرار الاتهام وجاء فيه :

اولا : للمتهمون من الاول حتى التاسع والاربعين :

١ - انضموا لجماعة تأسست على خلاف احكام القانون وتولى القيادة فيها المتهمون الاول والثاني والتاسع عشر والرابع والثلاثين والرابع والاربعين وكان الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي بأن دعوا لتغيير نظام الحكم وشاعة جو من عدم الاستقرار باحدث اضطرابات امنية وبالتأثير على الاقتصاد القومي من خلال السيقا بالتراف بعض الجرائم على النحو الوارد تفصيلا بالغير ثانيا من قرار الاتهام وكان الارهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الاغراض .

٢ - اشتركوا في اتفاق جنائي حرض عليه وتدخل في حركته للمتهمون الاول والثاني والتاسع عشر والرابع والعشرين والثامن والثلاثين والرابع والاربعين الغرض من ارتكاب جنایات القتل والاتلاف العمد وحيارة واحراز المفرقات والاسلحة النارية والبيضاء ونخائر بدون ترخيص وذلك بقصد استعمالها في نشاط يخل بالنظام والأمن العام بأن اتحدث اراقتهم على ذلك ووزعوا الانوار فيما بينهم لاعداد هذه المفرقات والاسلحة والنخائر لاستخدامها في العمليات العدائية لتحقيق اهدافهم ..



لتحقيق أهدافهم ..  
ثانياً : المتهمون من الأول إلى  
السادس :

.. روجوا بالقول والكتابة لأهداف  
الجماعة المشار إليها في البند أولاً  
وأحرزوا المحررات المتضمنة ترويجاً  
وتجنيداً لأغراضها وذلك بأن اطلع  
الأول والثاني بمهمة الجلب الاعلامي  
للجماعة بمقدد المؤتمرات والاتصال  
بالصحفيين ووكالات الأنباء الأجنبية  
ونشر الاحاديث بالصحف الأجنبية  
واعداد المنشورات والتي تتضمن  
جميعاً ترويجاً وتجنيداً لأهداف  
الجماعة ، كما قام الرابع والخامس  
بحيثة المنشورات المتضمنة ذلك  
وتوزيعها على الناس بالامكن  
للعمامة ، كما قام السادس بحيرة  
واحرار مطبوعات ومحررات تتضمن  
ترويجاً وتجنيداً لأهداف الجماعة  
ومعدة لاطلاع الغير عليها ، كما قام  
الثالث بطباعة المنشورات المتضمنة  
ترويج وتجنيد أهداف الجماعة على  
النحو الولد تفصيلاً بالأوراق .

٢ - المتهمون من السابع إلى الثاني  
عشر :

أ - شرعوا في قتل ركاب اتوبيس  
سياحي وأن ذلك مع سبق الاصرار  
والترصد .. بأن اتفقوا وعقدوا العزم  
على قتلهم وأعدوا لذلك ثلاث بنادق  
آلية .. وتربصوا بأمكن مرور  
الاتوبيسات السياحية بمدينة  
هدالرحيم القناري بمدينة قنا ، وما أن  
شاهدوا الاتوبيس رقم ١٠٥٠ سياحة  
قنا وبه عدد من السياح الاجانب  
فأمطروه بوابل من النيران مما أدى  
إلى اصابة كل من اليزابيث ماركون ،  
موزير سيمون ، هيتوش هليجا ،  
ورى أنا اليزابيث ، هيروت رينهتزو  
الوفس ، ساينا كلتيريبك ، مارجوت  
باكوبيس ، هيان تسوت هيلكا ، محمد  
جاد الرب محمد ، جابر على أحمد ..  
بالاصابات الواردة بالتقارير الطبية  
المرفقة وخلف أثر الجريمة لسبب  
لا دخل لارتهم فيه وهو تحرف  
الاتوبيس وتترك المعنى عليهم  
بالعلاج .. على النحو الوارد تفصيلاً  
بالأوراق وبالمحضر رقم  
٩٣/٣٧٩٩ ج . قنا المرفق .

ب - اتفقوا عمداً أموالاً منقولة  
لا يمتلكونها وجعلوها غير صالحة  
للاستعمال وترتب على ذلك جعل حياة  
الأشخاص وأمنهم في خطر تنفيذاً  
لفرض إرهابي بأن أطلقوا أعيرة نارية  
على الاتوبيس رقم ١٠٥٠ سياحة قنا  
على النحو المبين سلفاً فتحرف بمبدأ  
واصطدم بالسيارتين ٩١٧ ، ١٨٦٩  
أجرة قنا مما أدى إلى حدوث التلقيات  
للموضحة تفصيلاً بتقرير المعاينة  
الفنى المرفق ، واصابة عدد عشرة  
أشخاص الولد أسماؤهم سلفاً وذلك  
تنفيذاً لفرضهم الموضح بالبند أولاً من  
قرار الاتهام .. وعلى النحو الموضح  
تفصيلاً بالأوراق .

ج - حازوا وأحرزوا البناني الآلية  
أرقام ١٦٥٦٨٨ ، ٢٤٦٢٢٠ ،  
٧٣٤٥٥٠ بغير ترخيص بقصد  
استعمالها في نشاط يخل بالأمن  
والنظام للعلم وذلك على النحو  
الموضح بالأوراق .

د - حازوا وأحرزوا النخاسر  
الموضحة وصفاً وعدداً بالأوراق دون  
أن يرخص لهم بحيرة واحراز  
سلاحها بقصد استعمالها في نشاط  
يخل بالأمن والنظام للعلم .

### شروع في قتل

ركاب الاتوبيس السياحي

٣ - المتهم الثالث عشر :

علم بوقوع جنابة وأعلن الجناه  
على الفرار من وجه القضاء بأبوانهم  
وتلك حال علمه بأن المتهمين أحمد  
هدالرحيم رضوان ، ولراوى محمد  
ابراهيم وعبدالهادى الصغير ، وأشرف  
سعيد عبدي ، وصلاح رمضان سعد ،  
ومحمد عز الدين طه مطلوب القبض  
عليهم في القضية رقم ٩٣/٥٥٣  
محضر أمن دولة عليا والقضية رقم  
٩٢/٣٧٩٩ جنابات قنا عمل على  
استجار شقتين بمدينة الاسكندرية  
والخفى في كل واحدة منهما ثلاثة أفراد  
من المذكورين بعاليه على النحو الولد  
تفصيلاً بالأوراق .

٤ - المتهمون الحادي عشر ، والسابع  
عشر والثامن عشر والتاسع عشر :

١- شرعوا في قتل ركاب اتوبيس سياحي وكان ذلك مع مبيت الاصرار والترصد بأن اتفقت اراقتهم وعقدوا الحزم على ذلك واعدوا ثلاث عبوات ملجسة وكمنوا بطروسي مرور الاتوبيسات السياحية من نندره الى جريمتهم تنفيذ لغرض اراقتهم في اطار استهداف ضرب النشاط السياحي كجزء من المخطط الارهابي للجماعات المنضمين اليها.

ج- حازوا واحرزوا مفرقات عبارة عن ثلاث عبوات على الاكل من مخلوط بارودي نون ان يكون مرخصا لهم بذلك .

د- استعملوا مفرقات استعمالا من شأنه ان يعرض حياة الناس واموال الغير للفقد بأن القوا بأحد عبوات متفجرة على الاتوبيس رقم ١٨٠ سياحة القاهرة وبه عدد من الركاب وتنج عن ذلك حدوث تلفيات بالاتوبيس.

هـ للمتهم السابع عشر:

حاز واحرز سلاح ابيض عبارة عن مطوهر قرن غزال بدون ترخيص ضبطت بحوزته عند ضبطه

٦ - المتهمون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين:

شرعوا في قتل ركاب باخرة سياحية مع سبق الاصرار والترصد بأن اتفقت اراقتهم واعدوا العدة باعداد عددا من العبوات المتفجرة قرب بحرى النيل وما ان ظفروا بالباخرة السياحية تكنج توت وعليها فوج من السياح حتى قصفوها بعدد من تلك العبوات .

حازوا واحرزوا مفرقات عبارة عن عبوات من المخلوط بارودي .

استعمال مفرقات استعمالا عرض حياة الناس واموال الكثير للخطر للمتهم التاسع عشر .

حاز واحرز مفرقات عبارة عن خمس عشر قبلة يدوية دفاعية بدون ترخيص ١٠ للمتهم العشرين

حاز واحرز عبوات متفجرة عبارة عن مفرقات دلفل برطمانات زجلجية مكونة من مخلوط بارودي نون ان يكون مرخصا لهم بذلك .

المتهمون الثامن عشر من الحسنى والعشرين الى الخامس والعشرين

شرعوا في قتل ركاب اتوبيس سياحي مع سبق الاصرار والترصد باعداد مواد مفرقة وتريصوا بأمكن مرور الاتوبيس السياحية بالاقصر ما ان شاهدوا الاتوبيس القوا بالمواد المفرقة مما ادى لاصابة السائق صبرى حسن باصابات خطيرة .

المتهم الحسنى والعشرين والثانى والعشرين .

حازوا واحرزوا المفرقات بدون ترخيص استعمال المفرقات بطريقة تعرض حياة الناس واموالهم للخطر

١٠ المتهم الثالث والعشرين .

حاز اسلحة بيشاء (٤ مواطير) بدون ترخيص لاستعمالها في غرض يخل بالامن العام على النحو الوارد تفصيلا بالاوراق بالقضية رقم ٩١/١٦٧١ جنايات الاقصر

١١ المتهم الرابع والعشرين .

حاز واحرز مفرقات (٣ برطمانات

تحتوى على كلورايد بوتاسيوم) كما حاز على فرد محلى الصنع بدون ترخيص وكذلك سلاح ابيض بدون ترخيص لاستخدامها في غرض يخل بالامن العام

١٢ - المتهم الخامس والعشرين :

علم بوقوع خيانة واعان الجناة بايواتهم وهم سلاح سعيد عبد ربه ومنصور الالفى محمد وياسر منصور ومحمود كامل رغم انهم مطلوب القبض عليهم فى القضية ١٦٧١ لسنة ٩٢ جنايات الاقصر واستاجر شقة لهم بقنا .

١٣ - المتهمون من ٢٧ الى ٣٣ :

شرعوا في قتل ركاب اتوبيس سياحي مع سبق الاصرار والترصد بأن القوا عبوتين متفجرتين على اتوبيس ٩٨٢ سياحة القاهرة حيث قام المتهم عبدالنبي عبدالعزيز بوضع الخطة وتوزيع النوار على الآخرين ليقوم ناصر سيد محمد بمراقبة الطريق ويقوم عبدالسلام قناوى ونصر الدين السيد وجابر قناوى بتأمين المهاجمين ويقوم محمد عبدالكريم محمد وناجح عبدالحميد بمهاجمة الاتوبيس بالمفرقات

خرطوش بدون ترخيص ، وتقدر ٢٢  
طلقة ذخيرة عيار ٩ مم بدون ترخيص  
لاستخدامها في نشاط يخل بالامن  
العام ..

١٩ - المتهم السابع والثلاثين :

حاز واحرز سلاحاً نارياً عبارة عن  
فرد خرطوش محلى الصنع عبادة  
١٦ مم لاستخدامه في نشاط يخل بالامن  
العام ..

٢٠ - المتهم التاسع والثلاثين :

حاز واحرز ٩ عبوات مفرقة داخل  
برطمانات زجاجية ومكونة من مخلوط  
بارودي

الشروع في قتل مكرم حنا

٢١ - المتهم الثاني والعشرين ومن  
الأربعين الى الثالث والأربعين :

أ - شرعوا في قتل مكرم وليس حنا  
وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد  
بأن اتفقوا في ذلك وعقدوا العزم على  
قتله واعدوا لذلك مواد مفرقة قاموا  
بالتفحص على المحل المملوك  
للمدعو/صبيح حنا خليل بالانصر عند  
تواجد المجنى عليه داخله . وخاب اثر  
الجريمة لحب لا يخل لارتكابهم فيه هو  
قرار المجنى عليه

حقوقيات رادعة

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجرائم  
المنصوص عليها في المواد ٤٥  
٤٦ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٨٦ مكرر ٨٦  
مكرر ١٠٢ ، (أ) ، ١٠٢ (ج) ، ٧٠  
(٨) ، ١٤٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢  
٢٣٥ ، ٣٦١ من قانون العقوبات  
وتعديلاته والمادة ٣ ، ٥ من القانون  
٩٧ لسنة ٩٢ والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦ ،  
٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤  
وتعديلاته والجدول المرفقة

وعلمت الجمهورية ان بعض التهم  
التي تضمنها قرار الاتهام عقوبتها  
الاعدام وعقوبات اخرى تتراوح بين  
الاشغال لشاقة المؤبد والمؤقتة .

١٤ - المتهم التاسع والعشرين :

حاز واحرز سلاح نارى دون ان  
يكون مرخصا له بذلك وهو فرد  
خرطوش عيار ١٦ مم صالح  
للاستخدام والذي ضبط بحوزته يوم  
١٩٩٢/٨/٣٠ حاز واحرز عدد تسعة  
طلقات ذخيرة خرطوش عيار ١٦ مم  
دون ان يكون مرخصا له بحيازتها  
وكانت حيازته واحرازه للسلاح  
والذخيرة المذكورين بقصد استخدامها  
للاضرار بالامن العام

١٥ - المتهم الثلاثون

أ - حاز واحرز سلاح نارى طنبجة  
عار ٩ مم دون ان يكون مرخصا له  
بذلك والتي ضبط بحوزته يوم  
١٩٩٢/٨/٢١

ب - حاز واحرز عدد اثنين طلقة  
ذخيرة دون ان يكون مرخصا له بحيازة  
السلاح الذى تستخدم له  
وكانت حيازته للسلاح والذخيرة  
المذكورين بقصد استخدامها في نشاط  
يخل بالامن العام

١٦ - المتهم الرابع والثلاثين

حاز واحرز سلاح نارى بندقية آلية  
بمأسورة مششنة عيار ٧.٦٢ x ٣٩  
تحمل رقم ٤٢٨٥ دون ان يكون  
مرخصا له بذلك . وكانت حيازة  
واحرار السلاح والذخيرة بقصد  
استخدامها في نشاط يخل بالامن  
العام .

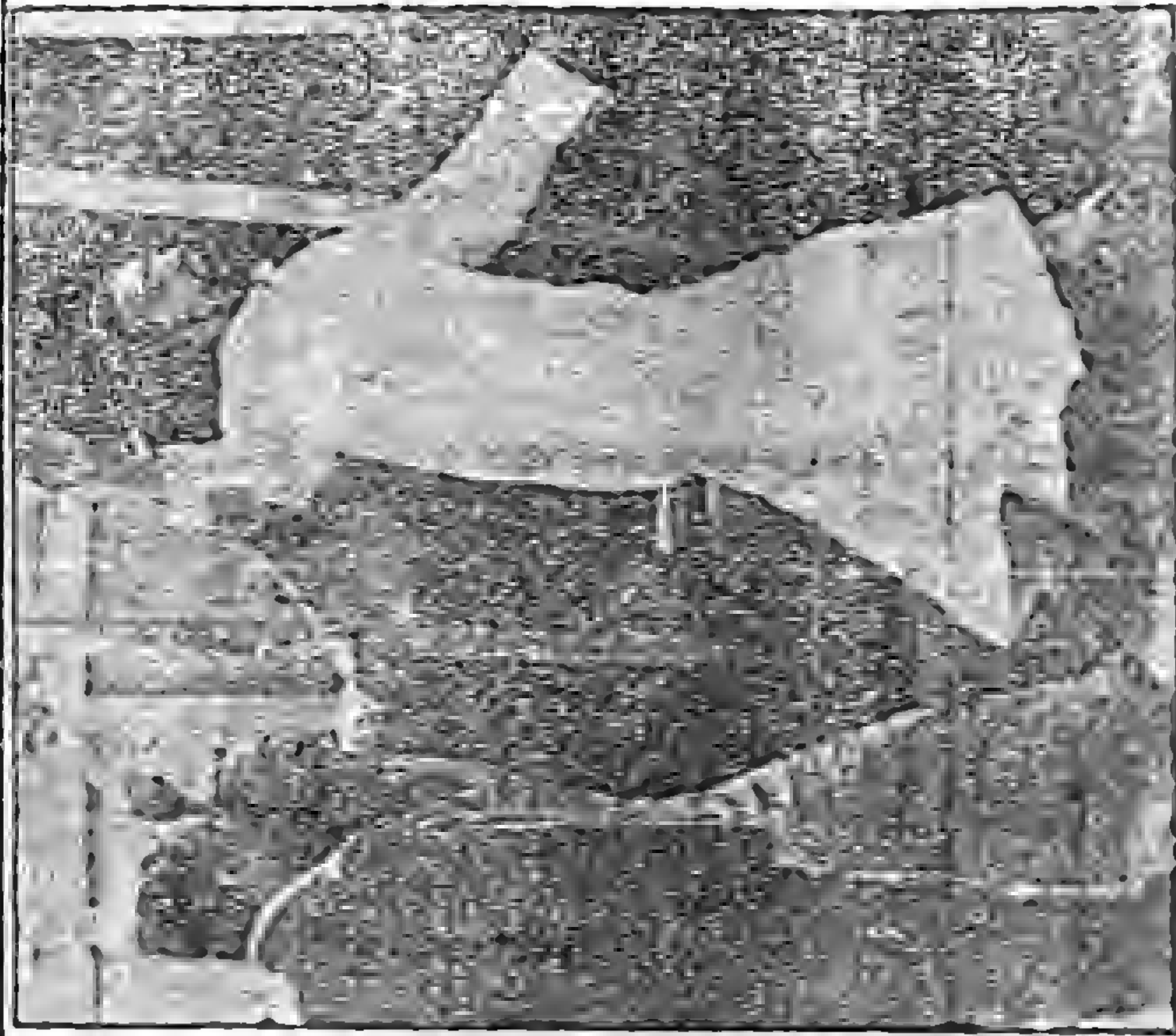
١٧ - المتهم الخامس والثلاثين :

حاز واحرز اسلحة نارية عبارة عن  
ممنس برابلسوم ٩ مم ، وممنس  
حلوان ٩ مم بدون ترخيص وكانت  
حيازته واحرازه للسلاحين  
لاستعمالهما في نشاط يخل بالامن  
العام ..

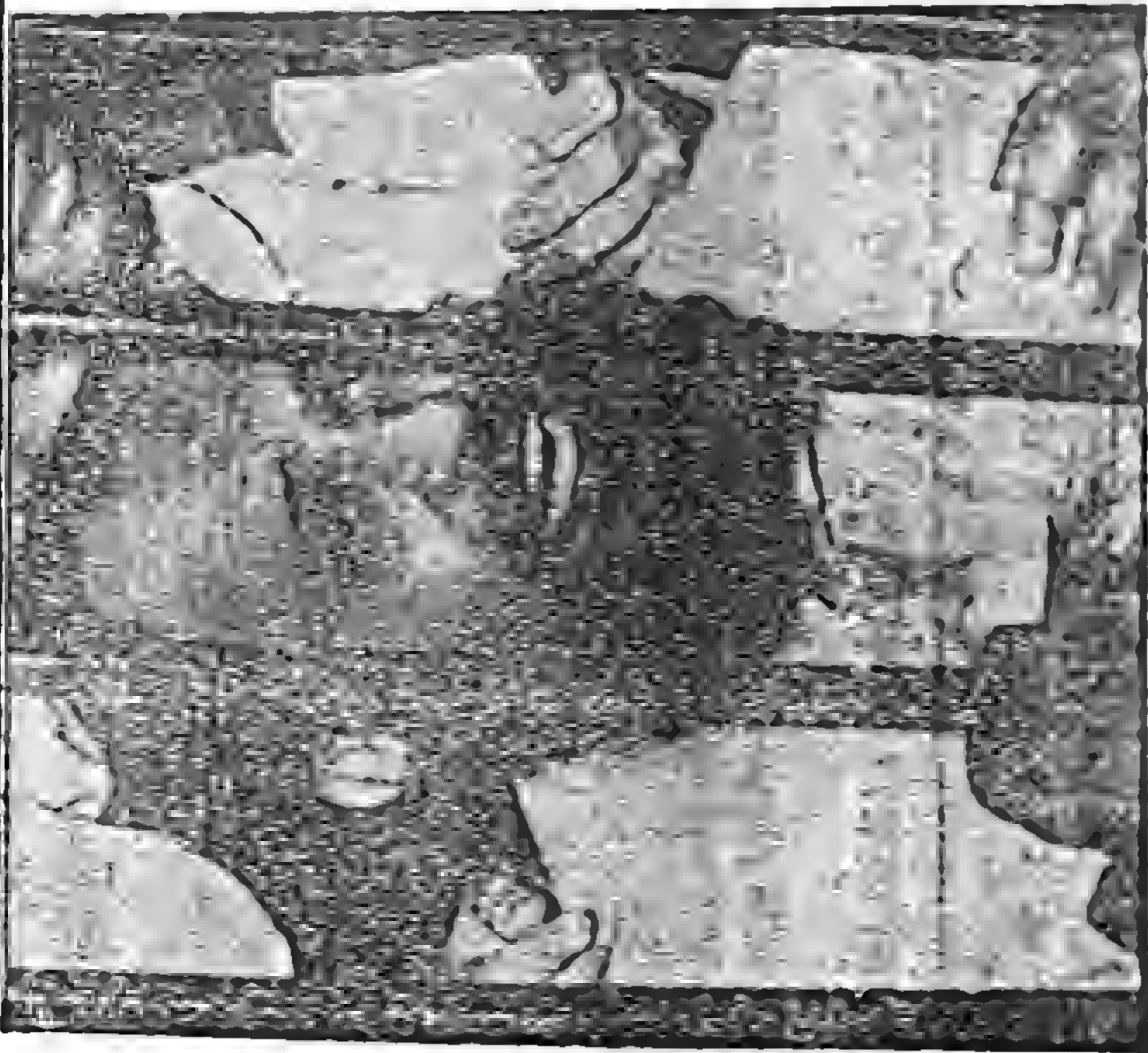
١٨ - المتهم السادس والثلاثين :

أ - حاز واحرز اسلحة نارية  
رشاش بور سعيد عيار ٩ مم واثنين فرد





بعض المنمنمن هذه وصولهم المعلمية اسم بلوهك بالبلتهم مردين بعض  
الشعارات الذهبية  
نصوير / هشام كمال



هشام عبد الظاهر المنمنمت باسم المنمنمن نحتت تصطين عن ضرب السلعة  
وقدم الاقتصاد المعمرى  
نصوير / محمود شهاب

# قراءة في ملف

## قضية اعداء الحياة :

تقرير يكتبه  
فاروق الشاذلي

أخبار الحوادث

الطبعة ٢٠٠٠ من شوال ١٤٢١ هـ  
العدد ٢٠ من مارس ١٩٩٢ م

هؤلاء الذين يقتلون .. ثم يمثلون ادوار الشهداء  
الذين يزعمون الرعب ويرسمون علامات التسامح الكاذبة  
على وجوههم والذين عندما يواجهون العدالة يتحولون  
الى محترقين فينكرون ويتلاعبون ويكذبون .  
لكن أوراق القضية رغم كل شيء تكشف حقيقتهم  
وترفع الستار عن الفكر الاسود الذي سقطوا في هاويته

فلماذا تدمير الحياة لكن الحياة كانت اقوى منهم  
في تحقيقات النيابة معهم تكلم الارهابيون وكشفوا  
بالتفصيل عن جرائمهم بقصد تخريب السبلحة ومنهم من  
غلبه الندم بعدما لم يعد ينفع الندم ومنهم من ظل في  
دوامة الخي والجمل والحقد .  
تري ماذا يقول الارهابي عندما يتكلم ؟

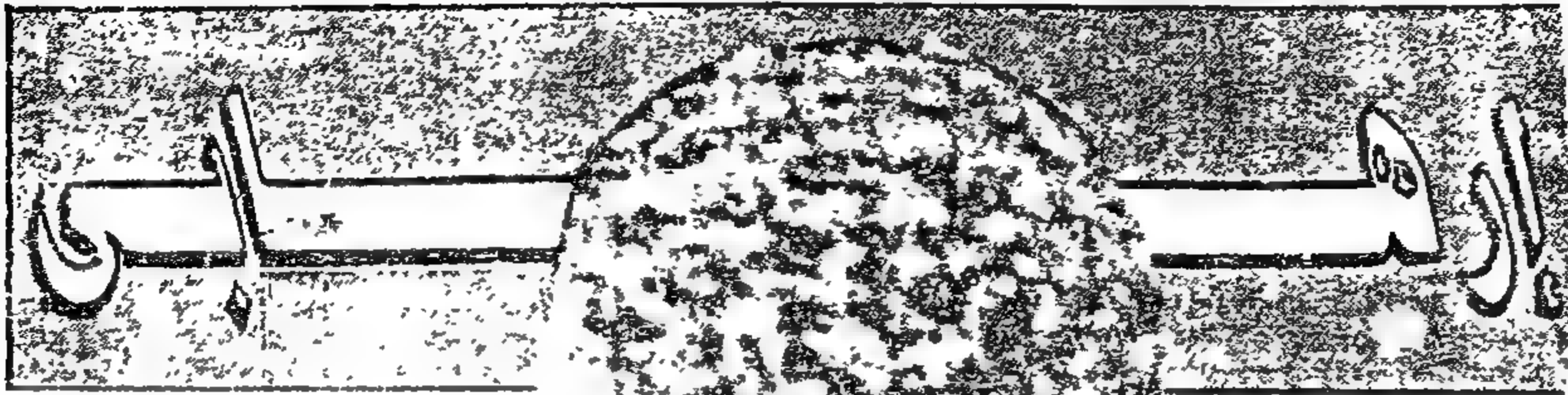
قال هو الفكر الذي اغار اليه الشيخ ناجح ابراهيم  
وعلمهم عبد المجيد ، ملحوظة : انتم انتم انتم انتم  
الانتفاء للتنظيم الذي اغتال السموات ونفذ أحداث  
السيوط ٨١ ، تحت اشراف الشيخ محمد عبد الرحمن  
( وهو اشتهر من ان يعرف ) ان كتابه ميثاق المسلم  
الاسلامي الذي قاموا بكتابه قبل الحكم عليهم ان  
لنصرة الجهاد وهذا الكتاب رغم مصداقية الا انه  
موجود عند بعض الجماعات الاسلامية .  
عندما سئل عن معلوماته عن علاقة الجماعة  
الاسلامية باعمال ضرب السبلحة  
قال الجماعة الا لانية لم تلجأ الى هذا  
الاسلوب الا بعد مطاردة الامر الجماعة ومنعهم من  
نشر الدعوة في كتابه .  
من الذي بدأ الدعوة لهذه الفكرة

فكرة ضرب السبلحة لم تكن منتشرة بين  
الجماعة في بداية الامر وانا لا اعرف من الذي كان  
يقوم بالتنظيم لذلك او التنفيذ  
عندما سئل عن الاموال التي يبيع تمثيلاتها  
من هذا الاسلوب ؟  
قال هذه الجماعة الاسلامية سلسبا هو  
الدعوة في المرحلة الحالية بلينا مرحلة الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر وهي مرحلة قلبية ارا لا يمكن العيش  
عن الفكر الا بعد الدعوة لانها تبيع ملهم المعروف  
وملهم المنكر وفي النهاية فان المرحلة التالية لذلك هي  
الجهاد بعد نشر الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية

في قراءة في ملف القضية رقم ١  
لستة ٩٢ جنبايات عسكرية والتي  
استندت بسبلحتها سواء في  
استجواب المتهمين وجرت على  
مراحل .. الشرطة - النيابة العامة  
- نيابة امن الدولة - النيابة  
العسكرية والتكاليف الفنية وتكاليف  
المعمل الجنائية والطب الشرعي  
تخرج اخبار الحوادث بكثير من  
التحجج وملاحقة

ليس سهلا التعرف على ١٢ ملفا تحوي بين  
ملفاتها اكثر من ٢٥٠٠ صفحة كل منها تغطي سطوره  
كثيرا مما تظهر وان كان بدايتها مع هذا الخط الرفيع  
الذي ربط جميع المتهمين وكان الحد الفاصل بين  
جريمة القتل التي تقع تحت اللثة القانونيه وجريمة  
الفكر التي يالها الرأي العام  
من ولحق القتل المتهمين اسم النيابة عن هذا الفكر  
وتحديدا على لسان محمد عز الدين له المتهم المسلسل  
على تنصيح حقيقة فكرهم ويتضح لتعلمهم الذي  
لظهور ثم علقوا وتتصلوا به  
هكذا قال  
عندما سئل المتهم اسم من يبيع سبلحا رئيس النيابة  
عن الفكر المصمغ الذي يخلصه

# اعترافات



بسطاوى  
المتهم السابع



لتكون البلاد بلدا اسلاميا وهذه المرحلة لا تكون الا اذا لم يحقق اسلوب نشر الدعوة هذا الهدف . ويوجه الجهاد الى امور اخرى تعد فتوحات تملسه الجماعة الاسلامية في المرحلة الحالية هو الدعوة لا ان الامن يحارب الجماعة بهدف منعها من نشر الدعوة بين الناس وهو الامر الذي تضطر معه الجماعة الاسلامية الى اتخاذ اساليب اخرى للرد على الحرب التي يشنها الامن عليها ويكون الرد متعلبا مع مفهوم به الامن تجاه افراد الجماعة وكما زاد الامن في محاربة الجماعة ومهاجمة افرادها فيكون الرد بالمثل وهكذا تصاعد الامر حتى وصل الى التفكير بالجماعة الاسلامية الى ضرب السياحة .

والهدف من ذلك هو وصول رسالة الجماعة الى الامم وان يدركوا انهم كلما زادوا في حرمهم ضد الجماعة الاسلامية فلان رد الفعل سوف يكون بالمثل ثم تناول المتهم اشتباكات حدثت بين اعضاء الجماعة والشرطة في لنا واصناف لثلاثاء هذا الحادث بدأ التفكير بالرسالة تحذير الى الشرطة بالتفكير في ضرب السياحة لوقف تصعيد هجومهم ضد الجماعة الاسلامية وكان ذلك في ظل وجود قيادات مسئولة من كبار الجماعة امثال الشيخ بدرى مخلوف المتهم الرابع والجبريين وهبيل مجاميا والشيخ عبد الحميد الزميل المتهم التاسع عشر ويعمل نقاشا

فكانت الاشارة او التحذير هي مجرد وصح او القاء عبوات تمت تحدث صوتا ولكن لاتؤدي الى اسبابات بلقاء هذه العبوات على بعض النطاق السياحية مثل القاء عبوات على باخرة سياحية كانت تعبر النيل امام دشيرة او القاء العبوة التي انفجرت في معبد الكرنك بالاقصر وهذه الحوادث احدثت فرقا بين السياح ولكن لم تحدث اسبابات وكان ذلك رسالة تحذير للامن بان الجماعة الاسلامية تفكر في ضرب السياحة الا انه رغم فهمهم لتلك الرسالة الا انهم كبروا عليها وصرخوا في الصحف بان هذه الحوادث لعب عيال

• الارهابيون خلف القضبان يعتزلون بجرانهم •

تسراة في فلسف

تضمينية

اعتمادا على





التهمة السادسة عشر :

## قنبلة البهوب في معبد الكرنك .. كانت رسالة لأجهزة الأمن !

سطارى التهم السابعة

## التهمة السابعة ضيقوا قلوبكم !

● أجاب معزى تحديدًا لكن قرى قنا معلومة بانتشار الفكر فيها وقرية مثل الحجيرات منتشرة فيها وجود البنادق الآلية والأسلحة عموماً وهي أحد الظواهر التي يحرص عليها الأفراد هناك

●● هناك مقولة شائعة بأن الاعتراف هو سر الأداة ولكن بالطبع ليس الدليل الوحيد للإدانة فهناك شهادة الشهود أو التعريف على المتهمين أو الأدلة المادية التي تأخذ بها المحاكم . بعض المتهمين في هذه القضية اعترفوا وأدلووا بتفاصيل دقيقة وكاملة.

كشفت عن قلوب زملائهم في بعض من هذه الأحداث ولتتهم عذراً فجاء ليراجعوا ويصلوا عنها من بين هؤلاء المتهمين . بسطوى عبد الجيد أبو الجيد التهم السابع في القضية وتهمته هي الاشتراك في حادثة اتوبيس قنا إلى جانب الانتساب لجماعة الإرهاب

في قوله ليل قنبلة اعترف بسطوى بمسايلا بدوره في الحادثة وأسماء شركائه وكيف تعرف عليهم وكيف تم تجهيده

قال بسطوى منذ ٢٠ يوماً قبل الحادثة كنت في الاسكندرية بأشقتل فاعل في المعمل وأنا كنت ملثي في محطة الرمل قلابتي اشرف سعيد عبد ربه التهم التاسع وهو كان يعرفني قبل كده لأنه كان بيبيع بندقية في السكندرية كنت في القبا في الحجيرات لخبني بالمخبر وسألني عملي ليه وعاليز الخوس ولا لا فقلت له ماضي فاكوس والحمد لله وبعدين كان في قلابتي على محطة خيريك بعد يومين وحسب الميكنة رحت له محطة خيريك وأنا قلابتي لبعثنا على السور بتاع المحطة ولبعثنا لبحكي وهو بعد بيهمني للقضية والذين وسبوا وشكيت .

وبعدين تكبرت المخابرات وفي إحدى المرات عرض على مبلغ ٥٠ جنيهاً وقال لي دوح لتلك . ولخضنوم من ورجعت على البلد وأنا تركت البلد الأحد للثلاث وأصيرج وأنا في بيتنا في الحجيرات اشرف سعيد عبد ربه بعث لي واحد اسمه احمد عبد الله التهم العاشر عشر ربه أنا معرفش قبل كده لكنه هو يعرف خال عبد القادر احمد الصغير ويعرف احمد عبد الله في بيت حوال الساعة ٧.٥ أو الساعة ٨ مساءً وبعده في الشارع على فانا طعنت قلت معي ٢ مال

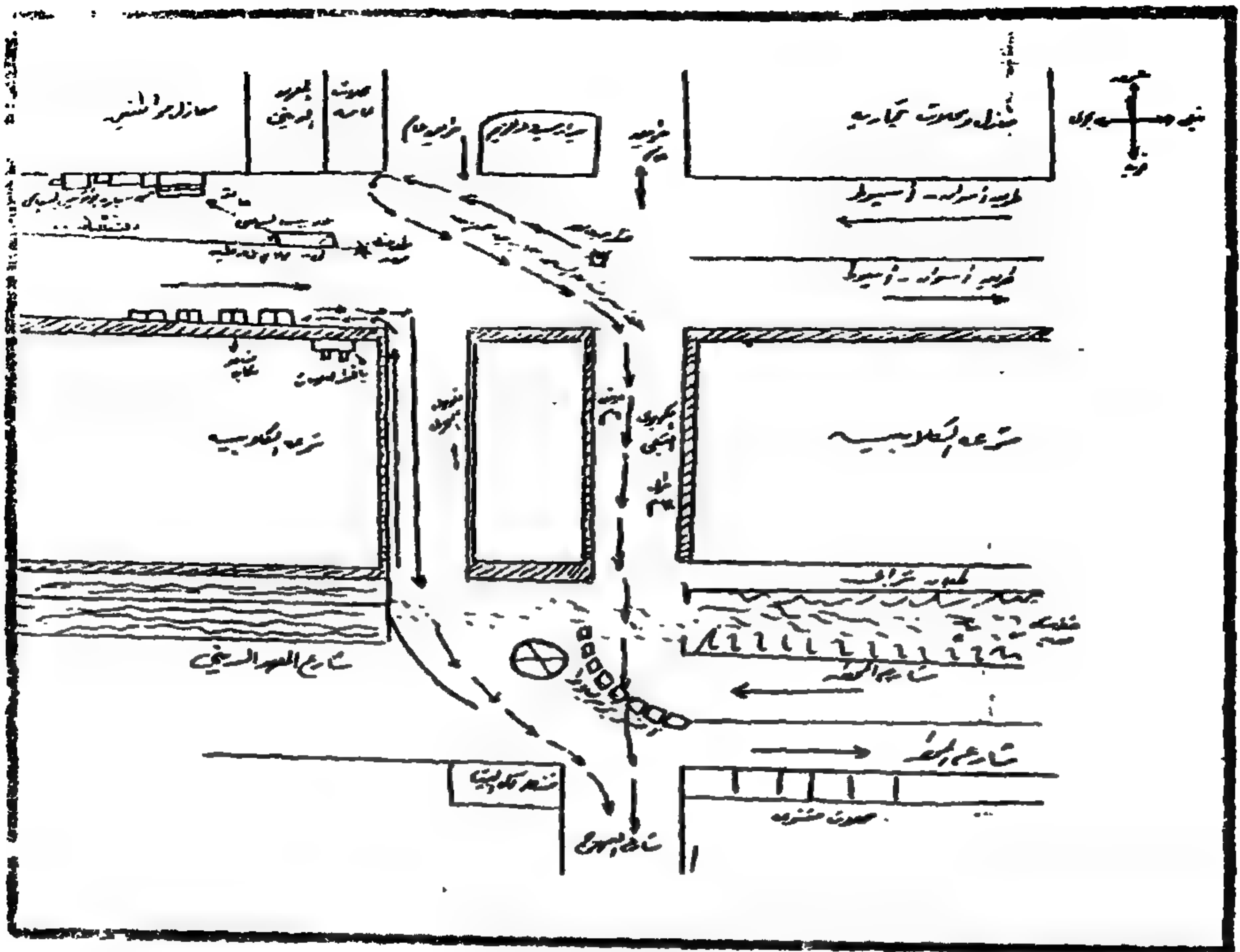
وغير مقصودة الا انهم اخفوا حريا جديدة ضد أعضاء الجماعة الإسلامية وتم ضبط القيادات مثل الشيخ بدرى مخلوف والشيخ عبد الحميد الزمقلان في سوهاج ول نهاية شهر سبتمبر على ما اذكر ول غياب هذه القيادات ظهر بعض الأفراد من الجماعة التي لا تتحرك للتفكير . وقاموا بأعمال عشوائية في غياب الإرشاد الصحيح من القيادات المسئولة فوقع حادث الاعتداء على اتوبيس السياحي في قنا ولم يكن اشرف سعيد التهم التاسع والأخوة معه الذين نفذوا هذا الحادث يلجئون الى هذا الأسلوب في كل وجود القيادات الشيخ بدرى مخلوف والشيخ عبد الحميد الزمقلان وهم ليسوا اكثراً منهما .. بل ان هذه القيادات كانت تملك من الوسائل والامكانيات والتفكير ما يمكنهم من تنفيذ مثل هذه الحوادث بطريقة احسن من كده .. الا انهم لم يفكروا في ذلك ولم يتعد التفكير في كل قيادتهم سوى ارسال تصحيحات الى الأمن . وعندما سئل المتهم عن مصدر علمه بان حوادث القاء العبوات المتفجرة اليمس على اماكن تجمع المسلمين كانت بتخطيط وتوجيه كل من الشيخ بدرى مخلوف والشيخ عبد الحميد الزمقلان

قال... هذا ليس بدوي لان هـ أحداث زوى كده ، هـ قنا لا يسكن ان تحدث الا اذا كانت بتوجيه منهم وأنا اتقاء

الفترة التي كنت موجوداً فيها و سوهاج فتناقشت مع الشيخ عبد الحميد الزمقلان عندما كان يتواجد على الضفة في حوادث المص . وطناً له رأي ان هذا العمل غير كاف مفضل حاجة كتيبة لاقاء هذه القوات ومساندة ائت مش ناور نعمل حاجة تامة فكان رده على ابر احنا بعد هذه الحوادث لازم نسيهم يفكروا وأنا طلبت منه امي عابر احمل حاجة فود على ملثي يلاح محمد ريتا بسوا

● وعندما سئل الم يتبين لك من حوادث لعبد الحميد الزمقلان الاتجاه الذي تهدف الجماعة الإسلامية الى تنفيذه كمرحلة تالية لاقاء القوات المتفجرة

● أجاب قنلاً لا لان الشيخ عبد الحميد الزمقلان لم يتركش ولا يسوق الاحداث ول زواياهم مصر النجبة هذا بتكرير ٢٦ نوفمبر الماضي الذي جرى بمكتب النائب العام سكر التهم على قلوب معلومات عن مصادر السلاح الذي تالفت به القنلات الاعتداء على السيرة السياحية قنا



رسم تخطيطي لكان حالات اتوبيس لنا طبقا لعمارة التولية

عند انقش الى البيت وقبل ما نوهل المبدان نزلنا  
للعربية ومنه الاربعه حدود الشنطين وطلعوا مشرق  
قاعية الكورنيش وانا قعدت على الكورنيش لاصحابهم  
وشايلهم ولجأة سمعت ضرب نكر انصبت مبحر  
عليهم لقيت كل واحد منهم ببندقية جيبش نكر على  
اتوبيس سيلاحة ويهد ما نطصوا ضربا خطوا السلاح  
الى الشنط وجروا على الكورنيش ضرب ولما جريت  
وراهم وشنطنا السوق واحنا بنجري داخل السوق  
اشرف سعيد عبد ربه دس الى الشنطة الى معاه فلنا  
مستكنا وجريتا وبعين شنطنا الى شارع جاتني فواحد  
منهم قال لي اضرب لي الحس . والشنطه رامت من  
ايدي وبعين لقيت لثنتين يركوا طلا ومسكوني وواحد  
مسلح كان بيضوب نكر ومسكرى مسكوني بوضه  
وخفوا الشنطه يلال فيها وخفوني معاهم وقلنا على  
مبدان سيدي عبدالرحيم والمسلح واكف عريه شرطه  
وركوبوني فيها وركبوا معاهي معاه الاربعه بركنا على  
الشنطه ومطروا الى محضر وجلبوني على معاه  
وسل المتهم على اي من التهمين كان ملتحبا  
فاجلب بالنفي وضعا سكر فل كان اشرف سعيد  
ملتحبا فل ليه لا كان يخطب عشيقا في المسجد كان  
ملتحبا . وكلك عبدالهادي الصلح وهدرو محمد  
البراهيم كانوا ملتحبن قبل ذلك وسل منذ متى قلم كل  
منهم يعلق لحيه . قال محرفا !  
وردا على سؤال عن مضمون المحاورات التي كانت  
تجر بينه وبين اشرف سعيد وضعا بتكليلان فل هو  
كان يتكلم في الاسلام والمصطفية والتفسيه من اجل  
الاسلام واستكر المطلق عن معنى هذه "انصحية"  
للقلب المتهم قائلا هو كان بيتكلم عن تفصيلات  
المصطفية في سبيل تبصرة الاسلام

وسل للمتهم هل حدد لكم اشرف سعيد نوع

لنا احمد عبدالحسي ياغتني ان اشرف سعيد جعيره  
ويقول لك تعالى قابله . فقلت له متعرفش ليه قل لي  
هو عايزك . وحت معاه لاشرف سعيد عند مقام الشيخ  
لحمد في الدالين عند لولاك معك وودعت اشرف عندك  
ومعاه عبدالهادي الصلح ويطلب ابن خالتي وهدرو  
سعيد البراهيم فقلعت معاهم وقال اشرف سعيد انا  
بعت لكم تجويني هنا عطينان فمصل عليه في الصبح  
وماكناش ليه هي المصلية وبيتنا في ربح الشيخ لكافيه  
الصبح احنا الخمسة وليل الفجر مسكنا اشرف  
سعيد عطينان نسل الفجر وقبل ما نصل مسكنا  
لشرف سعيد فل المصلية التي قلت لكم عليها بالليل  
هي ان احنا في الصبح رايعين نضرب اتوبيس  
سيلاحة عند مبدان السيد عبدالرحيم ومعنا السلاح  
ونكعد على الكورنيش ونشوف اي اتوبيس سيلاحي  
جاي من قبل ويهبر او جاي من بحري ويطلب  
ونضربه بالنار فلنا قلت له ده مبدان منجوم بالنفس  
وليه الامس كتر لظال في اتك ماكش دعوة اتك تكد  
بهد التامين قلت له حنفر .

وودع ملتحبا الفجر قلموا الاربعه اشرف سعيد  
واحمد عبدالهادي وعبدالهادي الصلح وهدرو محمد  
البراهيم بالحضار الشنط من داخل الخربج وبعدهم  
لثنتين وشنطه كان ملتحبا يركو محمد البراهيم وهي  
مصفرة وطويلة والتقية كعكة تسمى وطويلة وملتحبا  
لحمد عبدالهادي وملتحبا على الاسفلت وانا معاهم وعلى  
الاسفلت كان فيها عريه ولغة تويوتا بيضا كان فيها  
سائق وكان رالف بالعربية على الاسفلت . فاشرف  
سعيد راح على سائق العربية دس واتحد معاه  
ولما رافعين بعيد وبعين عنده عليها وقال تطروا  
لركبوا واشرف سعيد ركب جنب السائق يركبنا احنا  
ورا والشنطين كانوا ملتحبا من ورا العربية مطويت  
بيتنا على مبدان سيدي عبدالرحيم وعند مبدان السيد

## المجبرم الصغير

لا لسفر التهمين في القضية هو المتهم الهارب احمد عبد النبي عبده حجي ( ١٦ سنة ) - تب: القبض عليه يوم ١٠ أبريل الماضي لاتهامه بتوزيع منشورات تحض على كراهية نظام الحكم . بالقرب من مسجد الرضوان عقب صلاة الجمعة تم تحرير محضر بمرافقة في قسم المجبرة . وعرض التهم على النيابة لمن الدولة العليا في اليوم التالي . وأصر المتهم على انكار التهمة . وبقي التهم يتعامل مع جهات الشرطة والتحقيق على انه سبك يدعي سيد عبد الطيف محمد ( ١٥ سنة ) ولا يحمل تحقيق شخصية ..

ول يوم ٢ مارس الحال .. لرسد مساعد وزير الداخلية لامن الدولة خطبا الى الدعي العام العسكري يؤكد فيه ان الاسم الطيفي المتهم هو احمد عبد النبي عبده حجي ولته من العناصر النشطة والمتحركة بالمجماة الاسلامية . ولته يتصل اسما مزورا هو سيد عبد الطيف !



جاء في تحقيقات النيابة في قضية اهداء الحياة . ان تحريات سبلت لمن الدولة اشارت الى ان التهم الرابع والاربعين هشام عبد الظاهر كلف التهم الرابع والعشرين بدرى مخلوف بلبقه في ضرب نشاط سياسي بمحاكمة قنا من خلال بعض البور والحلایا التي يتم تشكيلها لهذا الغرض وقام بدرى بمحاكمة بانيه التهم التاسع عشر عبد الحميد الزينلي بتشكيل تلك الخلايا . واسلم المتهمان بالتهم والتخطيط والتنفيذ للعديد من الاعمال الارهابية .

وراجعت النيابة العامة التهم التسع لثرف سميد عبد ربه سا اشارت اليه تحريات هاجت لمن الدولة من ان التهم بدرى مخلوف كلفه ليكون احد عناصر الخلايا التي تم تشكيلها لضرب النشاط السياسي في قنا وبقي التهم لثرف بجهة عبد التهمين.

التي  
معد  
وجدي  
التي



الاتوبيس الذي سوله يتم الاعتناء عليه للجلد لا .. هو كل اي اتوبيس جاري من بحري لو قيل يس يكون سياسي وفيه قياح ..

وقيل له مقصد لثرف سميد من ذلك للجلد بانه لايعرف ويقل هل ليجرك لحد على الاله بهذا الاعتراف قال : لا انا حيت اريج خميري لتي لكنت لن لثرف سميد عبد ربه ضحك على .

●●●

واذا كانت تلك هي نفس القوال لحد للتهمين كما جاءت حرميا في تطبيقات النيابة الا ان هناك اعتراضا لغير خمتيا كان من خلال تقرير النيابة التي لثرفا النيابة لقد انتقل عبدالله عبدالكريم رئيس نيابة شمال قنا وبمصحبة المتهمان بسطوري عبدالجيد ليوالجد وسيد امين ليوالجد ورفيق رئيس النيابة في النيابة معلم محمد عبدالرحمن رئيس النيابة وتمت عملية مكان ضبط السلاح كما جرت عملية تصورية وطلب من التهمين الارشاد عن الطريق الذي سلكوا وبقي التهمين عند التواجد لايتكلم بالحادث وتم الارشاد عن ذلك فمصلها

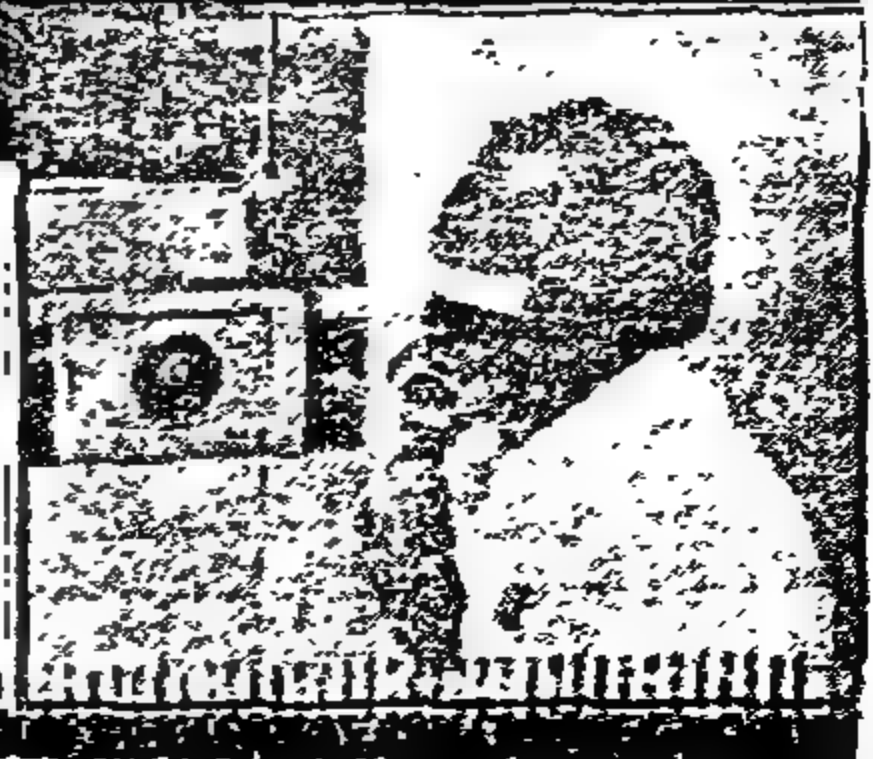
ونخلصت النيابة من تلك العملية الى ملاحظات :  
● اقر التهم بسطوري عبدالجيد ليوالجد ان الطريق الذي تم الارشاد اليه والمتهم سيد امين ليوالجد هو نفس الطريق الذي جاورا منه عند ارتكابهم الحادث

اقر المتهمان سيد امين ليوالجد وبسطوري عبدالجيد بانهم قدموا بطريق لولاد عروفا الزواحي ولم يتخذوا الطريق الرئيسي لسوان - لسيوط الذي يمر على ميدان السيد عبدالرحيم الفتحي لوجود نقطة مرور شرط الاسا

● توجد نقطة مرور المعنا ونقطة التمرطة العسكرية على بعد كيلو ونصف من مكان الحادث الى الناحية البحرية وهي تتمك من مدخل مدينة قنا من الناحية البحرية وكذلك مدخل طريق القرونة ..

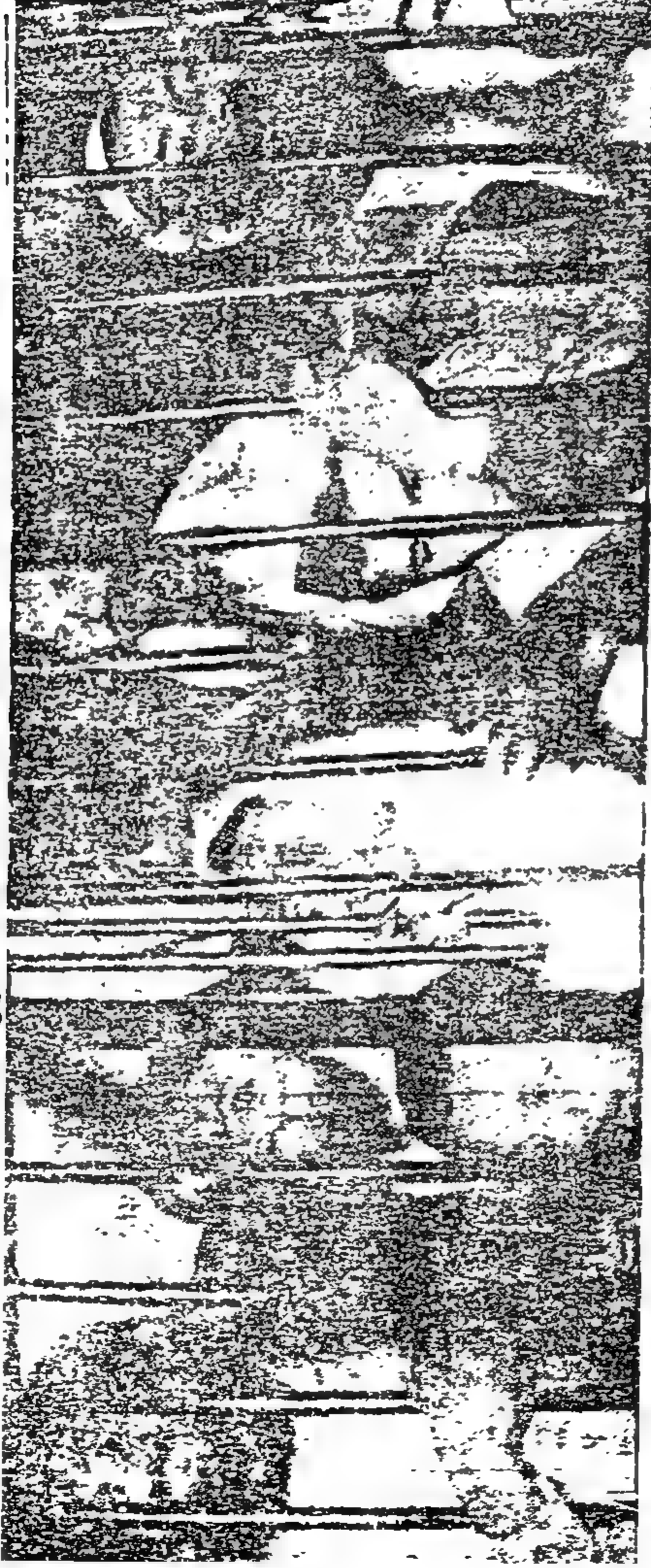
## التمهين في الخارج

تبنت التحريات الامنية التي جرت في قضية اهداء الحياة . ان التهمين اتصالات خارجية ببعض العناصر في الخارج . وتم التوصل الى اساء وارقام تليفونات تلك العناصر الخارجية التي تحوم حولها علامات الاستفهام بشأن علاقتهم بتنظيم الارهاب ..  
لجري بعض التهمين اتصالات كجبرية برقم ٨٦٨١١ الخروم مع شخص اسمه مصطفى احمد حمزة وكنت ابو حازم رقم ٨١-٦٩٢ باكستان مع نفس الشخص . ورقم ٨١٧٠٩ باكستان مع ورامي احمد وكنت ابو ياسر رقم ٦٩٨٠٩ جدة مع شخص يدعي ابو بكر المصري وآخر يدعي ابو بكر عتبة - كذلك صديق برود رقم ١-٤٢٥ الخروم وهو خاص بلبو بكر ابراهيم ( سوداني ) وهو عضو التنظيم . وقد واجهت النيابة التهم محمد عز الدين طه بتهمة التحريات لفظها وقد اشارت تحريات لجهة الامن من جانب آخر الى ان بعض الذخائر التي استخدمت في حطت





## محكمة أعدام الحبيبة ..



أعضاء المحكمة يؤمنون مصيرهم بقلب الظلم

مع ارتفاع حرارة الجو ..  
ارتفعت حرارة جلست  
محكمة أعدام الحبيبة في  
قضية ضرب السيلة !  
الجلسة الثالثة امتدت على  
مدى ٤ ساعات كاملة ..  
استمرت خلالها المحكمة  
برئاسة اللواء محمد وجدي  
البللي إلى ٢٤ طلبا قدمها  
الدفاع . وتحدثت النيابة في  
الرد على هذه الطلبات لأول  
مرة ..

# الثانية ..

## السواقد الجديدين في القفص ومسايق سر سخط القمطيس

المباحث ، ووصل التقرير مؤكدا انه لا يوجد متهم بنفس الاسم في النجف الآخر . وان حالة هذا الوليد تحرى دراستها . وقدم الدفاع بطاقة لشغل حضانة . حيث لا توجد له بطاقة . وظلت المحكمة للتأكد من المبررة التي أكد انه يدور بها وتقديم تقرير شامل عن المتهم .

### حوار سلفين

كما شهدت المحكمة حوارا سلفيا آخر حول شريطين الفيديو وهل تم تسجيلهما بين مسبق من النيابة . وحاول الدفاع معرفة هل تم التسجيل من جانب مباحث أمن الدولة .. وكان الشريطان يضمان تسجيلات لما أعلنه المتهم الرابع والأربعون للجنس مشعل عبد الظاهر قبل بدء الجلسة الأولى من انهم يتعمدون لتنظيم الجماعة الإسلامية الذي يترأسه الشيخ عروجي الأحمدي . ومن انهم يستهدفون

ضرب السيادة لتقويض دعائم ماسماه بالتنظيم النظام المصري .. والحوارات التي جرت بين وبين رجل الاعلام والتي اظن خلالها ان تنظيم الجماعة الإسلامية هو المسئول عن اغتيال كل من السادات ورفعت المحجوب وخرج فودة ومحاوله اغتيال زكي بدر .

حاول الدفاع بشقي الطرق ان يثني المحكمة عن ضم اثنين الشريطين الى مستندات الدعوى . ورد الادعاء بان هذا التسجيل تم في جلسة مفتوحة .. وان طيفا لقانون الضبطية القضائية في مؤتم .. وان التسجيل تم عن طريق مراسل وكالات الأنباء الاجنبية الذين كان المتهم حريصا على الادلاء بتصريحاته لهم .. وان التسجيل تم في قاعة المحكمة قبل انعقاد الجلسة . وهو يدخل في حيز المحاكمة واطن رئيس المحكمة بانه سيتم تفريغ محتويات الشريطين واعطاء الدفاع صورة ضوئية من هذا التقرير محانا وهل بقعة المحكمة كما تم فرض الاحراز البالغ عددها ٢٢ حوزا تضم

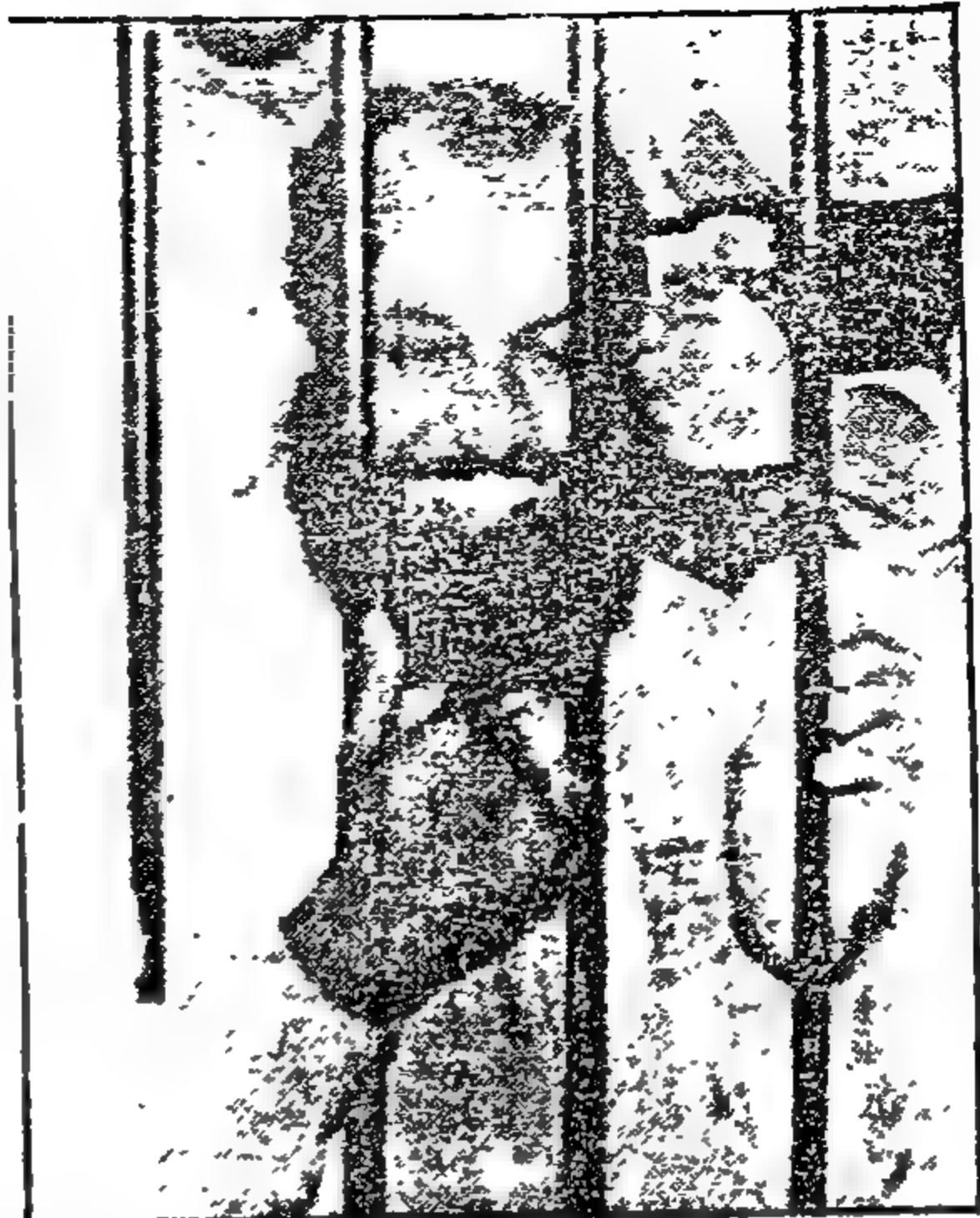
بعض ملزم ضبطه مع المتهمين من ملابس وسواطير واسلحة بيضاء واشربة مبيدو واشربة كاسيت مسجل عليها اهداف الجماعة وكشأن بعنوان « خروج للسلطان اذا كفر » ومجلة بعنوان « بعد مرور أكثر من شهر هل اغتيال خليل الوزير » الى جانب ١٢ صورة ضوئية عن مهام أجهزة المخابرات والمسلحات الشخصية بسايسل الاستخبارات . ومنشورات ضد السيادة وبيان مصفى حول حقوق الاتصال

### نعم .. تخصصني

وبعد ان تم فرض الاحراز . سمحت المحكمة لبعض المتهمين بالخروج من القفس لمليتها وايداء الرأي عما إذا كانت تخصصهم أم لا . ففي الجميع عدا المتهم للمجلس حسين سيد علي الذي اعترف بان بعض الاوراق الموجودة في الاحراز تخصه . وان المجلات الموجودة مجلات متداولة في الأسواق . وغير متفرقة تداولها

وكشفت الجلسة عن قائمة شهود الاتيات الذين استعرضتهم المحكمة جميعا . ومنهم شهود الرؤية والثلاثة الذين شاركوا في القبض على المتهم بسطوري عبد الجبار أبو الجيد لقائه فوديه بعد مشاركته في حادث الاعتداء على الاتوبيس السياسي لـ ميدان سيدي عبد الرحيم الفنتي بمدينة قنا وضباط المباحث الذي شاركوا في أعمال التحريات

المتهم الرابع والأربعون مشعل عبد الظاهر التحصيت باسم المتهمين



### د. لورنيك : هشام

عبد الظاهر الذي يقضي فترة استكمال العقوبة ( تحت الرقابة ) حيث يمر عليه يوميا ضباط مباحث أمن الدولة ويؤمنون له هذا الاورنيك . كمنيل على تواجد في المكان المصد له ليكون تحت الرقابة الأمنية .. ذلك انه قضى فترة السجن ١٠ سنوات في قضية الانتشاء لتنظيم الجهاد الذي خطط لاغتيال السادات .

ول لفته انسانية .. تعودها المتهمون من هيئة المحكمة منذ بدء المحاكمات . عندما أعلن الدفاع ان المتهم الثالث احمد كامل محمد يشكو من اصابة وامسدت القنبلة العسكرية قرارا باحالة الطلب الشرعي يوم ٢٥ فبراير الماضي . ولكن لم ينفذ القرار مما يجعل الاصابات تنقل بعض المدة .. طلب رئيس المحكمة اخراج المتهم من القفس وصممه الى النصة لتأخرته .. وتحت ان هناك اصابة سليمة في القدم . وانك المتهم للمحكمة انه عرض فعلا على الطلب الشرعي . ثم اظن المصد على بيرس ان المتهم للتفكير عرض على الطلب الشرعي اكثر من مرة . وهناك تقارير طبية مرفقة بملف الدعوى . فامرت المحكمة بتصوير آخر تقرير طبي وتوزيعه على المحلفين .

### نداء من القفس

وجهه رضوان القنوي وهو مسؤول للمطمان المتهمان نداء من وراء القضبان الى خاية المحلفين لتسأل عنها وتكبح قضيتهما .

وشهدت الجلسة ايضا حوارا سلفيا حول الوليد الجديد الذي انضم للقفس الاتهام في هذه الجلسة وهل هو حصة اسماعيل بدوي لم حصة بدوي اسماعيل حيث انكر المتهم بقاءه في صلة له بهذه القضية . مؤكدا انه من نجح لخرج نجح المتهم للظروف القبض عليه .. اضلحة الى

قام العميد علي بيرس نائب المدعي العام العسكري وممثل الادعاء في هذه القضية بقرره على هذه الطلبات . خاصة فيما يتعلق بطلب المتهمين بالنقل الى السجن الحربي . مؤكدا ان هذا الطلب مازال موضع دراسة . حيث ان القوات المسلحة حريصة على إيجاد مكان لتقلم المتهمين اليه .

وكان تطيله بانه سيتم إعدام مكان منسوب لاستقبالهم . وقال ان هذا الطلب يستد القوات المسلحة وسلاح الادعاء . ذلك ان المتهمين يزكوون بهذا الطلب تقتهم في القضاء العسكري .

### صليم ... والحمد لله

كما رد أيضا على طلبات حالة المتهمين الى الطلب الشرعي لمصمهم مؤكدا ان كل المتهمين في القضية قد تم منظرتهم لقائه تحقيقات النيابة العسكرية . ومن اثبات حالتهم . وايضا اثبات كل ما طلبوا اثباته . واحيلوا جميعا الى الطلب الشرعي . بل ان احد المتهمين قد عرض لاعتراض متكلمة . ويضم ملف الدعوى ١ تقرير طبية عنه .

كلها ترك سلامته والحمد لله . وشملت طلبات الدفاع اضم بعض القضايا السابقة . وانك الادعاء انها قد تم ضمها وموجودة فعلا بملف الدعوى . واعترض السيد علي بيرس على طلب الدفاع باستخراج شهادة تفيد عدم وجود أية تطورات في بركة فوسل الأسلاسي فرج أسبوط بين المتهم الرابع والأربعين مشعل عبد الظاهر والدعو علاه محمد الخول . لان قرار الاتهام لم يتضمن أي شيء عن هذه التطورات . وبالتالي فهي ليست محل مسطرة تقنية .



وضبط المتهمين . وايضا ضبط الشبهة  
الذي قام بتحرير محضر بالواقعة فور  
حدوثه والذي تسلم المتهم بسطواوى فور  
التبني عليه . ورفض الدفاع سماح اقوال  
الشهود الا بعد ان يكون قد تسلم كل  
مليء على اسلحتهم في تحقيقات القبلية .  
حيث لك الدفاع ان ملتصقوه من أوراق  
لايضم لقول شهود الاثبات تحديد لا يمكن  
سؤالهم عنها خلال الجلسة . راكم رئيس  
المحكمة ان هذه الاقوال واردة في ملف  
الدعوى الذي وزع على الدفاع في الاسبوع  
للثاني . واجل سماح اقوال شهود  
الاثبات الى اليوم التالي .

ومع ارتفاع درجة الحرارة .. مستودع  
حرارة الجلسات . وتشتد الممازة بين  
الدفاع والادعاء . حتى ينجل موقف  
المتهمين . وتتخذ العدالة مجراها

\*\*\* الهدف الحقيقي للارهاب النى لحق المجتمع المصرى :-

الوصول الى السلطة .

# ٤٠٠ إرهابى يجتمعون فى إيران لا سقاط نظام الحكم فى مصر

لندن - ١٠ د . خ اكدت صحيفة  
صنداي تايمز امس الاحد نقلا  
عن دبلوماسى إيرانى لم تكشف  
اسمه ان إيران طلبت فى شهر  
فبراير الماضى من المنظمات  
الاصولية التى تمولها محاولة  
قلب نظام الرئيس المصرى حسنى  
مبارك . وصرح هذا الدبلوماسى  
الذى قابلته الصحيفة فى باريس  
بان رجال الدين ودبلوماسيين  
إيرانيين التقوا اوائل الشهر  
الماضى بحوالى اربعمئة من

المسؤولين فى التنظيمات  
الاسلامية الاصولية من بينهم  
انصار فى حركة حماس  
الفلسطينية وجماعة اخرى من  
تنظيم الجماعة الاسلامية السرية  
الذين نفذوا عمليات ارهابية فى  
مصر .

واضافت الصحيفة ان احد  
الائمة اكد خلال لقائه بهؤلاء ان  
إسقاط مبارك هو المفتاح الذى  
يوصل الى خلق الامة الاسلامية .  
واشارت الصحيفة نقلا عن

المصدر نفسه الى ان رجال الدين  
الإيرانيين يعتقدون ان سقوط  
الدولة العربية الوحيدة التى تقيم  
سلاما مع إسرائيل / اى مصر /  
سيؤدى الى سقوط او تساقط  
الانتظمة العثمانية المجاورة التى  
يزداد فيها الاصوليون قوة يوما  
بعد يوم .

الاحرار

جريدة حزب الاحرار

• و يراعى أن ترتيب هذه المقالات كان على ضوء عمومية و خصوصية مقدماتها • بحيث  
بدأنا بالمقال الأكثر عمومية ، فالأقل ، فالخاص ، فالأخص ٠٠٠٠ الخ •

( ١ ) المقال الأول : يكشف الابعاد الحقيقية للإرهاب :

## مواجهة الإرهاب وسقوط الأقنعة

بقلم : إبراهيم نافع



إبراهيم نافع

حين كتبت منذ بضعة شهور مقالا عن ضرورة مواجهة الإرهاب الذي يهدد حاضر شعبنا ومستقبله بكل حسم وبلا أى تردد أو ارتجاف أمام القرار لأن الأمور خرجت عن نطاق الحوار، ونطاق الاختلاف المشروع فى الراى والتوجهات. وكشف الإرهاب عن مخطط واضح وصريح هدفه زعزعة الاستقرار والإضرار بمصالح هذا الشعب بغير هدف إلا إلحاق الضرر بالدولة والحكومة لإسقاطها والانقضاض على الحكم بدلا عنها، حين كتبت ذلك منذ عدة شهور انبرى البعض للرد على مدعى أنها لتصعيد المواجهة الأمنية والاعتماد عليها وحدها فى حل القضية بلا أى حوار رشيد مع الجماعات الإرهابية وأن هذا لا يخدم قضية مواجهة الإرهاب.

والآن وبعد سقوط كل الأقنعة الدينية المزيفة وبعد ماشهت بلادنا من تصعيد للعمليات الإرهابية من جانب جماعات القتل والنهب وفرض الإرادة باسم الدين، وبعد أن أعلنت هذه الجماعات عن أهدافها بصراحة ووضوح لا يمتلأ أى لبس ولا أى مناوره ولا تمسح بالدين وتعاليمه السمحة الرشيدة، هل أصبح هناك الآن أى شك فى أننا لانواجه جماعات دينية لها توجهات وأهداف عقائدية وإنما نواجه جماعات سياسية لها قضية سياسية، وليست دينية. وأهداف سياسية لاعلاقة لها بأى دين أو ملة وإن هذه الأهداف هى بوضوح الإضرار بمصالح هذا الشعب وأرزاقه وحاضره ومستقبله وبرامج التنمية بزعم أو بحلم مريض براود قادة هذه الجماعات وهو أن تسوء الأحوال الاقتصادية وينتفجر السخط الشعبى على الحكومة فتتفرض هذه الجماعات منتهزة فرصة الإضراب للاستيلاء على الحكم بالقوة وفرض مخطتها، العاجزة للتحكم فى مقدرات هذا البلد.

► هل أصبح هناك أدنى شك الآن في أننا لسنا أمام جماعات دينية لها فكر تعمل على نشره بالحكمة والموعظة الحسنة إلى أن تستقطب الأغلبية إلى صالحها وتعارض من خلال القنوات المشروعة دورها في الدعوة لما تؤمن به، وإنما نحن أمام جماعات سياسية مناوئة للحكم وتسعى بكل سبيل وطريق لإلحاق الضرر بهذا الحكم غير مبالية في ذلك بأنها لا تضر إلا بمصالح فئات الشعب العريضة وأرزاقه ومصالحه وهل أصبح هناك الآن أدنى شك في أن هذه الجماعات إنما تنفذ مخططاً خارجياً يتلقى الدعم والتمويل من الخارج لمنوطة نظام الحكم في مصر ولو كان الضحية هو الشعب المصري ومصالح أبنائه وأرواح شهدائه الأبرياء.

إن كان هناك بعض من لا يزالون يراوهم أدنى شك في ذلك فليقرأوا ما صرح به ممثلهم في المحاكمة العسكرية التي تجري الآن لمحاكمة مرتكبي جرائم الإرهاب ضد السياحة وضد الأمنيين من أبناء شعب مصر لقد وقف ممثلهم والمتحدث باسمهم يعلن للصحفيين الأجانب على الملأ أنهم أي «تنظيم الجهاد» هم المسؤولون عن اغتيال السادات والمحجوب وفرج فودة، وأنهم المسؤولون عن إلقاء المتفجرات على الأتوبيس السياحي وكل الجرائم الدينية التي ارتكبت ضد السياحة، وأعلن بكل فخر أنهم سيستثمرون في ضرب السياحة، ونصح المستثمرين بالبحث عن مجالات أخرى لاستثمار أموالهم فيها وحين سئل عن الهدف من كل ذلك أجاب بوقاحة بأنه إلحاق الضرر الاقتصادي بنظام الحكم في مصر.

► وحين سئل وكيف تفرقون بين الإضرار بمصالح الشعب وبين الإضرار بمصالح نظام الحكم والضحايا هم من الشعب الذين يتعرض الأبرياء منهم للقتل في الانفجارات، ويتعرض أبنائه لانتقاع أرزاقهم مع ضرب السياحة أجاب المتحدث باسم جماعات القتل والإرهاب في حقد لم ينجح في إخفائه وأين كان هذا الشعب ونحن في السجون متهمون في قضية اغتيال السادات ونواجه التعذيب؟ وحين سئل وكيف تتوقعون أن تقتلوا رئيس الدولة بغير أن تدخلوا السجون وتعرضوا لبعض التجاوزات حتى ولو كانت مرفوضة؟ لم يستطع الإجابة ولن يستطيع لأن القتل والاعتقال وتفجير القنابل في المقاهي والتصدي للخصومات الأمنية بالرصاص وإلقاء العبوات الحارقة على عربات الشرطة، واغتيال جنود الشرطة الأبرياء الذين يحرسون الأماكن الدينية لسرقة سلاحهم وترصد ضباط الشرطة واغتيالهم مع أبنائهم من الأطفال الأبرياء كل تلك مباح ومشروع ولاغبار عليه مادام يخدم أهدافهم السياسية، أما اعتقال المتهمين باغتيال السادات والمحجوب وفرج فودة واعتقال المشتبه في اشتراكهم في هذه الجرائم وجرائم التفجير وضرب السياحة وحرمان مصر من ٣ مليارات جنيه تهرها السياحة على الوطن وتمثل أرزاق الملايين من العاملين في السياحة والمجالات المرتبطة فيها فكل ذلك مرفوض، وكان يجب على «الشعب» أن يتصدى لقوات الشرطة لحماية القتلة والإرهابيين ومنعهم من التوصل إليهم، ومادام لم يفعل فليستحق ما يناله من عقاب على أيدي هذه الجماعات الإجرامية، وليستحق أن يقتل الأبرياء وهم جالسون في مقهى عقب الإفطار، وأن تقوِّف أرزاق مئات الآلاف من العاملين في السياحة وأن تضيق بهم الدنيا وأن يعجزوا عن تلبية مطالب أبنائهم من تكاليف الحياة.

► هذا هو منطق الجماعات الإرهابية التي اعترفت بمثلها في المحاكمة العسكرية بكل فخر أنها تتلقى تعليماتها بالتفجير وضرب السياحة وقتل رجال الشرطة والأبرياء من زعيمهم، عمر عبد الرحمن.

فأى حوار يمكن إجراؤه مع هؤلاء القتل الدمويين وأى علاج آخر عدا لمواجهة الأمنية الصارمة يجدى معهم نعم لابد من خطة عامة تشمل التعليم والإعلام والزوايا الصغيرة البعيدة عن إشراف وزارة الأوقاف لسد منابع التطرف والانحراف وحماية الشباب من الوقوع في براثن المصلين ومحترفي التضليل، وأن هذه الخطة الشاملة لابد أن تتسع وتشمل كل الجبهات لكن رؤوس الفتنة المجاهرين بموقفهم العدائى الصريح من الشعب والدولة أى حوار يمكن أن يجرى معهم وأى حوار يجدى مع جماعات تحترف سرقة السلاح ومحلات الذهب وصنع المتفجرات وإلقاء القنابل ولا تنجح أى محاولة للقبض على شرانمها إلا بعد مواجهة دموية تبدأ من جانبهم ويسقط فيها الضحايا من رجال الشرطة والقتلى منهم. وأى قضية بينية يمكن إقحامها في هذا المخطط السياسى الصريح للأضرار بالانتماء المصرى أملاً في الانقضاء على الحكم ضد رغبة الأغلبية العظمى من أبناء الشعب المصرى.

► لقد سقطت الآن كل الأقنعة والمخططات واضع وصريح ومصارير التمويل والتوجيه معروفة ومعلنة موالاداة لاتخفى نواياها الشيطانية في الانقضاء على الحكم على جثث الضحايا والمعوذين ومن انقطعت أرزاقهم وعلى حساب خطة التنمية التي يبعد كل نجاح يتحقق فيها إمكانية وصولهم للحكم ذات يوم لأن نجاح بلاننا في التغلب على الصعوبات الاقتصادية وتحقيق التنمية يخلق مناخاً غير صالح لنمو أفكارهم، ونجاح أهدافهم فى قضية بينية في هذا الأمر كله؟

وأى وسيلة يمكن بها مواجهة هذا المخطط الإجرامى سوى المواجهة الصارمة الشاملة وحماية أرواح أبناء الشعب وأرزاقهم منه إلى جانب الخطة الأخرى بعيدة المدى لكشف المفاهيم الخاطئة وإسقاط الاستار المزيفة عن أهداف الجماعات الإرهابية وسد منابع التطرف والإرهاب وحماية الشباب البرى من الوقوع في براثن هذه الجماعات، واستخدامهم في تحقيق أهدافها السياسية الواضحة.

والحديث بقية..

شحات





## صباح الخير

بدأت الناس في مصر ، تتعوه على سماع اخبار الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون ولم تعد تفرح منها . كما كانت تفرح من قبل وان كانت لاتزال تستنكرها . وتدينها وترفضها . وتصر على الامساك بمرتكبيها . ومحاكمتهم وانزال أقصى العقوبات بهم

والذين يخططون لجرائم الإرهاب في مصر اغبياء انهم يسعون الى إسقاط نظام الحكم . وهم يتصورون ان هدفهم يمكن ان يتحقق من خلال الاغتيالات او من خلال قتل السياح او وضع عبوة ناسفة . في مواقع تجمع الناس وهذا تفكير خاطيء وراهم

ان الحكم ان يسقط لمجرد اغتيال شخص هنا او شخص هناك والحكم ان ينهار لمجرد إطلاق الرصاص على اتوبيس سيجى . لو وضع عبوة ناسفة في مقهى هنا او اتوبيس هناك

ان هذه الجرائم تجعل الناس تتعاطف مع الحكومة وتساندها وتقف معها في مواجهة خطر لا يهدد أمن الحكومة وحدها . إنما يهدد أمن مصر بأكملها

لقد ضرب الإرهابيون السياحة . حتى يجرموا البلاد من مصدر رئيسى من مصادر العملة الصعبة . وتصور هؤلاء الإرهابيون . او على الاصح تصورت العقول الشريرة التي تخطط لهذه الجرائم . ان حرمان البلاد من العملة الصعبة يضع الحكومة في مأزق اقتصادى . ربما يساعد على الاطاحة بها

ولكن الذى حدث ان الناس هي التي اضريت من ضرب السياحة . لا الحكومة . ان السياحة أصبحت الآن تمثل المورد الرئيسى لدخل ملايين المصريين . وقد تسببت جرائم الاعتداء على السياحة في هبوط نسبة عدد السياح . وفي حرمان ملايين المصريين من الدخل الذى كانوا يحصلون عليه من النشاط السياحى . وبالتالى فلن هذه الملايين أصبحت تلعب في كل يوم الارهاب والارهابيين الذين تسببوا في توقف نشاطهم وقطع الرزق عنهم

ولم تكف العقول الشريرة التي تخطط لجرائم الارهاب في مصر . بضرب قطاع السياحة . إنما راحت تهدد بضرب الاستثمارات . وخرجت من باكستان رسائل بالفلكس الى بعض وكالات الأنباء . تحذر الاجانب وتحذر المصريين من استثمار اموالهم في مصر . وتهدد بضرب استثماراتهم

ان التهديد بضرب الاستثمار هو بقصد تخويف المستثمرين ومنعهم من اقامة مشروعات جديدة على ارض مصر . حتى يقل الانتاج . وتقل فرص العمل وتزداد البطالة ولايهم اذا جاءت الناس او الفلست . او اذا جرى تدمير للاقتصاد المصرى كل مهم هو الوصول الى الحكم حتى ولو تم الوصول الى الحكم على جملة المصريين واشلاء مصر

وهكذا كشف هذا المخطط الشرير . الذى يتحرك خارج مصر . عن اصراره على نشر الخراب في مصر

ان المواجهة بلغت نقطة اللا عودة ولم تعد مواجهة بين الارهاب واجهزة الأمن إنما أصبحت مواجهة بين الارهاب وبين كل المصريين الخائفين على بلادهم والقلقين على مستقبل اولادهم

وكما ان الجريمة لاتعبد فان الارهاب بدوره لايفيد . ولن

يفيد  
سعيد سيفيل



( ٢ ) القاتل الثالث : يحلل موجة الارهاب ويوضح خطورته على المجتمع ، وابعائه المصليين  
والنولية .



● الحزن والدم والحسرة في عيني والدة الضابط الشهيد خالد زمزم ، تبلغ  
من ألف مقال يتندب الارهاب الذي سقط ضحاياه يوما بعد يوم

## الموقف السياسي

# المتفجرات أكثر خطورة من الخدشات !

بقلم : ابراهيم سعد

عشنا يوما حزينا ، كئيبا ، يوم الخميس الماضي ونحن نودع خمسة من  
ابطالنا الذين راحوا ضحية الارهاب الاعشى الذي أصبح يهدد - بحق - أمن  
وأمان مصر الأمانة والمسئلة . ولقد احسن التلفزيون عندما قتل وقائع  
الجنائز للرهيبة التي شارك فيها عشرات الالوف من المواطنين الذين هزتهم  
الجريمة .. وادمت قلوبهم دماء ضباطنا وجنودنا الخمسة الذين قلموا  
بواجبهم وضفوا بحياتهم خلال حملاتهم على بؤس الارهاب والإجرام  
والتطرف الجائل والاعشى .



بالستوى المعيشى المنخفض جدا لهذا المتطرف  
واسرته . في نفس الوقت الذى يعثر فيه رجل  
الامن في نفس هذه الغرفة البائسة على بندقية  
آلية . وقنابل يدوية . وكمية كبيرة من الذخيرة !  
ان ثمن هذه الاسلحة يقدر بالآلاف عديدة من  
الجنيفيات . فمن أين لعائل عن العمل ويلاى  
مخل معلوم بهذا المال الذى اشترى به تلك  
الاسلحة ؟

هذه ليست حالة فردية . كما يجب للبعض  
وصفها بهدف التهوين من خطرها . فما من وكرة تم  
القتال . ومن مؤرة تم التسلل داخلها الا عثر  
رجل الامن على نفس الاسلحة وبكميات قد تقل لو  
تزيد من وكرة الى اخرى !

صورة تجمع بين تقيضين رئيسيين في كل مرة :  
مستوى معيشى بلغ الفقر والبؤس . واسلحة  
دمار وقتل ثمنها بضعة آلاف من الجنيفيات !  
ماقوله ليس بالجديد ولا بالغريب على اسماع  
الشعب . ولابد ان هذا التناقض لفت نظر خبراء  
الامن في وزارة الداخلية فمكثوا على محاولة  
التحقيق على اجابات محددة عن الاسئلة المعتادة :  
من ؟ اين ؟ كيف ؟ لماذا ؟

لايعقل ان يشتري عائل عن العمل هذه  
الاسلحة من مخزائنه التى لا وجود لها ! لايعقل  
ان يبيع هذا العائل كل مايملكه - على فرض انه  
يملك شيئا - ويذهب الى متجر لبيع الاسلحة  
ويشترى منه مايحتاجه ! كما لايعقل ان يبيع  
صاحب هذا المتجر السلاح لمن يطلبه دون ان  
يتعرف على شخصيته ويؤكد - أولا - من  
حصوله على ترخيص بحمل السلاح ! ولا يعقل -  
ايضا - ان يعرض تلجر السلاح البنائى الآلية  
ونخيرتها والقنابل اليدوية واصابع الديناميت .

ان الحرب الحقيقية التى تخوضها أجهزة  
الامن ضد الارهابيين لن تنتهى في يوم وليلة . لن  
ماتنشره الصحف اليومية عن كميات الاسلحة  
والمتفجرات والذخيرة التى تضبط في بؤر ولوكار  
الارهابيين . يؤكد ان المعركة ليست سهلة . وان  
كل مايقال عن ضالة وضحالة تلك الجماعات  
الاجرامية - والتي يسهل تطويقها وتصفيتا -  
هو مجرد وهم يقصد به قتلوه التهوين من  
الخطر الذى أصبح يهدد كل مواطن في مصر .  
لقد سمعنا السيد ابو الفضل الجيزاوى -  
الغائب المستقل في مجلس الشعب - وهو يتحدث  
تحت القبة منذ ايام لقل :

- ان من السهل جدا الحصول على المتفجرات  
من المحاجر التى يسمح لها بالحصول عليها  
لعمليات التفجير التى تقوم بها هناك . اننى  
اطلب بإنشاء ادارة في وزارة الداخلية تتولى  
التخزين والإشراف على المتفجرات اللازمة  
لاستخدامات المحاجر . وقيام مندوبين من الوزارة  
بهذا التفجير حتى تضمن عدم تسرب المتفجرات  
الى ايدي الارهابيين .

الاقتراح سليم . ويجب على وزارة الداخلية ان  
تبدأ في تنفيذه على الفور . حتى تصد نفرة واحدة  
من الثغرات المقعدة التى تتسرب منها اسلحة  
الموت والدمار الى ايدي هؤلاء القتلة والمخربين !  
ان الرقابة على كميات واستخدامات متفجرات  
المحاجر ان يوقف تدفق سيل الاسلحة والمتفجرات  
على بؤر ولوكار الارهابيين . ان ميفنشر - يوميا -  
عن ضبط كميات هائلة من تلك الاسلحة . يؤكد ان  
هناك مصائر اخرى عديدة تقوم بتمويل وتصدير  
وتوزيع هذه الاسلحة على كل من يريد  
استخدامها !

في كل مرة تهاجم فيها الشرطة غرفة - او  
عشة - لحد المتطرفين . يهاجى رجل الامن

بينما المصريح له ببيعه هو - فقط - بتلقي الصيد وأنواع محددة ومعروفة بالتركة وبقرام في سجلاته وسجلات وزارة الداخلية المصرية ! المقول - فقط - هو أن هناك من يخطط لتهريب السلاح . وهناك من يتولى مسؤولية هذا التهريب . وهناك من يعمل عمليات الشراء التي تصل قيمتها إلى الملايين من الجنيهات . وهناك من يقوم باستلام تلك الشحنات . وهناك من يحدد أسماء من توزع عليهم الأسلحة . وهناك - أخيراً - هذا المواطن البائس الذي لا يسمع . ولا يرى . ولا يتكلم . ويتسلم السلاح الذي يستخدمه في قتل من يحدثون له اسمه وعنوانه وتوليت اغتياله !

... هذه هي - في تصوّري - الحلقة التي تدور داخلها العملية الإرهابية التي أصبحت تهدد أمننا واقتصادنا واستقرارنا وبكل ما تحمله كلمة تهديد من معنى ! ومهما حاولنا التهوين من هذا الخطر . فإننا لا نستطيع أن نطرح سؤالاً لا نجد - للأسف الشديد - من يتطوع بالإجابة عليه . وهو :

- كيف عجزنا عن منع تهريب وانتشار الأسلحة - وبمثل هذه الكميات الهائلة - على الرغم من أن القانون يمنع صنع وبيع وحيلة مثل هذه الأسلحة ؟

وإذا كان القانون الحالي يمنع هذا كله ، فهل يمكننا أن نتخيل الوضع في حالة ما إذا أخذنا بما يحدث في العديد من دول العالم - وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية - التي تسمح لكل من هب وبه ببيع السلاح ، وطرحه للبيع في « السوبر ماركت » الذي يمكن أن تشتري منه أحدث وأفضل البنادق الآلية وصنابير المتفجرات ، ويمكن بتصريح بسيط الحصول على صولريخ أرض / جو .. مثلاً ؟

إن ظاهرة انتشار الأسلحة والقنابل والمتفجرات - وبهذه الكميات الهائلة - في أيدي الذين تم شراء صمغتهم واستخدامهم في عمليات الاغتيالات والتخريب ، لم يعد من الممكن السكوت عليها . ولعلنا نتذكر كيف اعترف أحد هؤلاء بأنه أطلق النار على اتوبيس سياحي في الصعيد مقابل حصوله على خمسين جنيهاً لا غير ، في حين أن السلاح الذي أعطوه له يبلغ ثمنه آلاف الجنيهات ؟

المسألة - إذن - لم تعد مجرد حالات فردية ، قام بها شبل يائس ومحبط ويريد الانتقام من أي شيء وكل شيء لعدم حصوله على وظيفة مثلاً . وإنما المسألة أخطر وأبعد بكثير من هذا التبسيط اللامقبول .

ولحسن الحظ أن العديد من المسؤولين - وعلى رأسهم اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية - بدأوا يرددون الآن ملوك معلوماتهم عن عمليات التمويل الخارجي والداخلي لتهريب السلاح وتجنيد البؤساء الذين يحملونه ويفتحون نيرانه على الأهداف المحددة لهم . ومع احترامي لهذه المصارحة إلا أنني أتساءل :

- « إذا كان لدينا ملوك توظف أنظمة حكمة بالقرب من حدودنا - لو بعيدة عنا - لماذا فعلنا لمواجهة هذا التورط وهذا التدخل السافر في أفيق مشنونا الداخلية ؟! هل نسكت ونقتنع بالشكوى وبأسلوب الهمز والغمز فقط ؟! لا .. والله لا .

أن تكون مصر ، ملطشة ، لهؤلاء الأتزام الذين توهموا أن في استطاعتهم اطلالة قلوبهم لعل وعسى يمكنهم لطم وجه مصر ثم الهرب بسرعة البريق ! لذا كلن هؤلاء الأتزام يتمسحون بالدين الاسلامي الذي هو منهم براء ، فأننا - وتطبيقا لتعاليم ديننا الاسلامي الحنيف - يجب أن نتعامل معهم وبطريقتهم : العين بالعين والعين بالسن والبليدي اقلهم .

ولكن أكثر صراحة ووضوحا .. أن نظام الترابي والبشير في السودان يعتمد الاسماء علينا بلا مبرر . ثبت أن هذا النظام يلبس من إيران ليقول ويعبر الأرهبي في مصر ، فهل نسكت ؟ ثبت أن هذا النظام يحاول أن يسلب منا أرضا مصرية ورفض أي تقاعص من جانبه حفاظا على العلاقة الوثيقة جدا والتي نحرص عليها بين الشعبين الشقيقين ، ويقال أنه أرسل قواته بالقرب من حلايب في حركة استعراضية مضحكة ، فهل نصمت ؟ وثبت - أيضا - أن هذا النظام الفاشل يريد أن يغطي فشله وانعدام شعبيته عن طريق التطلول على أكبر وأقوى دولة في المنطقة . ونالجا بتأميم مبراسنا وجامعتنا التي أقمناها في السودان من أجل خدمة شعبنا الثاني هناك ، فهل نتسامح ونبتلع هذه الاستفزازات والأهانت للواحدة بعد الأخرى ؟

وسليقل عن النظام الحاكم في الخرطوم يقال نفسه - وأكثر منه - على النظام الحاكم في إيران . لقد تعوينا وتحصنا ضد الحملات الإعلامية القذرة التي دأب هذا النظام على شنّها ضدها منذ اليوم الأول لقيام هذا النظام ، ولكن الجديد والخطير مع إيران أن حكمتها انتقلوا من توجيه الشتائم عبر الأثير إلى التدخل السافر والسائل في شؤوننا الداخلية عن طريق تجنيد المرتزقة الذين باعوا ضمائرهم ووطنيتهم وبينهم مقابل دولاراتهم ، وتزويدهم بالسلاح لزعزعة النظام في مصر ، لعل وعسى تسقط في أيديهم وبذلك تختل العتبة التي نكف ضد اطماعهم في ابتلاع كل نول الخليج العربية !

لا اطلب بإعلان الحرب على السودان وإيران . فلسنا ضد الشعبين المسلمين هنا وهناك ، ولكننا ضد الممارسات السودانية والإيرانية داخل بلادنا ، ولا بديل إلا المعاملة بالمثل كبدا متعارف عليه ولا يرفضه إلا الضعفاء والمستسلمون والذين لا يملكون حولا لو طولا . ومصر ليست كذلك ، وإن تكون .

إنهم يتدخلون في شؤوننا الداخلية ، ونحن نملك أن نتدخل - أيضا - في شؤونهم الداخلية . إنهم يشترون ضمائر ووطنية ضحك النفوس في بلادنا ، ونحن نملك كذلك ما نشترى به مثل هؤلاء الذين يعيشون لديهم . ومن المؤكد أننا لن نضطر إلى دفع مئ لشراء أعداء النظام في السودان وطهران ، لالشيء إلا لأن الغالبية العظمى من الشعبين ضد حكمتها ويسعدهم جدا أن يجدوا العون من مصر لتنفيذ مخططاتهم في الاطاحة بهذا النظام وذلك .

اننى اعلم ان المعارضة السودانية والمعارضة الايرانية كثيرا ما طلبتا هذا الدعم من مصر ، ولكننا كنا - ومازلنا - نعتذر عن عدم تقديم هذا الدعم لاننا بولنا تحترم الشرعية وتحترم المواثيق الدولية وترفض التدخل في الشئون المحلية لاية دولة صديقة كانت لو معادية . ويبدو ان هذه المبادئ كلها ليست مقنعة لتلك الأنظمة التي تصورت وتوهمت ان التزامنا ، ضعف ، وان سلامنا ، استسلام . وان مصالحنا وممتلكات المصريين لديهم غنائم يسهل سلبها ونهبها ! وان الاوان الآن لتثبت لهم كذب لوهمهم .

□ □ □

لقد احسن مجلس الشعب المصرى عندما قرر - اخيرا جدا - ابراج قضية الارهاب وخطورته العظمى على بلدنا ، ضمن جدول أعماله في الأيام القليلة القادمة . وعلم اننى لو ان السلطة نواب الشعب اعطوا لقلمة تهريب وانتشار الأسلحة ملتمستها من وقفه صريحة ، تعقبها المطالبة بتغيير القانون الخاص بالسلاح باخر لا يترك قوة وصرامة عن قانون الاتجار بالمخدرات . ولا يبلغ اذا قلت ان مهرب السلاح وحامله هما اكثر اجراما من مهرب السموم السوداء والبيضاء .

حقيقة ان تاجر المخدرات يتحمل مسئولية قتل شعبنا على المدى الطويل بما يبيعه لهم من السموم وبذلك يستحق عقوبة الاعدام ، ولكن حقيقة - اكثر - ان مهرب السلاح - لو حتى من يضبط في بيته هذا السلاح - لم يفعل ذلك الا بهدف استخدامه في القتل والتدمير والتخريب . ان من يتعاطى المخدرات يتحمل مسئولية خطر هذا التعاطى في شخصه فقط ، اما من يخفى في منزله امداف الرشيشة واصابع الديناميت والقنابل اليدوية ، فهو ان يفتون نفسه بها ، وإنما يعدها لقتل الآخرين . وهذا وحده اداة كاملة يستحق عليها العقوبة العظمى بلا ادنى تردد .

ابراهيم سعد



( ٤ ) المقال الرابع : يناقش البعد الدينى لتحريم السياحة و تبرير ضربها فى مصر ، مع مقارنة ذلك بالوضع فى ايران الاسلاميه .

# حرام علينا حلال لهم !

بقلم : جلال دويدار

لا يمكن ان يكون المتريصون والمتآمرون على ارزاق عباد الله من المواطنين المصريين الكلاحيين يدينون بالانتماء لمصر .. الشهامة والسماحة والتدين الاصيل .

ان هذه الايدى التى تعمل على قتل كل شىء جميل فى مصر قد وصل بها الجهل والحقن الى الحد الذى يدفعها الى رفض كل القرائن التى تؤكد ان مصر هى اكثر الدول تمسكا والتزاما بالقيم الروحية الاسلامية .

لقد اختار اصحاب هذه الايدى الخبيثة .. العمالة لاعداء مصر بعد ان فقدوا الاحساس والادراك بان مصر هى موطن الاسلام الصحيح بكل قيمه وسلوكياته وهو ما يشهد به شهر رمضان المعظم .

ان هذه العناصر الارهابية التى تركز عملياتها الاجرامية على اغتيال صناعة السياحة لحرمان الملايين من ابناء مصر من لقمة عيش شريفة كريمة لا يمكن ان تكون لها علاقة بالاسلام . دين التقدم والرحمة والتكافل والموعظة الحسنة .

انهم يكشفون كل يوم عن ان هدفهم الحقيقى هو ضرب الاستقرار لحساب الحاقدين من الاعداء فى الداخل والخارج بعد ان ربط بينهم العمل على وقف مسيرة نهوض مصر من كبوتها الاقتصادية .

احسست بهذه الحقيقة وانا فى برلين اتابع بورصتها الدولية للسياحة التى تعد اكبر سوق عالمية لتسويق صناعة الامل والمستقبل الاقتصادى ليس فى مصر وحدها بل وكل بلاد الدنيا .

كان اول ما استرعى انتباهى واثار دهشتى ان دولة ايران التى ترعى المتآمريين على مصر فى الداخل والخارج . تمولهم بالمال والسلاح والبركات لضرب السياحة .. قد اقامت جناحا ضخما للترويج السيلحى تزيفه بصورة خوميشى - شاهدت داخل هذا الجناح اصحاب الذقون الشيعة يستقبلون السياح واصحاب الشركات السياحية الذين يرتدون « الشورت » بالترحيب والابتسامات والهدايا .

كان تعليقى على مرايت هو . سبحان الله .. هل هو حرام علينا حلال لهم ممارسة السياحة تجارة وصناعة - وهما من الانشطة التى حللها الاسلام بشهادة العلماء الصادقين الذين لا يتاجرون بالدين . هل حرام على مصر . استثمار إمكانياتها السياحية من معالم ثقافية وحضارية وطبيعية ومناخية - وهى هبة من صنع الله تعالى - لدعم اقتصادها وخلق المزيد من فرص العمل الشريف للشباب الذى يعاني من البطالة .

ان عمليات استعداء المضللين بالتحريض والمال والاراجيف الدينية يتولى مسئوليتها اصحاب ايران . المتحدثون باسمها من خلال المنشورات التى نطلعنا بها صحيفتهم التى ادارت ظهرها لهويتها المصرية . إن الهدف هو إضعاف مصر لتحقيق اهداف سياسية داخلية وخارجية لا علاقة لها من قريب او بعيد بالاسلام الصحيح . الذى يعرفه المسلمون المؤمنون بصحيح الكتاب .

الحرية

٨١/٣/١٩٩١

الاخبار

● ١٩٩٣/٣/١٧ ●

لقد وضحت معالم هذا التوافق والتنسيق بين الاعداء في الداخل والخارج مع بداية بورصة برلين للسياسة الدولية الاسبوع الماضي . تحالف الموقرون الذين تنكروا لمصيرتهم مع الكاهن والحقدين على مصر من القوى الاجنبية .. ارسلوا من ماواهم بالخارج إلى وكالات الانباء بيرقيات التهديد والوعيد للاستثمار والمستثمرين . في نفس الوقت ظهرت صحف عالمية مثل الهيرالد تريبيون الامريكية بتحقيق في الصفحة الاولى يوم افتتاح البورصة . تروج للارهاب وعدم الاستقرار في مصر . وكان شيئاً غريباً ان يتم توزيع هذه الصحيفة مجلداً على المقيمين في القنلق وعلى رواد السوق السيلحي العالي بينما تمنها يقرب من الدولارين . وتسألنا جميعاً : من هي تلك الجهة التي تدفع قيمة هذه الاعداد المجانية التي تستهدف التشهير بمصر وبالسياسة ؟! لقد اتفق الجميع من المصريين واصدقاء مصر من كل الجنسيات ان هناك مخططاً داخلياً وخارجياً يجمع بينهما هدف واحد .. وهو العداء لمصر وشعب مصر . وفي النهاية كل من هناك إجماع على ان تصدى الشعب المصري بقوة وعنق لهذه المؤامرة .. هو السبيل الوحيد لاجهاضها والقضاء على اخطارها .

( ٥ ) المقال الخامس : يوضح استراتيجية شاملة لمواجهة الارهاب .

## الجمهورية تقول

### استراتيجية مواجهة الارهاب

● ● نكاد . هاتف صدقي رؤوس الوزراء مجددا امام مجلس الشعب ان التصدى للارهاب هو مسئولية الاغلبية والمعارضة .. بل مسئولية الشعب ومؤسسته .. صحيح ان الارهاب والتطرف ظاهرة عالمية ولكنها بالنسبة لطبيعة الشعب المصري وحضارته ومقوماته الاخلاقية هي ظاهرة دخيلة ينبغي التعامل معها وفقا لمنهج علمي يضعها في اطارها للصحيح وحجمها الحقيقي دون تهوين او تهويل .

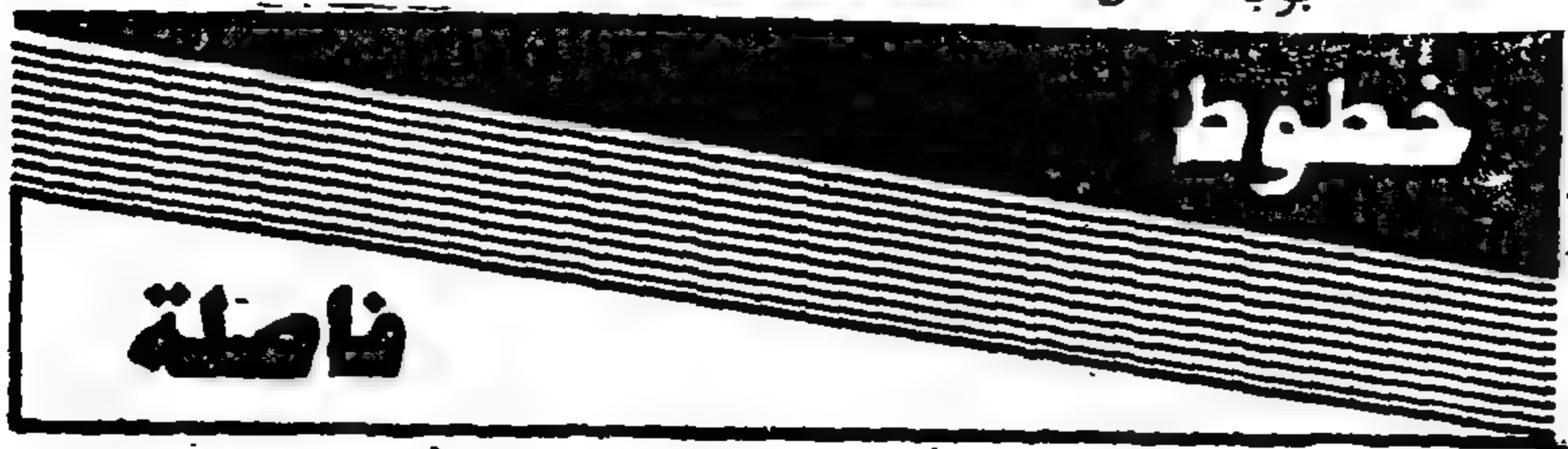
● ● ومن الواضح من استجابة الشعب ووقوفه للشجاعة ضد التطرف والارهاب ان القاعدة مهيأة لهذه عمل سياسي واجتماعي والتصدي متكامل تقوم به مؤسسته الشرعية بالتنسيق معين ووقوفه رجل واحد .. فالجميع اصبح يدرك الان ان الارهاب يستهدف ممتلكات الشعب ومراقبه التي مضى السنوات في بنائها كقاعدة للتنمية والتقدم .. وهذه الرسالة ينبغي ان تصل واضحة الى الشباب .. لتبدأ فوراً استراتيجية واضحة ومستقرة للتعامل مع الشباب وتنكيله بكافة صحبة واتحاد قنوات العمل السياسي في الاحزاب المختلفة لقضايا الجماهير والمشكلات الرئيسية مثل البطالة والامية وتطوير متوازن للمناطق العشوائية لتتم تمتيتها بنفس الدرجة للمناطق الاخرى .

● ● ومن هنا فان طرح هذه البرامج والاعتماد على قوة الشباب في تنفيذها لهما هي ضريبة مشروعة لخدمة الوطن والحفاظ على استقراره ومبادئه .. وتحد لهجاني بجنب الشباب ويجعل من الصعب على الجهات المشبوهة اختراقه .. أو لجنابه للعمل لحسابها .. وفي كل الاحوال تبلى الديمقراطية هي العقلة التي حمت المجتمع من العديد من المؤامرات والميليات في الماضي .. وهي المكسب الحقيقي الذي كشف محطوبة حجم الارهاب والتطرف ويميز من الديمقراطية سينجح الشعب والدولة في القضاء على كل يور الارهاب والتطرف

الجمهورية

السبت ٢٠ مارس ١٩٩٣

( المقال السادس : يركز على التعوير الحارحى للارها - بوجه عام ، و ضرب السياحة بوجه خاص .



# من صاحب المصلحة الأساسية.. ليس ضرب السياحة؟؟ أربعة أطراف «خارجية».. ولكن يبقى السؤال: أى مصرى يرضى أن يبيع نفسه.. لأى منها..؟؟

## بقلم: محمد عبد الجب

لو سلمنا بأن مشكلة البطالة من أهم العوامل التى تدفع الشباب للانحراف .. أو للانتقام من المجتمع بصفة عامة .. فأى « إجتان » هذا الذى يعمل على زيادة المشكلة تعقيدا .. عندما يشارك فى الاعتداء على السياح بهدف متعهم من الحضور إلى مصر..؟؟

لابد أن تكون واقعين .. ونذكر أن هناك « جهة ما » لها مصلحة أساسية فى « ضرب السياحة » فى مصر .. !! إذ ليس متصورا أبدا أن « كائنا » تربى على أرض هذا البلد ، وشرب من ماء نيله .. يمكن أن يوقع الضرر بيديه لأخيه ، أو لآلئه ، أو لأبيه .. أو لنفسه ..!!

الخميس ١٨ مارس ١٩٩٣





« سلوكيات مصر الراقية » .. التي تستند إلى الضمير ، والأخلاق ، والدين .. من هنا .. فهو يريد ضرب تلك السلوكيات عن طريق إثارة الفتنة بين أبناء الوطن الواحد .. لكي يقف هو ليتفرج .. وليرى بعينه الصرح الكبير الذي أقمنا قواعده من كافة تلك « الأساسات » وقد بدأ بهتز ، أو يتهاوى !! .. لكن هيهات .. هيهات :

● الثالث : الطامع الجشع .. الذي يصر على فرض سطوته على الآخرين من غير أن يصطلم بمن يواجهه ، أو يوقفه عند حده .

هذا الصنف يوقن في قرارة نفسه بأن مصر لديها من القدرة ، والقوة ما يمكنها من الحد من توسعاته الإقليمية ، وغير الإقليمية .. لذلك .. فإنه يحاول تقليص حجم تلك القوة ، وهذه القدرة بأي ثمن .. وقد فات أعضاء تلك الفريق .. أن قوتنا والحمد لله .. مستمدة من إيماننا بالله سبحانه وتعالى .. ومن أصالة معننا .. ومن الأسلحة العديدة التي نتسلح بها .. وأهمها .. العلم ، والمعرفة ، والثقافة ، والفن ، والسياسة الراقية ، والعسكرية المتطورة .

● الرابع : الجبان الفاشل .. الذي آثار حقيقته ذلك التلذذ الذي أحرزته مصر في مجال السياحة .. والنجاح المذهل الذي حققه مؤتمر الأستا الذي أقيم لأول مرة على أرضها .. والتنافس الهائل من قبل جميع دول العالم لزيارتها .. فأخذ بفرس « الأنعام » حتى لا يقبل علينا أحد .. بدلا من أن يحسن نفسه ،

ويجمل صورته ، ويوفر « المناخ الدافئ » .. الذي يغري السياح على الحضور .



### وفي النهاية .. ينشور سؤال مهم :

أي مصري يرضى أن يبيع نفسه .. لهؤلاء الطماعين ، والموتوريين ، والحاسنين ، والفاشلين .. ؟؟

إن كل طرف من هؤلاء لا يسعى إلا لتحقيق مصلحته الخاصة ، ومصلحة من معه .. فهل نحن من السذاجة .. لكي نساعد كائننا من كان على أن يصل إلى هدفه فوق أجسادنا .. ؟؟

الجواب بالتفصيل طبعاً .. ومن أجل ذلك .. لا بد من إعادة تقييم المواقف مرة أخرى سواء الشخصية أو العامة .

ألا يعرف تماماً .. أن إغلاق أبواب السياحة .. يؤدي تلقائياً إلى حرمان آلاف الناس من مختلف التخصصات والمهن .. من أرزاقهم .. وبالتالي يصبح إيجاد فرص عمالة جديدة ضرباً من ضرب المستحيلات ؟؟ ..



لو ذهبنا إلى ما هو أبعد .. وكنا إن « الهوس الديني » وصل مداه بحيث بات ينظر إلى « الدخول » الذي يتحقق من السياحة وكأن به « شبهة حرام » .. فماذا سيستفيد هؤلاء المتهاوسون لو توقف هذا الدخول تماماً ؟؟ ..

هل أنهم - مثلاً - يريدون وضع الحكومة في « مأزق » على اعتبار أنها فقدت أهم مصدر من مصادر الدخل القومي .. الأمر الذي يصهل عليهم مهمة « القفز » على مقاعد الحكم .. وفرض سطوتهم ، وجبروتهم على عباد الله .. ؟؟

لو افترضنا أن ذلك ما يدور بخلدكم بالفعل .. ألم يفكروا ولو للحظة واحدة .. أن الشعب المصري يتمتع بدرجة من الوعي تجعله يحدد بالضبط أين تكون مصلحته الحقيقية التي هي بلا جدال تكمن في الاستقوار ، والأمن ، وممارسة الحرية ، والديمقراطية ، والتمتع بمظلة القانون .. ولا شك أن كلها « مقومات » أثبتت للتجربة عجز اللذين يرتكبون عباوات الاسلام عن توفيرها ؟؟ ..



إن « العنصر الخارجسي » أساس وراء كل محاولات الهجوم على السياحة .. !

طبعاً .. إن هذا العنصر استخدم بعض الأنواع في الداخل .. لكن العبرة بالتخطيط ، والتمويل ، واختيار مواعيد وأماكن .. « الفرقة » .. !! وفي تصوري أن هذا العنصر لن يخرج عن كونه واحداً من أربعة :

● الأول : الحاقق الذي يشعر طوال حياته بعقدة نقص أمام مصر ، والمصريين .. لا يود الاعتراف بأن العلم له اعتبار ، وأن حضارة آلاف السنين لا يمكن أن تمحي بجرة قلم .. ترتعد فرائسه من تلك المساحة من الديمقراطية ، والحرية التي نعشرها .. فأخذ يتفنن في ابتكار الوسائل التي قد تصرفنا عن خط سيرنا الأساسي لعلها تساعد على أن يرضى في ذاته شهواتها المريضة .

● الثاني : « اللا أخلاقي » الذي لا يقيم وزناً للقيم ، والمبادئ ، والمثل .. وهذا يزعجه كثيراً

( ٧ ) المقال السابع : يلقي الضوء على البعد القانوني لمواجهة الارهاب ، و التزام النظام الحاكم بالشرعية الدستورية و القانونية في هذه المواجهة .

## الارهاب .. والقانون !

الاستقرار معناه زيادة الانتاج وارتفاع معدلات التنمية والاستثمار .. وانتعاش اسواق التجارة والمال .. وتوفير العمل والمساكن لكل شاب .. الاستقرار معناه العلاج لكل مشكل الاسرة وتخفيف الاعباء والمعاناة عن افرادها .



بإختصار شديد ..  
الاستقرار هو  
حياة افضل لكل  
فئات الشعب ...  
لذا نجحنا  
في الحفاظ على

الاستقرار . واستطعنا ان نحبط كل محاولة للنيل منه .. تكون قد هبنا المناخ المناسب للعمل والانتاج .. ومهنا الطريق امام الرخاء .. وحققنا الاهداف التي ننشدها جميعا في التنمية وزيادة الموارد والارتفاع بمستوى المعيشة .

وما تبذله الشرطة الان من جهود مضنية للحفاظ على الاستقرار تستحق من جميع المواطنين كل الشكر والعرفان .. فقد واجهت قواتها الارهابيين بكل شجاعة وبسالة واقتحمت عليهم اوكلهم ومخابئهم .. وتبعته فلولهم .. وهاجمت اوكلهم ومخابئهم .. وصارت اسلحتهم التي يستخدمونها في تهديد الامن واشاعة الفوضى وقتل الابرياء من المواطنين ونشر الخوف والرعب في كل مكان .. وبث القلق بين المستثمرين والسائحين . ووقف الانشطة التجارية .. وتعطلت المعاملات واصابه الاسواق بالكساد والانهيار .. وقتل كل اهل يراود الشعب في رفع مستوى معيشته او التخفيف من معاناته .

وقد وقف أبناء الشعب مع الشرطة وقاتلوا رجل واحد في مقاومة الارهاب وجرائمه .. وكثف اوكلهم ومخابئهم .. وقلعوا بقزويد رجال الامن بالمعلومات والبيانات التي تساعد في القبض على الارهابيين .

ولكن الكثيرين من المواطنين ممن القبلهم واستمع اليهم غير راضين على الاسلوب الذي تتعامل به الشرطة مع الارهاب .. ويستكثرون الالتزام بالقانون في مواجهة ومطاردة هذه الفئة الضالة الماجرة الخارجة على الدين والقيم والاخلاق . ويرون ان الجرائم التي ارتكبوها وراح ضحيتها شباب واسفل ونساء لبرياء . وشهداء من ابطال الشرطة جرائم بشعة تعكس متفطوى عليه نفوسهم من قسوة وحقد ورغبة في الانتقام من المجتمع والناس .. ولذلك فهم لا يستحقون تلك المعاملة الكريمة .. ولا يستاهلون اى رحمة او شفقة .. لقد شملت جرائمهم كل افراد الامة .. ومن هنا بحيلته من تلك للجرائم .. لم ينج من الاضرار التي اصيبت في رزقه ولقمة عيشه .

والنكر خلال لقاء لي مع اللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية - وكان ذلك منذ ثلاثة شهور تقريبا - ان تطرق الحديث بيننا الى الارهاب .. وعدم رضاه الناس عن اسلوب الشرطة في التعامل مع الارهابيين حتى ان الكثيرين

يصلونه بانه نوع من القتل .. فالارهابي بعد ان يتم القبض عليه يحال الى النيابة العامة للتحقيق .. وقد يفرج عنه بكفالة .. لم يعدم بعد ذلك الى القضاء .. وتستمر محاكمته شهورا او سنوات .. وخلال هذه الفترة لا يتوقف عن نشاطه الارهابي ويظل يمارس جرائمه البشعة ويهدد امن البلاد واستقرارها وحياة المواطنين الامنين .



١٩٩٢/٧/١٢

العسكري . وإن يتم الفصل فيها  
بالسرعة الواجبة التي تكلل الحفاظ على  
الاستقرار وحماية الوطن والمواطنين من  
شرور هؤلاء المجرمين .. وقضية الدكتور  
رفعت المحجوب هي أكبر دليل على  
صدق ما أقول .. لقد مضى على اغتياله  
ما يقرب من ثلاث سنوات ولم يتل  
مرتكبوا الجريمة حتى الآن ليستحقون  
من علق .. فهل هذا هو المقصود  
بسيادة القانون ؟؟

## سمير عبدالقادر

وفي المنيا الغربية تعزل سلطات  
الامن المتهم بعيدا عن اجراءات  
القضاء .. ويعطيها للقانون حق  
الحبس الاحتياطي مجرد الاشتباه ..  
وإذا انضم مواطن الى صفوف الارهاب  
فإن لرجال الشرطة الحق في اعتقاله لمدة  
٣٠ يوما .. ويجوز مد المدة دون حد  
للمنى .. كما يتدخل القانون في تحديد  
عدد المدافعين عن المتهم بحيث  
لا يزيدون عن ثلاثة محامين فقط ..  
وفي إيطاليا تصل مدة الحبس الى ٦  
سنوات دون العرض على القضاء ..  
ويتيح القانون لتخلف اجراءات واسعة  
لمواجهة الارهاب ..

ومدامت سياسة الدولة في التعامل  
مع الارهابيين ترفض استخدام قانون  
الطوارئ الا في حدود معينة .. فلا اقل  
من أن يكون القضايا الارهاب الاولى في  
كل مراحل التحقيق سواء كانت منظورة  
امام القضاء العادي او القضاء

وكان رد الوزير : ان الرئيس مبارك  
حريص على التمسك بمبدأ سيادة  
القانون حتى في ظل الاحكام العرفية ..  
ويرفض بصفة مطلقة اي مناقشات او  
التراخات يقترب عليها الانحراف عن  
هذا المبدأ ..

وقد ذكرت هذا الحديث الذي دار  
بين وبين وزير الداخلية . وأنا استمع  
الى الرئيس مبارك وهو يعلن في لقائه مع  
اساتذة وطلبة جامعة المنوفية كيف  
تواجه الدول الديمقراطية  
الارهاب ؟؟

في بريطانيا يعطى القانون لرجال  
الامن الحق في القبض وحق التفتيش لمدة  
٩٦ ساعة دون الرجوع للسلطات  
القضائية . وللمتهم الحق في ان يقدم  
تقاعا لوزير الداخلية . وإذا اقتنع  
الوزير بالنظام يحيل الموضوع الى لجنة  
يشكلها لهذا الغرض ويكون رايها  
استشاريا !!

( ٨ ) المقال الثامن : يشرح الابعاد الدولية للارهاب ، مع التركيز على دور أمريكا و اسرائيل ،

بخصوص تدويل الارهاب .

## من قريب

## تدويل الارهاب

تكتسب من الحذر والتحفظ  
يفضي ان نأخذ الحملة الواسعة  
النطاق التي تشنها امريكا ضد  
ما تسميه الارهاب الدولي .. والذي  
تتسع فيه القائمة يوما بعد يوم  
لتشمل بولا جديدة ، تشترك  
اسرائيل في تحديقها ، وتسعى  
الى الحصول على تفويض دولي  
لتنوب عن امريكا في التحرك  
ضده في منطقة الشرق الاوسط  
والاتجاه الذي تريد امريكا  
واسرائيل ان تعمقه وتؤكداه ، هو  
ان مقاومة الارهاب والتطرف لدى  
الجماعات الاسلامية في الدول  
العربية ومنطقة الشرق الاوسط  
لا ينبغي ان يترك للحكومات  
والانظمة المحلية وحدها بل  
ينبغي تدويله ، وأن تشترك امريكا  
وأوروبا واسرائيل في وضع  
الخطط وتنظيم القوى لمقاومته .  
لأن الارهاب الاسلامي ، ليس  
خطرا على الانتظمة القائمة وحدها  
فحسب بل ايضا على الغرب  
ومصالحه ، ومن الواضح ان  
استحقاق رابين قد وضع هذه  
القضية في جدول أعمال  
الموضوعات التي جرى بحثها في  
واشنطن مع الادارة الامريكية .

والذي لا شك فيه ان للارهاب  
والتطرف في المنطقة العربية  
روافدهما الخارجية ، ولكن المؤكد  
ان مشكلة التطرف وما تفضي اليه  
من ظواهر ارهابية هي مشكلة  
داخلية بالدرجة الاولى . تتصل  
بصميم التطور السياسي  
والاجتماعي والاقتصادي الذي  
تمر به هذه المجتمعات ..

نقطة الاتصال الوحيدة التي  
جعلت من قضية التطرف  
والارهاب مسألة ذات ابعاد دولية  
وتثير اهتمام امريكا واسرائيل ،  
هي قفامي الاتجاه الاسلامي في  
حركة المقاومة الفلسطينية ، وبروز  
منظمة حماس ، على الساحة  
كعامل مؤثر في المقاومة ضد  
اسرائيل . وقد ظهر أن تجربة  
المجاهدين في افغانستان ،  
ونجاحهم في مقاومة الحكم  
الشيوعي واسقاطه ، قد خلقت

نموجا ، وزرعت أرضا لنوع من  
الجهاد الاسلامي يمكن ان يتكرر  
في أماكن أخرى . فضلا عن  
الطموحات الخارجية للنظام  
الحاكم في ايران . وكان استغلال  
الظاهرة الاسلامية من قبل قوى  
خارجية هو الذي خلق حلقة  
الاتصال مع القوى الدولية التي  
تتجمع الآن لمحاربة ما تسميه  
الارهاب الاسلامي .

ولكن المشكلة الحقيقية التي  
تواجه الغرب هي في الحيلولة

دون ان تصبح هذه التيارات  
عاملا مؤثرا في تشكيل  
السياسات التي تؤثر في مصالح  
الغرب .. او تؤدي الى اضعاف  
القوى التي تعمل لصالح الغرب .  
ومن هنا تأتي خطورة الحملة  
الامريكية لتدويل ظاهرة الارهاب  
الاسلامي . حيث تصبح مقاومة  
الارهاب والتطرف نريفة للتدخل  
في الشؤون الداخلية ، بحجة  
التعاون على مقاومة الارهاب  
الدولي وهو تعاون تسعى  
اسرائيل لكي تكون طرفا اساسيا  
فيها . على حين ان التطرف  
الاسرائيلي في الاراضي العربية  
المحتلة هو الذي ساعد على  
اتوليد جانب كبير من مشاعر  
التطرف الاسلامي في المنطقة .

وحين نسمح لامريكا بتحديد  
نوعية للتشاطر الارهابي ووسائل  
لمقاومته فسوف تفتح بذلك بابا  
يصعب اغلاقه للتدخل الصريح  
في شؤوننا الداخلية . ولعل هذا  
هو مصدر الخطورة الحقيقية في  
محاولة الربط بين عملية نيويورك  
وعسرها من أوجه النشاط  
الارهابي في مصر وبعض الدول  
العربية .

## سلامة أحمد سلامة



٧٨/٣/١٩٩١



( المقال التاسع : يناقش الإرهاب من وجهة نظر المشرع الجنائي المصري .

# الإرهاب جريمة

## لا تغتفر

بالم :

الدكتور محمود صالح العادلي

مدرس القانون الجنائي

بكلية الشريعة والقانون بطنطا

الاسلام هو صفة مسيرة حضارية من الخطأ بل من العار ان يقرن بالارهاب، لمجرد ان عناصر ارهابية نسبت نفسها الى الاسلام.. فالاسلام يجازى على السلوك الارهابي جزاء جسيما يتفق مع جسامة الجرم، من خلال جريمة او عدة اعرابة نظرا لخطورة هذا السلوك على أمن المجتمع واستقراره ولما فيه من خروج على سلطان الدولة وترويع للناس واعتداء على اموالهم وارواحهم . وعلى هدى هذا، جرم المشرع المصري السلوك الارهابي لانه يهدد:

الشرعية أو سيادة القانون

البنيان الداخلي للدولة .

المجتمع، في سلامته وأمنه

. الأشخاص، سواء فيما يتصل بحقوقهم في الحياة، أو فيما يختص بحقوقهم في

سلامة أجسامهم، أو فيما يتعلق بحقوقهم وحررياتهم العامة وعلى رأس هذه

الحقوق وتلك الحريات، حقوقهم في الأمن .

فمن التلصبة المنطقية: نفس جرائم الارهاب على ما اسلفنا الكيان الاجتماعي ككل، وتهده في: وجوده وسلامته ومن شأن التسلمح فيما لحقته في المجتمع تشجيع للتنظيمات الارهابية عليها ولذا قيل ان مضي المدة ينتج عنه تسليان الجريمة لنا تمحي نكرانها من قلمن الافراد وتعموه الاتباء في طبيعتها، نقول ان هذا يصدق على الجرائم العربية التي تقتصر في اعتداء على مال أو دم شخص أو أشخاص محددين والجرائم الارهابية تتفوق في

ولقد اتسمت خطة المشرع المصري بخصوص تصديده للارهاب بالمصم والعزم ومن صور تلك لخضاعه الدعوى المتعلقة بالجرائم الارهابية لاحكام متميزة تستهدف سرعة البت في الدعوى وتكفل استبقاء حل الدولة في العطب ولقد تضح تلك جليا في استبعاد الدعوى الجنائية الناشئة عن جرائم الارهاب من الاتضاء بمضي المدة والتكادم ولايسعنا الا تأييد هذا الاستبعاد نظرا لانه صيما نرى له ما يبرره من التاحيتين: المنطقية والقانونية .

تتطلبها الضارة أو الخطرة على أية جريمة فردية، فمضرة الجريمة الإرهابية أو خطرهما ليس للكيان الاجتماعي ويهدد بزوال الدولة ككيان قانوني ومستقر والتي ان زالت عمت الفوضى والهمجية في البلاد

وان قيل ان المجرم وكليه، العقاب التنفسي المتمثل في التوتر والاضطراب الذي يلحق به نتيجة لخطئه عن وجه العقاب نقول هذه حجة ان صحت ايضا في الجرائم الفردية فهي لا تستقيم مع الجرائم التي تتم من خلال تنظيمات مناهضة للشرعية والدولة والمجتمع، فهذه الجرائم ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسائل تستهدف بها هذه التنظيمات هدم للشرعية ومحو الدولة وتفتيت المجتمع ولذا فان المجرم الذي يقترب هذه الجرائم لا يمر بهذا العقاب التنفسي بل تزيد معنوياته في نظر نفسه وفي نظر التنظيم الذي ينتمي اليه كلما ارتفع

رصيده من الارهاب والجرائم الارهابية وان قيل ان مضي المدة ينتج عنه غالبا عدم وصول الحكم الذي يصدر في الخصومة الناشئة عن الجريمة الى الغرض المنشود منه الا وهو اثبات الحقيقة نظرا لاختفاء معالم الجريمة وتغير أدلة الإثبات أو زوالها نقول ان هذا التبرير لا يستقيم مع الجرائم الارهابية لانها لا تترك دليلا واحدا أو أدلة معدودة محصورة، ففي - حسب الغالب من الامور - تكون ثرية بالادلة باعتبار ان هذه الجرائم تنسم غالبا بالجرأة وجسامة النتائج فلا يهم الارهابيين ان تحدث نهرا لم ليلا لعل عدد محدود من الشهود أم غير محدود أو ان تكون نتائجها جسيمة وتتل عددا محدودا من المعنى عليهم أو غير

محدود ولو ائتمح على ذلك بأن مضي المدة موانع تحريك الدعوى الجنائية يكشف عن افعال القبلية العامة باعتبارها معنلة في المجتمع في رفع الدعوى الجنائية ويقلد المجتمع من ثم حله في العقاب طالما لم يمارسه خلال مدة معينة فانه مردود على هذه الحجة بعدم صلاحيتها بالنسبة للجرائم

الإرهابية باعتبار ان المجتمع في الغالب يهتم ليس أحسب بالوصول الى مقترفي الجريمة الإرهابية بقدر اهتمامه بالوصول الى التنظيمات المناهضة التي ألحقت هذه الجريمة وبه فان مرور الفترة الزمنية الطويلة على اقتراف الجريمة لا يبرر تعلما عن افعال المجتمع ممثلا في النيابة العامة

في استيفاء حله في العقاب .

ومن الناحية القانونية نجد ان استبعاد الدعوى الجنائية الناشئة عن الجرائم الارهابية من نطاق القضاء الدعوى الجنائية بالنظام أمر يتفق وصحيح القانون لا يتسق ذلك مع المادة ٥٧ من الدستور التي تنص بعدم تقادم الدعوى الجنائية والمنية الناشئة عن الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون فلذا كان الاعتناء على حق عام أو حرية عامة لفرد من الافراد يستاهل حرمان المعنى على الحريات وحقوق المواطنين من خلال جرائم الارهاب التي تظل بالنظام العام وتعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر مما من شأنه إيذاء الأشخاص وتعرض حرياتهم وحقوقهم العام للخطر، ناهيك عن الاضرار بالكيان الاجتماعي ككل متمثلا في الاضرار بالنسبة لوسائل الاتصالات أو المواصلات أو الاموال أو الممتلكات أو الاملاك العامة والخاصة أو حركة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لاعتنائها أو لرسالتها، أو تعطيل الشرعية المتمثلة في الدستور والقوانين واللوائح المادة ٨٦ من قانون العقوبات مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ فمن لا يرحم للمجتمع لا يستحق ان يرحم من المجتمع فالارهاب جريمة لا تقدر في حق الشرعية أو سيادة القانون وأمن المجتمع وسلامته .

زيم على ذلك انها جريمة تستكرها كافة الايديان المسلوحة والقوانين المتحضرة وكافة النظم الاجتماعية للمكونة .

## الجمهوريّة

الثلاثاء ٩ مارس ١٩٩٢

( ١٠ ) المقال العاشر : يعرض لحل وقائي لمشكلة الارهاب .

## مشروع لوقاية الشباب من الارهاب

الارهاب الذي لحق مجتمعنا «ارهاب عدمي» بمعنى ان الإرهابي لا يسعى إلى مجرد تدمير شيء . بالمعنى الواسع لكلمة شيء . محدد أو محصور، فبرنامج الذي يسعى إلى تحقيقه يتسم بالسلبية المفرطة، إلى حد العدم إذ يسعى إلى تدمير النظام القائم، دون اهتمام بما سيحدث بعد هذا التدمير، اللهم إلا «خيالات غامضة» لمجتمع أفضل يظهر تلقائياً بمجرد تفكيك هياكل النظام القديمة

### د. محمود صالح العادلي

كلية الشريعة والقانون - بطنطا

ورغم قناعتنا الشخصية والموضوعية بأهمية وضرورة الحل الجنائي الحاسم للظاهرة الإرهابية، بيد أن ذلك لا يمنعنا من القول بأنه «ليس بالحل الجنائي وحده تعالج هذه الظاهرة» لأنها كأي ظاهرة اجتماعية لابد من معالجتها من كافة الزوايا أو النواحي التي تمسها. وعليه فإنه يتعين أن يستكمل الحل الجنائي بـ : حل اجتماعي . واقتصادي.. وتربوي.

\*\*\*

وبهذهنا . هنا أن نشير إلى أن الوقاية من الارهاب ينبغي أن تركز . فيما تركز . على الشباب فهم صناع ورجال المستقبل . ولا شبهة في أن جانباً لا بأس به . من الشباب المصري . ولا سيما نوى المؤهلات العليا والمتوسطة . يمر بمرحلة «اللاعمل» أو مرحلة «اللزواج» أو بهما معاً . لذلك نرى . أنه من الضروري الاستفادة بـ . وقت الشباب . استفادة تعود على المجتمع والشباب بالنفع والخير بأن الله تعالى . ولذا نطرح على بساط المناقشة فكرة

«مشروع قومي لتعمير الصحراء» فيما يلي:

١ . يتم تنفيذ هذا المشروع بتعاون القوات المسلحة . وهي إحدى مؤسسات الدولة المتميزة بالانضباط وال ضبط والربط . مع الجهات المدنية المختصة في مجال تعمير الصحراء واستصلاحها وانشاء المجتمعات الجديدة . ناهيك عن المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

٢ . اقترح أن يضم هذا المشروع:

• الشباب حديث التخرج الراغب في الانضمام إليه ، لمدة لا تقل عن عام .

• الشباب في سن التجنيد . وخصوصاً نوى المؤهلات العليا والمتوسطة . الذي نقترح أن تتم زيادة مدة تجنيده ، ( سنة أو سنتين ) استفاد منها



□ ١٩٩٣/٣/١٧ □

في هذا المشروع.

٣ . يتم توفير مناخ معيشي طيب لهؤلاء الشباب ، داخل معسكرات العمل التي ستنتشر . بأن الله تعالى . في الصحراء المصرية ، لتنفيذ الخطة «المرحلة» لاستصلاح وتعمير الصحراء المصرية، التي ستضعها الأجهزة التنفيذية المختصة.

٤ . بعد انتهاء المدة المقررة لانضمام هؤلاء الشباب لهذه المعسكرات . يكون للجهة المشرفة على هذا المشروع أن تقيم أداء كل شاب وعلى ضوء ذلك تختار من يصلح للاستمرار فيه.

٥ . إذا وافق الشاب . المرشح للاستمرار . على بقائه في المشروع . يتم تصعيد حوافزه المالية والأمنية ، كان يسند إليه . على سبيل المثال . نوراشراقه على زملائه الجدد.

٦ . كلما ازدادت الروابط التي تربط الشباب بهذا المجتمع الجديد . كانت فرصة استمراره فيه أكبر . وفي تصوري أن هذه الروابط يمكن أن تتخذ صورة «تمليك الشاب . الذي ينسب جدارته . قطعة أرض من أراضي المشروع ، أو مسكن ملائم ، أو غير ذلك من الحوافز التي تسهل على الشباب طريقهم إلى المستقبل.

( ١١ ) المقال الحادى عشر : يستعرض جنود احتضان أرض مصر للآبىان السماوية ، و يدعو لابرار هذا الاحتضان ، و لعل المقال يرمى - فى نظرينا - الى سحق كل زعم يشكك فى عمق و صلابة الوحدة الوطنية فى

• • •

## مجمع للآديان فى مصر القديمة

كانت هناك دعوة لانشاء مجمع للآبىان الثلاثة على أرض مصر تعبيرا عن السلام والمحبة وجمعنا تيرعات واعيدنا النماذج والرسومات ، ولكنها جميعا صارت فى خبر كان .. والفكرة كانت عظيمة ، فهي تؤكد ان « مصر » هى بلد الآبىان الثلاثة ، ولبناء هذه الآبىان يتعايشون معا ويعيشون يوما فى سلام ..

بترميم هذه الكنيسة والمحافظة على تراثها الاتساقى ، وكان متحمسا حتى أنه أسند إلى شركة عالمية متخصصة فى ترميم الآثار مسئولية ترميمها وأعطى التعليمات بمراعاة الدقة والحذر عند اجراء الترميم ، كما طالب بدراسة نقل الايقونات الآرية وحجاب الهيكل المطعم بالعاج وبعض الحوائط برسوماتها الفنية والتاريخية الى مكان أمين وقد اختيرت قطعة أرض ملاصقة للكنيسة لتكون معرضا اثريا لتحف هذه الكنيسة حتى لاتحرم الوفود الاجنبية التى تحرس على زيارتها من الاستمتاع بتراثها خلال فترة الترميم . ومجمع الآبىان هذا يجب أن نحفظه ونحافظ عليه بل وتدعو العالم لمشاهدته ليرى أن « مصر » بلد الآبىان السماوية ، فيها عاش موسى وجاء اليها المسيح وخطها عمرو بن العاص وهي تجمع حضارات الفراعنة والرومان والأقباط والمسلمين .

### بقلم: جرجس حلمى عازر

دخل منها عمرو بن العاصى فاتحا « مصر » وكتب عليها معهد الامان للنصارى ، كما أن الكنيسة تقع فوق حصن رومانى وهو اثر فرعونى قديم ..

وتسمية الكنيسة القديمة « بالمعلقة » يرجع إلى أنها مشيدة فوق هذا الحصن . حيث تم وضع أخشاب التخييل مع طبقة من الاحجار فوق اسطوانات الحصن لتكون هذه أرضية الكنيسة ، ولذلك كانت هذه الكنيسة هى الوحيدة التى ليس لها قباب بل لها سقف خشبى على شكل سفينة نوح ..

وتحت الوزير عن اهتمام الدولة

والتفت بالدكتور فاروق حسنى وزير الثقافة ضمن وفد ضم الارب مرقص عزيز خليل راعى الكنيسة المعلقة فى مصر القديمة والعالم الاخرى الدكتور حشمت مبرحه والدكتور مهندس كمال فريد والاشرف جرجس داود وآخرين ، وحضر اللقاء الدكتور محمد لبراهيم بكر رئيس هيئة الآثار .. تكلم الوزير عن أهمية منطقة مصر القديمة الآرية وللتاريخية والفنية ، ودعا إلى إعادة تخطيط المنطقة كلها لتشد العالم إلى آثارها . يوجد بها ١٦ كنيسة آرية ومعبد يهودى ومعبد أحمد بن طولون .. ولهذه الأسباب سارع عدد من خبراء الآثار فى العالم الى الحضور الى « مصر » ودراسة ترميم الآثار التى تطلعت بفعل زلزال أكتوبر . وذهل الوزير عندما علم أن الكنيسة المعلقة ، تضم مجمعا للآبىان الثلاثة ، وفى رحابها يقع معبد لليهود والبولية التى

## الجمهورية

الثلاثاء ٢٣ مارس ١٩٩٢



## ٦- دعوة للايجابية (دعوة الشعب للمشاركة في مكافحة الإرهاب)

... هذه الدعوة عرصها طبيعة المرحلة الراهنة لمواجهة الإرهاب ، حتى تُرَافق محابته  
عن سماء بلادنا الحبيبة . (مصر)

مصريين يحتلون أهم المراكز  
ويشغلون أكبر المناصب ولدينا في  
بلادنا مثل هؤلاء الشباب . والفرق  
الوحيد أن عندهم الحرية وعندنا  
الخوف عندهم قوة التعبير وعندنا  
التأييد والتصفيق

الذين يلقون الطوب لن يبنوا  
أمة والذين يطلقون الرصاص لن  
يخربوا شعبا . والذين يفجرون  
القبائل لن يسقطوا حكومة نحن في  
عصر الديمقراطية وسوف نحافظ  
عليها وندافع عنها ونعطىها حيلتنا  
كل ما يحدث في بلدك يجب أن يهكم  
ويجب أن تقول رأيك فيه فلا تكن  
للسكتين ولا للصامتين ولا  
للمتفرجين

مصطفى أمين

## فكرة!

إننا نستنكر حوادث الإرهاب في  
كل مكان في العلم فالإرهاب لم  
يكسب الإرهابيين إلا سحق الرأي  
العلم إذ لا يسفر الإرهاب إلا على قتل  
المدنيين الأبرياء وجرح مئات من  
الأبرياء  
لأفئدة من الإرهاب

مصطفى أمين

الإرهاب

• ١٩٩٣/٣/١ •

## فكرة!

أنت قادر على التغيير . لا تقل  
وأنا مالي . هذا البلد هو ملكه ويجب  
أن نحافظ عليه . لا تسكت وتقوم  
أنتك غير قادر على أي شيء أنتك إذا  
القيت حصاة في أسوان في نهر النيل  
تحركت مياه النيل من أسوان إلى  
الاسكندرية . تكلم وقل رأيك ولا  
تجلس تتفرج على الأحداث صامتا  
فالمصلحتون لا صوت لهم ولا قيمة  
وهم لا يسلون إلا صفرا كبيرا .

من حقه أن تبدي رأيك وإن ترفع  
صوتك وإن تعترض إذا أردت وإن  
تؤيد إذا شئت . وكلمة منك قبل  
الحل وقد تحدث التغيير الذي  
تتمناه لا تتصور أن كلامك سيذهب  
في الهواء . كلمة واحدة ترددها  
الملايين قلرة أن تهز حكومة بل لن  
تسقط وزارة

الشعب يتكون من مجموعة أفراد  
إذا تكلموا في وقت واحد تحول  
صوتهم إلى زفير فإرادة الشعب  
أعلى من صوت المدافع

لن تستطيع أي قوة أن تفرض  
عليك إرادتها . أو ترغمت على  
الاستسلام أو ترهبك بالعنف على أن  
تحني رأسك لجبروتها . الأمة  
وحدها هي صاحبة الجبروت لو هي  
القادرة أن ترفع وتخفض . وتضع  
الرجال في الصفوف الأولى . أو تلقى  
بهم في الصفوف الأخيرة

إننا نحتاج إلى أن نسمع صوت  
الشعب في كل أزمة وإن نحس  
بوجوده في كل محنة . ونرفض أن  
نراه صامتا في وقت نحتاج إلى  
صوته لمواجهة الأحداث وفي الدفاع  
عن الحرية وفي رفض الإرهاب  
إننا نرى في الخارج شعبا

الحرية

• ١٨/٢/١٩٩١ •

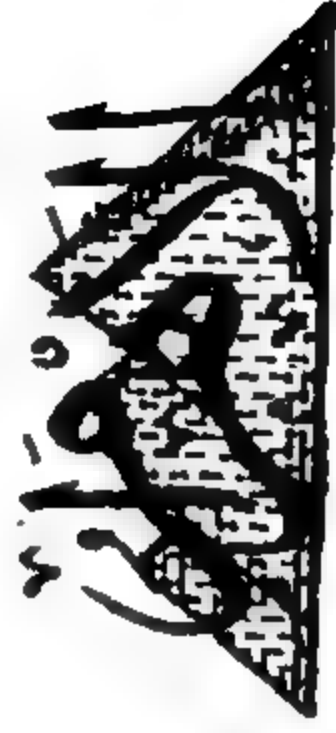
## نداء إلى الشعب المصري

رجالا ونسباء شهابيات وشابات  
كتابا وصحفيين ومثقفين قضاة ومحامين وفنانين  
أساتذة ومدرسين أطباء ومهندسين  
علماء وأعلاميين عمالا وصناعا وفلاحين

استيقظوا .. قوموا .. هبوا كتلة واحدة لتنفذوا بلاكتم من الكارثة التي تترصد بها ..  
إن المجرمين والمخربين وأهل الشر الذين لن يرد عنهم رادع ولن يوقف شرهم إلا إذا  
حاربناهم جميعا .. يدا واحدة وسدرا واحدا .. ولبنا واحدا .. وبما واحدا ..  
ودروحا واحدة .. وجسدا واحدا .. وتصدينا لهم وببنا دماينا للقضاء عليهم ..  
لمصر لم تعد تحمل المزيد ، وإذا توانينا عنهم ولو يوما واحدا فقط انتهى الأمر .. لا  
تترجعوا عن محاربتهم وإلا فلن تكونوا رجالا .



بقلم :  
أمينة السعيد



□ ٦ / ٣ / ١٩٩٣ □



## رسالة إلى صاحب المحرري

وأعراضكم حرام عليكم إلى يوم القيامة، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في عامكم هذا.. وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يزال المسلم في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما».

وإذا أراد لبياب مصر أن يتأسوا بالنبي عليه الصلاة والسلام حطا وصفا، فلينكروا أنه كان بشهادة الله له في القرآن: «عزيز عليه ما عنتهم حين رفضوا عليه بالمؤمنين يرفوف رحمهم».. ولينكروا قبل ذلك وبعد أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل «وإن رسالتهم الحق رسالة بناء وهنئة وتمعير، وليست

كما جعلها بعضهم - رسالة هدم وتراجع وتدمير.. ولينكروا بالسمع والطاعة لآداء الحق سبحانه: «يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحيبكم وأعلموا أن الله يحول بين الرء وقلبه وأنه إليه تحشرون».. هذه معالم واضحة، أقام الله بها الحجة على الأولين والآخرين.. ولا عذر اليوم لأحد في الانحراف عنها والتباعد سبيلا غير سبيلها.. وإنه لنذكر لك ولقومك وسوف تسفلون»..



بقلم :

د. أحمد كمال أبو المجد

خاصة، وقوله: «يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا..» وأن يضعوا بين أعينهم آخر وصايا نبينا صلى الله عليه وسلم لأمته في حجة الوداع: «أيها الناس إن دعاءكم وأمروكم

في هذه الأيام الحاسمة من تاريخ العالم، وحين تنهيا الدنيا لإقامة نظام جديد للعلاقات بين الأمم والشعوب.. يحتاج العرب والمسلمون - ومحمدر في موقع القلب منهم - إلى حلز الهم وشهذ العقول وجمع المسطوف بلغا عن حضارة العرب والمسلمين، وزودا عن مصالحي الأمة في وجه محاولات تشويه صورتها وإقصائها من الساحة وريها إلى مواقع التبعية والاستضعاف.. ومن أكبر الخطايا أن تنحرف مسيرة بعض أبناء الأمة في هذه المرحلة المعسيرة إلى معارك جانبية خاطئة، يشق بها الصفاء ويذل الأمن، وتهدر بسببها الطاقة، ويستباح الدم الحرام.. فننكض الأمة على نفسها، ونضيع منها فرص التقدم والنمو والحق بالآخرين..

ولا يملك العقلاء والمخلصون، وسط مشاعر الألم التي تلهم بها حلولهم وهم يتابعون نذر الشر الذي تطل برؤوسها مهددة مسيرة الأمة إلا أن يذكروا أبنائنا جميعها بقوله تعالى: «والتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم

المحرمات

□ ١٩٩٣/٣/١٧ □

## نداء إلى الشعب المصري

وإذا كان الصغار في الصعيد يواجهون النظام فنحن من « قهوة التحرير » سنواجه كل مصر سندمر اقتصادها . سنفرض عليها أن تركع وفي شهر رمضان سنأخذ بشار أبنائنا وننتقم للعار الذي جلت به رموسنا في رمضان

ياكل أبناء مصر  
إن لتجبر ملهى التحرير نقطة تحول عظمى في عملية المواجهة مع الأرابيين والأرهاب أنه نذير كبير .. وخطير موجه إلى مصر كل مصر .. النظام والشعب والتاريخ والمكانة حتى تستباح الأرض فيما بين « الفرات » و « النيل » ويتمكن الهكسوس الجدد من اجتياز الحدود إنها القارة .. فلنحتشد مصر .. كل مصر الحاسمة .. في هذا التطور الجديد للأرهاب إنها مصر .. تكون أولا تكون ..  
إنهاء كبرياء مصر ولن نسمح لقوة مهما تكن أن تفرض الركوع علينا وياكل الشرفاء . وياكل المخلصين تعالوا ننتكف لنصنع شيئا لمصر

ياكل أبناء مصر  
تعالوا لنقادي القارة  
يا فضيلة الامام الأكبر  
يا قداسة البابا  
ياكل الجامعات اساتذة وطلاب  
ياكل الضباط والجنود في الجيش والشرطة  
ياكل المثقلين وحملة الأقدام  
ياكل الفلاحين والعمال  
ياكل الأمهات والآباء  
ياكل مصري علي أرض مصر : تعالوا لنواجه الكارثة  
إن لتجبر المهدي في ميدان التحرير تمهيد لا تخطئه العين لنزلة بناء مصر ... كل مصر . نظاما وشعبا ومكانة .  
أنه رسالة بالغة الخطر والدلالة .. يقول مرسلوها لكل مصر لسنا كالمصنفار الذين هاجموا السياح في اسبوط .. ثم فروا .. بل نحن معكم هنا .. في قلب العاصمة ونواجه ونحتدي



بهاء المكنود

عبد الصبور مرزوق

الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية



□ ١٩٩٣/٣/١٨ □

## نداء الى كل المصريين للقوف صفا واحدا ضد الارهاب

الموقعون على هذا النداء .. حرصا منهم على وطنهم الغالى مصر يتوجهون بتدائهم الى كل المصريين ، كي يقفوا صفا واحدا يحمى الوطن وتراثه ويصون وحدة ابنائه ، ويواجه مستتدا الى قيم شعب مصر الحضارية والروحية كل دعاوى التطرف والارهاب ، التى تحاول ان تدمر الوطن واستقراره ، وان تعيث بوحدة وامنه وتراشه ، والتى تدور المواطنين الامنين باعمال ارهابية هوجاء ماكن لها ان تهز بفيضان مصر الراسخ ، وان كانت قتال ارواحا بريئة ومصالح وطنية غالية في اماكن مختلفة على ارض مصر التى ظلت دوما واحدة للسلام والامن والاستقرار .

إن الارهاب موجة الينا جميعا ، والى وطننا الغالى الذى ننتسب اليه ، والى الشرائع السماوية التى ندين بها ، ومن ثم فإن الواجب يحتم علينا ان نقف صفا واحدا معلنين إدانتنا لهذه الاقلية الخارجة على الاجماع الوطنى ، المنحرفة في تعاليم الاكبان وقيمها السمحة ، والمعادية لمصالح الوطن . يا ابناء مصر .. لنقف صفا واحدا ضد الارهاب ودعاته والمعرضين عليه من الخارج .

ولننتظم جميعا على على اختلاف ادياننا واتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في عمل مشترك يوحدنا جميعا ضد الارهاب والارهابيين . ولنسهم جميعا في إيقاف هذه الموجة الهوجبة المعادية للشرائع السماوية ، والتى تهدد أمن الوطن والمواطن . يا ابناء مصر .. بكل رجالها ونسائها واطفالها ... لنقف صفا واحدا لحماية الديمقراطية ومحاربة الارهاب والتخلف .. والله من وراء القصد .

وقد وقع النداء عدد من الشخصيات العامة ورؤساء الاحزاب ورؤساء الجامعات وفيما يلي اسمائهم :

١ - عن الاحزاب السياسية :

د . يوسف والى الامين العام للحزب الوطنى الديمقراطى  
كمال الشاذلى الامين العام المساعد للحزب الوطنى الديمقراطى

فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد

خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع الوحدوى وزعيم المعارضة

د . رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع الوحدوى

مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار

عبد الفتاح الشوربجي الامين العام لحزب الاحرار

جمال ربيع رئيس حزب مصر العربى الاشتراكى .

٢ - النقابات المهنية :

د . مصطفى كمال حلمى نقيب المعلمين

مهندس حسب الله الكفرلوى نقيب المهندسين

احمد الخواجة نقيب المعلمين

د . حمدي السيد نقيب الاطباء

ابراهيم نافع نقيب الصحفيين

د . حلمى نصر نقيب التجار

مهندس فاروق عفيفى نقيب الزراعيين

د . ابو الفتوح عبداللطيف نقيب المعلمين

عبد المنصف حزين نقيب الاجتماعيين

احمد عبدالقادر ابو غنيم نقيب التطبيقيين

### ٣ - رؤساء وإساتذة الجامعات :

د . مأمون سلامة رئيس جامعة القاهرة ، د . عصام سالم رئيس جامعة الاسكندرية ، د . عبدالوهاب عبدالحافظ رئيس جامعة عين شمس ، د . عبدالفتاح الشيخ رئيس جامعة الازهر ، د . محمد رجاء الطحلاوى رئيس جامعة اسيوط ، د . رمزي الشاعر رئيس جامعة الزقازيق ، د . العشري حسين درويش رئيس جامعة طنطا ، د . جمال ابوالكلام رئيس جامعة المنيا ، د . السيد حسنين رئيس جامعة المنوفية ، د . احمد اسماعيل خضير رئيس جامعة القناة ، د . كمال العترو رئيس جامعة حلوان ، د . عبدالسلام عبدالغفار استاذ ورئيس جامعة عين شمس السابق ، د . احمد هيكل استاذ وعميد كلية دار العلوم السابق ، د . اسماعيل صبرى عبدالله استاذ وعميد معهد التخطيط الاسبق ، د . احمد عمر هاشم نائب رئيس جامعة الازهر ، د . سعد الخوالقة نائب رئيس جامعة الاسكندرية ، د . حمدية زهران نائب رئيس جامعة حلوان ، د . خيري السمرة عميد طب القاهرة ، د . احمد الهندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، د . محمد زكى ابو عامر عميد حقوق الاسكندرية ، د . محمد عبدالله استاذ بكلية التجارة جامعة الاسكندرية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب ، د . مفيد شهاب استاذ بحقوق القاهرة ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى ، د . ميلاد حنا استاذ مهندسة عين شمس ، د . اسماعيل سلام استاذ طب عين شمس ، د . ليلى تكللا استاذ ادارة اعمال .

### ٤ - عن الفنانين :

فائق حمامة  
عادل امام  
نور الشريف

### ٥ - عن العمال :

السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر .

### ٦ - رجال الاعمال والبنوك :

محمود عبدالعزيز رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى ، علي نجم رئيس مجلس بنك الدلتا ، د . حازم البيلاوى رئيس مجلس ادارة بنك تنمية الصناعات ، د . كمال ابو العيد رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية ، ابراهيم كامل ابو العنين رجل اعمال ، محمد فريد خميس رجل اعمال ، منير فخرى عبدالنور رجل اعمال .

### ٧ - عن المرأة :

امينة السعيد كاتبة صحفية ، د . فرخنده حسن عضو مجلس الشورى ، د . فوزية عبدالستار رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب ، د . منى مكرم عبيد عضو مجلس الشعب ، سكينه فؤاد كاتبة ، عضو مجلس الشورى .

### شخصيات عامة :

فكرى مكرم عبيد ، مهندس فؤاد ابو زغلة ، د . وايم سليمان قلاده ، سعد الدين وهبة ، مهندس علي ابو جازية ، مهندس محيى الدين عبداللطيف ، د . صبرى الشبراوى .

• ١٩٩٣/٣/٢١ •

# الأخبار

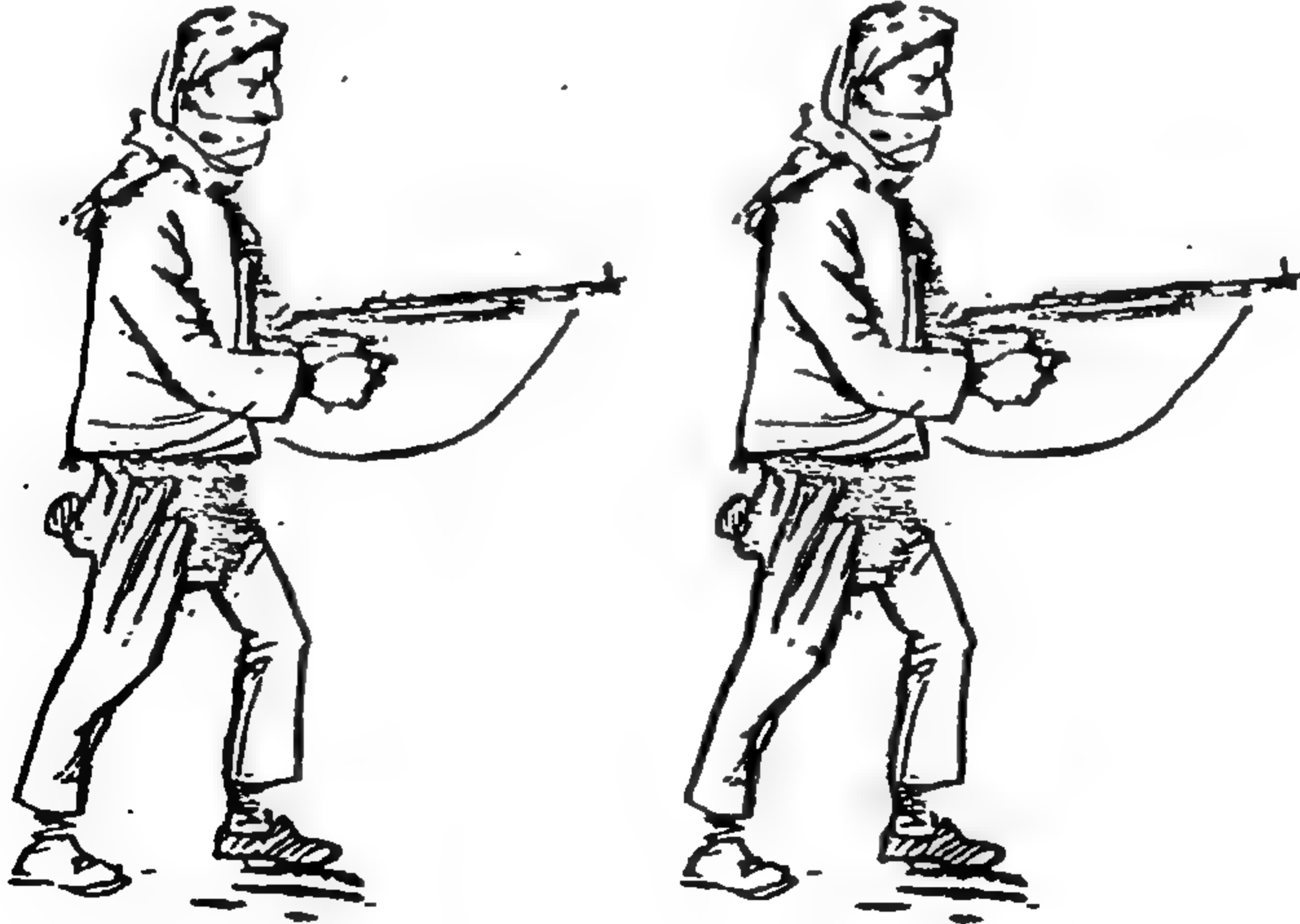
=====

=====

=====

## بيان الرموز المستخدمة في هذا الكتاب

الرمز	المعنى المقصود
جـ	جزء
س	سنة
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
م(٨٦)ع	مادة رقم ٨٦ من قانون العقوبات





## فهرس إجمالى

٢	اهداء
٥	تقديم بقلم الدكتور محمد رافت عثمان
٥	مقدمة
٢٥	الباب الأول : ماهية الإرهاب
٤١	الفصل الأول : أسباب الإرهاب ووسائله
٤٢	المبحث الأول : القوة والعنف
٤٨	المبحث الثانى : التهديد والترويع
٥١	الفصل الثانى : أهداف الإرهاب ونتائجه
٥١	المبحث الأول : أهداف الإرهاب
٥٤	المطلب الأول : الإخلال بالنظام العام
٥٩	المطلب الثانى : تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر
٦٤	المبحث الثانى : نتائج الإرهاب
٦٤	المطلب الأول : المساس بالأشخاص
٧٣	المطلب الثانى : المساس بالكيان الإجتماعى
٨٤	المطلب الثالث : المساس بالشرعية
٨٧	الباب الثانى : الأحكام الموضوعية لجرائم الإرهاب
٩٣	الفصل الأول : أركان الجرائم الإرهابية
٩٥	المبحث الأول : الجرائم الإرهابية لذاتها
	المطلب الأول : جرائم تأليف التنظيمات المناهضة ( للدولة أو
٩٦	الشرعية أو المجتمع) أو الاشتراك فيها أو الترويج لأفكارها
	المطلب الثانى : جرائم الاتصال بجهة أجنبية « السعى أو التخابر
١٢٣	لدى دولة أو جهة أجنبية لتحقيق أغراض إرهابية »
١٣٥	المطلب الثالث : التعاون أو الاتحاق بجهة أجنبية إرهابية أو عسكرية
١٤٤	المطلب الرابع : جرائم اختطاف وسيلة نقل برية أو بحرية أو جوية
١٥٤	المبحث الثانى : الجرائم المكتملة والمسهلة للجرائم الإرهابية



	المطلب الأول : جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية والاعتداء على
١٥٤	اختصاص السلطات العامة المتعلق بتقييدها
	المطلب الثاني : جرائم مقاومة أحد القائمين بتنفيذ أحكام الجرائم
١٦٨	الإرهابية أو الاعتداء عليه أو على أسرته
١٨٢	الفصل الثاني : الأحكام الموضوعية العامة للجرائم الإرهابية
١٨٣	المبحث الأول : تشديد الجزاء الجنائي
١٨٥	المطلب الأول : الجزاءات التبعية
١٩٢	المطلب الثاني : الجزاءات التكميلية
٢٠٤	المبحث الثاني : تضيق نطاق تطبيق الظروف القضائية المخففة
٢١١	المبحث الثالث : الاعفاء من العقاب المقرر للجرائم الإرهابية .
٢٢٥	الباب الثالث : الأحكام العامة الإجرائية للجرائم الإرهابية
٢٣٠	الفصل الأول : عدم تقادم الدعاوى الجنائية
٢٣٤	الفصل الثاني : جمع الاستدلالات
٢٤١	الفصل الثالث : التحقيق الابتدائي
٢٥٨	الفصل الرابع : المحاكمة
٢٦٠	المبحث الأول : قضاء أمن الدولة وقضايا الإرهاب
٢٦٦	المبحث الثاني : القضاء العسكري وقضايا الإرهاب
٢٩٠	خاتمة « الإرهاب بين الوقاية والعلاج »
٣٠٨	ملحق وثائقي :
٣٩٠	- بيان الرموز المستخدمة في هذا الكتاب
٣٩١	- فهرس إجمالي
٣٩٣	- فهرس تفصيلي

# فهرس تفصیلی للكتاب

## الصفحة

٣	اهداء الكتاب
٥	تقديم بقلم الدكتور محمد رافت عثمان
١٦	مقدمة
١٦	١ - الحماية الجنائية للمصالح
١٧	٢ - الإرهاب يهدد مصالح عليا للدولة والمجتمع
١٨	٣ - مبررات تجريم الإرهاب في مصر
١٩	٤ - حكمة إسخال تجريم الإرهاب ضمن أحكام قانون العقوبات
٢٠	٥ - القانون الجنائي للإرهاب
٢١	٦ - الرئيس مبارك : قوانين الإرهاب ليست ضد الديمقراطية
٢٢	٧ - الرئيس مبارك وجسامة المسؤولية عن سلامة الوطن
٢٣	٨ - أهمية دراسة القانون الجنائي للإرهاب
٢٤	٩ - تقسيم وخطة الدراسة
٢٥	- أبواب الأول : ماهية الإرهاب
٢٧	١٠ - التعريف اللغوي للتطرف
٢٧	١١ - التعريف اللغوي للإرهاب والإرهابيين
٣٠	١٢ - الإسلام والتطرف والإرهاب
٣٧	١٣ - المسيحية : والتطرف والإرهاب
٣٨	١٤ - تعريف المشرع المصري للإرهاب
٤٠	١٥ - تقسيم
٤١	الفصل الأول : أسباب الإرهاب ووسائله
٤١	١٦ - إجمال
٤١	١٧ - أسباب الإرهاب
٤١	١٨ - وسائل الإرهاب
٤٢	١٩ - تقسيم
٤٢	المبحث الأول : القوة والعنف
٤٢	٢٠ - تقسيم
٤٢	المطلب الأول : القوة
٤٢	٢١ - مدلول القوة
٤٣	المطلب الثاني : العنف
٤٣	٢٢ - التعريف بالعنف

٤٤	٢٣ - أولاً : نظرية العنف المادى
٤٥	٢٤ - ثانياً : نظرية العنف المعنوى
٤٦	٢٥ - تفسير العنف
٤٧	٢٦ - صور العنف
٤٨	<b>المبحث الثالث : التهديد والترويع</b>
٤٨	٢٧ - تقسيم
٤٨	<b>المطلب الأول : التهديد</b>
٤٨	٢٨ - التعريف بالتهديد
٤٨	٢٩ - العنف والتهديد
٤٩	<b>المطلب الثانى : الترويع</b>
٤٩	٣٠ - مدلول الترويع
٤٩	٣١ - وزير العدل وكلمة الترويع
٥١	<b>الفصل الثانى : أهداف الإرهاب ونتائجه</b>
٥١	٣٢ - تقسيم
٥١	<b>المبحث الأول : أهداف الإرهاب</b>
٥١	٣٣ - السلوك الإنسانى سلوك غائى
٥١	٣٤ - الهدف من الإرهاب وذاتية جرائم الإرهاب
٥٤	٣٥ - تقسيم
٥٤	<b>المطلب الأول : الإخلال بالنظام العام</b>
٥٤	٣٦ - مدلول النظام العام
٥٥	٣٧ - عناصر النظام العام المصرى
٥٥	٣٨ - أولاً : الجانب السياسى
٥٦	٣٩ - ثانياً : الجانب الاقتصادى
٥٦	( أ ) الملكية العامة
٥٦	( ب ) الملكية التعاونية
٥٧	( ج ) الملكية الخاصة
٥٧	٤٠ - ثالثاً : الجانب الاجتماعى
٥٨	٤١ - رابعاً : الجانب الإخلاقى
٥٩	<b>المطلب الثانى : تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر</b>
٥٩	٤٢ - التعريف بالمجتمع
٦٠	٤٣ - تقسيم المجتمعات
٦٠	( أ ) مجتمعات مستقرة مقصودة

٦٠	( ب ) مجتمعات غير مستقرة وغير مقصودة
٦٠	( ج ) مجتمعات غير مقصودة ومستقرة
٦١	( د ) مجتمعات مقصودة غير مستقرة
٦١	٤٤ - التعريض للخطر
٦٢	٤٥ - نية أحداث الضرر
٦٢	( أ ) تعريض سلامة المجتمع للخطر
٦٣	( ب ) تعريض أمن المجتمع للخطر
٦٤	<b>المبحث الثالث : نتائج الإرهاب</b>
٦٤	٤٦ - تقسيم
٦٤	<b>المطلب الأول : المساس بالأشخاص</b>
٦٤	٤٧ - صور المساس بالأشخاص
٦٤	٤٨ - تفسير لفظ الأشخاص
٦٥	٤٩ - إيذاء الأشخاص
٦٨	٥٠ - الإرهاب و ( الضرب والجرح واعطاء مواد ضارة )
٦٨	٥١ - الإيذاء المباشر والإيذاء غير المباشر
٦٩	٥٢ - لقاء الرعب بين الأشخاص
٧٠	٥٣ - تعريض حياة الأشخاص للخطر
٧١	٥٤ - تعريض حريات الأشخاص وأمنهم للخطر
٧٣	<b>المطلب الثاني : المساس بالكيان الإجتماعي</b>
٧٣	٥٥ - المادة ٨٦ عقوبات والمساس بالكيان الإجتماعي
٧٣	٥٦ - الاضرار بالبيئة
٧٤	٥٧ - الاضرار بالاتصالات والمواصلات
٧٤	٥٨ - الأموال والمباني والأماكن العامة
٧٦	٥٩ - العمومية والخصوصية
٧٨	٦٠ - الحاق الضرر والاحتلال والاستيلاء
٧٨	٦١ - ممارسة السلطات العامة لأعمالها
٨٠	٦٢ - الصحافة بوصف « السلطة العامة »
٨٢	٦٣ - منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة لأعمالها
٨٢	٦٤ - منع أو عرقلة ممارسة دور العبادة لأعمالها
٨٣	٦٥ - منع أو عرقلة ممارسة معاهد العلم لأعمالها
٨٤	<b>المطلب الثالث : المساس بالشرعية</b>
٨٤	٦٦ - سيادة القانون وسيادة السلطة

٨٤	٦٧ - سيادة القانون في الدستور المصري
٨٥	٦٨ - الحماية الجنائية للدستور
٨٧	<b>الباب الثاني : الأحكام الموضوعية لجرائم الإرهاب</b>
٨٩	٦٩ - عدم انضمام الجاني لتنظيم مناهض للشرعية أو الدولة أو المجتمع
٩١	٧٠ - ملاحظات على نص المادة ٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢م
٩١	أولاً : بالنسبة للتجريم
٩١	ثانياً : بالنسبة للعقوبات
٩٢	ثالثاً : بالنسبة لسبب تشديد العقاب
٩٢	رابعاً : بالنسبة للمصلحة محل التجريم
٩٢	٧١ - تقسيم
٩٣	<b>الفصل الأول : أركان الجرائم الإرهابية</b>
٩٥	٧٢ - تقسيم
٩٥	<b>المبحث الأول : الجرائم الإرهابية لذاتها</b>
٩٥	٧٣ - المقصود بالجرائم الإرهابية لذاتها
	<b>المطلب الأول : جرائم تليف التنظيمات المناهضة ( للحالة أو الشرعية</b>
٩٦	<b>أو للمجتمع ) أو للإشتراك فيما أو للترويج لأفكارها</b>
٩٦	٧٤ - النصوص القانونية
٩٨	٧٥ - تقسيم
٩٨	<b>الفرع الأول : المصلحة محل الحماية الجنائية</b>
٩٨	٧٦ - عناصر المصلحة محل الحماية الجنائية
٩٩	٧٧ - الوحدة الوطنية والسلام الإجتماعي
١٠٠	٧٨ - رأى الأستاذ غالى شكرى
١٠٠	٧٩ - الوحدة الوطنية وه لبنة مصر
١٠١	٨٠ - الوحدة الوطنية فى الفكر الدينى
١٠١	( أ ) رأى الدكتور محمد سيد طنطاوى
١٠١	( ب ) رأى البابا شنودة
١٠٢	( ج ) رأى الدكتور القس صموئيل حبيب
١٠٣	٨١ - التنظيمات المناهضة للكيان المصرى
١٠٣	<b>الفرع الثانى : الركن المادى</b>
١٠٣	٨٢ - صور الركن المادى
١٠٤	٨٣ - التنظيمات المناهضة للدولة والشرعية والمجتمع
١٠٧	٨٤ - المناهضة والإضرار بالوحدة الوطنية

- ١٠٧ - ٨٥ - أولاً : تأليف وتأسيس وإدارة التنظيمات المناهضة
- ١٠٩ - ٨٦ - ثانياً : قيادة أو زعامة تنظيم مناهض
- ١١٠ - ٨٧ - ثالثاً : الانضمام والاشتراك في التنظيمات المناهضة
- ١١١ - ٨٨ - رابعاً : إجبار الأشخاص على الانضمام للتنظيمات المناهضة أو البقاء فيها
- ١١٢ - ٨٩ - خامساً : الترويج للأفكار المناهضة
- ١١٢ - ٩٠ - سابعاً : مساعدة تنظيم مناهض
- ١١٣ - ٩١ - سابعاً : حيازة أو إحراز وسائل التعبير عن الأفكار المناهضة
- ١١٤ - الفرع الثالث : الركن المعنوي
- ١١٤ - ٩٢ - هذه الجرائم عمدية
- ١١٦ - ٩٣ - الجهل والغلط
- ١١٨ - ٩٤ - اثبات القصد الجنائي
- الفرع الرابع : العقاب على جرائم تأليف التنظيمات المناهضة للدولة أو الشرعية أو المجتمع أو الاشتراك فيها أو الترويج لأفكارها
- ١١٨ - ٩٥ - تخرج العقاب بتخرج جسامه الجريمة
- ١١٨ - ٩٦ - حكم المحكمة العسكرية العليا في قضية « العائدين من أفغانستان »
- ١٢١ - المطلب الثامن : جرائم السمع أو التخابر لحد
- ١٢٣ - حولة أو جهة أجنبية لتحقيق أغراض إرهابية .
- ١٢٣ - ٩٧ - النص القانوني
- ١٢٣ - ٩٨ - تقسيم
- ١٢٣ - الفرع الأول : الركن المادي
- ١٢٣ - ٩٩ - إجمال
- ١٠٠ - ١٠٠ - العنصر الأول : الاتصال غير المشروع بدولة أجنبية أو تنظيم أجنبي
- ١٢٤ - ١٠١ - ما لا يشترط لقيام السعى أو التخابر
- ١٢٥ - ١٠٢ - العنصر الثاني : استهداف غرض غير مشروع
- ١٢٦ - ( أ ) أعمال الإرهاب داخل مصر
- ١٢٦ - ( ب ) أعمال الإرهاب ضد مصر بالخارج
- ١٢٧ - ١٠٣ - الشروع في السعى أو التخابر
- ١٢٧ - ١٠٤ - الجهة الأجنبية



١٢٨	(١) الدولة الأجنبية
١٢٩	(٢) التنظيم الأجنبي
١٢٩	١٠٥ - ممثل الجهة الأجنبية
١٣٠	الفرع الثاني : الركن المعنوي والعقوبة
١٣٠	١٠٦ - أولاً : الركن المعنوي
١٣١	١٠٧ - ثانيا : العقوبة
١٣١	١٠٧م - خروج المشرع عن القواعد العامة
١٣٢	١٠٧م - قرار الاتهام في قضايا الاعتداء على السياحة
	المطلب الثامن : التعاون أو الالتحاق بجهة أجنبية
١٣٥	إرهابية أو عسكرية
١٣٥	١٠٨ - تهديد وتقسيم
١٣٦	الفرع الأول : كون الجاني مصرياً
١٣٦	١٠٩ - التعريف بالمصري
١٣٨	الفرع الثاني : الركن المادي
١٣٨	١١٠ - إجمال
١٣٨	١١٧ - العنصر الأول : التعاون أو الالتحاق بجهة أجنبية إرهابية أو عسكرية
١٣٩	١١٢ - تفسير الدكتور / أحمد فتحي سرور
١٤٠	١١٣ - العنصر الثاني : انتقاء الأذن الكتيبين الجهة الحكومية المختصة
١٤٠	١١٤ - تفسير المستشار / فاروق سيف النصر
١٤١	الفرع الثالث : الركن المعنوي والعقوبة
١٤١	١١٥ - أولاً : الركن المعنوي
١٤٢	١١٦ - ثانيا : العقوبة
١٤٢	١١٧ - حكم المحكمة العسكرية العليا في قضية العائدين من أفغانستان
	المطلب الرابع : جرائم اختطاف وسيلة نقل برية
١٤٤	أو بحرية أو جوية
١٤٤	١١٨ - النص القانوني
١٤٥	١١٩ - تقسيم
١٤٥	الفرع الأول : وسائل النقل وحمايتها الجنائية
١٤٥	١٢٠ - النقل : وسائله وأهميته
١٤٦	١٢١ - الحماية الجنائية لوسائل النقل
١٤٧	١٢٢ - جنسية وسائل النقل
١٤٧	الفرع الثاني : خطف وسيلة النقل « في صورته البسيطة »

١٤٧	١٢٣ - إجمال
١٤٧	١٢٤ - أولاً : الركن المادى
١٤٧	(١) خطف وسيلة نقل
١٤٨	(٢) تعريض مَنْ بوسيلة النقل للخطر
١٤٩	(٣) رابطة السببية
١٤٩	١٢٥ - ثانيا : الركن المعنوى
١٤٩	١٢٦ - ثالثا : العقوبة
	<b>الفرع الثالث : الظروف المشددة لجريمة خطف</b>
١٤٩	<b>وسيلة نقل</b>
١٤٩	١٢٧ - إجمال
١٥٠	١٢٨ - أولاً : الظروف المتصلة بجسامة السلوك
١٥٠	(١) استخدام الجانى للإرهاب
	(٢) مقاومة الجانى للسلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى
١٥١	استعادة الوسيلة من سيطرته
١٥٢	١٢٩ - ثانيا : الظروف المشددة المتصلة بجسامة النتيجة.
١٥٢	(١) نشوء جروح لأى شخصى كان داخل الوسيلة أو خارجها
١٥٣	(٢) موت شخص داخل وسيلة النقل أو خارجها
	<b>المبحث الثانى : الجرائم المكتملة والمسهلة للجرائم</b>
١٥٤	<b>الإرهابية</b>
١٥٤	١٣٠ - تمهيد
	<b>المطلب الأول : جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية</b>
١٥٤	<b>والاعتداء على اختصاص السلطات العامة فم تقييدها</b>
١٥٤	١٣١ - الحرية أثمن ما فى الحياة
١٥٦	١٣٢ - تقسيم
	<b>الفرع الأولى : القبض بدون وجه حق والاعتداء على</b>
١٥٧	<b>اختصاص السلطات العامة بشأن القبض</b>
١٥٧	١٣٣ - إجمال
١٥٧	١٣٤ - أولاً : صور الركن المادى
١٥٧	(١) القبض والحبس والاحتجاز
١٥٨	- عدم مشروعية القبض أو الحبس أو الاحتجاز
١٦٠	- الفرض من القبض أو الحبس أو الاحتجاز
١٦١	(٢) تمكين أو الشروع فى تمكين مقبوض عليه من الهرب

- ١٦٢ ١٣٥ - ثانيا : الركن المعنوي
- ١٦٣ ١٣٦ - ثالثا : العقوبة
- الفرع الثاني : الظروف المشددة للاعتداء على الحرية الشخصية أو للتعدى على اختصاص السلطات العامة بشأن القبض
- ١٦٤ ١٣٧ - إجمال
- ١٦٤ ١٣٨ - أولا : الظروف المشددة المتصلة بجسامة السلوك الإجرامى
- ١٦٥ (١) استخدام الجانى للقوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب
- (٢) الخداع (الاتصاف بصفة كاذبة ، التزيى بدون وجه حق بزي
- ١٦٥ موظفى الحكومة ، إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة
- (٣) مقاومة السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها فى إخلاء سبيل الرهينة أو المقيوض عليه
- ١٦٧ ١٣٩ - ثانيا : الظروف المشددة المتصلة بجسامة النتيجة
- ١٦٧ (١) حدوث جرح
- ١٦٧ (٢) موت شخص
- المطلب الثامن : جرائم مقاومة أحد القائمين بتنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية أو الاعتداء عليه (أو علم أسرته)
- ١٦٨ ١٤٠ - تهديد
- ١٦٩ ١٤١ - تقسيم
- الفرع الأول : الصورة البسيطة لجريمة مقاومة أحد القائمين على تنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية أو الاعتداء عليه ( أو على أسرته )
- ١٦٩ ١٤٢ - إجمال
- ١٧٠ ١٤٣ - أولا : صفة المجنى عليه - حكمة هذه الحماية
- ١٧٠ ١٤٤ - ثانيا : التعدى والمقاومة
- ١٧٢ ١٤٥ - ثالثا : الصلة بين الاعتداء أو المقاومة وصفة المجنى عليه
- ١٧٣ ١٤٥م - حماية المجنى عليه حتى ولو كان عمله غير قانونى
- ١٧٤ ١٤٦ - رابعا : الركن المعنوي
- ١٧٤ ١٤٧ - العقاب
- الفرع الثاني : الظروف المشددة لجريمة مقاومة أحد القائمين بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية أو التعدى عليه (أو على أسرته) .
- ١٧٥

١٧٥	١٤٨ - أربعة ظروف
١٧٥	١٤٩ - العقوبة
	١٥٠ - الحكم في قضية استشهاده النقيب على خاطروالاعتداء
١٧٦	على المقدم محمود المخزنجي
١٧٩	١٥٠م- اغتيال المقدم محمد مهران
١٨٠	١٥٠م- الاعتداء على حراس كنيسة ياسوان
١٨٢	<b>الفصل الثاني : الأحكام الموضوعية العامة للجرائم الإرهابية</b>
١٨٢	١٥١ - الإرهاب والبنيان الداخلي للدولة
١٨٢	<b>المبحث الأول : تشديد الجزاء الجنائي</b>
١٨٢	١٥٢ - المقصود بالجزاء الجنائي
١٨٥	<b>المطلب الأول : الجزاءات التبعية</b>
١٨٥	١٥٣ - يخضع مرتكبو الجرائم الإرهابية للجزاءات التبعية الآتية
	<b>الفرع الأول : الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص</b>
١٨٥	عليها في المادة ٢٥ من قانون العقوبات
١٨٥	١٥٤ - هذه العقوبات والجرائم الإرهابية
١٨٦	١٥٥ - الحقوق والمزايا التي يشملها الحرمان
	١٥٦ - أولاً : الحرمان الراجع إلى عدم أهلية المحكوم عليه في
١٨٧	جريمة إرهابية
١٨٧	(١) الحرمان من القبول في أي خدمة في الحكومة
١٨٧	(٢) الحرمان من عضوية المجالس المحلية واللجان العامة
١٨٨	(٣) الحرمان من الترقية برتبة أو نيشان
١٨٨	(٤) المنع المؤقت والمحدد من الشهادة أمام المحاكم
	١٥٧ - ثانياً : الحرمان الراجع إلى عدم أهلية المحكوم عليه في
١٨٩	جريمة إرهابية « الحجر القانوني »
	<b>الفرع الثاني : مراقبة البوليس كمعقوبة تبعية بالنسبة</b>
١٩٠	<b>للجرائم الإرهابية</b>
١٩٠	١٥٨ - تعريفها وأحكامها
١٩٢	<b>المطلب الثاني : الجزاءات التكميلية</b>
١٩٢	١٥٩ - إجمال ، وتقسيم
١٩٣	<b>الفرع الأول : الجزاءات المتعلقة بالأشياء والأموال</b>
١٩٣	١٦٠ - أولاً : المصادرة
١٩٤	- المصادرة قد تكون عامة أو خاصة

١٩٤	- المصادرة وحقوق الغير الحسنى النية
١٩٥	- مصير الأشياء محل المصادرة
١٩٥	١٦١ - ثانياً - غلق أماكن التنظيمات الإرهابية
١٩٨	١٦٢ - ثالثاً : القرابة
١٩٩	- القرابة والجرائم الإرهابية
١٩٩	- تحصيل الغرامات الجنائية
	<b>الفرع الثاني : العقوبات التكميلية المتعلقة بأشخاص</b>
٢٠٢	<b>المحكوم عليهم في جريمة إرهابية</b>
٢٠٢	١٦٣ - أولاً : حل التنظيمات الإرهابية
٢٠٢	١٦٤ - ثانياً : مراقبة البوابيس كمقوية تكميلية
	<b>المبحث الثاني : تضييق نطاق تطبيق الظروف</b>
	<b>القضائية المخففة</b>
٢٠٤	١٦٥ - التعريف بالظروف القضائية المخففة
٢٠٤	١٦٦ - الظروف المخففة والجرائم الإرهابية
٢٠٥	<b>المطلب الأول : القاعدة العامة : عدم جواز تطبيقها</b>
٢٠٦	<b>علم الجرائم الإرهابية</b>
٢٠٦	١٦٧ - نطاق هذه القاعدة العامة
٢٠٦	١٦٨ - معارضة هذه القاعدة العامة
	( رأى الأستاذ رفعت البشير ، والأستاذ محمد
٢٠٦	محمود العباسي من أعضاء مجلس الشعب )
	١٦٩ - رأينا في الموضوع : خطورة الجرائم الإرهابية تبرر هذه
٢٠٧	القاعدة العامة
	<b>المطلب الثاني : الاستثناء : جواز تطبيق الظروف</b>
٢٠٨	<b>القضائية المخففة علم الجرائم الإرهابية</b>
٢٠٨	١٧٠ - النص القانوني
٢٠٨	١٧١ - حكمة هذا النص
٢٠٩	١٧٢ - ضوابط إعمال هذا الاستثناء
٢١١	<b>المبحث الثالث : الإعفاء من العقاب المقرر للجرائم الإرهابية</b>
٢١١	١٧٣ - الأعذار المعفية من العقاب
٢١١	١٧٤ - حكمة الإعفاء من العقاب هنا
٢١٣	١٧٥ - الإعفاء من العقاب بين الجواز والوجوب
٢١٤	<b>المطلب الأول : الإعفاء للوجوب من العقاب</b>

٢١٤	١٧٦ - النص القانوني
٢١٤	١٧٦م- الخطاب موجه إلى سلطة الحكم
٢١٤	١٧٧ - مَنْ هو المُبلغ ؟
٢١٥	١٧٨ - ضوابط الإعفاء الوجوبي
	( ١- موضوع التبليغ ٢- الجهة التي يتم التبليغ إليها
	٣- زمن التبليغ ٤- الأولوية ٥- حسن النية )
٢١٧	<b>المطلب الثاني : الإعفاء الجواز من العقاب</b>
٢١٧	١٧٩ - النص القانوني
٢١٧	١٨٠ - أولاً : الإعفاء للتبليغ قبل البدء في التحقيق
٢١٨	١٨١ - ثانياً : الإعفاء للتبليغ بعد البدء في التحقيق
	( ١- زمن التبليغ ٢- المُبلغ ٣- موضوع التبليغ
	٤- الأولوية ٥- حسن النية )
٢٢٠	<b>المطلب الثالث : أثر الإعفاء من العقاب عن الجرائم الإرهابية</b>
٢٢٠	١٨٢ - رفع العقوبة عن الجاني
٢٢١	١ - نسبية أثر الإعفاء من العقاب
٢٢١	٢ - موضوع الإعفاء
٢٢١	٣ - الاختصاص بتقرير الإعفاء
٢٢٥	<b>الباب الثالث : الأحكام العامة الإجرائية للجرائم الإرهابية</b>
٢٢٥	١٨٣ - العمل الإجرائي الجنائي
٢٢٧	١٨٤ - الرئيس مبارك : مكافحة الإرهاب ليست ضد الديمقراطية
٢٢٩	١٨٥ - تقسيم
	<b>الفصل الأول : عدم تقادم الدعاوى الجنائية الناشئة عن</b>
	<b>الجرائم الإرهابية</b>
٢٣٠	١٨٦ - النصوص القانونية
٢٣٠	١٨٧ - مبررات عدم التقادم هنا
٢٣٤	<b>الفصل الثاني : مرحلة الاستدلال والجرائم الإرهابية</b>
٢٣٤	١٨٨ - النص القانوني
٢٣٤	١٨٩ - أولاً : الإجراءات التحفظية
٢٣٧	١٩٠ - ثانياً : القبض على المتهم
٢٣٨	١٩١ - ثالثاً : التصرف مع المتهم المقبوض عليه
٢٤١	<b>الفصل الثالث : مرحلة التحقيق الابتدائي والجرائم الإرهابية</b>
٢٤١	١٩٢ - إجمال



٢٤١	١٩٣- أولا : اختصاص النيابة العامة بتحقيق الجرائم الإرهابية
٢٤٥	١٩٤- ثانيا : اختصاصات وسلطات النيابة العامة
٢٤٥	(١) اختصاصات النيابة العامة بالنسبة للدعوى الجنائية بوجه عام
٢٤٦	(٢) سلطات قاضي التحقيق
٢٤٦	(أ) الإجراءات التي يملكها قاضي التحقيق ولا تملكها النيابة العامة
٢٤٨	(ب) قاضي التحقيق والحبس الاحتياطي والإفراج المؤقت
	١٩٥- الجرائم الإرهابية ومد الحبس الاحتياطي أكثر من ستين يوما ٢٤٩
٢٥٠	١٩٦- ثالثا : عدم تقييد النيابة العامة بتقييد الطلب
٢٥٥	١٩٧- رابعا: استجواب المتهم المقبوض عليه
	١٩٨- خامسا : الاطلاع والحصول على بيانات ومعلومات تتعلق
٢٥٦	بالحسابات بالبنوك
٢٥٨	<b>الفصل الرابع : مرحلة المحاكمة في قضايا الإرهاب</b>
٢٥٨	١٩٩- أهمية مرحلة المحاكمة
٢٥٩	٢٠٠- تقسيم
٢٦٠	<b>المبحث الأول ، قضا. أمن الدولة وقضايا الإرهاب</b>
٢٦٠	٢٠١- النص القانوني
٢٦٠	٢٠٢- تقسيم
٢٦٠	<b>المطلب الأول : الأحكام العامة لقضا. أمن الدولة</b>
٢٦٠	٢٠٣- إجمال وتقسيم
٢٦١	<b>الفرع الأول : خصائص محاكم أمن الدولة</b>
٢٦١	٢٠٤- إجمال
٢٦١	٢٠٥- أولا . محاكم أمن الدولة قضاء دائم
٢٦٢	٢٠٦- ثانيا : محاكم أمن الدولة ، قضاء طبيعي
٢٦٣	٢٠٧- ثالثا : محاكم أمن الدولة العليا ذات تشكيل خاص
	٢٠٨- مدى ملائمة ، انضمام قضاة عسكريين لمحاكم
٢٦٤	أمن الدولة
٢٦٥	<b>الفرع الثاني : مبادئ المحاكمة أمام قضاء أمن الدولة</b>
٢٦٥	٢٠٩- الأصل العام
	٢١٠- الاستثناء : سمات خاصة للمحاكمة أمام محاكم
٢٦٦	أمن الدولة
	<b>المطلب الثاني : الأحكام الخاصة بالدعوى المتعلقة</b>
٢٦٦	<b>بالجرائم الإرهابية</b>

٢٦٦	٢١١- الأصل العام
٢٦٧	٢١٢- الاستثناء
٢٦٧	(١) الخروج على قواعد الاختصاص المطى
٢٦٧	(٢) إختصاص محاكم أمن الدولة بمحاكمة الأحداث
٢٦٩	(٣) مايطبق على الحدث من أحكام قانون الأحداث
٢٧٠	(٤) اسناد اختصاصات المراقب الاجتماعى للنيابة العامة
٢٧٢	<b>المبحث الثانى ، قضايا الإرهاب والقضا. العسكرى</b>
٢٧٢	٢١٣- تقسيم
	<b>المطلب الأول : القضا. العسكرى. بين المفهوم الحالى</b>
٢٧٢	<b>والتطوير المنتظر</b>
٢٧٢	٢١٤- تقسيم
٢٧٣	<b>الفرع الأول : المفهوم الحالى للقضاء العسكرى</b>
٢٧٣	٢١٥- أولاً : المقصود بالقضاء العسكرى
٢٧٥	٢١٦- اللواء عبد الفقار هلال واستقلال القضاء العسكرى
٢٧٥	٢١٧- ثانيا : خصائص العمل القضائى العسكرى
٢٧٦	(١) كفالة حق المتهم فى الاطلاع على الأوراق
٢٧٦	(٢) حق الخصوم فى اعلان شهود نفى
٢٧٦	(٣) علنية الجلسات
٢٧٦	(٤) شفوية المرافعة
٢٧٦	(٥) ضرورة حضور المتهم
٢٧٧	(٦) استعانة المتهم بمحام
٢٧٧	(٧) نطاق التقيد بحدود الدعوى
٢٧٧	(٨) تدوين التحقيق النهائى
٢٧٨	٢١٨- تقدير القضاء العسكرى فى صورته الحالية
٢٧٨	<b>الفرع الثانى : التطوير المنتظر للقضاء العسكرى</b>
٢٧٨	٢١٩- أهمية التطوير بالنسبة لقضايا الإرهاب
٢٨٠	٢٢٠- ملامح المشروع الجديد للتطوير
	( ١ - تشكيلات دائمة للمحاكم ٢ - استقلال القضاة
	٣ - الطعن فى الأحكام ٤ - مراعاة مبادئ حقوق الانسان
	٥ - تمثيل المجتمع فى الدعوى ٦ - محاكم أمن الدولة
	٧ - تشكيل نواثر القضاء العسكرى )

## المطلب الثاني : مشروعية وملائمة اسناد قضايا الإرهاب للقضاء العسكري

- ٢٨٢ - ٢٢١ - احالة قضيتي العائنين من أفغانستان إلى القضاء العسكري
- ٢٨٢ - ٢٢٢ - شرعية الاحالة للقضاء العسكري
- ٢٨٤ - ٢٢٣ - مخاوف من الاحالة للقضاء العسكري
- ٢٨٥ - ٢٢٤ - ردنا على هذه المخاوف
- ٢٨٧ - ٢٢٥ - أولا : شرعية قرار الاحالة
- ٢٨٨ - ٢٢٦ - ملاءمة احالة قضايا الإرهاب للقضاء العسكري
- ٢٨٩ - ٢٢٧ - رأى الدكتورة فوزية عبد الستار

## خاتمة : الإرهاب بين الوقاية والعلاج

- ٢٩٠ - ٢٢٨ - الإرهاب ليس صناعة مصرية
- ٢٩١ - ٢٢٩ - ما وراء الإرهاب
- ٢٩٢ - ٢٣٠ - مغزى حادث مقهى ميدان التحرير
- ٢٩٥ - ٢٣١ - الرئيس مبارك والاستقرار المنشود
- ٢٩٦ - ٢٣٢ - خسائر الإرهاب
- ٢٩٦ - ٢٣٣ - علاج الإرهاب : المواجهة الجنائية ،
- ٢٩٨ - ٢٣٤ - تأييد السياسة الجنائية المتشددة
- ٢٩٨ - ٢٣٥ - المواجهة الشاملة للإرهاب
- ٢٩٩ - ٢٣٦ - رأى اللواء محمد عبد الحليم موسى
- ٢٩٩ - ٢٣٦ - الوقاية من الإرهاب
- ٣٠٥ - ٢٣٧ - المشروع القومي للشباب

## ملحق وثائقي :

- ٣١١ - ١ - نصوص تجريم الارهاب وما يتصل به .
- ٣٢٣ - ٢ - المذكرة الايضاحية لتجريم الإرهاب وما يتصل به .
- ٣٢٨ - ٣ - تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى بشأن مواجهة الإرهاب .
- ٣٣١ - ٤ - جداول بيانية بالنشاط المناهض للدولة والمجتمع والشرعية .
- ٣٣٥ - ٥ - « بانوراما فكرية » عن الإرهاب .
- ٣٨٤ - ٦ - دعوة للايجابية ( دعوة الشعب للمشاركة فى مكافحة الإرهاب ) .
- ٣٩٠ - بيان الرموز المستخدمة فى هذا الكتاب
- ٣٩١ - فهرس إجمالى
- ٣٩٣ - فهرس تفصيلي

... استعراك ...

\*\*\* رغم حرصنا على أن يخرج هذا العمل بدون أخطاء ، بيد أنه وقعت - للأسف -

بعض الأخطاء سهواً ، فالكما لله وحده .

... و لاشك لدينا في أن ابراك هذه الأخطاء لا يغيب عن فطنة القارئ .

... و سنكتفى - هنا - بتصحيح ما قد يؤتى الى اللبس :

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٠	١٠	السلطة الحاكمة في الحاكمة	السلطة الحاكمة
٦٠	١٧	مقصودة غير مستقرة	غير مقصودة و مستقرة
٧٣	الأخير	الطبيعة	الطبيعية
١٢٦	٨	الوسيلة	لوسيلة

=====

تم الإيداع بدار الكتب المصرية

تحت رقم : ٩٣/٢٩٠١

I.S.B.N : 977-00-4942-5

مكتبة الاستاذ الدكتور  
١٣٧٢ هـ - ١٤١٢ م - طبع

## الدكتور محمود العادلى

**\*\* حصل على الدكتوراه فى القانون الجنائى من كلية الحقوق - جامعة القاهرة ... عن رسالته للدكتوراه المعنونة : « حق الدفاع أمام القضاء الجنائى - دراسة مقارنة فى القانون الوضعى والفقہ الاسلامى - مساهمة فى بناء نظرية عامة لحق الدفاع أمام القضاء » .**

**\*\* عمل وكيلا للنياية الادارية ، ثم مدرسا مساعدا للقانون الجنائى بجامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بطنطا ، ثم مدرسا للقانون الجنائى حتى الآن .**

**\*\* عضو بالجمعيات العلمية التالية :**

- الجمعية المصرية للقانون الجنائى :

« الشعبة المصرية للجمعية الدولية للقانون الجنائى » .

- الجمعية المصرية للقانون الدولى .

- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

- جمعية السنهورى للشريعة والقانون ( تحت التأسيس ) .

**\*\* صدر له عام ١٩٨٦م كتاب « النياية الإدارية فى مفترق الطرق » .**

**\*\* له العديد من الأبحاث فى :**

القانون المدنى ، والقانون الادارى ، والقانون الدستورى ، والقانون الجنائى ، والشريعة الاسلامية . ( نشرت معظمها فى مجلة المحاماه التى تصدر عن نقابة المحامين المصرية ، ابتداء من عام ١٩٨٥ م ) .

**\*\* له العديد من المقالات منشورة فى بعض الجرائد المصرية والعربية ، منها مقال : «**

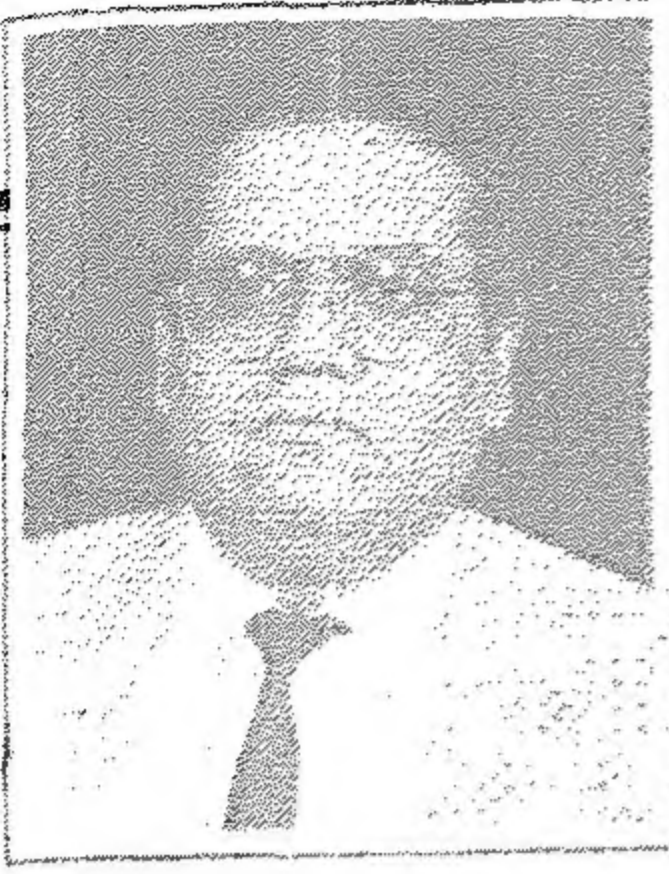
**النموذج السعودى للحكم الاسلامى » - الفائز بجائزة أحسن رسالة التى تمنحها جريدة « المسلمون » ( السعودية ) العدد ٢٧٢ - الصادر فى**

**٢٤ رمضان ١٤١٢ هـ / ٢٧ مارس ١٩٩٢ م .**









## الإرهاب

جريمة : دينية . . . وقانونية . . . واجتماعية

**\*\* الإسلام بوصفه مسيرة حضارية من الخطأ - بل من العار - أن يقترب بالإرهاب ، لمجرد أن عناصر إرهابية نسبت نفسها إلى الإسلام . فالإسلام يجازى على السلوك الإرهابي ، من خلال جريمة - أو حد - الحراية ، نظراً لخطورة هذا السلوك على أمن المجتمع واستقراره ، ولما فيه من خروج على سلطان الدولة ، وترويع للناس واعتداء على أموالهم وأرواحهم .**

**\*\* وعلى هدى هذا ، جرم المشرع المصري « السلوك الإرهابي » ، لأنه يهدد : البنيان الداخلي للدولة ، والشرعية « سيادة القانون » ، والمجتمع في سلامته وأمنه ، والأشخاص سواء فيما يتصل بحقوقهم في الحياة ، أو فيما يختص بحقوقهم في سلامة اجسامهم ، أو فيما يتعلق بحقوقهم وحررياتهم العامة ، وعلى رأس هذه الحقوق وتلك الحريات ، حقوقهم في الأمن .**

**\*\* ورغم قناعتنا الشخصية بأهمية الحل الجنائي ، إلا أنه ليس بهذا الحل فقط تُعالج « الظاهرة الإرهابية » . إذ يتعين أن يُستكمل هذا الحل ب : حل إجتماعي واقتصادي وتربوي . حتى تُزال عن سماء بلادنا الحبيبة « سحابة » هذا الإرهاب اللعين ، الذي أراد أن يطعن الديمقراطية وسيادة القانون في مقتل ، ولكن هيئات هيئات أن ينال مأربه ، فوعى جماهير شعبنا الأصيل ، يقف للإرهاب بالمرصاد .**

الدكتور / محمود العادلي